كلّية الآداب _ الدراسات العليا

برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها

ظاهِرةُ المُشتَرَك التّركِيبي في تَفسِير البَحر المُحِيط:

سورة البقرة أنموذجًا

The Structure Phenomena of Explication of al Bahr al muheit: Surah Al baqara as a Paredim

إعداد

أسماء هشام أحمد حمود

إشراف

أ.د مهدي أسعد عرار

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج اللغة العربية وآدابها

من كلية الآداب في جامعة بيرزيت _ فلسطين

٢٠٢١م

كلّية الآداب _ الدراسات العليا

برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها

ظاهِرةُ المُشتَرك التّركِيبي في تَفسِير البَحر المُحِيط: سورة البقرة أنموذجًا

The Structure Phenomena of Explication of al Bahr al muheit: Surah Al baqara as a Paredim

رسالة ماجستير مقدّمة من الطالبة:

أسماء هشام أحمد حمود

(١١٥٥٤٦٤)

إشراف الأستاذ الدكتور: مهدي أسعد عرار

تاريخ المناقشة: ٨/ ١١/ ٢٠٢١م

أعضاء لجنة النّقاش:

أ.د. مهدي أسعد عرار (مشرفًا ورئيسًا) .....

د. عمر مسلم (مناقشًا داخليًّا) .....

د. مأمون مباركة (مناقشًا خارجيًّا) .....

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات درجة الماجستير في برنامج اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب في جامعة بيرزيت– فلسطين

الإهداء

إلى الذِيَن فنّدوا أسْطُورةَ الاحتلال بمِلْعقَة ، ولانتِ الأّرْضُ لهم طَواعيةً فانشقّت في سَبيلِ حرّيتهم

إلى أسْرانا الذِينَ وإن غُلِّظت عليْهم قُضْبانهم سيصيّرونها يومًا طينًا

إلى أهَالي أسْرانا الذَينَ لم ولنْ يفْعلِ الاحْتلال بِهم سوى تَسْليحِهِم بمزيدٍ مِنَ الحَقّ والغَضَب، ولسانُ حَالهم يقُول: فاطْغَوا ما شِئتُم، لنْ يشْرب علقَمَكُم إلّاكُم ...

عسى فرج أن يكون عسى

أسماء

الشكر والتقدير

حمدًا لله الهَادي سَواء السّبيل، ما رَكَدت بِي منْ عَزيمةٍ إلّا واسْتوقَدنِي بخيرٍ منْها فمَنّ علَي بعونِهِ أنْ أُنْهِي هَذا العَمل، أَبتَغِي به خِدمة دِينِي ووطَني وكلّ ساعٍ في بُحورِ الضّاد .

وقد حقّ علَي أنْ أوجّه الشّكرَ لمنْ كان في جود علْمه كسحابةٍ معْطاء سقَتِ الأرْض فاخْضرّت، لم يأل جهدًا في نصيحة كافٍ، أو كفاية ناصحٍ، فاستصْوب الصّواب ورامَق الزّلل فسدّ الخلل، وذرا فرجات هذا البحث، أ. د. مهدي أسعد عرار زاده الله وباركَ بعلمه.

أما والداي فلا شكر ينصفهم، فهم لي الارتِواء منْ بعدِ الظّمَأ، لنْ تَجد روحِي مهما جالت منْ مثقالَ ذرّةٍ ممّا قدّموه لنا، فأبقيها متَهجّدة تدْعُو لهما، وشُكْري لأخواني وأخواتي أشْدّ بهم أَزْرِي، شُعلتِي التي لمْ تنْضب قط، بلْ باتُوا لي سراجًا منيرًا.

وأطفالي ما إنْ نَظرتُ لكم إلا وأبْدَلتم أيّامًا عجافًا قمحًا... أنتم لي خير نعمةٍ ومنّة... أما زوجي فإنّي أجْزيه الشّكر ختمًا وبدءا، الحبيب الذي أستند إليه كلّما مال ظَهري، شكرًا لكَ حقّ شكر.

الشّكر الموصول لأعضاء لجنة النّقاش: الدكتور عمر مسلم، والدكتور مأمون مباركة، لتفضّلهما بقراءة الرسالة ومناقشتها، كما أتقدم بجزيل الشّكر والامتنان لجميع أساتذتي في دائرة اللغة العربية، وأخصّ بالذّكر الدكتور نصر الله الشاعر ذا السّمت الإيماني، وكرم النّصح والإرشاد، أما عنْ ذلك الصّرْح العلمي الذي سأودّعه قريبًا فقد كانَ خير من احتوانا... عسانا نكونُ خير منْ يحمل رسالته للأمّة جَمْعاء... جامعة بيرزيت

الملخّص باللُّغة العربيَّة

تقفُ هذهِ الدّراسة على موضُوعِ "ظاهرة المشترك التركيبي في تفسير البحر المحيط"، إذ إنّ التّركِيب النّحْوي الواحد قدْ يقَعُ تحْته معنيان نحويّان أو أكثر، وهذه الظّاهرة لها بواعثُها وأسبابُها، وهي دراسة قائمة على المنهْج الوصفي في المَقَام الأوّل، والمنْهج التحليلي في المقام الثّاني. فقامت هذه الدّراسة على ستة فصول، تسبقها مقدّمة، وتمهيد موسوم بـ "المشترك اللغوي: معالجة مفهومية"، وتعقبها خاتمة.

تناولت الدّراسة في فصلها النّظري الأول مقدّمات مؤسّسة أبرز ما جاء فيها تجلّيات المشترك وأنواعه، ومفهوم المشترك التّركيبي وبواعثه، والحديث عن أبي حيّان الأندلسي ومنهْجه في التّفسير. أمّا الفصل الثاني فعُني بالاشتراك الآتي من التعلّق النّحوي، يليه خمسة مباحث تطبيقيّة، عمِدت فيه الباحثة إلى تحديد المفردة أو التّركيب في الشاهد القرآني، ومعناها من النّاحية النّحوية، وما أتى به أبو حيان من آراء وأقوال من سبقه من المفسّرين والمعربين، ومن ثمّ توضيح ظاهرة المشترك التّركيبي في تلك المواضع.

أما الفصل الثّالث فعنوانه: الاشتراك الآتي من معاني حُروف المَعاني، جُمعت فيه مواضع مخصوصة توزّعت على خمسة مباحث يسبق كلّ مبحث مهاد يسير، يتحدّث فيه عن معاني الحروف بشكل توضيحيّ معمّم، منها: حرف الباء، وحرف مِن، وغيرها.

وتطرّق الفصل الرّابع للاشتراك الآتي من تعدّد المعاني النّحوية، وتتبّع الفصل الخامس الاشتراك الآتي من الحذف، وكان لكلّ فصْل من الفصول السّابق ذِكرها مجْموعة من المباحث التي اعتمدت فيها الباحثة على التّمثيل والتّحليل، لإبراز أوجه التّعدّد الآتي من المُشترك التّركيبِي، أمّا الفصل السّادس والأخِير، فقد جَاء تحْت عنوان: اختيارات أبي حيّان في المُشترك التّركيبي؛ المشترك المنْقول والمَرْجوح.

وأخيرًا، أُقفلت الدّراسة بخاتمة موسومة بمنتهى القول، حيث تضمنت عدّة مقولات كلّية، وقفت فيها الباحثة على أهم المفاصل التي تناولها البحث، وذكرت أهمّ النّتائج التي تمَّ التوصّل إليها.

The Summary

This study stands on the theme of "common phenomenon in the structural interpretation at Al-bahar Al-Muheet as the a grammatical structure may fall under two or more grammatical meanings, and this phenomenon has its causes and motives , and it is a study based on two methods, firstly, the descriptive method ,secondly, the analytical method .The study consists of six broad chapters, preceded by Introduction, preface tagged with “Linguistic Common: Conceptual processing ,followed by a conclusion.

Chapter one deals with introductions Institution of the most prominent manifestations of the subscriber and its types,the second chapter deals with subscription taken from the grammatical attachment , while the third chapter is entitled by Subscription from the meanings of letters Meanings. The fourth chapter deals with the subscriptions from the various meanings Grammar, and Chapter V deals with the following: The syntax sign, and the sixth chapter is followed by the following subscription From deletion, each of the above chapters was mentioned A group of detectives in which the researcher relied on Acting and analyzing, to highlight the multiple aspects that come from the participant Syntax, as for the seventh and final chapter, it came under The title of Abi Hayan's choices in the joint synthesis Movable, weighted, .and total quotes

Finally, it was the conclusion of the study, in which the researcher stood The most important joints addressed by the letter, and some outlines The results and recommendations reached.

بيان المحتوى

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخّص بالعربية	ت
الملخّص بالإنجليزية	ث
بيان المحتوى	ج
المقدّمة	١
مهاد وتأسيس: المشترك اللغوي، معالجة مفهومية	٦
الفصل الأول: مقدّمات مؤسسة	٨
المبحث الأول: تجلّيات المشترك اللغوي	٩
المبحث الثاني: أنواع المشترك	١٩
المبحث الثالث: المشترك التّركيبي	٢٨
المبحث الرابع: أبو حيان الأندلسي، والبحر المحيط	٣٧
الفصل الثاني: الاشتراك الآتي من التعلّق النّحوي	٤٥
المبحث الأول: تعلّق الضمير بمرجعه	٤٦
المبحث الثاني: تعلّق الحال بصاحبها	٥٨
المبحث الثالث: تعلّق المعطوف بالمعطوف عليه	٦٩
المبحث الرابع: تعلّق الجمل وأشباهها بما تقدّمها	٧٧
المبحث الخامس: أثر مرونة الجملة العربية الآتية من التعلّق	٨٤
الفصل الثالث: الاشتراك الآتي من معاني حروف المعاني	٩٦
المبحث الأول: حرف (الباء)	٩٧
المبحث الثاني: حرف (مِن)	١٠٧
المبحث الثالث: اسم (مَن)	١١٧
المبحث الرابع: (ما)	١٢٤
المبحث الخامس: حرف (لو)	١٣٨

الفصل الرّابع: الاشتراك الآتي من تعدد المعاني النحوية	١٤٥
المبحث الأول: اشتراك المفعول به مع المنصوبات الأخرى	١٤٧
المبحث الثاني: اشتراك المفعول لأجله مع المنصوبات الأخرى	١٦٠
المبحث الثالث: اشتراك الحال مع المنصوبات الأخرى	١٦٩
المبحث الرابع: الاشتراك بين المنصوبات الأخرى	١٧٧
الفصل الخامس: المشترك التركيبي في سياق الحذف	١٩٠
مهاد	١٩١
المبحث الأول: أسباب الحذف وشروطه	١٩٣
المبحث الثاني: شواهد المشترك النّحوي في سياق الحذف	١٩٧
الفصل السادس: اختيارات أبي حيان في المشترك التركيبي	٢١٧
المبحث الأول: المشترك المرجوح	٢١٨
المبحث الثاني: المشترك المقبول	٢٢٢
الخاتمة: منتهى القول	٢٢٤
المقولة الأولى: عوْدة	٢٢٤
المقولة الثانية: إبانة	٢٢٦
المقولة الثالثة: اختلاف	٢٢٦
المقولة الرابعة: خِتْمة	٢٢٧
فهرس الآيات القرآنية	٢٣٠
فهرس الأشعار	٢٤٤
ثبْت المصادر والمراجع	٢٤٥

مقدّمة

بابُ القول ومُفتَتَحُه

بسم الله، والحمد لله، والصّلاة والسلام على رسول الله ، أما بعد:

فتأتي هذه الدراسة بعنوان (ظاهرة المشترك التركيبي في تفسير البحر المحيط: "سورة البقرة أنموذجاً)، للوقوف على تعدد الأوجه الإعرابية وأثرها في اختلاف المعاني الإعرابية لهذا المشترك، واختيار الباحثة سورة البقرة كان لأمرين: نحوي ودينيّ، أما النحوي فلأثيث المواضع التي ورد فيها المشترك التركيبي، وأما الديني فالبقرة مع آل عمران تحاجان عن صاحبهما كأنهما فرقان من طير صواف.

ورد في المزهر للسّيوطي تفسير لظاهرة المشترك اللغوي عامّة: "ومنَ النّاس مَن أوجب وُقوعه – قالَ: لأنَّ المعانيَ غيرُ متناهية، والألفاظَ مُتناهيةٌ، وذهب بعضهم إلى أنّ الاشتراك أغلبُ، قالَ: لأنّ الحُروفَ بأسرِها مُشتركةٌ بشهادةِ النّحاة، والأفعالَ الماضيةَ مشتركةٌ بين الخبرِ والدّعاء، والمضارع كذلك، وهو أيضًا مشتركٌ بين الحالِ والمستقبلِ، والأسماءَ كثير فيها الاشتراك؛ فإذا ضَممناها إلى قِسمَي الحروفِ والأفعالِ كان الاشتراكُ أغلبَ"[١].

وقد أولى العلماء – قدماء ومحدثين– المعنى عناية كبيرة ، منهم عبد القاهر الجرجاني الذي بيّن العلاقة بين الإعراب والمعنى، فقال: " وإذ كان قد عُلم أنّ الألفاظَ مغلقةٌ على معانيها؛ حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنةٌ فيها حتّى يكون هو المستخرِجَ لها، وأنّه المعيار الذي لا يتبيّن نقصانُ الكلام ورُجْحانه حتى يُعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيحٌ من سقيمٍ حتى يُرجع إليه"[٢].

عند إنعام النّظر في نسيج النّص القرآني الكريم يجد الباحث نفسه في بعض الأحيان أمام ألفاظ وتراكيب مشتركة حمّالة لمعانٍ متعددة، كالفاعلية والمفعولية، والإضافة، وغير ذلك، وهذا

---

[١] السيوطي، جلال الدّين عبد الّحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، المُزهر في علوم الُّلغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠١٣م، ج١، ص ٣٦٩-٣٧٠

[٢] الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧٤هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود شاكر، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٢٨.

ما يُطلق عليه (المشترك التّركيبي). إنّ النّاظر في كتب التّفاسير عامّة، وكتب إعراب القرآن خاصّة يجدُ نفسه أمام هذه الظاهرة في تراكيب قرآنية مخصوصة، وهذه الظاهرة لها بواعثها وأسبابها، وليس المقام مقام شرحها تفصيلاً ههنا.

وللبحث أهداف أجلاها:

- بيان المعاني النّحوية المتعددة المرتبطة بالآيات القرآنية، التي قد تخفى على المتلقي في كثير من الأحيان، منْ خلال العلوم المتعلّقة به، كعلم التفسير، وعلم النّحو.
- إبراز أثر تعدد الأوجه النّحوية في بعض الأحكام الفقهية، فإنّ بعض هذه الأحكام تترتب على تعدد الأوجه الإعرابية.
- التعريف بهذه الظاهرة من منظور لساني حديث، والتعريج على هذه الظاهرة في مضمار النّص القرآني، والوقوف على تجليات هذه الظاهرة، وأمثلتها في النّص القرآني، (في سورة البقرة تخصيصًا).
- استخلاص النتائج من اختلاف معاني آيات القرآن الكريم مع الفهم المتأني لأقوال المفسرين، وما أدى إليه اجتهادهم البشري.

ولتعدّد الأوجه الإعرابيّة نَصِيبٌ موفورٌ بين الموضوعات التي تناولها كتاب (البحر المحيط)، ومن مميّزات هذا التّفسير أنّه ليسَ بالطّويل المملّ، قال أبو حيّان في بحره: "... ولا أكرّر الكلامَ في لفظٍ سبق، ولا في جملةٍ تقدَّم الكلام عليها، ولا في آيةٍ فُسّرت، بل أذكر في كثيرٍ منها الحوالةَ على الموضع الذي تُكلّم فيه على تلك اللّفظةِ أو الجملةِ أو الآية، وإنْ عُرِضَ تكرير فبمزيد فائدة".

منهــج البحـث

يقوم هذا البحث على المنهج الوصْفي في المقام الأول، والمنهج التّحليلي في المقام الثاني، إذْ تعتمد الباحثة تحليلًا لبيان أسباب تخلق الظاهرة –المشترك التركيبي–، واستخراج أمثلتها وتحليلها، والوقوف على معانيها المتعددة في السياق الواحد، ويكمن الوصول إلى ذلك من خلال التّنقيب في المراجع اللغوية والنّحوية القديمة والحديثة، ثمّ الغوص عند أبي حيان في آيات سورة البقرة، التي تعدّدت فيها الأوجه النّحْوية المتشابهة، والمختلفة، ومناقشتها من خلال توجيه

المعنى، أي أنّ الباحثة قامت بنظرة دلالية استطاعت من خلالها توضيح تلك الاختلافات في تلك الآيات.

أمّا السبيل إلى ذلك فيكون بالعودة إلى بعض كتب التّفسير، ومن أهمّها: جامع البيان للطبري، والكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، ومفاتيح الغيب للرازي، والتبيان للعكبري، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ومدارك التنزيل للنسفي...إلخ. وفي النهاية سترجّح الباحثة ما تراه موافقًا للقواعد النّحوية، والمعنى العام للآية، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً.

الدراسات السابقـة

درس المشترك ليس بالدّرس اللساني الجديد، بل كانت الدّراسات حوله وفيرة، ولكن بمضمونات مختلفة، وتختَلفُ طبيعة هذا البحث في تناوله لقضيّة المشْترك التّركيبي عند أبي حيان، وسيصبّ تركيزه على سورةِ البقرةِ من ناحية المشْترك النّحْوي، وهنالك الكثير من الدّراسات التي تناولت مواضيع اللغة والنّحو، في كتاب تفسير البحر المحيط، ومنْها ما خصّص الحديث عن المشترك بأنواعه، من هذه الدّراسات:

- كتاب "المشْترك اللغويّ في القرآن الكريم"، وهو خير عون لهذه الدّراسة، لمهدي عرار، الذي تطرّق فيه إلى عموم المشترك اللغوي بمستوياته كافّة، الصّرفية، والمعجَميّة، والنّحوية، والأسلُوبيّة، ولم يغادر صغيرةً ولا كبيرةً إلاّ وقد تحدّث عنها وتناولها بالعوامل والأسباب التي أدّت إلى ظهورها، وارتأيت أنْ أخصص بحثي في جزئية المشترك النّحوي (التركيبي)، فالبحث يعدُّ تطبيقًا لنظريّة المشترك النّحوي عند مهدي عرار .
- رسالة ماجستير لآسية عبد ربه الذنيبات بعنوان: "قراءة عبد الله بن مسعود في تفسير البحر المحيط: دراسة لغوية نحوية"، جامعة اليرموك، الأردن، تعرضت فيه إلى جملة من القضايا المتعلقة باللغة من أهمها: المستوى الصرفي وأثره في المعنى، المستوى النحوي وأثره في المعنى، المستوى الدلالي وأثره في المعنى.

- وثمّة رسالة دكتوراه لسالم عودة علي نواصرة بعنوان: "أسلوب الحذف في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي"، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمّان، الأردن، تناول فيه قضية الحذف قديماً وحديثاً، وما هي أنواع الحذف.
- رسالة دكتوراه لمحمد خالد العبيدي بعنوان: " عودة الضمير في البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي"، جامعة بغداد، العراق، تحدّث فيها عن الضمير وأنواعه، فخصص هذه الرسالة في قضية واحدة، وهي عودة الضمير.
- رسالة دكتوراه لمحمد أبي بكر عيسى بعنوان: "القضايا النحوية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي: دراسة تطبيقية في الثّلث الأول من القرآن"، جامعة القرآن الكريم، السودان، تناول فيها الباحث المسائل التي وافق فيها أبو حيان سيبويه، والمسائل التي وافق فيها البصريين و خالفهم فيها أيضًا، ثمّ دراسة تطبيقية في المبنيات والحروف والأسماء المرفوعة وغيرها، وهذا ليس مسار هذا البحث.

واعتمدت الباحثة على مجموعة من المصادر والمراجع التي رسّخت دعائم دراستها، وأفادت منها بعد الكتاب الرئيس وهو "البحر المحيط" لأبي حيان الأندلسي، وهي: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد، والخصائص لابن جني، كتاب المشترك اللغوي، وكتاب ظاهرة اللبس في العربية لمهدي عرار، إضافة إلى التفاسير التي تعنى بالناحية اللغوية والإعرابية، مثل: معاني القرآن وإعرابه للنحاس، معاني الحروف للرماني، مشكل إعراب القرآن لمكي، والبيان في غريب القرآن لابن الأنباري، والمفصّل لابن يعيش... إضافة إلى طائفة من المصادر والمراجع اللغوية، والتفاسير المتقدم ذكرها، التي لا غنى لأي باحث عنها، مما أدت إلى تكامل أركان هذه الدراسة.

بنيـــة البحث

يأتَلف هذا البحثُ من مقدّمة يسبقها تمهيد، وستة فصول، وخاتمة تتضمّن أهمّ النّتائج التي تمّ التّوصّل إليها، يليها فهرس للآيات القرآنية، والأبيات الشّعريةّ الواردة في البحث، ثمّ ثبتٌ بالمصادر والمراجع.

- وأما الفصل الأوّل فقد قُسّم إلى أربعة مباحث، أفصحت الباحثة فيها عن تجلّيات المشترك اللغوي، وأنواع المشترك بشكلٍ عام، والمشترك التركيبي بشكل خاص، وتناول المبْحث الأخير جزئية متواضعة من حياة أبي حيان ومنهجه.
- أما الفصل الثّاني فيبدأ بالدّراسة التّطبيقيّة بعنوان: الاشتراك الآتي من التّعلّق النّحوي، وفيه خمسة مباحث، أولها: تعلّق الضّمير بمرجعه، وثانيها: تعلّق الحال بصاحبه، وثالثها: تعلّق المعطوف بالمعطوف عليه، ورابعها: تعلّق الجمل بأشباهها، وخامسها: مرونة الجُملة العربية.
- الفصل الثّالث: الاشتراك الآتي من معاني حروف المعاني، واشتمل أيضًا على خمسة مباحث هي: حرف (الباء)، وحرف (مِن)، و(ما)، واسم (مَنْ)، وحرف (لو).
- الفصل الرابع: الاشتراك الآتي من تعدّد المعاني النّحْوية، ويتردّد بين أربعة مباحث، المبحث الأول اشتراك المفعول به مع المنصوبات الأخرى، والثاني اشتراك المفعول لأجله مع المنصوبات الأخرى، والثالث اشتراك الحال مع المنصوبات الأخرى، أما الرابع والأخير فهو الاشتراك بين المنصوبات المختلفة.
- الفصل الخامس: الحذف، وفيه مبحثان، الأول يتعلّق بأسباب الحذْف وشروطه، ويتعلّق الثاني بأمثلة تطبيقية للشّواهد القرآنية، يسبقهما مهاد.
- أما الفصل السّادس والأخير: فقد وسمته الباحثة باختيارات أبي حيان في المشترك التركيبي، ويجتمع فيه مبحثان، هما: المشترك المرجوح، والمشترك المقبول.

مهاد وتأسيس

المشترك اللغوي، معالجة مفهومية

المشترك من المصطلحات المتعدّدة المفاهيم التي أدّت بدورها إلى تعدّد تعريفاته، ولكلّ لغويّ تعريفه الذي ارتضاه؛ قال السّيوطي في تعريف المشترك: " اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السّواء عند أهل تلك اللغة"[١].

بينما كان للمحدثين رأي آخر في تعرف المشترك، فقد حدّد عيد الطيب مفهومه بقوله: " وأعني بالاشتراك اللغوي: أنْ يشترك لفظان فأكثر في معنى واحد، وهو المسمّى بالترادف، والقلب (المكاني)، والإبدال، والمثلثات المتّفقة في المعنى، ... أو يشترك معنيان فأكثر في لفظ واحد، فإنْ كان المعنيان متضادين فهو المسمّى بالتّضاد، أو غير متضادّين فهو المسمّى بالاشتراك اللفظي"[٢]. وجاء هذا التّعريف على خلاف توفيق شاهين الذي قَصَر تَعريف المشْترك اللغوي على المشترك اللفظي، والتّضاد، والتّرادف (المشترك المعنوي) قائلًا: " وأفردنا المشترك اللغوي بهذا المبحث؛ لطوله أولًا، ولأنّه لم يبحث منْ قبل على حِدَة في وحدة مترابطة، تلمُّ شتاته، وتجمع ما تفرّق منه في ثنايا الكتب... وفي هذا الكتاب أبحاث عن: (المشترك اللغوي في القسم الأول نظريًّا) ويشمل:

- المشترك اللفظي، وما يتعلّق به من: المداخل والمشجر والمسلسل.
- والمتضاد من ألفاظ لغتنا.
- المترادف أو المشترك المعنوي"[٣].

ولعلّ الأدنى للصّواب من هذه الآراء قول توفيق شاهين؛ لأنّه أكثر دقّةً ووضوحًا في تعريفه للمشترك اللغوي، خاصّة مع تعميم الطّيب للمشترك المعْنَويّ الذي هو جزء من المُشْترك اللغوي، فبعضها متّحد في الألفاظ والمعاني فيما عدا الحرف والحركة، بالإضافة إلى أنّ ما أشار إليه

---

[١] السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج١/ ٣٦٩

[٢] عيد طيب، لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر، دط، د.ن القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٢٢٧

[٣] توفيق شاهين، المشترك اللغوي: نظرية وتطبيقاً، ط١، مطبعة الدّعوة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٠م، ص١١

عيد الطّيب– ما هو إلا اختلاف صوتي وبنيوي لا علاقة له بالمشترك...إلخ[1].

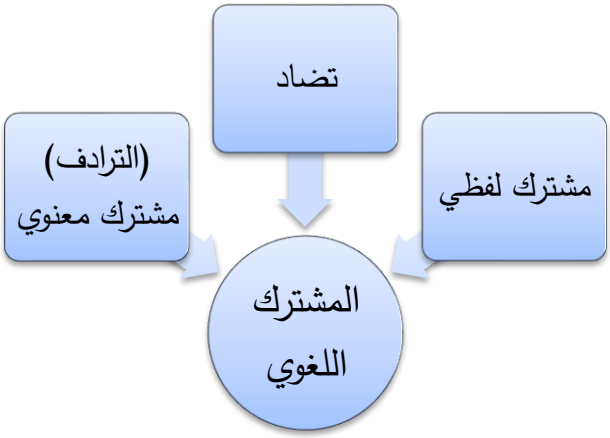

تتّخذ ظاهرة المشترك اللغوي مقصدًا متعيّنًا وهو تعدد المعاني اللغوية، ويوجد نوعان لهذه المعاني: مقاميّة، ومقاليّة، أمّا الأولى فيقصد بها المعاني التي تأتي من خلال سياق غير لغوي، يعتمد على قرائن مرتبطة بالدليل والمدلول؛ لتحديد مراد المتكلّم، وهي المركز الذي يدور حول علم الدلالة الوصفية في وقتنا الحاضر. أمّا المعنى المقالي فيعتمد على القرائن اللغوية التي يتضمنها الدليل، وهي التي تسْتسقى من المستويات اللغوية البنيوية، وهو ما يعبّر عنه بالمعنى النّحوي أو الوظيفي للجملة، بعبارة أخرى تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد[2]، وهو المراد في هذه الدّراسة اللسانية.

وللمشترك اللغوي عوامل ساعدت في ظهوره وتخلّقه منها اختلاف اللهجات، وانبثاق العام من الخاص، والاقتراض من اللغات الأخرى... إلخ، ستأتي الباحثة على ذكر تفصيل تلكم العوامل في المبحث الأول من الفصل الأول من هذه الدراسة.

وعلى الرّغْم ممّا يُثار منْ إشكالات الغموض واللّبس حول المشترك، إلا أنه يبقى ظاهرة تشهد بحيويّة اللغة، ومنْ أراد الخوض أكثر في تفاصيلها فقد يلملم ما قام به اللغويون قديمًا من التّعميم غير المفهوم في إطلاق المصْطلحات والمسمّيات دون توظيف على مفهوم المُشْترك.

---

[1] للمزيد في تفصيل القول انظر: حنان اسماعيل عمايرة، المشترك اللغوي بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج٣٤، ع٣، ٢٠٠٧م، ص ٥٦١–٥٦٤، وياسر رجب عبد الله، المشترك اللغوي باتفاق المباني وافتراق المعاني في كتاب الترجمان عن غريب القرآن لليماني، مجلة جامعة الأزهر، مصر، مج١، ع٣١، ٢٠١٦م، ص ٦٥٨–٦٥٩

[2] للمزيد انظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م، ص ٣٣٧–٣٣٩

الفصل الأول

مقدّمات مؤسِّسة

المبحث الأول: تجلّيات المُشْتَرك اللّغوّي

المبحث الثاني: أنواع المشترك

المبحث الثالث: المشترك التّركيبي

المبحث الرابع: أبو حيان الأندلسي، والبحر المحيط

المبحث الأول: تجلّيات المُشْتَرَك اللّغوي

قد أرجع العلماء نشأة المشترك اللّغوي في اللّغة العربية إلى مجموعة من العوامل أو الأسباب يمكن حصرها فيما يأتي:

أولاً: اختِلافُ اللّهجَات:

كَانَ لكُلّ قبيلةٍ استقلالُها وكِيانُها الخاصّ، فكَانوا أمّةً متفرّقةً إلى قبَائل، الأمرُ الّذي أدّى إلى نشْأةِ اللّهجَات. فقدْ يقَعُ اللّفظُ منْ وَاضِعَيْن اثنين، فكلّ قبيلةٍ تضعُ لفظاً لمعنى ما، ثُمّ يعبّر عن اللّفظِ نَفسهِ بمعنى آخر عنْدَ قبيلةٍ أُخرى، فَيَذيعُ ويُعرفُ استعمال هَذا اللّفظُ بالمعنَيين، وهَذا ما يؤيّدُ القولَ بعدم تَوقِيفيّةِ الُّلغة.[١] مثالُ ذلك: كلمة (التّفكُّه) الّتي تُعنى (التَّندُّم) في لغةِ أزد شنُوءَةَ، و (التَّعجّب) عندَ غيْرهم من العرب.[٢]

ويَذهبُ إبراهيم أنيس إلى أنّه: "قدْ يَتغيّرُ معنى الكلمة في لهجةٍ منَ اللَّهَجات، ثمّ يمُرُّ زمنٌ طويل، خلاله يُنْسَى فيهِ المعْنى الأَصلِيّ، وتَلتَزم تلكَ اللّهجة استعمال هذهِ الكلمات في معناها الجديد دونَ سواء، وهنا نَرى لَهَجاتِ اللّغةِ الواحدة تَستَعملُ كلماتٍ مُتَّحدَة الصّورةِ في معانٍ مختلِفة، ويَظهرُ أنَّ هذه الظاهرة قد لعبت دورًا مهمًّا في اللهجَات العربيَّة، إذْ تَغيَّرت معاني بعضُ الكَلماتِ في بعضِ اللَّهجاتِ دون البعض الآخر. فلمَّا جُمعت الُّلغة خُيِّل لجامعيها أنَّ إحدى القبائل تستعمل هذه الكَلمة في معنى من المعاني، في حين أنَّ قبيلةً أخرى تَستعملُها في معنى آخر".[٣]

ويُمثّلُ لهذا بكلمةِ (الهِجْرِس) الّتي تعني القردَ في لغةِ أهل الحِجازِ، وتعبّر عن الثّعلب عندَ تميم، ولا يَكادُ يُشكّ في أنّ الكَلِمةَ كانت تُطلقُ على أحد الحيوانين وحدَه؛ لأنّ البيئةَ الصّحْراويّةَ تناسبُهُ ويكثرُ فيها أمثاله، ثُمّ إنّ هذا تغيرٌ لظرفٍ من الظّروف المجهولة، فأصْبحَ يعني عند قبيلةٍ

---

[١] انظر: السيوطي، المُزهر، ج١/ ص٣٦٩، وتوفيق شاهين، المشترك اللغوي، ص٥٤.

[٢] انظر: كرَاع النّمل، علي بن الحسن(٣١٠هـ)، المُنجد في الُّلغة، تحقيق أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، ط٢، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ص١٥٢.

[٣] إبراهيم أنيس، في اللَّهجات العربية، ط٣، مكتبة الأنْجلو المصريّة، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١٧٠

من القبائل شيئًا آخرَ غيرَ الشّائع، ثمّ جاء جَامِعو اللُّغة وذكروا معنَييْن اثنين لهذهِ الكَلِمة.[١]

والحقّ أنّ هذا الزّعم ما هو إلاّ كلام قائمٌ على التّخمين والتَّرجيح، وتنقصُه شواهد واضحة وصريحة.

ثانيًا: انبثاق الخاصّ من الأصل العام

"إنّ أكثر الأصول الّتي تُشتقّ منها الألفاظُ للدلالةِ على معانٍ جديدة ذات معانٍ عامَّة، لذلك؛ فقد تُستعملُ للدّلالةِ على مسَمَّياتٍ مختلفةٍ تشْتركُ في تلكَ الصّفة، أو ذلكَ المعْنى العام".[٢] ومنْ ذلكَ كلمة (الدّليل) الّتي يُقصدُ بها منْ يدلّ على الطّريق، أو الدّليل السّياحي، أو الكتاب الّذي يُعطَى للسّيّاح في الوقت الحاضر، وكذلك أيضًا يرادُ بها البيّنةُ والحجّة، هذه المعاني كلّها ينطبقُ عليها أنّها تدلّ على القصْد وتُرشدُ إليه.[٣]

وتخصيصُ الدّلالة من الأمور الّتي عُنيَ بها اللّغويون العرب، ففي كتاب المزهر خصّص السّيوطي بابًا بعنوان: (فيما وُضِعَ عامّاً واستعملَ خاصًّا)، وفيه طرحَ الكثيرَ من الأمثلةِ الّتي تؤيّد هذه الظّاهرة، منها (العَجُز) عام، و (العَجِيزة) للمرأة خاص،[٤] وكلمة (الحديث) عام، و(السّمر) باللّيل خاص.[٥]

ثالثًا: الاقتراضُ من اللُّغاتِ الأُخْرى:

يحدثُ الاشتراكُ عندما تقترضُ اللّغة العربيّةُ من لغةٍ أخرى، كلمةً متّفقةً معَها في صورتها الصّوتية، ومختلفةً معها في الدّلالة، فأصبحت تُستعملُ تلْكَ الألفاظ بالدّلالتين:

---

[١] انظر: إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص١٧٠ ، وهذا ما رآه أيضاً علي عبد الواحد وافي، علم اللّغة، ط٩، نهضة مصر، مصر، ٢٠٠٤م، ص١٤٧.

[٢] توفيق شاهين، المشترك اللغوي: نظرية وتطبيقاً، ص٥٦.

[٣] انظر: المصدر السابق، ص٥٦

[٤] انظر: السّيوطي، المزهر، ج١/ ص٤٣٣.

[٥] انظر: المصدر السّابق، ج١/ ص٤٣٤

الأصليّة والدّخِيلة،[١] ومن أمثلة ذلك أنّ (الحبّ) بمعنى (الوِدَاد) وهو نقِيضُ البغْض[٢]، و (الجرّة): الّتي يجعلُ فيها المَاء، فالمعنى الأوّل عربيّ، والأخير فارسيّ مأخوذٌ منَ الفَارسيّة[٣]. وفي العَربيّةِ أيضًا لَفظَة (الكمّثْرى) الّتي تعْني (فَاكهَة الإجَاص)، بينما في الفَارسيّة تَعني: تداخُل الشّيء بعضُه في بعض واجْتِماعه، فإنْ كانَ (الكمّثرى) عربيًّا فمن الفارسيّة اشتقاقه[٤].

رابعًا: التّطَور الدّلالي

اللّفظُ يتطوّرُ في دلالَتِه ويتَغيّر، وهذا دليلٌ على طواعيّة اللغةِ في دلالاتها ما دامتْ دِلالة هذا اللفظِ تسمحُ بذلك، ومنْ مَظاهر وأعراض هذا التّطوّر والتّغير ما يلي:

أ. <u>تعميم الدّلالة</u>:

والمقصود بالتّعميم هو التّوسيع، "ويعني توسيع المعنى أنْ يصبحَ عدد ما تُشير إليه الكلمة أكثر من السّابق، أو يصبح مجال استعمالها أوسَع منْ قبل"[٥] و" أمّا تعميمُ الدّلالة فهو مرادف لتوسيعها، والمقْصد المتغيّر منه أنّ دائرة دلالة الكلمة قد تتّسع فتشمل على أشياء جديدة لم تكن مثبته في دائرة دلالتها، ومن ذلك كلمة (الشّلل) التي كانت ذات دلالة ضيّقة تقتصر على يبس في اليد، ثمّ اتّسعت دائرتها الدّلالية في كلام اللاحق فاستعرض الجسم كله أو شقّة، وهذا يعني أنّها اشتملت على مدخلاتٍ جديدةٍ فصارت ذات عموميّة وانزياح"[٦]، وما نستخلصه من هذا النّص أنّ اللفظة تكون لها دلالة ضيّقة محدّدة ومحصورة، ثمّ تتّسع لمدخلات أخرى.

---

[١] انظر: رمضان عبد التوّاب، فصول في فقه اللغة، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٣١، ومحمد نور الدين منجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩م، ص٤٥.

[٢] انظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت، مادّة (حبب).

[٣] انظر: الجواليقي، أبو منصور بن محمد بن الخضر(٥٤٠هـ)، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف. عبد الرحيم، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠م، ص٢٦٧.

[٤] انظر: المصدر السابق، ص٥٥٩- ٦٠٠.

[٥] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٤٣.

[٦] مهدي عرار، التّطور الدلالي الإشكال والأشكال والأمثال، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٨٢.

أمّا فندريس فإنّ التّعميم ينحصر عنده في " إطلاق اسم نوع خاص من أنواع الجنس على الجنس كله"[١]، كالأطفال الذين يطلقون على جميع الأنهار باختلافها باسم نهر، بينما يشبّه إبراهيم أنيس تعميم الدّلالة بما نجده عند الأطفال عندما يطلقون اسم الشّيء على كلّ ما يماثله؛ وذلك لقصور محصولهم اللغوي، ومن ذلك تسمية كلّ طائر دجاجة، وكلّ حيوان كبير حمارًا أو حصانًا[٢].

بينما يرجع محمد الخولي توسيع الدّلالة إلى الحاجة اللّغوية، وهي حاجة النّاس إلى التّعبير عن معانٍ مبتكرة ومستحدثة، التي استدعت توسيع معنى لفظة من أجل استيعاب واحتواء معانٍ جديدة، مثال ذلك: توسّع كلمة سيّارة من معناها الأساسي وهو (من يسيرون) إلى السيَّارة الّتي نستقلّها اليوم[٣].

ب. **<u>تخصيصُ الدّلاَلَة</u>**:

يُقصد به تضييق المعنى، ويعني ذلك "تحويل الدّلالة من المعنى الكلّي إلى المعنى الجزئي أو تضييق مجالها"[٤]، ككلمة (زكاة) التي كانت أساسًا تدل على الطّهارة، فضاق مجال استعمالها وأصبحت تعني تزكية المال، وكذلك كلمة (الحجّ) فالأساس هو المقصد، فضاقت لتعنى حج بيت الله الحرام[٥]، وتخصّصت كلمة (حريم) بالنساء خاصة بعد أنْ كانت تعني "الذي حرّم مسّه فلا يدنى منه"[٦]، أيضاً كلمة (الصّحابة) التي كانت تعني الصّحبة مطلقًا، وقد خصّصت بأصحاب رسول الله ﷺ [٧].

ويرجع إبراهيم أنيس ذلك إلى الأسباب الآتية: "أنّهم... يؤثرون الدّلالة الخاصّة التي تعيش معهم فيرونها ويسمعونها ويلمسونها، ولذا يسهّل عليهم تداولها والتّعامل بها... لقصور في الذّهن

---

[١] جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصّاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٢٥٨.

[٢] انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م، ص١٥٥– ١٥٦

[٣] انظر: محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، د.ط، دار الفلاح للنّشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩٣م، ص١٤٠.

[٤] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص٢٤٥.

[٥] انظر: محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، ص١٤٠.

[٦] انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادّة (حرم).

[٧] انظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ط٢، دار الفكر، بيروت، د.ت، ص٢١٩.

حيناً، أو بسبب الكسل والتماس أيسر السّبل حيناً آخر، ويعمد إلى بعض تلك الدلالات العامّة، ويستعملونها استعمالًا خاصًّا"[١].

تنبّه اللغويون العرب القدامى إلى ظاهرة تخصيص الدلالة في العربية، وعرفوا علّتها كذلك، وفي ذلك يقول ابن فارس: " كانت العرب في جاهليتها على إرثٍ من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله –جلّ ثناؤه– بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أُخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت، ومما جاء في الشرع (الصّلاة)، وأصله في لغتهم الدعاء...كذلك (الصيام)، أصله عندهم (الإمساك)..."[٢]، فنتيجة للتطور الاجتماعي والثقافي الذي طرأ على المجتمع العربي، أصاب هذه الألفاظ الإسلامية وغيرها الكثير من التطور الدلالي. وقد تحدّث السّيوطي أيضاً عن تخصيص الدلالة من خلال عقد مبحث في كتابه "المزهر" عنوانه: "فيما وضع عامّا واستعمل خاصاً"[٣].

ويفسر علمُ اللّغةِ الحديث سبب التّخصيص بأنّه نتيجة "إضافة بعض الملامح التّمييزية للفظ، فكلّما زادت الملامح لشيء ما قلّ عدد أفراده"[٤].

ج. **<u>انتقال الدلالة</u>:**

يُقْصد به انتقال اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى آخر يوجد ملامح مشتركة بينهما، وفي هذا الصّدد يُحدّد الدّكتُور مَهدي عرار مفهوم انتقال الدلالة بقوله: "كلّ كلمة لها مضمون خاص بها، وتدلّ على شيء خاص، ولكنّها أمام العقل تشترك في انتسابها الحميم إلى مجموعةٍ عامّةٍ تضمّها لوجود ملامح تجمع بين عناصر هذه المجموعة، ولما كانت فكرة

---

[١] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٥٣– ١٥٤.

[٢] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م، ص٧٧– ٧٨

[٣] السيوطي، المزهر، ج١/ ٤٣٣.

[٤] أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص٢٤٦

العموم تطغى على المعاني خاصة فقد يحدث للعقل أن ينتقل من أحد المعاني لآخر وفق تلك الملامح الجامحة"[١].

ولا يكون هذا الانتقال إلا بنقص في قيمة الكلمة أو بدعمها، وقد تنتقل من مجال دلالي أو معنى معنوي إلى مجرد محسوس، كانتقال لفظ (الهمج) من دلالة (البعوض) إلى الدّلالة على أرذل الناس وسفيههم[٢]، ومن انتقال الدّلالة ما جاء على كلمة (الفصاحة) من الدّلالة على زوال الرغوة من اللبن إلى الدلالة على البلاغة والإجادة في اللغة.[٣]

ويشمل هذا المظهر نوعين من انتقال الدّلالة، الأول: ما كان انتقال الدلالة فيه لعلاقة المشابهة، وهو ما يعرف ب (الاستعارة)، أما النوع الثاني: فما كان انتقال الدلالة فيه لغير علاقة المشابهة، وهو ما يعرف (بالمجاز المرسل).[٤] فكثرة استعمال اللفظ بالمعنى الجديد وشيوعه بين الناس تذهب صفة المجاز عنه، وتصبح دلالته الجديدة دلالة حقيقية مباشرة أقرب إلى الذهن، فالباب من الكتاب مأخوذ من الباب الذي ندخل منه، والمعركة مشتقّة من عرك الشيء...إلخ[٥].

ومن أشكال انتقال المعنى ما يعرف باسم انحطاط الدلالة (المعنى) أو ابتذاله، وخلافه رقي الدلالة (المعنى). أما الأخيرة فيطلق عليها تسامي الدّلالة، والمقصود به: "دلالة اللفظ في اللغة العربية قد يرتفع، فتعطي معنىً جديدًا يرفعها عن الابتذال والضّعف"[٦]، بمعنى أنّ اللفظة تكون في الحَضِيض ثمّ تصعد إلى القمّة، وهذا ما يؤكدّه عرار بقوله: "يصدق هذا النّوع من التّعبير على تلك الألفاظ التي كانت دلالتها ضَعيفة أو هيّنة، ثمّ تحَوّلت إلى دلالات قويّة أو نبيلة"[٧]. مثال ذلك ارتقاء لفْظَة (اللّحن) من إمالة الكلام واللّغط إلى الألحان الموسِيقيّة المتآلفة الجَميلة،

---

[١] مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة العربية، ط١، دار وائل، عمّان، ٢٠٠٢م، ص١٢٦

[٢] انظر: مهدي عرار، التطور الدلالي الإشكال والأشكال والأمثال، ص١٨٥

[٣] ابن منظور، لسان العرب، مادة (فصح).

[٤] انظر: محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، د.ط، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢١٣، محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص٢٢٠- ٢٢١.

[٥] انظر: محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص٢٢١.

[٦] صادق يوسف الدّباس، دراسات في علم اللغة الحديث، ط١، دار أسامة، عمّان، ٢٠١٢م، ص٢٠٨.

[٧] مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة العربية، ص١٤٧.

كذلك لفظة (القماش) وتعني الرّدِيء من كلّ شيء، فارتقت لتدلّ على الأقْمشةِ كالحرير وغيرها[١]، وفي هذا كلّه سموّ للمعنى.

أما **انحطاط الدلالة** فالمقصد المتعيّن من هذا أنّ الكلمة تكون ذات دلالة عالية، ثمّ بعد ذلك تصبحُ بمعنىً هابط ومُبْتذَل. فانحطاطُ الدّلالة هو نقيضُ رقيّ الدّلالة، فقد تكون لها دلالة مستحسنة لكن مع مرور الزّمن وتغيّر الحياة والسّياقات تقترن بما هو مستقبح، ككلمة (التّنبل والتّنابل والتّنابلة)، فقد كانت تدلّ على الرّجل القَصِير، وقد أصْبحت الآن تحملُ دلالاتٍ سلبيةً وإيحاءات هامشيّة مرذولة[٢]. ولفظة (الكرسي) إذ يقول ابن منظور: "الكرس الأصل، والكرسي: معروف واحد الكراسي...والكرسي العلم وفيه عدّة أقوال، قال ابن عبّاس: كرسيّه علمه... والكرسيّ في اللّغة الشّيء الذي يعتمد عليه ويجلس عليه"[٣].

ويقول الزّمخشري في لفظة (الكرسي) أيضًا: "الكرسيّ منسوب إلى كرسي الملك، كقولهم دهْري"[٤]، فبعدما كانت لفظة (الكرسي) صاحبة مكانة مرموقة سواء في المُلك أو في العلم، أضحت اليوم تدلّ على ما هو مجرّد شيء مصنوع من الخشب الّذي يستخدم للجلوس عليه فقط، وهذا ما يمثّل انحطاط الدّلالة.

خامساً: التّطور الصّوتي

قد يحدث أنْ يعتريَ الكلمة التّطور اللّغوي، بحيث يطرأ هذا التّطوّر على اللّفظ من خلال الحذْف، أو الزّيادَة، أو الإبْدال، وفقًا لقوانين التّطور الصّوتي، فيصبح هذا اللّفظ متّحدًا مع لفظ

---

[١] ابن منظور، لسان العرب، مادة (قمش).

[٢] انظر: مهدي عرار، التطور الدلالي الإشكال والأشكال والأمثال، ص١٨٤.

[٣] ابن منظور، لسان العرب، مادة (كرس).

[٤] الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج٢، ص١٦٠.

آخر صوتيًّا، مختلفًا في المعنى[١]، مثال ذلك (التّغب والسّغب)، التّغب بمعنى: الوسخ والدّرن، أو القحْط والجوع، وجاء السّغب بمعنى الجوع، فتطوّر السَّغب إلى التّغب[٢].

ولو سلّطنا الضّوء أكثر على هذه القضيّة، وذلك بطرحنا سؤالاً عن التّطوّر الصّوتي لكلمتي (دحدح و ذحذح) هل يمكن أنْ نعدّ – الدّحداح و الذّحذاح– مادّة واحدة، والفرق بينهما لهجي ليس إلا؟، يذكر السّيّوطي في المزهر أنّ بعض العرب كانت تبادل بين الدّال والذّال[٣]، ومن أمثلة تبادلهما (خرْدلت و خرْذلت) أي قطعت، و(وادْرعفّت الإبل واذرعفّت): مضت على وجوهها[٤]، و(جدّف وجذّف)...إلخ. وعودة إلى (دحدح و ذحذح) فإنّ المعجم العربي يؤكد أنّ الدّحداح والذّحذاح لهما المعنى نفسه: القصير، يقول ابن منظور: "ورجلٌ دحْدحٌ ودحْداح: قصير، وامرأة دحْداحة، وكان أبو عمر قد قال: الذّحذاح بالذّال: القصير"[٥]، فلا يستبعد أنْ يكون مردّ الاختلاف النّطقي بين الكلمتين إلى اختلاف اللهجات.

سادساً: المجـــــاز

لهذا العامل أثر مهمّ في نشْأة المشترك اللّفظي، فالانتقال من الحقيقة إلى المجاز من أهم الأسباب في تلك النشأة، كما جاء عند علماء اللغة المُحْدثين[٦] من خلال اجتهادهم، والحقّ أنّ هذا الرّأي قديم حيث أشار إليه ابن سيّدة في المخصّص بقوله: " أو تكون لفظة تُستعملُ لمعنى، ثمّ تستعار لشيء فتكثُر وتصيرُ بمنزلة الأصْل"[٧].

---

[١] انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٣٨، ومحمد نور الدين، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق، ص٤٦، وعلي عبد الواحد وافي، فقه اللّغة، ط٣، نهضة مصر، مصر، ٢٠٠٤م، ص١٤٨.

[٢] انظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص١٣٨، وورد ذلك أيضاً في كتابه اللهجات العربية: ص٢٠١– ٢٠٢.

[٣] انظر: السّيوطي، المزهر، ج١/ ص٥٣٧.

[٤] انظر: المصدر السابق، ص٥٤٤– ٥٤٥، وذكر بعض الأمثلة أيضاً محمد نور الدين، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النّظرية والتطبيق، ص٤٧.

[٥] ابن منظور، لسان العرب، مادّة (دحح).

[٦] للحديث عن هذا الموضوع انظر: إبراهيم أنيس، اللّهجات العربيّة، ص ١٦٧.

[٧] ابن سيّدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصّص، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج١٣/ ص٢٥٩.

كثيرٌ من الألفاظ الّتي تعدّدت معانيها لم يكن لها في الحقيقة إلا معنىً واحد، ثمّ تضمّنت معانيَ أخرى عن طريق المَجَاز، ومن أمثلة ذلك ما تحدّث عنه السّيوطي في باب الاشتراك في معنى العَيْن، إذْ يقول: "وأمّا الرّاجع إلى التّشبيه فستّة معان: العين: الجاسوس، تشبيها بالعين؛ لأنّه يطّلع على الأمور الغائبة، وعين الشّيء: خِياره، والعين: الرّبيئة، وهو الّذي يرقب القوم، وعينُ القوم: سيّدهم، والعين: واحد الأعيان وهم الإخوة والأشقّاء، والعين الحرّ، كل هذه مشبّهة بالعين لشرفها"[١].

ولفظ (الرّأس): أعلى كلّ الشي، ومن المجاز الرّأس: سيّد القوم... والرّأس: القوم إذا كثروا... ورأس عين: مدينة بالجزيرة... ويُقال رُميتُ منك في الرّأس: أي ساء رأيك فيّ، ومن المجاز رأسُ المال: أصله...إلخ"[٢]، من هذا النّص المقتبس يتجلّى للقارئ أنّ سبب اشتراك كلمة (رأس) هو المجاز والتّشبيه. فالمجاز كان السّببَ في خلْق جزء كبير من المشترك اللّفظي في اللّغة، والحدّ الفاصِل لتحديد معنى الكلمة هو النّظر للتّطور اللّغوي في استعمالاتها لا تاريخها، فالمعنى الجديد الّذي نشأ عن طريق المجاز لا يقلّ في حقيقته عن المعنى الأول الّذي كان له[٣]. وإذا " كان اللّفظ المشترك يحتمل أكثر من معنى مجازيًّا فكيف يُعيّن المعنى المقصود من غيره؟، قال علماؤنا: يفهم من السّياق"[٤].

والمقصود ههنا "إذا كان السّياق هو الّذي يحدّد المعنى، فلا داعي لخوف من قال: إنّ كثرة المعاني داعية للإبهام، واللّغة للإفهام، والسّياق هو الّذي يقطع الطّريق على تداعي المعاني المتزاحمة على اللّفظ، ويجعل القيمة الحضورية للمعنى الواحد المقصود، مع أنّ الكلمةَ في المشترك مشحونةٌ بمعانيها"[٥]. كذلك بعض المحدثين الّذين أقرّوا بأنْ يكون المجاز سببًا رئيسيًّا

---

[١] السّيوطي، المزهر، ج١/ ص٣٧٥.

[٢] الزّبيدي، محمد مرتضى الحسيني(١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق محمود الطناحي، ط٢، مطبعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٤م، ج١٦/ ص١٠٢- ١٠٤.

[٣] انظر: جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، د.ط، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٢٢٨.

[٤] توفيق شاهين، المشترك اللغوي: نظرية وتطبيقاً، ص٦٠.

[٥] المصدر السابق، ص٦١- ٦٢.

من أسباب حدوث المشترك[١].

سابعاً: أسباب صرفيــة

قد يحدث الاشتراك بسبب القواعد التّصريفيّة الّتي تؤدّي إلى " أنْ تتّفق لفظتان متقاربتان في صيغة واحدة، فينشأ عن ذلك تعدّد في معنى الصّيغة يؤدي إلى جعلها من قبيل المشترك، وهي ليست منه إلا في الظّاهر"[٢]، بمعنى آخر "اجتماع قالبين على مبنى واحد وافتراقهما في المعنى"[٣]، كقولنا: سائل: سأل (صاحب المساءلة)، سال (قد يكون مما هو ماء أو حبر)، وكالصّيغة المتردّدة بين اسم الفاعل واسم المفعول مثل: لفظ مُرتَدّ، مختل، والصّيغة المتردّدة بين الجمع والمصدر كقولنا في صيغة (مفعول): هروب، خروج (مصدر)، سيوف (جمع).

وقد تتناوب الصّيغ وتشترك في القالب أو الشّكل كما جاء في التّنزيل العزيز: ﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴿٥٩﴾ ﴾[٤]، فالموعد هنا في هذا السّياق الشّريف محتمل المصدر، ومحتمل للزّمان، ومحتمل للمكان، فإن احتمل المصدر فيشهد له قوله تنزّه: ﴿ لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ ﴾، وإن احتمل الزّمان يُشهد له قوله تعالى: ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾، وإن احتمل المكان يُشهد له ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ ﴾[٥].

---

[١] للحديث أكثر انظر: رمضان عبد التّواب، فصول في فقه اللغة، ص٣٢٦، وأحمد مختار، علم الدّلالة، ص١٨٨، وفندريس، **اللغة**، ص٢٥٦.

[٢] علي عبد الواحد الوافي، فقه الّلغة، ص١٤٧.

[٣] مهدي عرار، ظاهرة الّلبس في العربية: جدل التّواصل و التّفاصل، ط١، دار وائل للنّشر، عمّان، ٢٠٠٢م، ص١٠١.

[٤] سورة طه، آية، ٥٨، ٥٩

[٥] انظر: ابن هشام، جمال الدّين بن هشام (٧٦١هـ)، مغني الّلبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠١٥م، ج٢/ ص٢٥١، ولمزيد بسْط القول في مفهوم الأسباب الصّرفية انظر: عرار، ظاهرة الّلبس في العربيّة، ص١٠١– ١٠٨.

المبحث الثاني: أنواع المشترك اللغوي

أولًا: المشترك الصّرفي

أتى العلماء على ذكر المشترك الصّرفي وصوره قديمًا، لكن لم نجد –حسب اطّلاع الباحثة– على تسمية هذه الصور بالمصطلح الحديث وهو مصطلح المشترك الصّرفي، ومنْ ذلك ما جاء به سيبويه في مستهلّ حديثه عنْ الصّيغ واشتراكها في قوله: " هذا باب نظائر ما ذكرنا ممّا جاوز بنات الثّلاثة، فالمكان والمصدر يُبْنى منْ جميع هذا بناء المفعول"[١]، وفي موضع آخر قال: " فكلّ شيء كان منْ هذا فعل، فإنّ المصدر منه ومنْ بنات الواو والمكان يُبنى على (مفعل)، وذلك قولك للمكان: الموعِد، والموضِع، والمورِد، وفي المصدر الموْجدة، والموعدة"[٢].

وإذا ما تتبّعنا أقوال العلماء قديمًا فنجدُ ابن جنّي بوّب للاشتراك الصّرفي، ولكن بعنوان مختلف، (باب في اتّفاق المصاير على اختلاف المصادر)[٣]، وفيه تناول اشتراك اسم الفاعل واسم المفعول من المعتلّ والمضعّف، نحو قوله: " من ذلك اسم الفاعل والمفعول في (افتعل) مما عينُه معتلّة، أو ما فيه تضعيف، فالمعتلّ نحو قولك: اختار فهو مختار، واختير فهو مختار: الفاعل والمفعول واحد لفظًا، غير أنّهما مختلفان تقديرًا، ألا ترى أنّ أصل الفاعل (مُخْتير) بكسر العين، وأصل المفعول (مُخْتَير) بفتحها...إلخ"[٤].

لقد أتى على ذكر المشترك الصرفي الكثير من العلماء القدامى، لكن بمسمّيات مختلفة ومصطلحات أيضًا مختلفة، بالإضافة إلى أنهم لم يجعلوها في مباحث خاصة، إنّما كانت اجتهاداتهم وبيان آرائهم، مثل الرّضي، وابن مالك وغيرهما.

أما مفهوم المشترك الصرفي في العصْر الحديث فبدأ بالوضوح والاستقرار والتّبويب أكثر، غير أنّه أخذ منحنى أوسع وأدقّ، ويمكن تتبّع ذلك من خلال أثر الدّارسين الّذين اتّسمت بحوثهم

---

[١] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م، ج٤/ ٩٥.

[٢] المصدر السابق، ج٤/ ٩٢.

[٣] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق الشربيني شريدة، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م، ج٢/ ١٠٢

[٤] المصدر السابق، ج٢/ ١٠٢

باستقلاليّة التّسمية: كالاشتراك الصّرفي، دراسة لرضا حسون، الذي عرّفه بأنّه: " اشتراك أكثر منْ معنى صَرفيّ في صيغة صرفيّة واحدة وهي خارجة عن السّياق"[١]، وعدّ له صورتين لكل منهما شروطه وأشكاله. أما شكران المالكي[٢] فقد تناولت الاشتراك في صيغ المصادر والمشتقات، وتحدّث عنْ تلك الصّيغ المشتركة بشكل مقتضب في بحث وسمته بعنوان (الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية).

وقدْ أتى مهدي عرار[٣] على تناول الاشتراك الصّرفي، وعرّج عليه منْ عدّة نواحٍ منها: الاشتراك الّذي يكون بتعدّد معاني بعض السّوابق واللواحق التّصريفية[٤]، والاشتراك النّاشئ عن العوارض التّصريفية[٥]، وتناوب الصّيغ واشتراكها في الأبواب الصّرفية...إلخ[٦]. ثم أتى على المشترك الصّرفي كجزءًا من كتابه (المشترك اللغوي في القرآن الكريم)[٧]، وذكر أهم تجليّات ذاك المشترك وهي: تناوب الصيغ واشتراكها، تعدد معاني الصيغ الصرفية، واختلاف الأصل الاشتقاقي، وسهمة العوارض التصريفية في تَخلّق هذه الظّاهرة كالإدغام، والإبدال، والحذف وغيرها. وأتى على أمثلة من مجموع متكاثر، وأرجع النّظر في مواضعها في سياقها القرآني الشريف.

ومنْ أمثلة هذا المشترك قوله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ ۖ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ۖ ﴾[٨]، موضع التّمثل في هذه الآية الكريمة كلمة (المَحِيض)، ذلك أنّها حمّالة لثلاثة معانٍ صرفية: المصدر، والزمان، والمكان.

---

[١] رضا هادي حسون، الاشتراك الصرفي، ط١، الجامعة المستنصرية، العراق، د.ت، ص٣

[٢] انظر: شكران حمد المالكي، الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية، مجلة القادسيّة في الآداب والعلوم التربويّة، مج٨، ع١، ٢٠٠٩م، ص ١٠٧-١٢٢

[٣] انظر: مهدي عرار، المشترك الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية استشرافية، مجلة الدراسات القرآنية، مج١١، ع١، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

[٤] المصدر السابق، ص٢١٧

[٥] المصدر السابق، ص٢٢٥

[٦] المصدر السابق، ص٢٤٣

[٧] انظر: مهدي عرار، المشترك اللغوي، ص٢٣-١٤٤

[٨] سورة البقرة، آية، ٢٢٢

- فالمعنى الأول يكون التقدير: اعتزلوا وَطْء النّساء في المَحِيض.
- وعلى المعنى الثاني: اعتزلوا وطء النساء في زمان الحيض.
- أما المعنى الثالث والأخير: فاعتزلوا وطء النساء في مكان الحيض.

فتعدّدَ المعنى واختلف لصيغة (مَفعَل)[1]؛ وهكذا في بقية الصّيغ.

[1] انظر: ابن عطية، عبد الحق بن غالب (٥٤٦هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام محمد، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م، ج١/ ٢٩٨، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، ط١، شركة القدس، القاهرة، د.ت، ص٩٩، وأبو حيان، الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ج٢/ ١٧٧.

ثانيًا: المشتركُ المُعجَمي

الاشتراك المعجميّ صورةٌ من صورِ الاشتراك اللفْظي، وهو عبارة عن لفظٍ مشتركٍ بين معنيين أو أكثر، مختلفين أو متضادّين، فاللفظ واحد، والمعنى مختلف ومتعدّد، وهو ما أطلق عليه اللغويون مصْطلح الأضْداد، وقد حدّ أبو الطّيب اللغوي هذا المصطلح بقوله: " والأضداد جمع ضدّ، وضدّ كلّ شيء ما نافاه، نحو البياض والسّواد، والسّخاء والبخل، والشّجاعة والجبن، وليس كلّ ما خالف الشّيء ضدًّا له، ألا ترى أنّ القوّة والجهل مختلفان، وليسا ضدّين؛ وإنما ضدّ القوة الضعف، وضدّ الجهل العلم، فالاختلاف أعمّ من التّضَاد، إذْ كان كل متضادّين مختلفين، وليس كل مختلفين متضادّين"[١].

وشغل المشترك المعجمي أنظار اللغويين القدماء، فكانت هذه الظّاهرة موضع بحث وتأمل لدى الكثير منهم، وقد أُلفت منه مؤلفات كثيرة، وتباين اللغويون في درسهم لها، فوقع الخلاف بينهم[٢]، فمنهم من ارتضاها وأقرّ بوقوعها، وسلّم بوجودها، ومنهم من أنكرها كابن دستورية[٣] الذي وضع كتابًا في إبطال الأضداد، وردّ عليه ابن فارس بأنْ ألف كتابًا في إثبات الأضداد، وقال في كتابه فقه اللغة مشيرًا إلى هذه الظاهرة: " ... وأنكر ناس هذا المذهب، وأنّ العرب تأتي باسم واحد لشيء وضدّه وهذا ليس بشيء؛ وذلك أنّ الذين رووا أنّ العرب تسمّي السّيف مهنّدًا، والفرس طِرْفًا هم الذين رووا أنّ العرب تسمّي المتضادّين باسم واحد"[٤].

ورأى ابن الأنباري الذي ردّ كلام منكري المشترك " أنّ كلام العرب يصحح بعضه بعضًا، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضادّين"[٥].

---

[١] أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي (٣٥١هـ)، الأضداد في كلام العرب، تحقيق عزة حسن، ط٢، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م، ص ٣٣

[٢] انظر: أتى على هذه الظاهرة، وبواعثها، وما قيل عنها: أحمد عمر مختار، علم الدلالة، ص١٩١- ٢١٤، و مهدي عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة العربية، ص٩٨- ١١٥

[٣] انظر: السيوطي، المزهر، ج١/ ٣٩٦

[٤] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطّباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م، ص٦٠، وانظر: السيوطي، المزهر، ج١/ ٣٨٧

[٥] الأنباري، محمد بن القاسم (٣٢٨هـ)، الأضداد، تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م، ص٢

لقد تعددّت الآراء في هذا المضمار ما بين مؤيد ورافض كما ذكرنا سابقًا، لكن الأهم في جزئية هذا المشترك هو البواعث المؤذنة بتخلق هذه الظاهرة[١]:

– أوّلها: اختلاف اللهجات العربية النّاتجة من استخدام الكثير من الألفاظ وفق اختلاف القبائل ولغاتهم، فـ "إذا وقع الحرف على معنيين متضادّين، فمحال أنْ يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما، ولكن أحد المعنيين لِحيّ من العرب، والمعنى الآخر لحيّ غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عنْ هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء، قالوا: الجون الأبيض في لغة حيّ من العرب، والجون الأسود في حيّ آخر، ثم أخذ أحد الفريقين عن الآخر"[٢].

– ثانيها: دلالة الأصل اللغوي، والمقصود بذلك دلالة اللفظ في أصل وضعه على معنى عام يشترك فيه الضّدّان، ككلمة الصّريم، تقال للّيل والنّهار، فالليل ينصرم من النّهار، والنّهار ينصرم من اللّيل، فأصل المعنيين واحد[٣]. ومن أمثلة ذلك قولهم (الذَّفَر) في حدّة الرّيح في الطّيب والنّتن جميعًا[٤]. أيضًا (المأْتم) عُدّت للفرح والسّرور والغمّ والحزن عند النّساء المجتمعات[٥].

– ثالثها: ظاهرة النّقل –نقل الدّلالات– ويندرج تحت هذا الباعث عدّة فروع منها: التّشبيه، والمجاز، التطور الدّلالي، أما الاشتراك الآتي من التّشبيه فمَثّله كلمة (العيْن) الجاسوس، ويشبّه بذلك لاطلاعه على الأمور الغيبية، وعين القوم: سيّدهم، وعين الشيء: نفسه وشخصه، والعين: الرّبيئة، وهو الذي يرقب القوم، والعين: الحر، والعين: واحد الأعيان وهم الأخوة والأشقّاء[٦]. ومن المجاز الآتي من تغيير المعنى المقصود بتطوّر الألفاظ الإسْلاميّة "التي غدت حمّالة لمعنيين اثنين هما: اللغوي المتقادم، والشّرعي الحادث"[٧]، ومن تلك الألفاظ: الزّكاة، قال تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ۝٤ ﴾[٨]، فالمعنى الشّرعي للزّكاة هو ما فرضه

---

[١] انظر: عبد الجبار فتحي زيدان، الأضداد في القرآن الكريم، ط٢، شبكة الألولة، الموصل، ٢٠١٨م، ص٥–٨

[٢] الأنباري، الأضداد، ص١١–١٢

[٣] انظر: الأنباري، الأضداد، ص٨، ومهدي عرار، المشترك اللغوي في القرآن الكريم: الصرفي والمعجمي، النحوي، الأسلوبي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠١٢م، ص١٩٧

[٤] انظر: الأنباري، الأضداد، ص٨٨، (رقم اللفظ ٥٠)

[٥] المصدر السابق، ص١٠٣

[٦] انظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (عين)، والسّيوطي، المزهر، ج١/ ٣٧٥

[٧] مهدي عرار، المشترك اللغوي، ص١٤٧

[٨] سورة لقمان، آية، ٤

الله منْ صدقة بقدر معلوم من المال، أمّا المعنى اللغوي المتقادم فهو التّطهير، لقول الطّبري: " قيل معناه يطهّرون أجسادهم من دنَسِ المعاصي"[١]، وكذلك ابن عطيّة في قوله: " الزّكاة هنا يحتمل أنْ تكون غير المفروضة؛ لأنّ السّورة مكيّة قديمة... وقيل: بمعنى الطّهارة من النّقائصْ وملازمة مكارم الأخْلاق"[٢].

ومن نقْل وتغيير الدّلالة عامل التّهكّم، كتسمية الذّليل بالعزيزِ لقوله –تعالى–: ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴿٤٩﴾ ﴾[٣].

- أمّا الباعث الرّابع فهو: النّواميس اللغويّة الفاعلة في تشكيل النّظام اللغوي، أي احتمال الصّيغة الصّرفية للمعنيين، فقد تستعمل الصّيغ العربيّة للفاعل أو للمفعول[٤] من أمثلة ذلك: صيغة (فاعل) تستعمل في العربيّة أحيانًا بمعنى (مفعول)، بالإضافة إلى معناها الأصْلي، كما جاء في قوله سبحانه: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴿٢١﴾ ﴾[٥]، بمعنى: مرضيّة، وصيغة خائف، يقال: رجل خائف إذا كان يخاف غيره، وسبيل خائف إذا كان مخوفًا، وهكذا في صيغة عارف... وغيرها[٦].

ذكر أهل اللغة أنّ ثمّة عوامل أخرى مختلفة منْها: التّصْحيف، أو ضياع المعنى الأصلي...إلخ، والمقام هنا مقام توضيح وتمثيل؛ لذا ارتأت الباحثة أنْ تكتفي بهذا القدر من الحديث عن بواعث المشترك المعجمي، ملخّصة أهمها.

---

[١] الطبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، ضبطه صدقي جميل العطار، ط١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م، ج١١/ ١٤٢

[٢] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج٤/ ٢٤٨

[٣] سورة الدخان، آية، ٤٩

[٤] انظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص٣٥٣-٣٥٤، ومهدي عرار، المشترك اللغوي، ص١٤٨

[٥] سورة الحاقة، آية، ٢١

[٦] انظر: الأنباري، الأضداد، ص ١٢٥-١٢٦، وأبو الطيب اللغوي، الأضداد في كلام العرب، ص١٦٥

ثالثًا: المشترك الأسلوبي

أما المقصود بالمشترك الأسلوبي فهو الاشتراك الواقع في الأسلوب، وطريقة إخراج الكلام أي: " أنْ يُفهَم الكلام فهمًا لفظيًّا على ظاهره، وحقّه أنْ يُحمل محمل التّجوز... أو أنْ تكون الدّلالة الأسلوبيّة عائمة تحتمل معانيَ متباينة"[١].

وتتجلّى بواعث المشترك الأسلوبيّ في أربعة[٢] بواعث:

- الأوّل: أنْ يشترك التّركيب الشّريف أو الكلام بين المعنيين: الحقيقي، والمجازي، منْ مثل ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْۗ ﴿٩٥﴾﴾[٣]، فموضع الاشتراك هنا (كسْب اليد)، فإذا حُمل على معنى المجاز فيرْتدّ إلى كسب اليد، أو بما قدّمت أيديهم " كناية عمّا اجترحوه منْ المعاصي السّابقة، ونُسب التقديم لليد مجازًا، والمعنى ما قدّموه إذْ كانت اليد أكثر الجوارح تصرّفًا في الخير والشّرّ، وكثر هذا الاستعمال في القرآن"[٤]، كما جاء في قوله –تعالى–: ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[٥]، و ﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾[٦]،﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [٧]، وقيل: يراد بها ههنا اليد الحقيقية، وما قدّمت هذه الأيدي هو تغيير صفة الرسول ﷺ وذلك بكتابة أيديهم أنفسهم[٨].
- أما الباعث الثاني فهو: أنْ تكون دلالة التّركيب الأسلوبيّة عائمة تحتمل معانيَ متباينة، منْ أمثلة ذلك (إخراج النّفس) في قوله –تقدّست أسماؤه–: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ ﴾[٩]، وما يأخذنا في

---

[١] مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص٢٠٤

[٢] بتصرّف من: مهدي عرار، المشترك اللغوي، ص٣٨٠-٣٩٠

[٣] سورة البقرة، آية، ٩٥

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٨٠

[٥] سورة آل عمران، آية، ١٨٢، وسورة الأنفال، آية، ٥١

[٦] سورة الحجّ، آية، ١٠

[٧] سورة الشّورى، آية، ٣٠

[٨] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٨٠

[٩] سورة الأنعام، آية، ٩٣

هذه الآية خواطر متعدّدة آخذة في ثلاث شُعب: أوّلها: هل الإخراج هنا مرادف لإخراج الرّوح في سكْرة الموت، أمْ هو مرادفٌ لإخراج النّفس منْ مصيبة حلّت بهم ذلك الوقت؟، ثانيها: هل الإخراج أمرٌ من الملائكة إلى الظّالمين على سبيل التّعنيف والتّهويل، أم هو أمر لإخراج النّفس من تلكم المصائب؟، ثالثها: هل إخراج النّفس حقيقة أم هو طلب ملفّف في معنى مغلّف؟[١]، وإذا ما عرضنا آراء المفسّرين فنجد منهم منْ التمَس معنىً واحدًا، كالبغوي، والزّمخشري[٢]، أمّا من ارتضى المعنى الثّاني وهو إخراج النّفس من المصائب فهم: ابن عطية، وأبو حيان[٣]، بينما جعل الماوردي دلالة هذا المشترك –إخراج النّفس– مشتركة بين ثلاثة معان:

- أولها: منْ أجسادكم عند معاينة الموت إرهاقًا لهم، وإن كان إخراجها ليس من فعلهم.
- ثانيها: إخراج النّفس من العذاب إن استطاعوا، توبيخًا وتقريعًا لهم.
- ثالثها: أنْ يكون المعنى: خلّصوا أنفسكم بالاحتجاج عنها فيما فعلتم.[٤]

خلاصة ما تقدّم أنّ الاشتراك الأسلوبي هو منْ أذن بالانفتاح الدّلالي الذي أفْضى إلى تعدّد أقوال المفسّرين، وكلّ ما ذُكر محتمل لا يأباه السّياق أو التّأويل.

- والباعث الثّالث: أنْ يتردّد الأسلوب بين المبنى المغلّف، والمعنى المكثّف فيكون مجملًا ذا عُموم، ومنْ أمثلة ذلك قوله –تعالى–: ﴿ وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ ۞ ﴾[٥]، فهذا تركيب حمّال لمعنيين: تعيين المقصود من العشار إذْ هي صفة الموصوف محذوف، هذا المعنى الأوّل، أمّا الثّاني: فهو هيئة ذلك التّعطيل وكيفيّته.

وقد احتمل المعْنى الأوّل أنْ تكون النّوق والحوامل منها، أو السّحاب، أو الدّيار، أو الأرض، بينما المعنى الثّاني متباين بتباين الموصوف، فإذا ما كانت **(النّوق)** وهي

---

[١] انظر: مهدي عرار، المشترك اللغوي، ص٤٥١

[٢] انظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٦هـ)، معالم التّنزيل، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٤٣٣، والزمخشري، الكشاف، ص٣٨٥

[٣] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج٢/ ٣٢٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٤/ ١٨٥

[٤] انظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (٤٥٠هـ)، النكت والعيون، علّق عليه عبد المقصود بن عبد الرحيم، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج٢/ ١٤٤–١٤٥

[٥] سورة التكوير، آية، ٤

أغلى ما تملكه العرب، فتعطيلها مسيّبة مهْمِلة، أو بالتّجافي عنْ حلبها، وإذا ما كان الموصوف (السّحاب العشار) فتعطيلها عن الماء فلا تُمطر، وإذا كان الموصوف (الدّيار) فتعطيلها إلى ألا تُسكن، أما إذا كان الموصوف (الأرض العشار) فتعطيلها بألا تُزرع.[1]

- الباعثُ الرّابع: تشَاكل الأساليب، أي اشتراك التّركيب بين معانٍ أسلوبية متباينة، كالإخبار، والاستفهام، والتّعجّب، والتّقرير...إلخ، منْ مثل ذلك قوله –سبحانه–: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ وَعَلَىٰ سَمۡعِهِمۡۖ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ ﴾[2]، فالمشترك الأسلوبي في (ختم الله) بين الخبر والدّعاء، وفيها قال أبو حيّان: " أنّه إخبار من الله تعالى بختمه، وحمْله بعضهم على أنّه دعاء عليهم..."[3].

والحقّ أنّ هذا مطلب يطول، وليس المقْصد الوقوف عند كلّ شاهد؛ لأن الشّواهد في كتاب الله العزيز غير متناهية، وهذا غيض منْ فيض، فالمقام هنا مقام توضيح وبيان [4].

---

[1] انظر: الماوردي، النكت والعيون، ج٦/ ٢١٢، والرّازي، محمد بن عمر (٦٠٤هـ)، مفاتيح الغيب، ط١، دار الفكر، بيروت، ٢٠١٣م، ج٣١/ ٦٨، والقرطبي، محمد بن أحمد (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م، ج١٩/ ١٤٩–١٥٠

[2] سورة البقرة، آية، ٧

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ١٧٥

[4] للمزيد من الأمثلة والتّفصيل في هذا المشترك انظر: مهدي عرار، المشترك اللغوي، ص٣٧٩– ٤٨٥

المبحث الثّالث: المشترك التّركيبي

تقدّم الحديث عن المشترك الصّرفي وبواعثه، وكما كانت البنية الصّرفية محتملة مشتركة بين معانٍ صرفيّة في مواضع مخصوصة، فمشتركُ هذا المطلب واقعٌ في التّركيب، ويختصّ – المشترك النّحْوي– بالمعاني النّحوية كالفاعليّة والمفعوليّة، والإضافة، وغير ذلك.

وقد يحدث أنْ تردّ جملٌ جليّة مبينة في ظاهرها معتاصة في دلالتها لما فيها منْ لبس واقع في تركيبها، وإنْ ما أفردنا الحديث عن القرآن الكريم، نرى توجّه النحويين إلى تفسير آياته؛ لأنّ علم النّحو غايته خدمة معاني الذّكر الحكيم، والوقوف على أحكامه واستنباطها منْ خلاله.[1]

وأتى الزّركشي على ذكر أقسام التّفسير نقلًا عن ابن عبّاس إلى أربعة، من بينها الإعراب الذي جعله أساسًا لأحدها، يقول الزركشي في ذلك القسم الذي وسمه بـ (ما تعرفه العرب من كلامها): " فأما الذي تعرفه العرب فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم، وذلك شأن اللغة والإعراب، فأما الإعراب فما كان اختلافه محيلًا للمعنى، وجب على المفسّر والقارئ تعلمه ليتوصّل المفسّر إلى معرفة الحكم، وليَسْلَم القارئ من اللحْن، وإنْ لم يكن محيلًا للمعنى وجب تعلمه على القارئ، ليسلم من اللحْن..."[2].

وما تقدّم من الحديث عن الإعراب يؤكد أهمية توجيه المعنى في آي الذّكر الحكيم، وهذا ما يقتضيه المشترك التّركيبي من تعدّد الأوجه الإعرابية للآية الواحدة، وكيف وقف على ذلك النحويون والمفسّرون من تقصٍّ، وتحليل، وبيان، ستسوق الباحثة مجموعة من الأمثلة والشّواهد منْ سورةِ البقرة، وستعرّج على اختياراتِ العلماءِ في هذا المشترك خاصّة عند أبي حيان في الفصول القادمة.

أما بواعث المشترك التركيبي فهي:

- **الباعث الأول: الإضافة**

---

[1] ورد على المشترك النحوي وبواعثه وأمثلته تفصيليًا مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص٥٧–٧١، و ص١٢٢–١٧١

[2] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٤٢٦

وهي من المواضع التي يشترك فيها الإعراب أو يتعّدد، لا سيّما إضافة المصْدر إلى اسم الفاعل أو المفعول، ويتّضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

١. محمد يكره إزعاجَ الطّلاب، ويحبّ زيارة الأصدقاء

نلحظ من هذا التّركيب ملحظ اللبس واحتمال المعنيين، فالمعنى الأول: أنّ محمدًا يكره إزعاج الطلاب له، وعلى هذا فإنّ (الطلاب) فاعل في المعنى، كذلك في الجملة الثّانية أنّ محمدًا يحبّ زيارةَ الأصدقاء له، فـ (الأصدقاء) على هذا التقدير فاعلٌ في المعنى، أما المعنى الثاني ففيه بونٌ جليّ عن المعنى الأول، إذْ يكره محمد أنْ يزعج (هو) الطّلاب، ويحبّ أنْ يزورَ هو أصدقاءه، فالمضاف إليه ههنا متردّد بين معنى الفاعليّة والمفعوليّة[١].

٢. ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ ﴾[٢]، موضع التّمثّل في هذه الآية (ميثاقه) فقد يكون المضاف إليه وهو الضّمير (ها) مشتركًا بين معنى الفاعلية والمفعولية، فإذا كان المصدر (ميثاق) عائدًا على اسم الله تعالى، فبذلك يكون مضافًا للفاعل والتقدير: من بعد إيثاقه العهدَ، وإذا كان عائدًا على العهد فيكون مضافًا إلى المفعول والتقدير: منْ بعد إيثاق الله العهدَ[٣].

– الباعث الثاني: خفاء العلامة الإعرابية[٤]

يُعدّ غياب العلامة الإعرابيّة من الأسباب المُؤْذنة بغياب المعْنى النّحوي الذي يدلّ عليه في سياقها التّركيبي، فالعلامة الإعرابيّة تشير إلى الفاعل والمفعول والمضاف إليه وغيرها من المعاني النحوية، قال ابن جني فيما جاء في باب القول على الإعراب: " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت: (أكرم سعيدٌ أباهُ)، و (شكرَ سعيدًا أبوه)، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول..."[٥]،

---

[١] انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص١٢٩

[٢] سورة البقرة، آية، ٢٧

[٣] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١١٣، والعكبري، التبيان، ص٣٠، وأبا حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٧٣

[٤] انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص١٣٠، وعرار، المشترك اللغوي، ص٢٨٥

[٥] ابن جني، الخصائص، ج١/ ٧٩

واعتبر ابن فارس أنّ الفارق بين المعاني هي العلامة الإعرابيّة، فلو قلنا مثلًا ما أحسن زيد، لم يفرق بين التّعجّب والاستفْهَام والذّم إلا بالإعْرَاب[١]. والمُفضِياتُ إلى خفاء العلامة الإعرابيّة[٢] متعددّة منها:

١. البناء، الذي هو ضدّ الإعراب، ويلتزم حركة إعرابية واحدة مثل من، الذي، التي، الذين ...إلخ، كما جاء في قوله –سبحانه–: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ ﴾[٣]، فالذين احتمل النّصب والرّفع، وفيه أربعة أوجه:

- أنْ يكون منصوبًا على النّعت للفاسقين في الآية المتقدم عليها ﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ٢٦ ﴾[٤].
- أن يكون منْصوبًا على الذّم، أي: أذمّ الذين.
- أن يكون مرفوعًا على أنّه مبتدأ، وجملة (أولئك هم الخاسرون) خبره.

وقال أبو حيان " فالأولى من هذه الأعاريب وأولاها الإتباع، وتكون هذه الصّفة صفة ذمٍّ، وهي لازمة إذْ كلّ فاسق ينقض العهد، ويقطع ما أمر به الله بوصله"[٥].

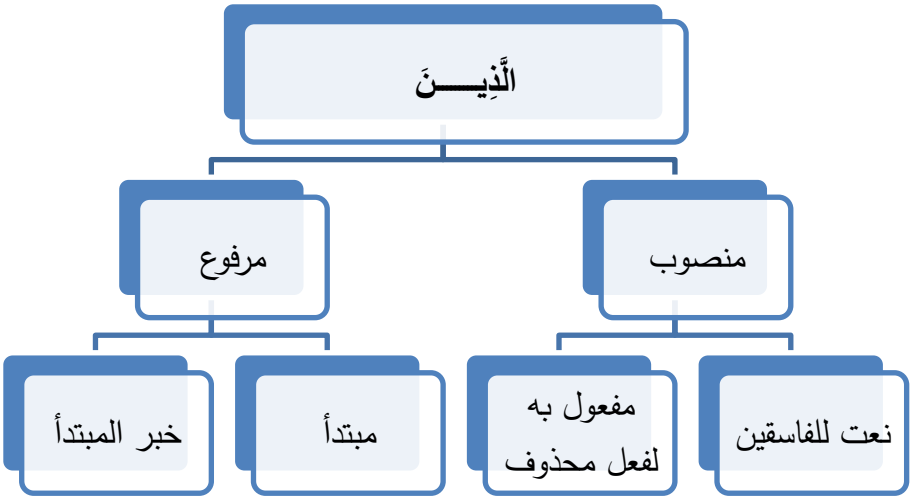

[١] انظر: ابن فارس، الصاحبي، ص٣٥، وللاستزادة يمكن العود إلى مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص١٣١–١٣٥

[٢] انظر: مهدي عرار، المشترك اللغوي، ص٢٨٦

[٣] سورة البقرة، آية، ٢٧

[٤] سورة البقرة، آية، ٢٦

[٥] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٧١، وانظر: العكبري، التبيان، ص٢٩، والسمين الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد عوض وآخرين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م، ج١، ١٦٨

٢. التّعذّر، كالأسماء المقصورة، مثل: عيسى وموسى، والأفعال المنْتَهية بالألف منها: يخشى ويسعى، يتعذّر ظهورُ العلامةِ الإعرابيّةِ عليها.

٣. خفاء العلامة الآتي من إضافة الاسم إلى ياء المتكلّم.

٤. المصْدر المؤول وإعراب الجمل، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾[١]، موضعُ النّظر في هذه الآية (أن تبرّوا)، ذلك أنّها مشترك حمّال لمعان نحْوية متعدّدة، فقد صلحت لأنْ تكون مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة[٢] أما:

- الرّفع فالابتداء والخبر محذوف والتّقدير: أنْ تبرّوا وتتّقوا خيرٌ لكم، أو برّكم وتقواكم أمثل وأولى وهذا ضعيف؛ لأنّ فيه اقتطاع (أنْ تبرّوا) ممّا قبله والظّلم هو اتّصاله به، ووجود حذفًا لا دليلَ عليه.
- وأما النّصب فعلى أنّه مفعولٌ لأجْله وهو قول الجمهور، وتقدير ذلك: كراهة لأنْ تبرّوا.
- والجرّ وهو رأي الزّمخشري[٣]، فيكون على جواز العطْف على (أيمانكم).

٥. اشتراك العلامة الإعرابيّة كحذْف النّون من الأفعال الخمسة في النّصب والجرّ، قال –تعالى–: ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَـٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٤٢﴾ ﴾[٤]، موضعُ التّمثّل فعل (تكتموا) وهو مشترك واقع في تردّده بين حكْمين نحويين، قال أبو حيان: " (تكتموا) مجزوم عطفًا على لا تلبسوا... وجوّزوا أنْ يكون منصوبًا على إضْمار أنْ..."[٥].

– الباعث الثالث: التّعلّق

---

[١] سورة البقرة، آية، ٢٢٤

[٢] انظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السّقا، د.ط، الهيئة العامّة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٨٠م ، ج١/ ١٥٥، والعكبري، التبيان، ص١٠٠، والهمذاني، أبو العز بن رشيد منتجب الدين (٦٤٣هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح، ط١، دار زمان، المدينة المنورة، ٢٠٠٦م، ج١/ ٥١٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٨٨، واكتفى ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣٠٠ بوجه النصب على أنه مفعول لأجله.

[٣] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٣٩

[٤] سورة البقرة، آية، ٤٢

[٥] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٣٥، وانظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٧٨، والعكبري، التبيان، ص٣٧.

كثيرٌ من الكلمات تترابط وتتشابه في مواضعَ معيّنة، وتتداخلُ بعلاقاتٍ سياقيّة تركيبيّة، من ذلك تعلّق الاسم الموصول في حالات مخصوصة واضحة، وصاحب الحال، وتعيين المستثنى منه...[1]. ومن مواضع التعلّق: تعلّق الحال بصاحبها، وتعلّق المستثنى بالمستثنى منه، وتعلّق الصفة بصاحبها، وتعلّق الضّمائر بمرجعها، وتعلّق المعطُوف بالمعطوف عليه، وتعلّق البدل بالمبدل منه... إلخ، وستتناولُ الباحثةُ خمسةَ مواضعَ منْ مواضع التعلّق، والولوج في عرض مُثُل من سورة البقرة دالّة على ذلك منْ خلال الفصل الثاني من هذه الرسالة. أمّا ما تبقّى من المواضع فسيعرّج البحث على بعْض منها بالأمثلةِ التّوضيحيّة.

١. تعلّق البدل بالمبدل منه، كما جاء في قوله –سبحانه–: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ ﴾[2]، موضع استشراف المشترك النحوي واقع في كلمة (الحيّ)، التي تعدّدت فيه وجوه إعرابها فبلغت سبعة، منها:

- مرفوعة على البدل من (لا إله إلا الله هو)، فيكون المعنى خبرًا للجلالة.
- مرفوعة على البدل من (هو) وحده.
- مرفوعة على البدل من (الله).
- مرفوعة على أنها صفة (لله)[3]

٢. تعلّق المفعولُ فيه بغير عامل، كما جاء في قوله –تعالى–: ﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ ﴾[4]، موضع التّمثل فيها تعلّق (إذْ) بغير عامل، فقد يكون:

- ظرفًا منصوبًا بـ (قالوا أتجعل فيها) أي: قالوا ذلك القول وقت قول الله تعالى لهم: إني جاعل في الأرض خليفة.
- ظرفًا لـ (خلقكم) من الآية المتقدمة عليها في قوله تعالى: ﴿ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ ﴾[1].

---

[1] انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص١٣٥

[2] سورة البقرة، آية، ٢٥٥

[3] انظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٦٨، والعكبري، التبيان، ص١١٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥٥٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٧٨

[4] سورة البقرة، آية، ٣٠

- ظرفًا لـ (أحياكم) في الآية المتقدّمة عليها، تقديره: وهو الذي أحياكم إذْ قال ربك
- أو أنّه زائد.
- أو بمعنى قد[٢].

وأولى الوجوه وأحسنها الوجْه الأول، فهذا ما تقتضيه العربيّة[٣]. ومن مثل ما تقدم قوله – تعالى–: ﴿ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمۡۚ ﴾[٤]، فموضع الاشتراك (عنْد) وهو إما أنْ يكون ظرفًا لـ (ليحاجّوكم)، أو ظرفًا لقوله –من نفس الآية– بما فتح الله عليهم، أو بمعنى في[٥]، ولكلّ تقدير ومعنى.

– الباعث الرابع: مرجع الضّمير

يُؤتى بالضّمير في اللغات بشكل عام، وفي اللغة العربية بشكل خاص للعدول عن تكرار الأسماء، فكان لا بدّ منْ نُصرة الضّمائر لها في هذا المقام؛ لتجنّب الرّتابة وأداء التّأليف[٦]، والحقّ أنّ الاستعانة بالضّمير له أسباب عدّة أهمها: التّعظيم، أو الإهانة والتّحقير، زيادة التّقدير، الاختصار...إلخ[٧]. ولعلّ ما يهمنا في هذا الباعث هو المرجع الذي يعود عليه الضّمير؛ لأن هذا ما يؤذن في تخلّق ظاهرة الاشتراك، كقولنا:

- نصحتُ لأختي أنْ تبقى مع أمي لأنها مريضة.

فالسّؤال المتبادر للذّهن هو: من المريضة؟ الأخت أم الأم؟، فالتّطابق واقع بين الضّمير والاسمين المتقدّمين عليه من خلال حالة التّأنيث والإفراد، فالضّمير إذًا إمّا على الأخت وإمّا على الأم، وكلتا الحالتين مرجعه صحيح. وستعرّج الباحثة عليه – تقصد المشترك الآتي من التعلّق– في الفصْل الثّاني من هذه المباحثة من خلال طرح الأمثلة الدّالة عليه من سورة البقرة.

---

[١] سورة البقرة، آية، ٢١

[٢] انظر: الماوردي، النكت والعيون، ج١/ ٩٣، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٦٩–٧٠، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢١٢–٢١٣، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٨٦–٢٨٧، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٧٤–١٧٥

[٣] للمزيد انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٨٧

[٤] سورة البقرة، آية، ٧٦

[٥] انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ١٤٦–١٤٧، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢٦٧

[٦] انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص١٢٤

[٧] انظر: الزّركشي، البرهان، ص٦٠٥–٦١٢

- الباعث الخامس: حروف المعاني وتعدد معانيها

اقترنت أهمية حروف المعاني في اللغة العربية بفهم النّصوص القرآنية الكريمة، قديمًا وحديثًا، والحقّ أنّ اللغويين والمفسّرين الأوائل قد أتوا على حروف المعاني، فتتبّعوا اختلاف معانيها، ودلالاتها، وتناوبها فيما بينها، وقيام بعضها مقام بعض، فمنهم من ارتضى هذا التعدد وهذا التناوب كالكوفيين، ومنهم منْ قابلها بالرّفض كالبصريين، وذلك ليس كذلك، فشيخ البصريين سيبويه نجد أنّ لكلّ حرف لديه منْ حروف الجرّ يتّسم بخصوصيّة معناه، لكن يخرج عن ذلك في بعض الأحيان، إلا أنّه يبقى في إطار خصوصيّته، فمثلًا (ما) للنّفي في قولنا: ما يكتبُ، أو ما يفعلُ، وتجيء بمنزلة أو معنى (ليس) في قولنا: ما محمّدٌ منطلقٌ، أو منطلقًا[1].

قال ابن هشام: " مذهب البصريين أنّ أحرف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرف الجزم وأحرف النّصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلًا يقْبله اللفظ... وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند أكثر الكوفيين، وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أقل تعسّفًا"[2].

ودراسة حروف المعاني لم تكن دراسة نحْويّة قائمة بذاتها، إنّما وردت ونمتْ من خلال التفاسير العامة للآيات القرآنية الكريمة، كأوّل كتاب تفسير وصل إلينا تفسير جامع القرآن للطّبري (٣١٠هـ)، ثم بعد ذلك استقى النّحاة هذه المعاني الخاصّة بالحروف من كتب التفاسير تلك، فألفوا كتبًا مستقلّة بها، وبأبوابها، ككتاب (اللامات) للزّجاج، وكتاب (الحروف) للفارسي، و (منازل الحروف) للرماني، و (الأزهية في علم الحروف) للمالقي، وكتاب (الجنى الدّاني في حروف المعاني) للمرادي...إلخ.

وكان ابن جنّي مِنْ أوائل مَن ورد على مسألة تناوب الحروف في كتابه الخصائص، فكان عنوان الباب الذي عُقِد لهذه المسألة " باب في استعمال الحروف بعضها مكان بعض"[3]. ولعلّ ما يهمنا في هذا المضمار هو تعدّد معاني حروف المعاني الذي يؤذن بتخلّق المشترك النحْوي ميدان هذه الدّراسة، فقد ينبني على فرض معنى على حرفٍ في سياق التّركيب أشياء كثيرة، أكان

---

[1] للمزيد انظر: سيبويه، الكتاب، ج٤/ ٢١٦-٢٢٢، ٢٣٠-٢٣١

[2] ابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ١٣٢

[3] انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢/ ٢٩٤

في المعنى أم في الإعراب، كاشتراك حرف (أو) بين عدّة معانٍ في قوله –تعالى–:﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ وَرَعْدٌ ﴾ [1].

١. الشّك: والمقصد من ذلك النّظر إلى حال المنافقين هل يشبّههم بالمستوقد كما جاء في الآية المتقدّمة عليها، أو هم أصحاب الصّيّب.
٢. التّخيير، والمعنى: أيّهما شئت مثلهم به.
٣. الإباحة.
٤. أو للإبهام[2]. وفي هذا تفصيل ذكره أبو حيان معرّجًا على آراء قائليه مبينًا ومختارًا لهذا المشترك[3]. وما هذا إلا عرضٌ مقتضب، وقد أتت الباحثة على ذكر الحروف ومعانيها المختلفة، وطرْح الأمثلة من الشّواهد القرآنية بشكلٍ تفصيلي أوضح في الفصل الثّالث من هذه المباحثة.

الباعث السّادس: اشتراك المعاني النّحوية

تتداخل المعاني النحوية وتتناوب أحيانًا، لتُحدث في موقع الكلمة التّركيبي معاني مشتركة محتملة وجهين أو أكثر، كالاشتراك الآتي بين المفعول به والمصدر، أو الاشتراك بين ظرفي الزمان والمكان، أو الاشتراك بين البدل والمفعول به، أو بين الظرف والحال، أو الاشتراك بين الخبر والبدل...إلخ.

من أمثلة هذا الباعث الاشتراك بين المفعول له والحال كما جاء في قوله تعالى: ﴿ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾[4]، فكلمة (رئاء) مشتركٌ نحوي حمّال[5] لـ:

– معنى المفعول لأجله، والتّقدير: ينفق المال لأجل رئاء النّاس.

---

[1] سورة البقرة، آية، ١٩

[2] انظر: العكبري، التبيان، ص٢٤، واختار ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٦٠ أنْ تكون (أو) بمعنى الإباحة.

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٢١

[4] سورة البقرة، آية، ٢٦٤

[5] انظر: العكبري، التبيان، ص١١٩، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٢١، وأضاف ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣٥٧ معنى المصدر من فاعل الرؤية.

- معنى الحال، أي: يُنفق مرائيًا.

وللسّياق البنيوي فضلٌ كبيرٌ في تعدّد المعنى النّحوي، فيرجّح معنى على آخر، وربّما لا يسعف السّياق في ذلك فتبقى الاحتمالاتُ مطروحةً وجائزةً كما تقدّم في المثال السّابق[1].

من بواعث المشترك التركيبي أيضًا **الحذف**، وهو الاختصار في الكلام، له فوائده، وأسبابه الدّاعية إليه، وشروطه، وقد خصصت الباحثة له الفصل السادس من هذه الدراسة، مقسّمًا على مبحثين، الأول للحديث عن الحذف وخصائصه، أما المبحث الثاني فهو لطرح الشواهد القرآنية التي تجلّت فيها ظاهرة المشترك التركيبي.

ولعلّ هذا المبحث موجزًا بعض الشّيء، ولا تزعم الباحثة أنّها أحاطت بقضيّة المشترك التركيبي وبواعثه من كلّ جوانبها، غير أنّ رسم ملامحها بصورة توضيحية لبعض النّقاط التي عرّجت عليها، حيث إنّها تبرز الإفادة المتأتّية من ذلك فيما يخص المشترك النحوي وبواعثه.

[1] للمزيد انظر: مهدي عرار، ظاهرة اللبس في العربية، ص١٦٥-١٧١

المبحث الرّابع: أبو حيّان الأندلسي، والبحر المحيط

اسمه ونسبه[١]:

هو محمد بن يوسف بن علي بن حيّان الإمام الحافظ العلاّمة، أثير الدّين أبو حيّان النّفري[٢] الأندلسي الغرناطي، "نحوي عصره ولغويّه ومفسّره ومحدّثه ومؤرخه وأديبه"[٣].

مولـــده:

ولد أبو حيّان في أخريات شوّال سنة أربع وخمسين وستّمائة هجريّة بمدينة مطخشارش، فهو غرناطي المولد والنّشأة، أندلسي الانتماء، والملاحظ في كتب التأريخ أنّ أبا حيّان جيّاني الأصل، المصريّ الدّيار[٤].

وقال المقرّي في مكان ولادته: " وما ذكره الصّفدي –رحمه الله– في موضع ولادة أبي حيّان غير مخالف لما ذكره في الوافي أنّه ولد بغرناطة، إلا أنّ قوله بمدينة مطخشارش فيه نظر، لأنّه يقتضي أنّها مدينة وليس كذلك، وإنّما هي موضع بغرناطة، ولذا قال الرعيني: إنّ مولد أبي حيّان بمطخشارش منْ غرناطة ونحوه لابن جماعه، وهو صريح في المراد، وصاحب البيت أدرى بالذي فيه، على أنّه يمكن أنْ يردّ كلام الصّفدي لذلك"[٥].

---

[١] انظر: الصّفدي، صلاح الدّين خليل بن آيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وآخرين، ط١، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، ٢٠٠٦م، ج٥/ ص١٧٥، والأتاكي، جمال الدّين أبو المحاسن، النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط١، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ١٩٦٣م، ج١/ ص١١٢، والدّاودي، شمس الدّين محمد بن علي بن أحمد، طبقات المفسّرين، ضبطه لجنة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، ج٢/ ص٢٨٧، والمقرّي، أحمد بن محمد التّلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عبّاس، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م، مج٢/ ص٥٣٥.

[٢] النّفري: نسبة إلى نفرة قبيلة من البربر. انظر: السّيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر(٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط١، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، ١٩٦٤م، ج١/ ص٢٨٠.

[٣] السّيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، ج١/ ص٢٨٠.

[٤] انظر: الصّفدي، الوافي بالوفيات، ج٥/ ص١٧٥، وابن الجزري، شمس محمد بن محمد، غاية النّهاية في طبقات القرّاء، عُني بنشره المستشرق جوتلف برجشتراسر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م، ج٢/ ص٢٤٩، وابن حجر العسقلاني، شهاب الدّين أحمد بن علي، الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة، تحقيق محمد عبد المعين ضان، ط٢، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد، ١٩٧٢م، ج٦/ ص٥٨.

[٥] المقرّي، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج٢/ ص٥٥٩.

علمـــه وشيوخـــه:

نهل أبو حيّان من شتّى صنوف العلم على يد كثيرٍ من العلماء، حيث قال:" وجملة من سمعتُ منهم نحو أربعمائة شخص وخمسين، وأمّا الّذين أجازوني فعالم كثير جدًّا من أهل غرناطة، ومالقة، وسبْتة، وديار مصر، والحجاز والعراق، والشّام"[١]، وقال: "وجملة من سمعت منهم خمسمائة، والمجيزون أكثر من ألف"[٢].

ولعلّ أبرز هذه العلوم هي:

أولاً: علم التّفْسِير

على يد أحمد بن إبراهيم بن الزّبير، فقد " كان علاّمة عصره في الحديث والقراءة"[٣]، وابن أبي الأحوص، وعن ابن النّقيب، وابن البخارى.[٤]

ثانياً: القِرَاءات

اقْتَرأ هذا العلم على يد أبي جعفر بن الطبّاع، وأبي جعفر الجزري، وقد ذكره أبو حيّان في إجازته للصّفدي، والمصري المقرئ المليجي، وابن أبي الأحوص[٥]...إلخ.

ثالثاً: عُلوم الّلغة والنَّحو

تتلمذ على يد أبي الحسن بن الضّائع، وأخذ معرفة الأحكام عن أبي جعفر إبراهيم الثقفي من كتاب سيبويه وغيره، وأيضاً تتلمذ على يد أبي جعفر الفهْري، وابن النَّحَّاس وغيرهم[٦].

رابعاً: الحديـــث

سمعه بالأندلس وأفريقيا، والإسكندرية، ومصر والحجاز، من نحو أربعمائة وخمسين شيخًا، منهم:

---

[١] السّيوطي، بغية الوعاة، ج١/ ص٢٨٠، والمقرّي: نفح الطّيب، ج٢/ ص٥٥٢.

[٢] المقرّي، نفح الطيب، ج٢/ ص٥٦٠.

[٣] أحمد خالد شكري، أبو حيّان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيراد القراءات فيه، ط١، دار العماد، عمّان، ٢٠٠٧م، ص٤٩.

[٤] للحديث أكثر انظر: أحمد خالد شكري، أبو حيّان الأندلسي ومنهجه، ص٤٩- ٥١.

[٥] انظر: الصّفدي، الوافي بالوفيات، ج٥/ ص١٨٣، والمقرّي، نفح الطّيب، ج٢/ ص٥٥٠

[٦] انظر: الصّفدي، الوافي بالوفيات، ج٥/ ص١٨٤، وابن الجزْري، غاية النّهاية، ج٢/ ص٢٥٠،

ابن أبي الأحوص، وابن الطبّاع، وابن عساكر والشّاطبي، والعزّ الحرّاني.[١]

خامساً: شيوخه في الأدب العربي

أحمد بن عبد الملك أبو العبّاس، أحمد بن باتكين القاهري بن حازم القرطاجي، وبهاء الدّين النّحاس، والعفيف التّلمساني، ومحمد الجيّاني المالقي.[٢]

مؤلفـــاته

ألّف أبو حيّان الأندلسي من الكتب ما أثْرى به المكتبات العربية وأغناها، لكن منها ما هو مطبوع ومنها ما هو مفقود، ولقد تنوّعت مؤلّفاته في التَّفسير والبَلاغة والأدب، والنّحو واللّغة، والفقه وغيرها. قال الصّفدي: "وله التَّصانيف الَّتي سارت وطارت وانتشرت وما انتشرت، وقُرئت ودُريت، ونُسخت وما فُسخت، أخْملت كتبُ الأقدمين، وألْهمت المقيمِين بمصر والقادمين، وقرأ النّاس عليه، وصاروا أئمّة وأشياخًا في حياته"[٣].

ومن هذه التّصانيف[٤]:

١. البحر المحيط في (التّفسير).
٢. اتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، ومنطق الخرس في لسان الفرس في (اللّغة).
٣. الأسفار الملخّص من كتاب الصّغار في (النّحو)، والتّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، وكتاب التّذكرة، وغاية الإحسان في علم اللّسان.
٤. أما ما جاء في (القراءات) فقد ألّف أبو حيّان عقد اللّآلي، وتقريب النّائي في قراءة الكسائي.
٥. وفي (الفقه) الأنوار الأجلى في اختصار المحلى، والوهّاج في اختصار المنهاج.

---

[١] انظر: السّيوطي، بغية الوعاة، ج١/ ص٢٨٠، و الدّاودي، طبقات المفسّرين، ج٢/ ص٢٨٧- ٢٨٨

[٢] انظر: الصّفدي، الوافي بالوفيات، ج٥/ ص١٨٤، وأحمد خالد شكري، أبو حيان الأندلسي ومنهجه، ص٦٦- ٦٨

[٣] الصَّفدي، صلاح الدين خليل بن آيبك، أعيان العصر وأعوان النّصر، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٨م، ج٥/ ص٣٣١.

[٤] للتفصيل أكثر انظر: ابن حجر العسقلاني، الدّرر الكامنة، ج٦/ ص٦٠، و السّيوطي، بغية الوعاة، ج١/ ص٢٨٢- ٢٨٣، والدّاودي، طبقات المفسّرين، ج٢/ ص٢٩٠، المقرّي، نفح الطيب، ج٢/ ص٥٥٣.

وفاتـــه

توفي الإمام أبو حيّان الأندلسي –رحمه الله– في صفر سنة خمس وأربعين وسبعمائة في القاهرة[١]، وكانت وفاته بمنزله خارج باب البحر بالقاهرة، وذفن في المقابر الصّوفيّة.[٢]

بعض القول عن البحر المحيط

يُعتبرُ كتابُ البحر المحيط من أجلّ كتب التّفسير؛ حيث قال ابن الجوزي: " له التّفسير الّذي لم يسبقْ إلى مثله..."[٣]. اعتمد أبو حيّان في تفسيره على أساسٍ من اللُّغة والنّحو، لذا جاء قويًّا محكمًا في بنيانه، ومنْ أهم الأركان الّتي اعتمد عليها –رحمه الله– لكتاب الله عزّ وجل، اللغة وما تشمل عليه من المفردات، وإعراب للكلمات، وتعريف للمشتقّات. واعتمد أيضًا علم النّحو؛ وذلك لأنّ المعنى يتغيّر ويختلف باختلاف الإعراب.

أ- منهج أبو حيان في تفسيره

نبّه أبو حيّان في مقدّمة تفسيره على منهجه في التّفسير[٤]، ويظهر منهجه هذا من خلال ما يلي:

أولًا: الكلام على مفردات الآيات في بداية كل سورة: فكان أبو حيّان قبل أنْ يعرض للآية أو الآيات يفسّرها لفظة لفظة وشرحها.

ثانيًا: الحديث عن أسباب النّزول: أتى أبو حيّان على ذكر سبب نزول الآية بعد شرحه لمفرداتها، وإنْ كان للآية أكثر من سبب نزول فإنّه يذكرها جميعها.

---

[١] انظر: ابن حجر العسقلاني، الدّرر الكامنة، ج٦/ ص٦٥، والسّيوطي، بغية الوعاة، ج١/ ص٢٨٣، والمقرّي، نفح الطّيب، ج٢/ ص٥٣٨.

[٢] انظر: ابن حجر العسقلاني، الدّرر الكامنة، ج٦/ ص٦٥، و الدّاودي، طبقات المفسّرين، ج٢/ ص٢٩١، وخالفهم ابن الجزري، غاية النّهاية، ج٢/ ص٢٥٠ فذكر أنّه دفن بتربته بالبرقيّة.

[٣] ابن الجزري، غاية النّهاية، ج٢/ ص٢٥٠.

[٤] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٠٣- ١٠٤.

ثالثًا: مناسبة الآية لما قبلها: اعتنى أبو حيّان بذكر مناسبة الآية وارتباطها بما قبلها، وكان يذكرُ أيضًا مناسبة السّورة للتي بعدها.

رابعًا: الحديث عن النّاسخ والمنسوخ:

كان أبو حيّان يورد من أقوالِ العلماءِ في نسخ آية أو عدمه، دون ترجيح قضية الخلاف غالبًا، وفي أحيان قليلة يرجع رأيًا على آخر.

خامسًا: العناية بعلوم اللغة:

حفلَ (البحر المحيط) بالمناقشات النّحوية الموسّعة، فكان أبو حيّان يختار في الإعراب ما يراه أقرب وأصوب، ويترك الأوجه البعيدة في اللغة والإعراب المتكلّفة، وكان يحيل إلى كتب النّحو الموسّعة ومنها مؤلّفاته في المسائل في المتشعّبة مثال ذلك: كتاب "منْهج المسالك"، وكتاب " التّذكرة ".

سادسًا: التّرجيح بين الأقوال:

ينقل أبو حيّان أقوال المفسّرين في تفسير الآية، ويختار منها ما يراه أقرب وأولى، وقد يرجّح رأيًا على آخر، وقد يورد الأقوال كلّها دون أنْ يرجّح بينهما أو يبْدي رأيه في ذلك التّفسير، فيكتفي بالذّكر فقط، وفي بعض الوجوه يصفها بالقوة، ويصفُ الأخرى بالضّعف.

سابعًا: عدم التّكرار:

سعى أبو حيّان إلى ذلك من خلال قوله في مقدّمة تفسيره مجتهدًا " إني لا أكرّر الكلام في لفْظ سبق، ولا في جملة تقدّم الكلام عليها، ولا في آية فسّرت... وإنْ عرض تكرار فبمزيد فائدة"[1]. وقد تقيّد أبو حيّان بذلك في الغالب.

ثامنًا: تعرّضه للمسائل الفقهية وأصول الفقه:

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ص١٠٣

نوّه أبو حيّان في المقدّمة إلى أنّه سينقل أقوال الفقهاء الأربعة وغيرهم في الأحكام الشّرعية مُحيلًا إلى كتب الفقه، ولا يتعرض لحكمٍ شرعيٍّ إلا إذا اقتضى الأمر ذلك، ونبّه أبو حيّان أيضًا إلى أنّ كتابه ليس لذكر دلائل الفِقْه إلاّ بمقدار ما يتعلّق بالآية، ونوّه كثيرًا عن تعرّضه للمسائل الفقْهِيّة بمذهبِ الشّافعي وأهل الظّاهر، أمّا مسائل أصول الفِقْه فلم يتعرّض لها أو لذكرها إلاّ بإشارة إليها وإحالة إلى كتب الأصول.

تاسعًا: حمْل اللّفظ على ظاهرة:

كان أبو حيّان يميلُ في تفسيره إلى حمْل اللفْظ القرآني على حقِيقَته وعلى ظاهره، وتَرْك الأقوال البعيدة.

عاشرًا: البلاغة

يرى أبو حيّان أنّ وجه إعجاز القرآن هو البلاغة في أداء المعنى، وعدّه من العلوم الّتي يحتاج إليها المفسّر، لأنّه العلم الّذي يستطيع المفسّر به أنْ يعرف حسْن التّراكيب، ويدرك فصاحتها. وكانَ –رحمه الله– يختتم جملة الآيات الّتي يفسّرها بذكر ما فيها من الخواص البلاغيّة من بيان وبديع، وأشارَ إلى ذلك في مقدّمته بقوله: " ثمّ أختتم الكلام في جملة من الآيات الّتي فسّرتها إفرادًا وتركيبًا بما ذكروا فيها منْ علمِ البَيانِ والبديع مخلصًا" [1].

الحادي عشر: الالتزام في التّفسير النّبوي

كان أبو حيّان يختتمُ ويوقف البحث بوجوب الالتزام بالتّفسير النّبوي، وعدم تعدّيه إلى غيره، فقد كان وقّافًا أمام حديث رسول الله ﷺ، ولا يكاد يورد حديثًا إلا وينْسبه إلى أمّهات كتب الحديث المعْتمدة.

الثّاني عشر: الحديث عن المكّي والمدني

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٠٣.

كان أبو حيّان يذكر الخلاف حول كون السّورة مكّية أو مدنية. [١]

الثّالث عشر: جمع بين التّفسير بالأثر والتّفسير بالرّأي

- التّفسير بالأثر: فقد كان أبو حيّان "يذكر دائمًا الآثار الثّابتة عن سيّدنا محمد –صلى الله عليه وسلم– في الآية، وعن صحابته رضي الله عنهم، والتّابعين الثّقات"[٢].
- أما التّفسير بالرّأي، فذلك من خلال:
  - بيان الجلي والخفي.
  - الكلام على غوامض الإعراب.[٣]

الرّابع عشر: اعتمد في نقله على مذاهبَ نحْويةٍ متعدّدة، وهي[٤]:

يعدّ أبو حيّان بصريّ النّزعة في النّحو، لكنّه لم يكن متعصّبًا لهم، بل يعلن صراحة أنّه ليس متعبّدًا بأقوالهم، ولا بغيرهم ممن خالفهم من النّحاة. [٥]

- المَذهبُ البصريّ: أبو الأسود الدؤلي، سيبويه الذي نهَج نهجه وجعل كتابه من أهم الكتب التي اعتمد عليها في فهم كتاب الله، والخليل بن أحمد الفراهيدي...إلخ.
- المذهب الكوفي: الكسائي، الفرّاء، وثعلب.
- المذهب البغدادي: ابن قُتيبة، ابن السرّاج، نفطويه، أبو علي الأصفهاني، والزّجّاجي، وابن الأنباري، والعكبري.
- المذهب الأندلسي: ومنهم الأعلم الشنتمري، ابن السعيد البطليوس، وابن الباذش وابن عصفور.

ومع ذلك لم يكن أبو حيّان يأخذ بهذه المذاهب دائمًا، بل كان حرًّا يختار منها ما يشاء وفق القواعد الأصليّة لهذه الصناعة النّحْوية.

---

[١] ما سبق من منهج أبي حيّان في تفسيره، كان بتصرّف من: انظر: أحمد خالد شكري، أبو حيّان الأندلسي ومنهجه، ص١٢٩–١٥٩، والذّهبي، محمد حسين، التّفسير والمفسّرون، ط٧، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ج١/ ص٢٢٦.

[٢] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ص٦٠

[٣] انظر: المصدر السابق، ج١/ ص٦٠.

[٤] بتصرّف من، انظر: المصدر السابق، ج١/ ص٦٢– ٦٥

[٥] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ص٦٣.

ب- أهمّ المصادر التي أخذ منها أبو حيّان

أولًا: **مصادره في التّفسير:**

(جامعُ البيان في تفسيرِ القرآن) لأبي جعفر محمد بن جرير الطّبري، (التّفسير في علم التّيسير) لأبي القاسم النّيسابوري الصوفي، (الكشّاف) للزّمخشري، وكان كثيرًا ما يعترضُ عليه، ووقف منه وقفةً صارمة ردًّا على آرائهِ الاعتزاليّة ويُشير إليها، و (المحرّر الوجيز) لابن عطية، و (التّبيان) للعكبريّوغيرها من الكتب التي اعتمد عليها بشكل كبير، ومنها ما ذُكر من خلال عرض الآراء وتعدّد الأوجه التي ذُكرت في الآيات القرآنية.

ثانيًا: **مصادره في القراءات:**

ككتاب (الإقْناع) للإمام جعفر بن الباذش، وكتاب (المصباح) لأبي الكرم الشهرزوري، و(المحتسب) لأبي الفتح عثمان بن جني.

ثالثًا: **مصادره في كتب النحو:**

(الكتاب) لأبي بشر عمرو بن عثمان، و (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) لأبي عبد الله الجياني الطّائي، و(الممتع) للإمام أبي الحسن الحضرمي، وغيرها من الكتب.

نهايةً يتّسم منهج أبي حيان في تَحْليله، خاصّة في إقامةِ الوجْه النّحوي لديه، بحبّ استقصاء الظاهرة التي يعالجها، وذلك بتتبع الآراء والأوجه المختلفة للمفسّرين والنّحويين، وصولًا إلى رأي يرتضيه: اكتفاءً بالذكر، أو التّرجيح أو الاختيار أو الردّ أو التّضعيف، ويمكن القول أنّ منهج أبو حيان وقدرته في تحليل الآراء، ينمّ عن وقوفه على كثير من خصائص اللغة والنحو، بالإضافة إلى حمله أفصح وجوه الإعراب في القرآن الكريم وأحسنها، والتزامه بظاهر النّص لا بالتّأويل أو الإضْمار أو الحذْف إلا قليل.

الفصل الثاني:

الاشتراك الآتي من التعلّق النّحوي

المبحث الأول: تعلّق الضمير بمرجعه.

المبحث الثاني: تعلّق الحال بصاحبها.

المبحث الثالث: تعلّق المعطوف بالمعطوف عليه.

المبحث الرابع: تعلّق الجمل وأشباهها بما تقدّمها.

البحث الخامس: مرونة الجملة العربية الآتية من التعلّق.

المبحث الأول: تعلّق الضمير بمرجعه

الشّاهد الأول:

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ ﴾ [البقرة]

يَظهرُ في هذا السّياق الّشريف أنّ ثمّ ضميرًا متّصلًا في (مثله) تقدّمه مرجعان، وهما: (ما)، و(عبدنا)، وقد اختلف بعض من وردوا على هذه الآية مفسّرين ومعرّبين في مرجع هذا الضّمير لما فيه من اشتراك نحْوي، فجاء عند أبي حيّان أنّ[1]:

- الضّمير (هـ) في (مثله) عائدٌ على أبْعد مذْكور وهو (ما) في قوله (ما نزّلنا)، والمراد به في هذا السّياق: القرآن الكريم، أي: فأْتُوا بمِثْلِه في بلاغته، وحسْن نظْمه، وهذا القول رجّحه بعض مفسّري القرآن فكان عود الضّمير هنا أوْلى[2]، وقد أورد أبو حيّان سبب ترجيحه لهذا الوجه:

أولًا: أنّ الظنّ والشكّ جاء منصبًّا على المُنزَل – القرآن– لا على المُنزلِ عليه سيّدنا محمد ﷺ، فـ " إنْ كان الرّيبُ في المنزل ريبًا في المنزلِ عليه بالالتزام فكان عود الضّمير عليه أولى"[3].

ثانيًا: الكلام جَاء في المُنْزل[4] لا المُنزلِ عليْه لموافقَتِه لآيات التّحدّي، كقوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ [5].

---

[1] انظر: أبو حيان، اليحر المحيط، ج١/ ٢٤٥– ٢٤٦

[2] رجّح هذا القول: الطّبري، محمد بن جرير، جامع البيان، ج١/ ٢٢٠، والبغوي، معالم التّنزيل، ص٢١، والزّمخشري، الكشاف، ص٥٠، أما من قال أنّ الضّمير قد يعود على القرآن والإنجيل والتّوراة فهو القرطبي،، الجامع، ج١/ ١٦٢، والنّسفي، عبد الله بن أحمد، مدارك التّنزيل وحقائق التأويل، ضبطه زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية. بيروت، ٢٠٠٨م، ج١/ ٣٤، والجلالان، جلال الدّين المحلّي، وجلال الدّين السيوطي، تفسير الجلالين، تحقيق مصطفى الحديدي، د.ط، مكتبة مصر، القاهرة، د.ت، ص٥.

[3] أبو حيان، اليحر المحيط، ج١/ ٢٤٥

[4] انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د.ت، ج١/ ١٩

[5] سورة هود، آية، ١٣

وقوله تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾[1].

ثالثًا: أنّ المقام هنا مقَام تحدٍّ للكفّار، وبالتّالي فالآية الكريمة هنا احْتَوت وتَضمّنت تحدّيًا لهؤلاءِ بأنْ يأتُوا بمثل ما أتَى به رجلٌ أمّيّ منْ قبيلتهم ومنْ جِنسِهم، فالإعْجَاز على المُنزَل أقْوى وأبْلغ، كونهم أصْلًا عاجِزين عنِ الإتْيانِ بمثْله سَواء جَماعة أو فُرادى، أمّي أو غيرَ أمّي، وبذلك تكُون (منْ مِثْلِه) للتّبعيض، بينما يرى الزّمخْشري بأنّ "(منْ مِثْله) مُتعلّق بسورةٍ صفة لها أيْ: بسورةٍ كائِنَةٍ منْ مِثْلِه"[2]، وهذا فيه تناقض، لذا قال أبو حيّان محتجًّا عليه: " فقوله متعلّق بسُورةٍ يقْتضِي أنْ يكون معمولاً لها، وقوله صفة لها: أي بسورةٍ كائِنةٍ منْ مثْلِه يقْتضي أنْ لا يكون معمولًا لها فتنَاقَض كلامه، ودافعَ آخرَه أوّلَه"[3].

أما **المرجع الثّاني** فهو عوْد الضّمير على (عبْدنا) وهو أقْرَب مذْكُور، أيْ: فأتُوا بسورةٍ منْ مثلِ محمد إنْ كان أمّيا، أو لمْ يُجَالس العُلماء، أوْ لم يكُن منْ أبناء جِنسِه، وهذا الوجْه رجّحه الزجّاج، ونقله الثّعلبي، والماوردي[4]، وتكون (منْ) هنا لابتداء الغَايَة، أي بسورةٍ كائنةٍ منْ رجُل مثلَ الرّسُول.

والمرجع الثّالث الذِي أجَازَه العُكْبريّ، وهو أنْ يعود الضّمير على كلمة (أندادًا) في الآية المُتَقدّمة عليها، في قوله تَعالى: ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾[5].

---

[1] سورة الإسراء، آية، ٨٨

[2] الزّمخشري، الكشّاف، ص٥٠.

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٤٦.

[4] انظر: الزجاج، أبو اسحق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م، ج١/ ٩٤، والثعلبي، أبو اسحاق أحمد (٤٢٧هـ)، الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، تحقيق أبو محمد بن عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م، ج١/ ١٦٨، والماوردي، النكت والعيون، ج١/ ٨٤

[5] سورة البقرة، آية، ٢٢

فقد رأى العُكْبريّ أنّ العوْد هنا جاء بلَفْظ المُفرد[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾ [2]، وردّ السَّمِينُ الحَلبِي هذا الرأي قائلًا: " ولا حاجةَ تدعو إلى ذلكَ، والمعنى يأباه أيضًا"[3].

والرّاجِحُ هنا ما ذهَب إليه أبو حيّان ومنْ وافقه، لما تقدّم ذكره منَ الأسْبَاب، بالإضافةِ إلى موافقته لسِياق الآيات الكريمة، أمّا المرجع الثاني فيرى أبو حَيّان أنّ العوْد على المُنزَل عليه وهو النّبي محمد ﷺ ليس على سبيل الفرْض لكونِه أمّيًّا لا يجيدُ الكتابة، أو لأنّه ساحر...إلخ، وبذلك فالمعْنى يرفُضُه ولا يستَقيم، أمّا الوجه الثّالث ففيه تكلّف، ولا حاجةَ تدعو إليه.

<u>الشّاهد الثّاني:</u>

قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النّحوي في هذه الآية عودة الضّمير المتّصل (ها) في (منها) على مرجعين تقدّماه، قال أبو حيّان: " والضّمير في منها عائدٌ على (نَفْس) المتأخّرة؛ لأنّها أقْرَب المَذكور... ويجوزُ أنْ يعودَ على (نَفْس) الثّانية..."[4]، وفيما يلي فضْل بيَان:

- المرجع الأوّل: أنّ الضّمير يعود على النّفس الثّانية؛ لأنّها هي أقرب المذْكُور، والتّقْدير أنّ هذه النّفس التي لا تُقبل منْها شفاعة، نفسٌ عاصية لله تعالى، ولاّ تؤخذ منها فدية[5]، وهذا القول اختَاره البَغوي الذي قال: "أي لا تقبل منها شفاعة إذا كانت كافرة"[6]. ورجّحه الزّمخشري، واختاره الرّازي[1]، والألوسي الذي قال: " لأنّها أقرب

---

[1] انظر: العكبري، التبيان، ص٢٧

[2] سورة النحل، آية، ٦٦

[3] السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٥٢

[4] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٤٨، وانظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٥٨

[5] انظر: المصدر السابق نفسه، ج١/ ٣٤٨

[6] البغوي، معالم التّنزيل، ص٣١.

مذكور والمُوافِقَة لقوله تعالى: (وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ) ولأنّه المتبادرُ من قوله: (وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ)"[٢].

- أما المرجِع الثّاني الذي ذكره أبو حيّان فهو: جواز عود الضّمير على (النّفس) الأولى، وهذا القول أجازه الزّمخشري بقوله: "ويجوز أنْ يرجع إلى النّفس الأولى، علماً أنّه لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا تَجْزي عنها شيئًا"[٣].

والرّاجح في هذا الشّاهد –وإن صحّ الوجهان أو المرجعان– ما ذهب إليه أبو حيان، وهو المرجع الثاني –العوْد على النّفْس الأولى–؛ لأنّها هي المحدّث عنها في قوله تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾، أمّا النّفْس الثّانِية فقد ذكرت على سبيل الفَضْلة وليس العُمْدة[٤].

الشّاهد الثّالِث:

قوله –تباركت أسماؤه– : ﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ وَتُخۡرِجُونَ فَرِيقٗا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمۡ تَظَٰهَرُونَ عَلَيۡهِم بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَإِن يَأۡتُوكُمۡ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمۡ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡۚ ﴿٨٥﴾ ﴾ [البقرة]

تعدّدَت أوجُه عوْد الضّمير (هو) في هذه الآية عنْد أبي حيّان[٥]:

- الوجه الأوّل وهو الرّاجح لديه: أنّ (هو) ضمير الشّأن، وهو ما تفسّره ما بعده من الجملة الواقعة خبرًا له[٦]، وإعرابها أنْ يكون (إخراجهم) مبتدأ مؤخراً، و(محرّم) خبرًا

---

[١] انظر ما قال فيها الزّمخشري، الكشّاف، ص٧٠، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٥٨.

[٢] الألوسي، شهاب الدّين محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، صحّحه محمود شكري الألوسي، د.ط، دار إحياء التّراث العربي، بيروت، د.ت، ج١/ ٢٥١.

[٣] الزّمخشري، الكشاف، ص٧٠، وانظر ما قاله الألوسي، روح المعاني، ج١/ ٢٥٢.

[٤] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٤٨

[٥] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٦٠– ٤٦١

[٦] انظر: ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء الموصلي، شرح المفصّل للزّمخشري، قدّم له إميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ج٢/ ٣٣٦.

مقدّمًا، والجُملة الاسمِيّة في محل رفع خبر لضمير الشّأن، والمعنى: القصّة أو الخبر محرّمٌ عليكم إخْراجهم، فالضّمير هنا يعود على الاسم المُقدّر في الجُملَة المخبر بها عنه، وليس على الجملة نفسها. واكتفى الزّجّاج والزّمخشريّ، وابن عطيّة، والرّازي[١] بذكر (هو) ضَمير الشّأن وما بعده خبر كما ذكرنا سابقًا، وأجازه العكبري والقرطُبي، ورجّحه السّمين الحلبي[٢].

- الوجه الثّاني: أنْ يكون (هو) ضمير الشّأن أيضًا، (محرم) خبره، و (إخراجهم) مفعول ما لم يسمّ فاعله يسدّ مسدّ الخبر، أي أنّ الجُملة الاسميّة خبرٌ للضّمير، وناقشَ أبو حيّان هذا الوجه ورآه أنّه موافق لمذهب الكوفيين، إذْ " لا يجيزون تقديم الخبر إذا كان متحمّلًا ضميرًا مرفوعًا"[٣]، وتابعه المهدوي في ذلك، بينما يخالفه البصريّون؛ لأنّ خبر ضمير الشّأن لديهم لا يأتي اسمًا مفردًا إنّما جُملة. وأجاز هذا الوجْه مكّي والقُرْطُبي[٤].
- الوجْه الثّالث: عود الضّمير على (الإخْراج)، المفهوم من قوله (تخرجون)، وهو إخراجهم محرّم عليكم، وهذا ما قاله الزّجّاج، ونقله مكّي، والعُكْبري، والسّمين الحَلبِي[٥].
- الوجه الرّابع: أنْ يكون الضّمير (هو) ضمير الفصْل بمصطلح المذْهب البَصْريّ أو العماد بمصطلح أهل الكوفة[٦]، وقد أجازه الكوفيّون والمعنى: وإخراجهم هو محرّم عليكم، فـ(إخراجهم) مبتدأ، و(محرّم) خبره، و(هو) عماد، يقول الفرّاء: "وإنْ شئت جعلت (هو) عمادًا ورفعت الإخراج بمحرّم"[٧]، وقال: "فإذا رأيت الواو في موضع

---

[١] انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٤٩، والزمخشري، الكشاف، ص٨٢، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٧٥، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ١٨٦ .

[٢] انظر: العكبري، التبيان، ص٥١، القرطبي، جامع الأحكام، ج٢/ ١٧، السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢٨٧.

[٣] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٦٠.

[٤] انظر: مكّي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق أسامة عبد العظيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ص٤٩، والقرطبي، جامع الأحكام، ج٢/ ١٧.

[٥] انظر: الزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٤٩، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٩، والعكبري، التبيان، ص٥٢، و السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢٨٨.

[٦] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٣٢٨.

[٧] الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ٥١.

تطلّب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد"[١]، وهذا الوجه أجازه الطّبري، ولم يجِزْه مكّي[٢]، وابن عطيّة في قوله: "وليست هناك بالّتي عماد"[٣]. وردّ هذا الوجه أبو حيّان؛ لمخالفته قواعد البصريين من وجهين: إحداهما: أنّ ضمير الفصل وقع بين معرفة ونكرة لا تقارب المعرفة (محرّم)، والأصْل الوقوع بين معرفتين، والثّاني: أنّ ضمير الفصل لا يتقدّم على المبتدأ؛ لأنّ من شروطه عند البصريين أنْ يكون وجوده بين المبتدأ والخبر[٤].

- الوجه الخامس: ذهب ابن عطيّه إلى أنّ الضّميرَ عائدٌ على الإخراج، و (هو) مبتدأ وليس ضمير الشّأن، (محرّم) خبره، و (إخراجهم) بدل من الضّمير (هو)[٥]، أي: الأمر والخبر محرّم عليكم إخراجهم، وقد ردّ عليه أبو حيّان بحجّتين: " أحدهما: أنّه أخبر عن ضمير الأمر بمفرد، ولا يجيز ذلك بصريّ ولا كوفي، أمّا البصري فلأنّ مفسّر ضمير الأمر لا بدّ أنْ يكون جملة، وأمّا الكوفي فلأنّه يجيز الجملة، ويجيز المفرد إذا كان قد انتظم منه، ومما بعده مسند ومسند إليه في المعنى كقولك: ظننته قائمًا الزّيدان، والثّاني: أنّه جعل إخراجهم بدلًا من ضمير الأمر لا يعطف عليه ولا يبدل منه ولا يؤكد"[٦].

- الوجه السّادس: أنّ الضّمير المقدّر في (محرّم) قُدّم وأظهر، وهذا ما نقله ابن عطيّة عن قول بعضِهم، وردّه أبو حيّان، قائلًا: " وهذا القول ضعيف جدًّا إذْ لا مُوجب لتقدّم الضّمير ولا لبروزه بعد اسْتِتَاره، ولأنّه يؤدّي إلى خُلُو اسم المفعول من ضمير، إذْ على هذا القول يكون محرّم خبرًا مقدّمًا وإخراجهم مبتدأ، ولا يوجد اسم فاعل ولا اسم مفعول عاريًا من الضّمير إلا إذا رفع الظّاهر، ولا يمكن هنا أنْ يُرفع الظّاهر؛

---

[١] المصدر السّابق نفسه، ج١/ ٥١.

[٢] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٥١٥، مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٩

[٣] ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١٧٥.

[٤] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٣٢٩

[٥] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٧٥.

[٦] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٦٠، وجوّز هذا الوجه أيضاً العكبري، التّبيان، ص٥٢.

لأنّ الضّمير المنفصل المقدّم (هو) كان الضّمير المرفوع بـ (محرّم)، ثمّ يبقى هذا الضّمير لا يُدرى ما إعرابه إذْ لا جَائز أنْ يكون مبتدأ، ولا جائزٌ أنْ يكون فاعلًا مقدّمًا"[1].

والحقّ أنّ هذا الاشتراك أفْضَى إلى اختلافٍ فيما يعود عليه، لذا يُرجَّحُ أنْ يكونَ (هو) ضميرَ الشَّأن؛ خروجًا من هذه المآخذ؛ وذلك لأنّه أكثر ملاءَمةً للمعنى المرادُ في هذه الآية؛ لِما فيه من التّعظِيم والتّهويل لفعلتهم وهي نقْض العهْد والميثَاق.

الشّاهد الرّابع:

قوله سبحانه: ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٣٢ ﴾ [البقرة]

موضِعُ الاشتراكَ النّحوي فيه عود الضّمير المتصل (الهاء) في بها على أكثر من مرجع، قال أبو حيان: " و(بها) متعلق بأَوْصَى، وَالضَّمِيرُ عَائدُ على الملَّة في قَولهِ: ومنْ يرغبُ عَنْ ملَّةِ إبراهيمَ، وبه ابتدأَ الزَّمخْشري... أو على الكلمة التِي هي قَولهُ: أَسْلَمْتُ لربِّ الْعالَمِين... وَقِيل: يعودُ على الكلمة المُتأخّرة، وهو قَوْلُهُ: فَلا تَموتُنَّ إلا وأنتم مُسلِمُون. وَقِيل: عَلى كَلمةِ الإخلاصِ... وقيل: يعودُ على الوصيَّةِ الدَّالِّ عليها ووصَّى. وقيلَ: يعودُ على الطَّاعة"[2].

قد تباين وجه القول على مرجِع الضّمير الواقع في (بها)، فثمّ:

- أولًا: الملّة، في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرۡغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾[3]، وفيما قاله أبو حيّان بأنّ الزّمخشريّ ابتدأ به، فهو غير صحيح، والحقّ أنّه لمْ يأتِ على ذكر ذلك، بل قال: "والضّمير في (بها) لقوله (أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعالَمِينَ) على تأويل الكلمة والجملة"[4]

---

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٦١.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٧٠

[3] سورة البقرة، آية، ١٣٠

[4] الزمخشري، الكشاف، ص٩٩

ومنهم من رأى أنّ هذا الوجه من أصْوب الوُجوه القادم ذكرها، لحجّتين لا ثالث لهما، أولاهما: ردّ الضّمير إلى المصرّح به أولى من ردّه إلى فحواه أو مُؤدّاه. ثانيهما: أنّ (الملّة) أشمل من تلك الكلمة؛ لأنّ سيّدنا إبراهيم وصّى بنيه وأولاده بإظْهار طرِيقة الإسلام بما يجمع لهم طريق الفلاح والفوز بالآخرة[١].

- ثانيًا[٢]: عوْد الضّمير على الكلمةِ المفهومةِ من قوله تعالى: ﴿ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣]، من مثل ذلك رجوع الضّمير في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً ﴾[٤]، إلى قوله: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ۝٢٦ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ۝٢٧ ﴾[٥]، واختار الطّبري، وابن عطيّة، والقرطبي، والطّيبي هذا الوجه؛ لأنّه أقرب المذكور، بالإضافة إلى أنّ المقصود بالكلمة هنا: الدّين الإسلامِي الذِي أمرَ الله ورسُوُله باتّباعِه[٦].
- ثالثًا: عوْد الضّمير على الكلمة المُتأخّرة المفهومة منْ الآية نفسها، في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ۝١٣٢ ﴾[٧]، ولم يأت على ذكر هذا الوجه فيما أعلم إلا أبو حيّان، وتلميذه السّمين الحلبي.
- رابعًا: عود الضّمير على كلمة (الإخْلاص)، وهي لا إله إلا الله وإنْ لم يكن لها ذكر في الآية، إلا أنّها منْ حيث المعنى كما يراها أبو حيّان أعْظَم عمد الإسلام.
- خامسًا: أنْ يعود الضَمير على (الوصيّة) التي دلّ عليها الفعل (وصّى).
- سادسًا: العود على الطّاعة.

---

[١] انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٨٥، والماوردي، النكت والعيون، ج١/ ١٩٣، ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٢٤، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٤/ ٧٩-٨٠، والعكبري، التبيان، ص٦٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٧٠

[٢] مِن الذين اكتفوا بذكر الوجهين الأول والثاني، انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٤/ ٧٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٨٨، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٩١-٩٢، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١٠٧

[٣] سورة البقرة، آية، ١٣١

[٤] سورة الزخرف، آية، ٢٨

[٥] سورة الزخرف، آية ٢٦، وآية ٢٧

[٦] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٧١٢، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢١٣، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٩٢، والطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٩٩

[٧] سورة البقرة، آية، ١٣٢

تلك هي المراجع التي أتى على ذكرها أبو حيان، مستعرضًا ومنوّهًا من خلالها على آراء المفسّرين والمعرِبين، وما رجّحوه وما رفضُوه، لكن الرّاجح هنا ما ذهب إليه –أبو حيان– ومن وافقه بعود ضمير الهاء في (بها) على الملّة؛ للأسباب التي تقَدّم ذكرها.

الشّاهد الخامس:

قوله –جلّ علاه–: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٤٣﴾ ﴾ [البقرة]

موضع النّظر في هذه الآية الشّريفة الضّمير المستتر في (وإنْ كانت) يعود على أكثر من مرجع، وقد تردّد المفسرون في ذلك، وقد ذكرها أبو حيّان في كتابه[1]:

- المرجع الأول: عود الضّمير على المصْدر المفهوم من قوله تعالى (وما جعلنا)، "أي: وإنْ كانت الجعْلة لكبيرة، وفسّر ذلك أبو حيّان بقوله: "وتحريره من جهة علم العربيّة أنّه عائدٌ على المصْدر المفهوم من قوله تعالى (وما جعلنا القبلة)"[2]، أي أنّ أبا حيّان رجّح عود الضّمير على غير (مذكور) وهو التّولية عن البيت المقدّس إلى الكعبة، والتي فسّرها من خلال المصْدر (ما جعلنا).

بينما رأى البعض منهم عود الضّمير المستتر على المصدر(ما ولاّهم) من قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ۚ قُل لِّلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ۚ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٤٢﴾ ﴾[3]، أي هو عائد على (التّولية) أو (التّحويل) إلى الكعبة: وإن كانت لتوليَة كبرى، وهذا الوجْه ذكره الطّبري في قوله: "وهذا التّأويل أولى التّأويلات عندي بالصّواب؛ لأنّ القوم إنّما كبر عليهم تحويل النّبي –ﷺ– وجهه عن القبلةِ الأولى إلى الأخرى لا عين القبلة ولا الصّلاة؛ لأنّ القبلة الأولى والصّلاة قد كانت وهي غير كبيرة عليهم... ويقول: اجتزئ بذكر

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٩٨– ٥٩٩

[2] المصدر السابق نفسه، ج١/ ٥٩٨

[3] سورة البقرة، آية، ١٤٢

القبلة من ذكر التّولية والتّحويلة لدلالة الكلام على معنى ذلك"[١]. نقل هذا القول مكّي، والزّمخشري، وابن عطيّة، والعُكْبري[٢].

- أما المرجع الثاني الّذي ذكره أبو حيان دون تفضيل أو ترجيح، فهو عود الضّمير على القبلة، أي: وإنْ كانت القبلة لكبيرة، التي كان الرّسول ﷺ يتوجّه إليها، وهي بيت المقدس قبل التّحويل[٣]، وهذا ما قاله أيضاً الطّبري، وجوّزه الزّمخشري، ونقله ابن عطيّة والعكبري[٤].
- المرجع الثالث والأخير: عود الضّمير على الصّلاة التي صلّوها في البيت المقدّس، وتقديرها وإنْ كانت صلاتكم لكبيرة، والمعنى أنها شاقّة صعبة، وبهذا الصّدد لابدّ لنا من طرح رأي الزّمخشرِي القائل بإنّ (كانت) مزيدة، والتّقدِير (وإنْ هي لكبيرة)[٥]، وكما عهدنا عنْ أبي حيّان في تصدّيه له، إذْ يردّ عليه قوله قائلًا: "وهذا ضعيف؛ لأنّ كان الزّائِدة لا عمل لها، وهنا قد اتّصل بها الضّمير فعملت فيه ولذلك استكن فيها"[٦].

تلك هي الأقوال الثّلاثة التي وردت في مرجِعِ الضّمير المسْتَتِر في قوله تعالى (وإن كانت)، والرّاجح منْها القول الأوّل، وهو عود الضّمير على المَصْدر في قوله (ما ولّاهم)؛ لأنّه موافق للمعنى المُراد من الآية الكريمة، وذلك أنّ التّحوّل عن بيت المقدِس إلى الكَعْبة كان شاقًّا صعبًا على اليهود، ويؤكّد ذلك بالفعل الصّريح في الآية التي تليها من قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ۖ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ۚ ﴾[٧].

---

[١] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٢١.

[٢] انظر: مكّي، مُشكل إعراب القرآن، ص٥٥، والزّمخشري، الكشّاف، ص١٠٣، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٢٠، والعكبري، التبيان، ص٧١.

[٣] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٩٨، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٠٤

[٤] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٢٠، والزمخشري، الكشاف، ص١٠٣، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٢٠، والعكبري، التبيان، ص٧١.

[٥] الزمخشري، الكشاف، ص١٠٤.

[٦] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٩٩

[٧] سورة البقرة، آية، ١٤٤

الشّاهد السّادس:

قوله سبحانه: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النّحْوي فيه عود الضّمير المتّصل (الهاء) في (حبه) على أكثر من مرجع، فقد أورد أبو حيّان[1] اختلاف العلماء في مرجع الضّمير (ها)، أظهرها عود الضّمير على المال، وتقدير ذلك: أتى المَالَ على حبّ المال، وهذا هو الوجه الذي رجّحه أبو حيّان؛ لقرب المفسّر وعوْد الضّمير على أقربِ مذكور، واختاره البَغويّ، والزّمخشري، وابن عطيّة، وبدأ به الرّازي والعُكبريّ، والسّمين الحلبي[2].

والمرجعُ الثّاني هو (العوْد على الله)، والتّقدير: تصدّق وآتى المال على حبّ الله وطاعته، أي تصدّق محبّةً في الله، وهذا ما استبعده أبو حيّان؛ لأنّ فيه عودًا على لفظٍ بعيدٍ ومنَ الحسْن عودته على لفظ قريبٍ موجود[3]، وقد أجاز هذا الوجه مكّي، والعكبري، ونقله البَغوي والرّازي[4].

أمّا المرجعُ الثّالث، فهو عود الضّمير على مصْدَر (الإيتاء)، المفهوم من قوله تعالى: "آتى" أي: على حبّ الإيتاء، وهذا الوجه رفضه أبو حيّان قائلاً: "بعيد من حيث اللفْظ، ومن حيث

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٦، وانظر الثّعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (٨٧٥هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق علي محمد معوّض وآخرين، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م، ج١/ ٣٦٥، والبيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشافعي (٦٩١هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد عبد الرحمن المرعشلي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج١/ ١٢١، والطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، تحقيق مجموعة محققين، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ٢٠١٣م، ج٣/ ٢٠٦

[2] انظر: البغوي، معالم التنزيل، ص٨٤، والزمخشري، الكشّاف، ص١١٣، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٤٣، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٤٣، العكبري، التبيان، ص٨٢، السّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٤٧.

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٧.

[4] انظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٠، والعكبري، التبيان، ص٨٢، البغوي، معالم التنزيل، ص٨٥، الرازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٤٣.

المعنى أمّا من حيث اللفظ فإنّه يعودُ على غير مصرّح به، وعلى أبعد من المال، وأمّا المعنى فلأنّ من فعل شيئًا وهو يحبّ أنْ يفعله لا يكاد يمدح على ذلك"[1].

وهذه الأقوال وإنْ استبعدها أبو حيان إلا أنّها تبقى جائزةً، أمّا عن الوجْه الثّالث فكان أضعفها، وقد علّلنا ذلك فيما سبق، والرّاجح منها ما ذهب إليه أبو حيان، وهو عوْد الضّمير في (حبّه) على المال؛ لأنّه أقرب المذكور وهذا ما تقتضيه القاعدة النّحوية[2].

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٦، وانظر أيضًا: السّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٤٨.

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٦، والثعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ٣٦٥

المبحث الثّاني: تعلّق الحال بصاحبه

الشّاهد الأول

قوله سبحانه: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ٢ ﴾ [البقرة]

موضعُ الاشتراك النّحْوي في هذه الآية "هدى"، إذ إنّها جيئت موضع نصبٍ على الحال تحتمل غيرَ صَاحب أو مرجِع، ويرى أبو حيّان أنْ يكون صاحبُها الّذي تدلّ عليه[١]:

- اسم الإشارة من (ذا) أو من الكتاب، وهو الوجْه المرجّح لديه والتّقدير: ذلك الكتاب هادياً، والعامل فيه على هذين الوجهين معنى الإشَارة، وهذا الرّأي أجازه الطّبري والنّحاس، والزّمخشري، وابن الأنباري، والعكبري[٢]، ورجّحه مكّي وابن عطية[٣].
- وقد يكون الضّمير في (فيه)، والتّقدير: لا ريب فيه هاديًا، والعامل فيه معنى الاستقرار ورأى أبو حيّان في هذا الوجه إشكال؛ لأنّ "الحال تقييد فيكون انتقال الرّيب مقيّدًا بالحال، إذْ لا ريب فيه يستقرّ فيه في حال كونه هدىً للمتّقين"[٤]، ولكن ما يزيل هذا الإشكال هو أنّ الحال لازمة، أي أنّ القرآن لا شكّ ولا ريب فيه البتّة، وهي من الحال التي لا يستغنى عنها، وقد جوّز هذا الرّأي الطّبري، والزّجاج، وضعّفه ابن عطية[٥].

ولم يختَرْ أبو حيان وجهًا دون آخر، إنّما اكتفى بالبيان والتّحليل، والرّاجح هنا أنْ يكون صاحب الحال في (هدى) الجار والمجرور، أي: لا ريب كائنٌ فيه للمتّقين؛ "لأنّها حال لازمة، فيفيد انتفاء الرّيب في جميع الأزْمنة والأحوال، ويكون التّقييد كالدّليل على انتفاء الرّيب"[٦].

---

[١] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٦١.

[٢] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ١٣٥، والنّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، علّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، ط٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٥م، ج١/ ٢٥، والزّمخشري، الكشّاف، ص٢٥، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٤٦، والعكبري، التبيان، ص١٥.

[٣] انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٢٤، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٨٤.

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ١٦١.

[٥] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ١٢، والطّبري، جامع البيان، ج١/ ١٣٥، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ٧٠، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ٨٤.

[٦] الألوسي، روح المعاني، ج١/ ١٠٧.

الشّاهد الثّاني

قوله –تقدّست أسماؤه–: ﴿ ٱللَّهُ يَسۡتَهۡزِئُ بِهِمۡ وَيَمُدُّهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ١٥ ﴾ [البقرة]

موضعُ الاشتراك النّحوي في هذه الآية (في طغيانهم) و (يعمهون)، إذْ إنّهما جملتان في موضع نصب حال، وتحتمل غير صاحب أو مرجع، كما جاء عند أبي حيّان في قوله: " (يعْمهون) جملة في موضع الحال نصْب على الحال، إمّا من الضّمير في يمدّهم، وإمّا من الضّمير (في طغْيانهم) يحتمل أنْ يكون متعلّقًا بـ (يمدّهم)، ويحتمل أنْ يكون متعلّقًا بـ (يعمهون)..."[1].

فـ(يعمهون) إذًا تحتمل غير صاحب أو مرجع إمّا: من الضّمير في (يمدّهم) أي من المفعول به، والتّقدير: يمدّهم عامهين، والعامل فيه الفعل (يمدّ)، واختار هذا الوجه مكّي، وابن الأنباري، والعكبري، والهمذاني[2]، أو متعلّقًا من الضّمير المضاف إليه في (طغْيانهم)، وهنا جاءت الحال من المضاف إليه؛ لأن المضاف مصدر. وأمّا (في طغيانهم) فقد احتمل تعلّقه بـ (يمدّهم)، أو بـ (يعمهون) كما تقدّم ذكره عند أبي حيّان سابقًا.

وهذه الآية الشّريفة موضع خلاف بين النّحويين والمفسّرين، في قضية تعدّد الحال، والعامل فيها واحد، فمنهم منْ أجاز ذلك كابن جنّي[3]، الذي لم يُجِز فقط تعدّد الحال، بل استحسنه أيضًا في بعض المواضع، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ ٣ ﴾[4]، فهي أحوال متعدّدة ليوم القيامة...إلخ[5].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٠٤، واكتفى النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٣٢، وابن عاشور، محمد الطاهر(١٣٩٤هـ)، التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م، ج١/ ٢٩٧ بإعرابها حالًا فقط دون تعليق.

[2] انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٢٩، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٥٨، والعكبري، التبيان، ص٢١، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ١٦٥.

[3] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، ط٢، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م، ج٢/ ٣٠٧، وممّن أجاز تعدد الحال ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢/ ٦، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت، ج٢/ ٣١٥-٣١٦

[4] سورة الواقعة، آية، ٣

[5] للمزيد انظر: ابن جني، المحتَسَب، ج٢/ ٣٠٧

ومنهم من منع ذلك كما صرّح به العكبري في قوله: " قوله تعالى (يعمهون)، هو حال من الهاء والميم في يمدّهم، و(في طغيانهم) متعلّق بـ (يمدّهم) أيضًا، وإن شئت بـ (يعمهون)، ولا يجوز أنْ تجعلها حالين من (يمدّهم)؛ لأنّ العامل الواحد لا يعمل في حالين"[١]، على الرّغم من أنّه أجَاز تعدّد الحال عندما أعرب بعض الآيات على هذا المذْهب، كما جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا۟ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿٢٧﴾ ﴾[٢]، "(آمنين) حال والشرط معترضٌ مُسدِّدٌ، و (محلّقين) حال أخرى، أو من الضّمير في (آمنين)، و(لا تخافون) يجوزُ أنْ تكون حالًا...إلخ"[٣].

أما أبو حيان فقد عرَضَ لهذه المسألة مبينًا كما تقدم سابقًا، ومعترضًا، ومختارًا فقال: "... وهذا الّذي ذهب إليه –يقصد أبو البقاء العكبري– يحتاج إلى تقييد، وهو أن تكون الحالان لذي حال واحد، فإنْ كانا لذوي حال جاز نحو: لقيتُ زيدًا مصعدًا منحدرًا، فأما إذا كانا لذي حال واحد كما ذكرنا"[٤].

وقد اختار أبو حيان الوجه الأوّل، وهو جواز تعدّد الحال والعامل واحد، حيثُ أجْمَل القول في هذه المسألة، ملخّصًا ما جاء به النّحويون والمفسّرون، فقال: " ذهب قوم إلى أنّه يجوز للعامل أنْ يعمل في حالين لذي حال واحد، وإلى هذا أذهب؛ لأنّ الفعل الصادر من فاعل، أو الواقع بمفعول يستحيل وقوعه في زمانين وفي مكانين، وأما الحالان فلا يستحيل قيامهما بذي حال واحد إلا إذا كانا ضدّين فيجوز أنْ تقول: جاء زيدٌ ضاحكًا راكبًا؛ لأنه لا يستحيل مجيئه وهو ملتبس بهذين الحالين..."[٥].

أمّا السّمين الحلبي فيبدو أنه لم يوافق كثيرًا أستاذه أبو حيان في مسألة تعدّد الحال في هذه الآية الكريمة منْ ناحيةِ المعنى، حيث إنّه اتّفق مع العكبري في منْعه، ولكنْ ليس للسّبب الذي ذكره الأخير، " بل لأنّ المعنى يأبى جعْل هذا الجار والمجرور حالًا، إذ المعنى منصبٌّ على أنّه

---

[١] العكبري، التبيان، ص٢٢

[٢] سورة الفتح، آية، ٢٧

[٣] العكبري، التبيان، ص٦٥٠

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٠٤

[٥] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٠٤، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢/ ٦

متعلّق بأحد الفعلين، أعني يمدّهم أو يعمهون، لا بمحذوف على أنه حال"[1]. والراجح هنا ما اختاره أبو حيان ومن وافقه للأسباب التي تقدم ذكرها.

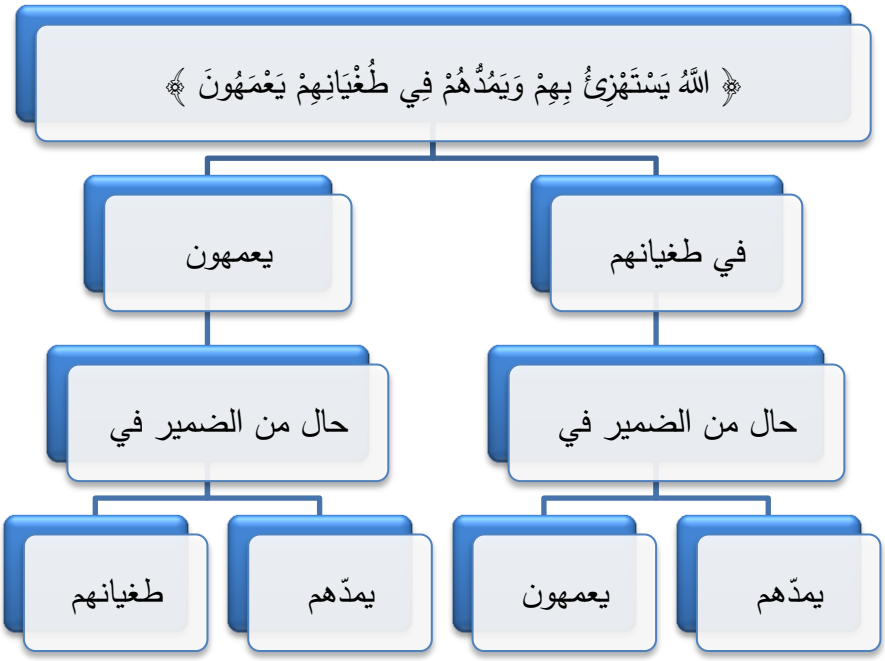

الشّاهد الثّالث

قوله تعالى: [**وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ**] [البقرة: ٥٥]

موضعُ المُشترك النّحوي في هذه الآية الكريمة (جهرةً)؛ إذْ إنّها حال تحتَملُ غير صاحب أو مرجع، قال أبو حيّان:" (جهرةً)... مصدر في موضع الحال على تقدير الحذف: أيْ ذوي جهرة، أوْ على معنى جاهرين بالرّؤية... وثمّ قولٌ ثالثٌ وهو: أنْ يكون راجعًا لمعنى القول أو

[1] السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٢٥

القائلين..."[1]، والّذي يدلّ عليه:

- حال من فاعل (نرى)، أيْ: ذوي جهْرةً، أو حتى نرى الله معاينين، وقد رجّح أكثر معربي القرآن ومفسّريه هذا الوجه، إلا أنّ منهم من اكتفى به دون الحديث الوجوه الأخرى، كالزّمخشري، والرّازي، وغيرهما[2].
- على معنى جاهرين بالرّؤية، أو " نرى الله عيانًا؛ برفع السّتار بيننا وبينه، وكشف الغطاء دوننا ودونه، حتى ننظر إليه بأبْصارنا"[3].
- أو حالٌ من فاعل (قلْتم)، والمعنى: وإذا قلتمْ ذلك مجاهرين، وقد اخْتَار هذا الوجْه مكّي، وابن الأنباري[4]، وقال أبو حيّان معلّقًا على هذا الوجه بأنّ الجهرةَ راجعٌ لمعنى القول، هو قول مرويّ عن ابن عَبّاس[5].

وقد رَجّح أبو حيّان الوجه الثّاني لما ارتضاه التّركيب الفصيح، وذلك بتعلّقه بالرّؤية لا تعلّقه بالقول.[6]

ولعلّ مجيء صاحب الحال على الوجهين الثّاني والثّالث بمعنيين صحيحين فلا يتدافعان[7]، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلۡمِهِمۡۚ ﴾[8].

---

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٣٧١، وانظر: ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١٤٧، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٦١، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢٢٩، والثّعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ٢٤٤، واكتفى النّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٥٤، والقرطبي، الجامع، ج١/ ٢٧٥ بالقول على أنّه حال دون بيان لصاحبه.

[2] انظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص٧٢، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٩٠، والنّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٥٣، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٤٩٢.

[3] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٣٧٦، وأتى على ذكر هذا الوجه العكبري، التبيان، ص٤٠

[4] انظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٣، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٨٣.

[5] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٣٧٦، والقرطبي، الجامع، ج١/ ٢٧٥

[6] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٧١

[7] انظر: مهدي عرار، المشترك اللغوي، ص٢٩٧

[8] سورة النساء، آية ، ١٥٣

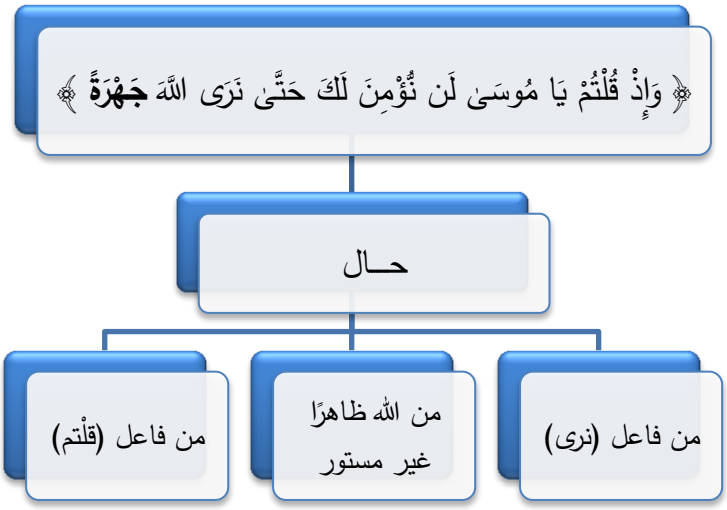

الشّاهد الرّابع

قوله –تقدّست أسماؤه–: ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [البقرة]

موضعُ التّمثّل في هذه الآية جملة (يودّ أحدهم)، فهي في موضع الحال الّذي تعدّد صاحبه، قال أبو حيّان: "(يودّ أحدهم) جملة في موضع الحال، أيْ: وادًّا أحدهم، قالو: ويكون حالًا من (الّذين)، فيكون العامل (أحرص) المحذوف، أوْ من الضّمير في (أشْركوا)... ويجوز أنْ يكون حالًا من الضّمير المنصوب في (ولتجدنّهم)... ويجوزُ أنْ يكون استئناف أخبار عنهم..."[1]

فعلى ذلك تكون جملة (يودّ أحدهم) حالًا، وصاحبها:

- (الّذين)، ويكون العامل فيه أحرصْ المحذوف، والتّقدير: ومن الّذين أشركوا الّذين يودّ أحدهم، ومنْ هنا قال الكوفيُّون: "هذا يكون على حذف الموصول وإبقاء الصّلة"[2].
- أو الفاعل من الضّمير المتّصل في (أشركوا)، فيكون التّقدير: وادّين أحدهم.[3]

---

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٨٢، وانظر: العكبري، التبيان، ص٥٦، والسمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٣٠٩، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٣٠.

[2] العكبري، التّبيان، ص٥٦، وانظر ما قاله الكوفيون عن الصلة والموصول منهم: عبد الهادي الفضلي، مختصر النّحو، ط٧، دار الشروق، جدّة، ١٩٨٠م، ص٦٢

[3] اختار هذا الوجه واكتفى به الهمذاني، الكتاب الفريد، ج٣٣٧/١

- أو من الضّمير المنصوب في (ولتجدَنّهم)، والتّقدير: ولتجدنّهم الأحرصين على الحياة وادًّا أحدُهُم.

وأمّا الوجه الأخير فقد تكون جملة مسْتأنفة لا محلّ لها من الإعراب، واستؤنفت للإخبار؛ "لتبيين حال أمرهم في ازدياد حرصهم على الحياة"[1].

ولم يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، إنّما اكتفى بذكر الوجوه وبيانها وتقديم الوجه الأول، وهو أنْ يكون صاحب الحال من جملة (يود أحدهم) هو الّذين ، والراجح هنا –وإنْ صحّت جميع الأوجه–، أنْ يكون صاحب الحال (الّذين) لما اقتضاه التّفسير هنا، أنّ الله عزّ وجل أخبر عن هؤلاء الذين أشركوا وهم اليهود، بأنّهم أكْثر الناس حرْصًا وخوفًا على الحياة وكرهًا للموت؛ لأنّهم يؤمنون بالبعث، ويعلمون بما قد أُعدّ لهم في الآخرة من عقاب، لكنّهم أشدّ تعلّقًا بالحياة الفانية[2].

الشّاهد الخامس:

قوله سبحانه: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النحوي في هذه الآية تعلُّق (بإذن الله) بغير صاحبٍ أو مَرْجع، وقد أتى أبو حيان[3] على بعض آراء من تقدمه عارضًا، وملمحًا غير مرجّح، وهذه الآراء هي:

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٨٢

[2] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٥٤٩–٥٥٠، والسعدي، عبد الرحمن بن ناصر (١٢٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق سعد بن فواز الصميل، د.ط، دار ابن الجوزي، السعودية، د.ت، ص٧٩

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٠١–٥٠٢، وانظر: العكبري، التبيان، ص٥٩، السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٣٢٧، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٤٥

- الأوّل: أن يكون حالًا متعلّقًا من الضّمير في قوله (بضارّين)، وتقدير ذلك: وما يضرّون أحدًا بالسّحر إلا والله عالم به.
- الثّاني: أنْ يتعلّق بالمفعول به وهو (أحد) المعتمد على النّفي، وهنا تجيء الحال نكرة[1].
- الثّالث: يحتمل أن يكون حالًا متعلقًا من (به) والمعنى: السّحر المفرّق به، والتقدير: وما يضرّون أحدًا بالسّحر إلا ومعه علم الله، أو مقرونًا بإذن الله.
- الرّابع: أو أن يكون حالًا من المصدر المعروف أو المعرّف المحذوف، وهو الضّرر وحُذف للدلالة عليه في قوله تعالى (لا ينفعهم)[2].

بالعود إلى معنى (بإذْن)، فهي إما بقضاء الله، أو بعلم الله، أو بأمر الله[3]، واستبعد أبو حيان المعنى الأخير؛ وذلك لأن الله لا يأمر بالسحر، وملخص القول هنا أن مجيء صاحب هذا الحال بمعانٍ صحيحة غير متدافعة، (فبإذن الله) هو الفاعل للأسباب وليست الأسباب بذاتها هي الفاعلة، وقد تكون تلك الأسباب غيبية، فإرادة الله ومشيئته وقضائه هي الفاعل، وإرادة المسبب وهو الله، تعتزل وتهجر قاعدة الأذى.

الشّاهدُ السّادس:

قوله -عز وجلّ-: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ إِنَّهُۥ لَكُمۡ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ٢٠٨ ﴾ [البقرة]

موضعُ النّظر في هذه الآية (كافّة)، إذْ إنّها حال متردّدة بين مرجعين تقدّماها، وفي ذلك ثلاثة أوجه، قال أبو حيان: "وانتصاب (كافّة) على الحال من الفاعل في ادخلوا... وهي حال تؤكّد معْنى العموم... وأجاز الزّمخشري[4] وغيره أنْ يكون حالًا من السّلم.

---

[1] قدّره واكتفى بالوجهين الأول والثاني، العكبري، التبيان، ص٥٩، وتبعه الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٥٠

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٠١، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٣٢٧

[3] انظر: الثّعلبي، الكشف والبيان، ج١/ ٢٥٠، والماوردي، النكت والعيون، ج١/ ١٦٨

[4] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٣١

وقال ابن عطية[١]: وقالت فرقة جميع المؤمنين بمحمد ﷺ، والمعنى: أمرهم بالثّبوت فيه والزّيادة في التزام حدوده، وتستغرقُ كافّة حينئذ المؤمنين، وجميع أجزاء الشّرع، فيكون الحال منْ شيئين..."[٢].

وفيما يلي فضْل بيان:

- الوجه الأوّل: وهو الظّاهر عند السّمين الحلبي[٣]، أنْ يكون صاحبَ الحالِ من الفاعل في (ادخلوا)، والمعنى: ادخلوا في السّلم جميعًا، كقولك: قام النّاس كافّة، ومعنى ذلك أنهم قاموا كلّهم، فالحال هنا تفيد وتؤكد معنى العموم.
- الوجْه الثّاني: أن يكون صاحب الحال من (السّلم)، والمعنى على هذا: أنّ الله سبحانه وتعالى أمر المؤمنين بأنْ يدخلوا في شرائعه كلّها، وعدم تركها، أو الدّخول في طاعةٍ دون غيرها تبْعًا لهواه، وما ترتضيه نفسه، فالأصْل هو الاستسلام والانقياد لله وللدّين الإسلامي الحنيف[٤].

ورأى الزّمخشري أنّ الحال (كافّة) جَازَ أنْ تأتي من السلم؛ لأنّها تؤنّث كما تؤنث الحرب، لقول الشاعر:

السّلْمُ تأخذُ منْها ما رضيتَ بِهِ ... والحرْبُ يكْفيكَ منْ أنفَاسِها جُرَعُ[٥] [البسيط]

لكن أبا حيان رأى في تعليل الزّمخشري لاختياره هذا القول ليس بشيء؛ " لأنّ التاء في (كافّة) وإنْ كان أصلها للتّأنيث، ليست فيها إذا كانت حالًا للتّأنيث، بل صار هذا نقلًا محْضًا

---

[١] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٨٢

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٣٠-١٣١، وانظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/٢٤٠، والماوردي، النكت والعيون، ج١/٢٦٧، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٥/٢٢٥-٢٢٦، والعكبري، التبيان، ص٩٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٨٧، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ١٨، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ١١٦، وانظر أيضًا: الطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٣٢١، والألوسي، روح المعاني، ج٢/ ٩٧-٩٨. واكتفى النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٠٥، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٥، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٤٩ بإعرابها حالًا في (ادخلوا).

[٣] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥١٠

[٤] انظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدّراية من علم التفسير، اعتنى به يوسف الغوش، د.ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج٢/ ١٣٦، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص١٥٣

[٥] البيت للعباس بن مِرداس السُلمى، انظر: ابن سيّدة، المخصص،ج١٥/ ٧٤، والزمخشري، الكشاف، ص١٣١، والبغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج٤/ ١٨.

إلى معنى جميع وكل، كما صار قاطبة، وعامّة إذا كان حالًا نقلًا محضًا إلى كلّ وجميع، فإذا قلت: قام النّاس كافّة، أو قاطبة... فلا يدلّ على شيءٍ من هذه الألفاظ على التّأنيث، كما لا يدل عليه كلّ ولا جميع..."[١].

- أما الوجه الثالث والأخير: فهو أن يكون صاحب الحال من شيئين، والمقصود بذلك الجمع بين الوجه الأول والثاني – ادخلوا، والسلم–، وقد تقدم فيما سبق المعاني المترتبة على تلك الأوجه.

وأجاز ابن عطية هذا الجمع واستشهد بقوله تعالى: ﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ﴾[٢]، وغيرها من الأمثلة، ثم قال: " (وكافّة) معناها: جميعًا، والمراد بـ (الكافّة) الجماعة التي تكفّ مخالفيها"[٣].

ولم يرفض أبو حيان هذا الوجه إلا أنه عارض المثال الذي احتجّ به ابن عطية، حيث إنّ (تحمله) في قوله تعالى: ﴿ فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ ﴾ حال من الفاعل المستتر في (أتَتْ)، ومن الضمير في (به)، وبذلك لا يطابق الحال من شيئين؛ " لأنّ لفظ (تحمله) لا يحتمل شيئين، ولا يقع الحال من شيئين إلا إذا كان اللفظ يحتملها واعتبار ذلك بجعل ذوي الحال مبتدأين والإخبار بتلك الحال عنها، فمتى صحّ ذلك صحّ الحال، ومتى امتنع امتنعت"[٤]. من مثل ذلك قول الشاعر:

تعلّقْتُ ليلى وَهْيَ غِرٌّ صغيرة ولمْ يَبْدُ للأترَابِ من ثدْيها حُجْمُ

صَغيريْنِ نرْعى البَهْمِ يا ليْت أَنّنا إلى اليْومِ لم نَكْبر ولمْ تَكْبُر البَهْمُ[٥] [الطويل]

فالحال هنا (صغيرين) وهو متعلّق بالضمير في (تعلّقت) ومن (ليلى)، وصلُح ذاك إذْ قال أنا وليلى صغيران نرعى البهم. ورجّح أبو حيان الوجهين الأول والثاني، معلّلًا ذلك بأن (كافة) دلّت على معنى الجميع، لأننا لو قلنا: " الرّجال والنّساء جميع في كذا، صحّ أنْ يكون خبرًا لا

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٣٠

[٢] سورة مريم، آية، ٢٧

[٣] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٨٣

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٣١، وتبعه السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥١٠-٥١١

[٥] البيتان لمجنون ليلى، قيس بن الملوح (٦٨هـ)، ديوانه، تعليق يسري عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ص٢٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٣١.

يقال (كافّة)، لا يصلح أن يكون خبرًا لا تقول الزّيدون والعمرون كافّة في كذا، فلا يجوز أنْ يقعَ حالًا على ما قررت؛ لأنّ امتناع ذلك إنّما هو بسبب مادة (كافّة) إذ لم يتصرّف فيها، بل التزم نصْبها على الحال لكن مرادفها يصحّ فيه ذلك..."[1].

وكافّة في هذه الآية الكريمة " جاءت بمعنى الجماعة، وقيل جماعة من النّاس، يقال: لقيتهم كافّة أي: كلّهم"[2]، وعلى ذلك فنعتقد أنّ الأولى في صاحب الحال أنْ يكون من الضّمير في (ادخلوا) –وإن صحّت جميع الأقوال السّابقة ذكرها–؛ لأنّ (كافّة) جاءت هنا حالًا مؤكّدة لصاحبها جميعًا وهم: الذين آمنوا، فالأمر هنا هو دخول جميع المؤمنين في الإسلام وشرائعه وأحكامه.

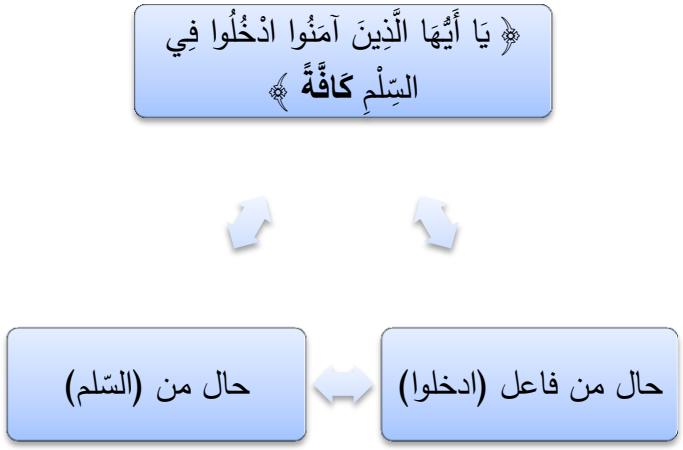

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٣١

[2] ابن منظور، لسان العرب، كفف ج٩/ ٣٠٥، وانظر: الطبري، جامع البيان، ج٢/ ٤٠١

المبحث الثّالث:

تعلق المعطوف بالمعطوف عليه

الشّاهد الأوّل:

قولُهُ تعَالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ ﴿٢٥﴾ ﴾ [البقرة]

منْ تجلّياتِ المشْتركُ النَّحويُّ الآتي منَ تعلُّق المعطوف بالمعطوف عليه في هذهِ الآيةِ جملة (وبشِّر)، ويرى أبو حيّان[1] أنّ العطف في هذا الشّاهد جاء من وجهين:

- أولهما: أنَّها معطوفةٌ على ما قبلَها، أي عطفُ جملةُ ثواب المؤمنين على جملة عقاب الكافرين، في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾[2]، "فليس الّذي اعتُمد بالعطفِ هو الأمرُ حتّى يُطلَبَ له مُشاكِلٌ من أمرٍ أو نهيٍ يعطفُ عليه، إنّما المُعتمدُ بالعطف هو جملةُ وصفِ ثواب المُؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصْف عقاب الكافرين"[3]،كما تقول: زيدٌ يعاقب بالقيدِ والإزهاق، وبشِّر عمرًا بالعفو والإطلاق.

ثمّ عرض أبو حيّان في هذا الصّدد، أنّ عطف الجمل ليس من شرطه اتفاق معانيها، فيجوزُ عطفُ الجملةِ الخبريّة على الجملةِ غير الخبريّة، على الرّغم من اختلاف النّحويين في هذه المسألة، فقد اختار مذهب سيبويه الّذي يُجيزُ العطف دون شرط اتفاق المعاني في الجمل[4].

---

[1] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/٢٥٢- ٢٥٣، وانظر: الزمخشري، الكشّاف، ص٥٣، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٢/ ١٣٨، والبيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ٢٠٠، والنسفي، مدارك التّنزيل، ج١/٣٦، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٢/٣٤٤- ٣٤٥، والسّمين الحلبي، المصون، ج١/١٥٦، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٢٠٠.

[2] سورة البقرة، آية، ٢٤

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٢- ٢٥٣.

[4] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٢- ٢٥٣، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٥/ ٥-٦.

- ثانيهما: أنّه معطوف على قوله تعالى: (فاتقوا النّار)، فالعطف هنا (أمر على أمر)، وقد أجازَ هذا الوجه الزّمخشري في قوله: "هو معطوف على قوله (فاتقوا)، كما تقول: يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم، وبشّر فلان بني أسد بإحساني إليهم"[١].

وقد ردّ هذا الرّأي أبو حيّان فقال: "وهذا الّذي ذهبا إليه –يقصد الزمخشري والعكبري– خطأ؛ لأنّ قوله (فاتقوا) جواب للشّرط، وموضعه جزم، والمعطوف على الجواب جواب، ولا يمكن في قوله (وبشّر) أنْ يكون جوابًا؛ لأنّه أمر بالبشارةِ مطلقًا لا على تقدير إنْ لم تفعلوا..."[٢].

فالرّاجح هنا هو ما ذهب إليه أبو حيّان ومن وافقه بالعطف على جملة عقاب الكافرين؛ لأنّ هذا الوجه أقصى لحقّ البلاغة، وأدْعى لانسجام وتوافق النّظم[٣]، فقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١ ﴾[٤] من نفس السورة، خطابٌ يشمَلُ الفريقين: المؤمن والكافر، وقوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا ﴾[٥] إلى آخر قوله تعالى: ﴿ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥ ﴾[٦]، تفصيله في قوله تعالى الذي تحدَّث فيها عن فريق الكافرين ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾، إلى آخر قوله تعالى: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾.

ومضمون ذلك الإنذار، وإنّ قوله جلّ علاه: ﴿ بَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُو﴾ إلى آخر الآية، اختُصَّت بالفريقِ المؤمِنِ ومضمونه البشَارة، فالله جلَّ جلاله أوصى إلى نبيّه –ﷺ– أنْ يدعو النَّاس كافّة إلى عبادته سبحانه، ثمّ أمره بأنْ يُنذِرَ من أبى، ويُبشّر من آبَ وعبَد. فلم يخاطبهم بالبشارة كما خاطب الكفّار؛ وذلك رِفعةً لشأنهم، وإيذانًا بأنّهم أحقّاء بأنْ يبشروا بما أعدّ الله لهم.[٧]

---

[١] الزّمخشري، الكشّاف، ص٥٣.

[٢] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٣، وانظر ما قاله الطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٣٤٥.

[٣] انظر: الطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٣٤٦.

[٤] سورة البقرة، آية، ٢١

[٥] سورة البقرة، آية، ٢٣

[٦] سورة البقرة، آية، ٢٥

[٧] انظر: البيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ٥٩، والطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٣٤٦.

الشّاهد الثاني:

قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ ﴾ [البقرة]

موضع استشراف المشترك النّحوي في هذه الآية كلمة (وكانوا)، فهي معطوفة تقدمها معطوفان عليه، أتى على ذكرهما أبو حيّان[1]: العطف على (جاءهم)، والعطف على مجموع الجملة منْ (لمّا).

- فالوجه الأوّل: عطف (كانوا) على (جاءهم)، فيكون جواب " لمّا" كما قال أبو حيّان فيما تقدّم ذكره، مرتّبًا على المجيء والكون.
- أما الوجْهُ الثّانِي: فَهو العَطْف على مجموعِ الجُملةِ من قولِهِ تعالى (ولمّا جاءهم)، وهذا ما قُدّر منْ كَلام الزّمخشري[2]، يقول أبو حيّان: "وظاهر كلام الزّمخشري أنّ (وكانوا) ليست معطوفة على الفعل بعد (لمّا)، ولا حالًا؛ لأنّه قُدّر جواب (لمّا) محذوفًا قبل تفسيره (ويستفتحون)، فدلّ على أنّ قوله (وكانوا) جملة معطوفة على مجموع الجملة من قوله تعالى (ولمّا)"[3].

والرّاجح هنا وإنْ جازَ وجْهُ العطفِ في هذه الآية، أنْ تكون جملة (وكانوا من قبل) جملة حاليّة وليست معطوفة، إذْ إنّ معنى الآية الكريمة: أي وكان هؤلاء اليهود–الّذين لمّا جاءهم كتاب من عند الله مصدّق لما معهم منَ الكتُبِ الّتي نزّلها اللهُ قبلَ الفرقان، كفروا به– والحال أنّهم كانوا من قبل يستنصرون على الكفّار بمن أنْزلَ عليه الكتاب، فكذّبوا به واستهانوا، فهنا جاءت ﴿ وكانوا من قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ﴾، استحْضَارًا لحالتهم العجيبةِ تلك[4].

---

[1] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧١، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ٢٩٨.

[2] انظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص٨٣

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧١.

[4] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٥٢٧، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٣٧٣، و ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٦٠٢.

الشّاهد الثّالث:

قوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ١٠٠ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النّحوي في هذه الآية تعلّق المعطوف (بل أكثرهم) بمعطوفين عليه: قال أبو حيّان رحمه الله: " (بل أكثرهم لا يؤمنون) يُحتملُ أنْ يكون من باب عطف الجمل، وهو الظّاهِر، فيكونُ (أكثر) مبتدأ، ويكون و الـ (مؤمنون) التّفسير... وقيل يُحتمل أنْ يكون من باب عطف المفردات، ويكون (أكثرهم) معطوفًا على فريق..."[1]

- فالأوّل: عطْف الجمل، وهو الوجه الظّاهر لدى أبي حيّان، والتّقدير: بل الفريق الّذي نَبَذَ العهْد، وغير ذلك الفريقُ محكومٌ عليه بأنّه لا يُؤمن، و (بل) لإضراب الانتقالِ لا الإبْطَال، أيْ: للإضراب عن الأوّل منفِيًّا أو موجبًا كقولك: (جاءنِي زيد بل عمر)[2].
- الثّاني: عطْف المفردات، أي عطف (أكثرهم) على (فريق)، والتّقدير: فنبذه فريقٌ منهم بلْ أكثرهم، وجملة (لا يؤمنون) جملةٌ حاليّة، عاملها (نَبَذه)، وصاحبها هو: أكثرهم.

والرّاجحُ هنا ما ذهبَ إليه أبو حيّان وهو (عطْف الجمل)؛ لأنّه كما ذكَرْنا سابقًا أنّ (بلْ) تفيد الإضراب، وتكون أيضًا " لترك كلامٍ وأخذه في غيره، وهي في القرآن بهذا المعنى كثير"[3]، ففي قوله تعالى: ﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهۡدٗا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٞ مِّنۡهُمۚ ﴾، أي كلّما عاهدوا عهدًا نبذه فريقٌ منهم من الّذين مَضُوا، ثمّ أضرَبَ عنْ هذا إلى ما هو أعلى منْه بقوله تعالى ﴿ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾، قال القنوجي في كتابه فتح البيان: (بل أكثرهم) " يعني كفر فريق منهم بنقض العهد، وفريق منهم بالجحد للحق"[4]،

---

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٩٣، وانظر: الطّيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ١١، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ٣١٧، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٣٦.

[2] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٥ /٢٥- ٢٦، والمالقي، أحمد عبد النور (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق محمد الخرّاط، ط٣، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م، ص٢٣٠، وأبي حيّان، البحر المحيط، ج١/٤٩٣.

[3] الهروي، علي بن محمد النّحوي (٤١٥هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي، ط٢، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩٣م ، ص٢٢٠.

[4] القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي (١٣٠٧هـ)، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق عبد الله بن ابراهيم الأنصاري، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت، ج١/ ٢٣٢

فما "صَدَر النّبْذُ منْ فريق منهم فقط بل أكثرهم كافرون"[1].

الشاهد الرّابع:

قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ فَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ ﴿٢٠٠﴾ ﴾ [البقرة]

موضعُ الاشتراك النّحوي في هذه الآية الكريمة (أوْ أشدّ)، وقد أتى أبو حيّان على بعض آراء من تقدّمه عارضًا، وملمِحًا، ومختارًا إلى هذا المشترك قائلًا:

"(أو أشدّ) ضرْب بالجرّ لا بالنّصب؛ لأنّ المعنى أنّ (أفعل) التّفْضِيل جِنس ما قبله فجوّزوا إذ ذاك النّصب على وجوه، أحدها: أنْ يكونَ معطوفًا على موضعِ الكاف في (ذكركم)... والثاني: أنْ يكون معطوفًا على آبائكم، قاله الزّمخشري... وجوّزوا الجرّ في (أشدّ) على وجهين، أحدهما: أنْ يكون معطوفًا على ذكْركم، قاله الزّجّاج وابن عطيّة وغيرهما... الثّاني: أنْ يكون معطوفًا على الضّمير المجْرور بالمصْدر في ذكْرِكم..."[2]

ووجوه النّصب بالعطف في (أو أشدّ) كما وردت عند أبي حيّان هي:

- أوّلًا: أنْ يكون معطوفًا على محل الكاف في (ذِكْرِكُم)؛ لأنّها عندهم نعت لمصدر محذوف، أي: ذِكْرًا كذِكرِكم آباءكم أو أشدّ، وجعلوا الذّكر ذاكرًا مجازًا، كقولهم: شعرٌ شاعرٌ، قاله أبو علي، وابن جنّي[3].
- ثانيًا: العطفُ على آبائكم، أي "بمعنى: أو أشدّ ذِكْرًا من آبائكم، على أنّ ذكرًا من فعل المذكور"[4]، وهذا قول الزّمخشري وفيه نظر، حيث إنّ أبا حيّان رآه كلامًا مُقلقًا

---

[1] الطّيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ١١، وانظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٩٣.

[2] أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ١١١-١١٢، واكتفى بعضهم بذكر وجه الخفْض عطْفًا على ذكركم، ووجه النّصْب على إضمار الفعل، انظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ٢٣٦، والنّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٠٣، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٥، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج١/ ٢٧٦، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٤٨، و الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٢٠١، والعكبري، التّبيان، ص٩٢، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٢٨٥، والألوسي، روح المعاني، ج٢/ ٨٩-٩٠، وأضاف الزّمخشري، الكشّاف، ص١٢٨، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٧٨ وجهًا آخر وهو موضع النّصب عطْفًا على آبائكم.

[3] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١١١، و السّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ٤٩٨.

[4] الزّمخشري، الكشّاف، ص١٢٨.

يحتاجُ إلى تفسير؛ لأنّ العطف على (آبائكم) معناه " أنّك إذا عطفْت أشدّ على آبائكم كان التّقدير: أو قومًا أشدّ ذكرًا من آبائكم، فكان القوم مذكورين، والذّكر الّذي هو تمييز بعد (أشدّ) هو من فعلهم، أيْ من فعل القوم المذكورين؛ لأنه جاء بعد (أفعل) الّذي هو صفة للقوم، ومعنى قوله (من آبائكم) أي: ذكركم لآبائكم"[١].

أمّا وجوه الجرّ بالعطف فهي:

- أولًا: أنْ يكون معطوفًا على (ذكركم)، كما جاء عند الزجّاج، وابن عطيّة، والعكبري وغيرهم، فالتّقدير على ذلك: أو كذكرٍ أشدّ ذكرًا، فتجعل للذّكْر ذكْرًا مجازًا.
- ثانيًا: أنْ يكون معطوفًا على الضّمير المجرور بالمصدر في (كذكركم)، قال الزّمخشري: " (أو أشدّ ذكرًا) في موضع جر عطف على ما أضيف إليه الذّكر في قوله (كذكرِكم) كما تقول: كذِكْر قريش آباءكم، أو قوم أشدّ منهم ذكْرًا"[٢]، وقد خالفه بذلك جمهور المفسّرين، وجعلوه مجرورًا عطْفًا على (ذِكْركم)؛ لأنّ العطْف جاء هنا على المضْمر المخفوض[٣]، وذلك لا يجوز على قراءة حمزة[٤].

وقد علّق أبو حيّان بعد طرْح هذه الوجوه والحديث عنها بأنْ ضعّفها؛ والسّبب في ذلك " أنّ الّذي يتبادر إليه الذّهن في الآية أنّهم أمروا بأنْ يذكروا الله ذِكْرًا يُماثل ذكر آبائهم، أو أشدّ، وقد ساغ لنا حمل الآية على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه، وهو أنْ يكون أشدّ منصوبًا على الحال، وهو نعت لقوله ذكرًا لو تأخّر، فلمّا تقدّم انتصب على الحال"[٥].

---

[١] أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ١١٢، وانظر ما قاله أيضًا: ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب أبو عمرو (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، د.ط، دار عمار، دار الجيل، عمان، بيروت، د.ت، ص١٣٨

[٢] الزّمخشري، الكشّاف، ص١٢٨.

[٣] انظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، ص١٣٧– ١٣٨، والزّركشي، البرهان، ص٩٩١

[٤] هو حمزة بن حبيب الكوفي الزيّات، أحد أصحاب القراءات السّبع، ولد سنة ٨٠هـ، وتوفّي سنة ١٥٦هـ، كان إمام النّاس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، انظر: ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محم (٨٣٣هـ)، النّشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضّباع، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ج١/ ١٦٦.

[٥] أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ١١٢، وتبعه السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٤٩٩.

ملخّص ما سبق أنّ وجوه الإعراب قد تعّددت في كلمة (أو أشدّ)، منها الحال، ومنها النّصب بإضمار فعل الكون، بالإضافةِ إلى وجوهِ العطْف بشقّيه كما ذكرنا سابقًا، ولكن لا يستقيم أنْ تكون (أشدّ) حالًا؛ لأنّ قوله (ذكركم) يمنعه بالظّاهر والتّقدير هذا أولًا، أمّا ثانيًا: فلا يمكن أيْضًا أنْ يكون (أشدّ) معطوفًا على ذكركم؛ لوجب فيه حينذاك الخَفْض، ثالثًا: لا يجوز أنْ يُعطف (أشدّ) على الكاف والميم في قوله (كذكركم)؛ لأنّ ذلك يعتبر عطْفًا على المضْمر المجرور من غير إعادة الجارّ، لكنْ ذلك لم يمْنع ابن عاشور من إجازته للوجه الأخير، وحجّته أنّ أئمّة النّحو لم يتّفقوا على امتناع العطْف على المجرور بدون إعادة الجارّ، فالكوفيّون لا يمنعونه، و وافقهم بعضُ المتأخّرين على ذلك[1].

الشّاهد الخَامِس:

قوله سبحانه: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴿٢٤٣﴾ ﴾ [البقرة]

من تجلّيات المشترك النّحْوي الآتي من تعلّق المعطوف بالمعطوف عليه في هذه الآية جملة (ثمّ أحياهم)، وقد وجّه أبو حيّان معنى هذه الآية مُشيرًا إلى أنّ المراد المتعيّن من العطف بـ (ثمّ) تراخي الإحياء عن الإماتة، وظاهر المعنى أنّ الله هو الّذي أحياهم بغير واسطة.[2] وفي هذا العطف وجهان:

- الوجْه الأوّل: أنّه معطوفٌ على فعل محذوف، وتقديره: فماتوا ثمّ أحياهم[3]، و" الحذف هنا للدلالة عن الاستغناء عن ذكره، لاستحالة تخلّف مراده تعالى عن إرادته الكونيّة"[4].

---

[1] انظر: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج٢/ ٢٤٦.

[2] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٦٠، وانظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٦/ ١٧٧، والعكبري، التّبيان، ص١٠٠، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٥٩٣.

[3] لم يذكر النّسفي غير هذا الوجه، انظر: النسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ١٣٧

[4] الألوسي، روح المعاني، ج٢/ ١٦١.

- أمّا الوجه الثّاني: فهو العطْف على معنى قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَاهُمۡۚ ﴾، فمعنى الأمْر هنا الخبر، والتّقدير: فأماتهم الله ثمّ أحياهم، وهو الوجه الظّاهر عند أبي حيّان.

وعلى كلا الوجهين هنا لا يُشكِلُ موت هؤلاء وإحياؤهم، وإنْ كان الوجه الرّاجح هنا –والله أعلم– ما ذهب إليه أبو حيّان ومن تبعه، هو العطف على قوله جلّ في علاه: ﴿ فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا﴾؛ لأنّ الحديث هنا عن قريةٍ أصاب أهلها الطّاعون، فهرب عامّة أهلها، ومنْهم من بقيَ وهلَك، ومنهم من سلم.

لكن من خرج وانتقل إلى موضعٍ آخر أملًا بإيجاد السّلامة فيه، حتّى أتاهم أمر الله فتركهم جميعًا خمودًا صرعى، وفي الأرْضِ هلْكى، ونجا ممّا حلّ بهم الّذين باشروا كرب الوباء، وخالطوا بأنفسهم عظيم البلاء، فالأمور كلّها بيد الله... الضّر والنّفع، الموت والحياة...[1].

[1] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ٧٢٥، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ١٥٣-١٥٤.

المبحث الرّابع: تعلُّق الجمل وأشباهها بما تقدّمها

أما تعلُّق الجملُ وأشباهها بما تقدّمها فمُثُلُه ظاهرة في سورة البقرة، ونذكُرُ منها:

- ﴿ * أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُواْ لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ * وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ ﴿٢١٣﴾ ﴾ [البقرة]

في السّياق التّركيبي الشّريف الأوّل يظْهر تعلُّق (وهم يعلمون) جليًّا بأربعة عوامل تقدّم ذكْرها في السّياق الشّريف، وعَرَض لها أبو حيّان قائلًا: " (وهم يعلمون) واو الحال، ويُحتمل أنْ يكونَ العاملُ في الحال قولُه (أفتَطْمعون)، ويحتمل أنْ يكون (أنْ يؤمنوا)... فكلّ منهما أعْني – أفتطمعون ومَنْ يُؤمنوا– مقيّدٌ بهذه الحال منْ حيث المعْنى... وأمّا العاملُ في قوله (وهم يعلمون) فقوله (ثمّ يحرّفونه)... وذَهَب بعْضهم إلى أنّ العامل قوله (عقلوه)، والظّاهر القول الأوّل وهو قوله (ثمّ يحرّفونه)..."[1]

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٣٩

فالعوامل الأرْبعة هي:

- أفتطْمعونَ وهمْ يعْلمون، والمعْنى: " أ فيكونُ منْكم طمعٌ في إيمان اليَهود، وأسْلافهم منْ عاداتهم تحْريفُ كلام الله وهمْ سالكو سننهم، فيكون الحال قيْدًا في الطّمع المُسْتبعد"[١]، فعلى هذا يستبعد الطّمع في إيمان هؤلاء وصفتهم هذه.
- أنْ يؤمنوا وهمْ يعلمون، والمعْنى: " استبعاد الطّمع في أنْ يقع من هؤلاء إيمان، وقدْ كان أسْلافهم على ما نصّ من تحريفِ كلام الله"[٢]، فيكون الحال هنا قيْدًا في إيمانهم. وعلى كلا التّقْديرين –الأوّل والثّاني– مقيّدٌ بهذه الحال من حيث المعنى، وما ذُكرَ يقْتضيه الإعراب[٣].
- أمّا العامل الثّالث فهو: يحرّفونه وهم يعْلمون، أيْ: يحرّفونه بعْد ما فهموه وعقلوه، " ويعْلمون أنّهم في تحْريفهم، ما حرّفوا من ذلك مبْطلين كاذبون، وذلك إخْبار من الله جلّ ثناؤه عنْ إقْدامهم على البُهت..."[٤].
- العامل الرّابع والأخير: عقلوه وهم يعلمون، واكتفى أبو حيّان بعرْض هذا العامل دون تعْليق منه[٥].

والرّاجح هنا ما اختاره أبو حيّان، أنّ العامل في (وهم يعْملون) هو (يُحرّفونه)، حيث إنّ المعْنى المترتّب على هذا العامل، وقوع التّحريف منْهم، وهم على علمٍ بما يترتّب عليه العقاب الشّديد، ومع ذلك فَهُم يُقدمون على ذلك، والإنكار على العالِم أشدّ من الإنكار على الجاهل؛ لأنّ عند العالم إدْراك ويَقِين بدواعي الطّاعة لما علم منْ ثوابها، والانفكاك عن المعْصية، وهجرها لما علم من عقابها[٦].

---

[١] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٣٩

[٢] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٣٩

[٣] انظر: المصْدر السّابق، ج١/ ٤٣٩

[٤] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٤٧٦، واكتفى مكّي، مُشكل إعراب القرآن، ص٤٧، وابن الأنْباري، البيان، ج١/ ٦٧ القول بهذا الوجه.

[٥] عرّج على العاملين الثّالث والرّابع: الماوَردي، النُّكت والعيون، ج١/ ١٤٨، والعكبري، التّبيان، ص٤٨، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٩٩، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٢٦٦

[٦] للمزيد انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٤٧٥–٤٧٦، وأبي حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٣٩

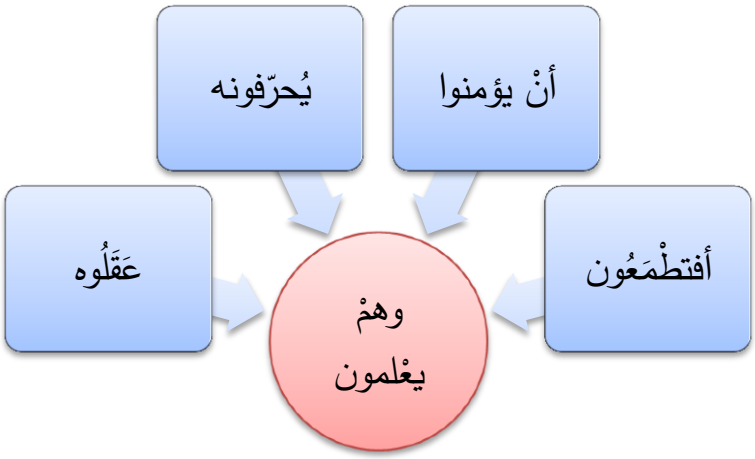

أما **الآية الثّانية**، فموضع النّظر فيها هو (للنّاس)، وقدْ تعلّقت بعاملين، قال أبو حيّان: " (للنّاس) يجوزُ أنْ يُراد بهم أمّته الّذين اتّبعوه، ويجوزُ أنْ يُراد به جميع المؤمنين منَ الأُمم... و(للنّاس) موضعُ الحال؛ لأنّه نعت نكرة تقدّم عليْها التّقْدير إمامًا كائنًا للنّاس، ويحتمل أنْ يكونَ متعلّقًا بجاعلك..."[1]، فالعاملين هما:

- الأوّل: أنْ يكون حالًا منْ إمام، والتّقدير: إمامًا كائنًا للنّاس، والّذي يقْتضيه المعْنى أنْ يكون (للنّاس) متعلّقًا بمحذوف.
- الثّاني: أنّه متعلّقٌ بِجَاعل، والتّقدير: لأَجْل النّاس.

وقدّم أبو حيّان القولَ بأنّ (للنّاس) حالٌ منْ إمام دون ترجِيح أو تصْريح بذلك، والأحسن هنا أنْ يكون (للنّاس) متعلّقًا بمحذوف، والتّقدير: إنّي جاعلك إمامًا للنّاس؛ لأنّ المقصود بهذا الإمام هو سيدنا إبراهيم –عليه السّلام–، حيثُ إنّ الله ابتلاه بكلماتٍ، والكلمات هنّ ﴿ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [2]، ﴿ وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[3]، ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ ﴾[4]، فكلّ ذلك ابتلاء متعلّقٌ بإبراهيم عليه السّلام.

---

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٥٤٧، وانْظر: العكبري، التّبيان، ص٦٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٧٥، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ٣٦١، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٧٥.

[2] سورة البقرة، آية، ١٢٤

[3] سورة البقرة، آية، ١٢٥

[4] سورة البقرة، آية، ١٢٧

أما **الآية الثّالثة**، فهي موصولة بالآية الثّانية وموضع النّظر فيها هو (للنّاس)،، وقد تعلّقت بعاملين أتى على ذكْرهما أبو حيّان، فقال: "ويتعلّق (للنّاس) بمحذوف تقديره: مثابةً كائنةً، إذْ هو في موضع الصّفة، وقيل: يتعلّق بلفظ جعلْنا، أيْ: لأجْل النّاس"[١]. وفيما يلي فضْل بيان:

- التّعلّق بمحْذوف؛ لأنّه في محل نصْب صفة لـ (مثابة)، والتّقدير: مثابةً كائنة للنّاس، وقدْ اختار هذا الوجْه العكبري، وقدّمه أبو حيّان[٢].
- أنْ يتعلّق بـ (جعلْنا)، أيْ: من أجْل النّاس، والمعْنى: "جعلْناه مباءةً ومرْجعًا للحجّاج والعمّار؛ لأنّهم يتفرّقون عنْه، ثمّ يثوبون إليْه"، قاله الزّمخشري، واختاره البيْضاوي، والهمذاني[٣].

ولمْ يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، إنّما اكتفى بالعرْض والبيان، والرّاجح هنا أنْ يكون (للنّاس) في محل نصْب صفة (مثابةً)؛ لأنّه كما ذكرْنا في الآية السّابقة -١٢٤-، أنّ الله سبحانه ابتلى سيّدنا إبراهيم بكلمات منها قوله: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ﴾، فأتمّ ذلك الابتلاء بما دلّ عليه قوله عزّ وجل: "﴿ وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، "أنّ الأمر باتّخاذ النّاس مقامه مصلًّى يُقْتضي أنْ يكون مقامه ذلك صالحًا؛ لأنْ يثوب النّاس إليه ويُصلّى فيه"[٤].

وفي **الآية الرّابعة** الشّريفة وهي ﴿ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾، احتمل (منْ ربّهم) تعلّقه بعاملين متقدّمين منْ نفْس الآية، وقدْ التفت إلى هذا الملْحظ منْ التعلّق المفْضِي إلى اشتراك نحْوي أبو حيّان، فألْمح إليه قائلًا: " يحتمل أنْ يكون (منْ) تبعيضيّة فيكون، ثم حُذف مضاف، أيْ: صلوات منْ صلوات ربّهم، وأتى بلفْظ الرّب لما فيه دلالة التّربية، والنّظر للعبْد فيما يصلحه ويربّه به، وإنْ كان أُريدَ بالرّحمة الصّلوات فلا يحْتاج إلى تقييد بصفةٍ محْذوفةٍ لأنّها قدْ تقيّدت، وإنْ كان أُريدَ بها ما يُغاير الصّلوات، فيقدّر: ورحمة منه، فيكون قدْ حذفت الصّفة لما

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٥١، وانظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٣٦٤.

[٢] انظر: العكبري، التّبيان، ص٦٥، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٥١، ومحيي الدّين الدّرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، د.ط، اليمامة، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٨٠م، ج١/ ١٨٣.

[٣] الزّمخشري، الكشّاف، ص٩٥-٩٦، وانظر: البيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ١٠٤-١٠٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٧٧

[٤] للمزيد انظر: الطّيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٧٤-٧٥

تقدّم، ويُحتمل أنْ يكون (منْ ربّهم) متعلّقًا بقوله (عليْهم) فلا يكون صفة بل يكون معمولًا للرّافع لصلوات..."[١].

وبالتّالي تعلّق (منْ ربّهم) بعاملين:

- الأوّل: بمحذوف؛ لأنّه صفة لصلوات، والتّقدير: صلوات كائنة من ربّهم.
- الثّاني: التعلّق بقوله (عليْهم)، وبذلك لا يكون صفة؛ لأنّه إذا " جعلناه رافعًا لصلوات رفع الفاعل" فلا يحتاج هنا لحذف بعد (رحمة)[٢].

ولمْ يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، وإنّما قدّم القول على التّعلق (بمحذوف)، ويحتمل الوجهين هنا؛ لأنّ المعنى واحد، فـ " الصّلاة هي من الله عزّ وجل على أنبيائه، وعبادة معناها الرّحمة لهم، والثّناء عليهم"[٣]، وهي أيضًا نعْمة من الله سبحانه على الصّابرين والمسترجعين لمصَائبهم[٤].

أما **الآية الخامسة** فموضعُ النّظر فيها تعلُّق جملة (في الحياة) بمرجعين أتى على ذكرِهما أبو حيّان قائلًا:

" (في الحياة) متعلّقٌ بـ (قوله)، أيْ: يعْجبك مقالته في معنى الدّنيا... وقال الزّمخشريّ[٥] بعد أنْ ذكر هذا الوجْه، ويجوز أنْ يتعلّق بـ (يعجبك)، أيْ: قوله حلو فيصحّ في الدّنيا، فهو يُعجبك، ولا يُعجبُك في الآخرة لما ترهقه في الموقف من الحبْسة واللّكنة، وأنّه لا يُؤذن لهم في الكلام..."[٦] ، وفيما يلي فضْلُ بيان:

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦٢٥، وانظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٤١٣-٤١٤

[٢] السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٤١٤

[٣] الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ٢٠١

[٤] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٦٢٥، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١١٩.

[٥] انظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص١٣٠

[٦] أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ١٢٢، وانظر: العكبري، التّبيان، ص٩٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٨٢، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ١١٥، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٣١٦، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٥٠٣، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج٢/ ٢٦٦-٢٦٧.

- أنْ يتعلّق (في الحياة) بـ (قولُهُ)، والمعنى التّقديري: يُعْجبُك ما يقوله في معْنى الدّنيا؛ لأنّ ادّعاءَه المحبّة لرسول الله ﷺ بلسانِ المحبّ المُرائي، والمُخلص الكاذب[1]، فهو بذلك يطلب الدّنيا على الآخرة، ويُنشدُ الحظّ فيها.
- التّعلّق بـ(يُعجبُك)، واختُلِف في تَقْدير المعْنى، إذْ يرى الزّمخشريّ كما ذكرْنا سابقًا، أنّ التعلُّق بـ (يُعجبُك) معْناه ما راقَ لك من القول الفصيح في الدّنيا، ولا يروقُ لك في الآخرة لما في الموقف من الحُبْسة[2] واللّكنة، وفي ذلك بُعد، فقد ناقض أبو حيّان ما ذهب إليه الزّمخشريّ من معنى، عِلمًا بأنّه اختار هذا الوجه من التّعلّق قائلًا: " والّذي يظهر أنّه متعلّق بـ(يُعجبك) لا على المعْنى الّذي قاله –يقصد الزّمخشري– والمعْنى: أنّك تستحسن مقالته دائمًا في مدّة حياته، إذْ لا يصدر منه من القول إلا ما هو مُعْجب رائق لطيف... فأفعاله منَافية لأقواله الظّاهرة، وأقواله الباطلة مخالفة أيضًا لأقواله الظاهرة... فهو حلو المقالة في الظاهرة شديد الخصومة في الباطن"[3].

وفي **الآية السادسة** يظهر تعلُّق (بالحقّ) بثلاثَةِ عوامل تقدّمت، أتى على ذكرها أبو حيّان: وهي التّعلّق بـ (أنزل)، أو بمعْنى ما في الكتاب منْ معْنى الفعْل، أو التّعلّق بمحذوف[4]، وفيما يلي تفصِيل لما ذكر:

- التّعلّق بـ (الكتاب) نفسه، لما فيه من معْنى الفعل، إذِ المراد به المكتوب، واعتبر السّمين الحلبي أنّ الكتاب جارٍ مجْرى الجوامد، لذا ضعُف التّعلّق بهذا الوجه أو بهذا العامل.

---

[1] قيل في تأويل الآية، الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ٣٨٥، أنّها نزلت في الأخْنس بن شريق الثقفي، وهو حليف لبني زهرة، أقْبَل إلى النّبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة، فأظهر له الإسلام، وأُعجب به النّبي، ثمّ خرج لقوم من المسلمين فأحرق الزرع...إلخ، وانظر: الثّعلبي، الكشف والبيان، ج٢/ ١٢٢، والماوَردي، النُكت والعيون، ج١/ ٢٦٥، والبغوي، معالم التنزيل، ص١١٣، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ١٢، وابن كثير، أبو الفداء اسماعيل بن عمر (٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، د.ط، دار طيبة، القاهرة، ١٩٩٩م، ج١/ ٥٦٣

[2] الحُبْسة والاحتباس في الكلام: التّوقف وتعذّر الكلام عند إرادته، انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج٦/ ٤٦

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٢٢

[4] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ١٤٤، و السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٥١٩.

- ثانيًا: التّعلّق بمحذوف، وهو اختيار بعض معرِبي القرآن ومفسّريه[١]، فيكون في موضع النّصْب على الحال من كتاب، والتّقدير: ملْتبسًا بالحقّ، أو مصحوبًا به، وهذا جائز عنْد من يجوّزُ تعدّد الحال كابن جنّي[٢].
- العامل الثّالث والأخير، هو التّعلّق بفعل (أنْزل)، والمعْنى التّقديري: أنزله بالحقّ، ولم يأتِ على ذكر هذا العامل الكثير من المفسّرين والمعربين، على الرّغم من أنّ أبا حيّان ومنْ وافقه، جعل هذا الوجه منْ أولى الوجوه؛ لأنّ جعله حالًا لا يسْتقيم إلّا أنْ يكون "حالًا مؤكّدة؛ لأنّ كُتُبِ الله المُنزَلة يصْحبها الحقّ ولا يفارقها"[٣]، أيضًا كُتُب الله عزّ وجل لا تكون مبْهمة وملتبسة بالحق، بل الأصل فيها أنْ تكون منتقلة[٤].

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، ولم ينْكر أحد الوجوه أيضًا، إنّما اكتفى بذكرها وبيانها، والأحسن هنا أنْ يتعلّق (بالحقّ) بـ (أنْزل) لما تقدّم ذكره من أسباب، بالإضافة إلى معنى الآية الكريمة، فالحقّ هو "القول الفصْل: بأنّ الحقّ هو ما جاء به الكتاب، وأنّه قدْ أُنْزل ليكون هو الحكم العدل"[٥]، والكتاب واحد أُنزل بالحقّ ليحكم بين النّاس فيما اختلوا فيه.

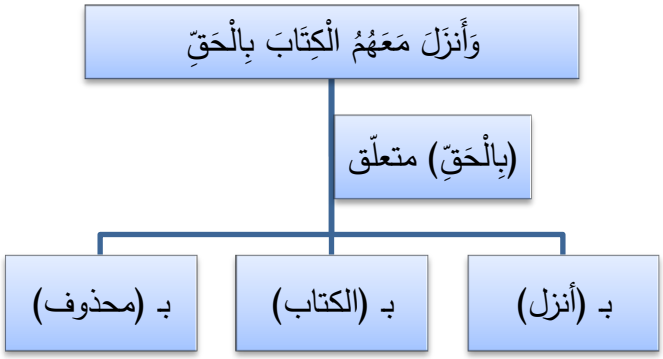

---

[١] انظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٩٣، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١٣٥، والألوسي، روح المعاني، ج٢/ ١٠١

[٢] انظر: ابن جنّي، المحتسب، ج٢/ ٣٠٧

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٤٤

[٤] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥١٩، وقد أعرب محيي الدين الدرويش على أنّها متعلقة بـ (أنزل)، انظر: الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج١/ ٣١٣

[٥] سيد قطب، في ظلال القرآن، ط١٢، دار الشّروق، القاهرة، ١٩٨٨م، ج٢/ ٢١٦

المبحثُ الخامس:

أثرُ مرونة الجُمْلةِ العَربيَّة الآتيةِ منَ التَّعلُّق

الشّاهد الأول:

قوله –تقدّست أسماؤه–: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥ ﴾ [البقرة]

موضِعُ المُشتركِ النَّحْويّ في هذهِ الآيةِ قوْله : (أولئِك همُ المفلِحُون)، فقَدْ تعدّدتِ المَعَاني النّحْويّةُ الّتي تعْتَوِرُ تلكَ الكلمات، فوردَ عند أبي حيّان[1] : احتمال ضمير (هم) أنْ يكونَ فَصْلًا أوْ بَدَلًا، وعلى هذا يكون (المُفلحون) خبرًا عن (أُولئِك)، أوْ مبتدأ و(المفلحون) خبره.

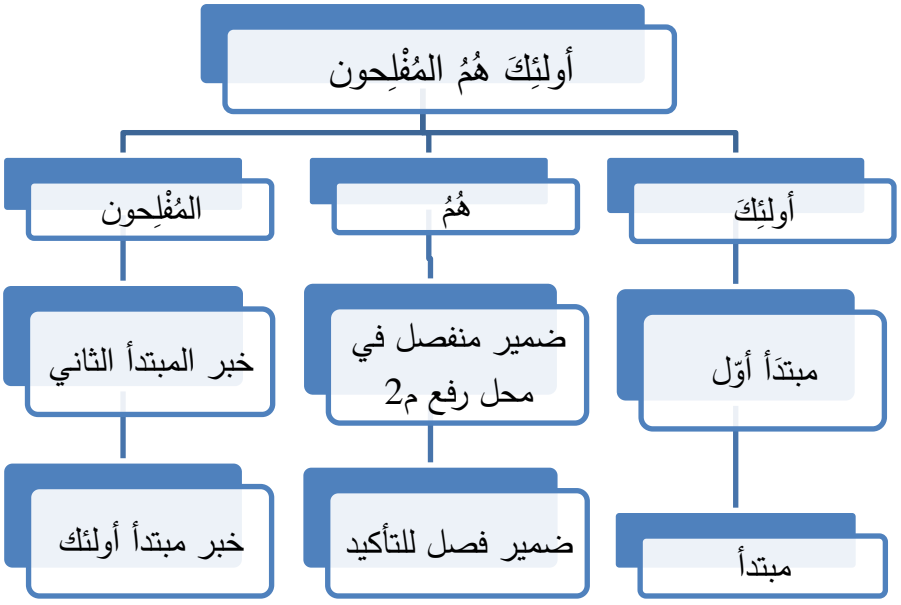

ويكون المعْنى على الإعراب الأوّل –(هُمُ) ضميرُ منفصل في محل رفع مُبتدأ ثانٍ–، " أي أولئك المُنجِحونَ المُدرِكون ما طلبوا عندَ اللهِ ذكره بأعْمالهِم، وإيمانِهِم باللهِ، وكتبِهِ، ورُسلِهِ، من

[1] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٦٩، وانظر أيضًا: الزّجّاج، معاني القرآن، ج١/ ٧٣، والنّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٢٧، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ٨٦، والعكبري، التّبيان، ص١٧، والقرطبي، الجامع، ج١/ ١٢٧، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ١٨، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ١٠١، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ١٢٥.

الفوزِ بالثّواب، والخُلُود في الجِنان، والنّجاةِ من ... العِقاب"[1]، فهنا مجرّد إخبار لا غير.

أمّا الوجه الثّاني من الإعراب كما هو موضّح في الشّكل السّابق، ف (هُمُ) ضمير فصلٍ لا محلّ له من الإعراب عند البصريين، وهو ما يسمّى بضَمير العِماد عند الكوفيين[2]، وعلى هذا فإنّ إدخال هذا الضّمير في مثل هذا التّركيب أحسن؛ لأنّه محلّ تأكيدٍ ورفع توهّم منْ يتشكّك في المسند إليه الخبر، أو ينازع فيه "[3]، فالله اختصّ المتّقين بنيلهم الفلاح، الّذي هو ثابت لهم دون غيرهم. من مثل ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا ﴿٤٤﴾﴾، ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغۡنَىٰ وَأَقۡنَىٰ ﴿٤٨﴾﴾[4]، فدخول ضَمير الفصل (هو) للتأكيد و" للإعلام بأنّ الله هو ربّ النّجم، وربّ كلّ شيء"[5]، فلا منازعَ له جلّ في علاه، وهو الثّابتُ دون غيره.

والرّاجِحُ هنا ما اختاره أبو حيّان وغيره من مفسّري القرآن ومعربيه أنْ يكون (هُمُ) ضمير فصْلٍ وليس مبتدأ ثانيًا، لما له من فائدتين، " إحداهما: للدّلالة على أنّ الوَارد بعْده خبر لا صِفَة، وثانيتهما: حَصْر المبتدأ في الخَبرِ، فإنّك لو قُلْت: الإنسانُ ضاحكٌ، فهذا لا يُفيدُ أنّ الضّاحكيّةَ لا تحصلْ إلّا في الإنسَان، أمّا لو قلْت: الإنسان هو الضّاحك، فهذا يفيدُ أنّ الضّاحكيّة لا تحصلْ إلّا في الإنْسان"[6].

الشّاهد الثاني

قوله تبارك اسمه: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ [البقرة]

---

[1] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ١٤٦.

[2] اختار هذا الوجه الزّمخشري، الكشّاف، ص٢٦، و الرّازي، مفاتيح الغيب، ج١/ ٣٨، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ١٣٣، وانظر أيضًا: ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٢٤٦، وللمزيد في الحديث عن ضمير الفصل وأحكامه، انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٣٢٨.

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٦٩، وانظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص٢٦.

[4] سورة النّجم، آية، ٤٣ ، ٤٤، ٤٨ على التّوالي

[5] للمزيد من التّفسير والنّظر في مفهوم الآية، انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٦٩-١٧٠

[6] الرّازي، مفاتيح الغيب، ج١/ ٣٨، وانظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٧٠، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٢٤٦.

مَوضِعُ المُباحثَةِ هنا قوله (الّذين)، فهي مُشْتَرِكة في أكثَرِ من معنًى إعرابيّ، فقد احتمل النّصبَ والرّفع عند أبي حيّان[١]، فالنّصب من وجْهَينِ إمّا على الإتْباع، وإمّا على القطْع، والرّفع من وجهين إمّا على القطع، أو الابتداء، وتكونُ جملة (أولئك هم الخاسرون) خبرًا.

وعلى هذا القول فإنّ (الّذين) تحْتملُ أربعةَ أوجه، منها النّصب، ومنها الرّفع:

- أحدها: النّصبُ على الإتباع (النّعت) للفاسقين في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ**﴾[٢]، وهذا الوجه فيه "وصْفٌ من الله جلّ ذكره الفاسِقِين الّذين لا يضلّ بالمَثَل الّذي ضَرَبه لأهْل النّفاق غيرهم"[٣]. ووصَفَ أيضًا هؤلاء الفاسِقِين بأنّهم ينقضون العَهْد من بعدِ ميثاقِه.
- وثانيها: النّصْب على القطع، والتّقدير: أذمّ الّذين.
- وثالثها: الرّفْع على القَطْع، والتّقديرُ: هُمُ الّذين، وعلى هذا يكون خبرًا، والمبتدأ محذوف، و المقصود بالقطع هنا في الوجهين الثاني والثالث: القطع في النّعت، ومعنى ذلك: عدم حمل التّابع على المتبوع في الإعراب، بلْ جعله مفعولًا به لفعل محذوف، أو خبرًا لمبتدأ محذوف[٤].
- أمّا الوجه الرّابع: فهو أنْ يكون (الّذين) مبتدأ، وخبره جملة (أولئك هم الخاسرون)، "وعلى هذا الإعراب تكون هذه الجملة كأنّها كلامٌ مستأنف لا تعلق لها بما قبلها إلّا على بعد"[٥].

تعدّدت الأوجه هنا، لكن أصْوَبَها النّصبُ على الإتباع، وهو ما رجّحه أبو حيّان في تفسيره حيث إنّه قال: " ... وأولاها الإتباع، وتكون هذه الصّفة صِفَة ذمّ، وهْي لازِمَة؛ إذْ كلّ

---

[١] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٧١، وانظر: العكبري، التّبيان، ص٢٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٠٨، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ١٦٨.

[٢] سورة البقرة، آية، ٢٦.

[٣] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٢٤١، وانظر: البيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ٦٤، واكتفى النّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٤٠ ، والقرطبي، الجامع، ج١/ ١٧٠، بهذا الوجه من أوجه النّصب.

[٤] انظر: عبد المنعم فائز مسعد، الحجّة في النّحو، ط٢، مطبعة روان التجارية، القدس، ١٩٨٧م، ص١٣٦

[٥] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٧١.

فاسِقٍ يَنْقُضُ العهْد، ويقْطَع ما أُمِر بوصْله"[1]، ويمكن القول إنّ السّبب أيضًا في هذا التّرجيح؛ هو وجود الصّفات المتعدّدة للموصُوف الواحد، وهم (المنافقين)، فكان الأُولى في ذلك الإتباع[2].

الشّاهد الثالث

قوله –تبارك اسمه–: ﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ٣٢ ﴾ [البقرة]

موضِع المُشْترك النّحوي في هذه الآية (أنْتَ العَليمُ)، فقد تعدّدَت المعاني النّحْويةِ الّتي تَعْتور تَينِكَ الكلِمتَيْن، إذْ لا تقْديم ولا تأخِير فيه، لكنْ ثمّ معنًى نحْوي ينبني على هذا المَحْمِل، وبيانِه كما جاء عندَ أبي حيّان في قوله: " و(أنْتَ) يحتملُ أنْ يكُونَ توكِيدًا للضّمير، فيكونُ في موضع نَصْب، أوْ مبتدَأ فيكون في موضِع رفْع، و(العَليم) خبَرُه، أوْ فصْلًا فيكون له موضع من الإعْراب على رأي البصْريين، ولا يكونُ لهُ موضع من الإعراب عنْد الكوفيين..."[3]

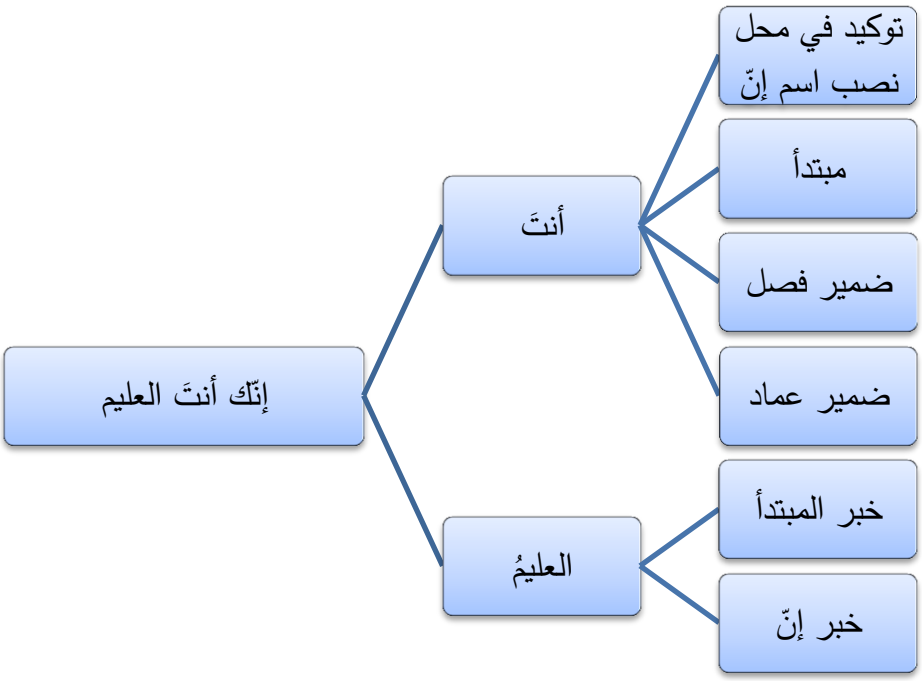

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢١٧، وانظر: عبد المنعم مسعد، الحجّة في النّحو، ص١٣٧

[2] انظر: عبد المنعم مسعد، الحجّة في النّحو، ص١٣٧.

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٩٨، وانظر: النّحّاس، إعراب القرآن، ١/ ٤٤، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٣٦، وابن عطيّه، المحرر الوجيز، ج١/ ١٢٢، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٧٣، وانظر أيضًا: العكبري، التّبيان، ص٣٢، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٢٤، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ١٨٣، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٢٢٧، ومحيي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج١/ ٨١، واكتفى ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٤١٦ بالقول إنّه ضمير فصْل فقط.

وقد أُجيز ضمير (أنْت) توكيدًا لاسم إنَّ، ولمْ يجُزْ دخول (إنّ) على (أنْتَ)؛ لأنَّ الضّميرَ المرفوع يؤكّد به المنْصوب والمَجْرور، وضميرُ (أنْتَ) صارَ تابعًا، وقدْ يكون للتّابعِ ما ليسَ للمتبوع، ألا تَرَى أنّهم جوّزوا: يا زيد والحارث، مع أنّهم لم يجوّزوا يالحارث، فكذلك يجوز: مررْتُ بك أنْت، إنّك أنْت، ولمْ يَجُز (إنّ أنْت)، ولا مرْرت بأَنْت...إلخ[1].

وعلّقَ الهمذاني قائلًا: " والّذي حَمَلهم على تَجْويزِ ذلكَ كون الإعراب لا يظهرُ فيهما، ألا ترى أنّهم قالوا: إنّهم أجمَعُون ذاهِبون، ولمْ يقولوا: إنّ القومَ أجمعون ذاهبون، بل يجِبُ النّصب؛ لأنّ النّصب قدْ ظهَرَ في القَوْم لفظًا، فاعرفه فإنّه موضع"[2].

ولمْ يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر بقول صريحٍ، إنّما قدّم الوجه الأوّل، وهو أنْ تعْرب (أنْت) توكيدًا، وهو الرّاجح، -وإنْ جازتْ جَميع الأوجه-؛ لأنّه "إذا كانَ التّوكيدُ ضميرًا، فلا يؤكد به إلاّ مضمرًا، نحو: قمتَ أنتَ، ومررتُ بكَ أنت، ورأيتُك أنت، والفصل ليس كذلك، بلْ يقعُ بعْد الظّاهر والمُضْمر، فإذا قلت: كانَ زيدٌ هُو القَائِم، لم يكن (هو) ههنا إلّا فصْلًا؛ لوقوعه بعد ظاهر، ولوْ قُلْت: كُنتَ أنْتَ قائمٌ، جازَ أنْ يكون فصْلًا ههنا وتأكِيدًا"[3]. وبذلك يبقى (أنت) على اسميّته، ويُعرب حسْب ما جيء قبله، وليْس ذلك كذلك إنْ كانَ فصْلًا.

الشّاهد الرابع

قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾﴾ [البقرة]

موضعُ المباحثةِ في هذه الآية (الوصيّة للوالدين)، يظهرُ من هذا التّركيب أنّه مؤتلفٌ من مبتدأ وخبر، لكنّ الروّيةَ قد تهدي إلى معنىً مباين للأوّل بتباين تقدير التّركيب، إذْ يعرّج أبو حيّان على هذا المشترك، موضّحًا، معترضًا، قائلًا: "الوصيّة مفعول لمْ يسمّ فاعله مرفوع

---

[1] انظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٧٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٢٤.

[2] الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٢٤.

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٣٣٣-٣٣٤

(بكُتِب)... وأجَازَ بعضُ المُعْربين أنْ ترتفعَ (الوصيّةُ) على الابتداء على تقدير الفاء، والخبر إمّا محذوف، أيْ: فعليْه الوصيّة، وإمّا منطوق به وهو قوله: (للوالدين والأقربين)..."[1]

والتّقديراتُ اللاتي انبنيْن على الأوجه المتقدّمة هنّ:

- كُتِب عليْكم الوصيّةُ: فهنا الوصيّة مفعولٌ لم يسمّ فاعله مرفوع بالفعل (كُتِب)، وهو ما يُطلق عليه الزّمخشري باصطلاحه (فاعلًا) ، وذُكّر الفعْل هنا ولمْ يؤنّث لسببيْن: أولهما: أنّ الوصيّة هنا مؤنّث مجازي بمعنى الإيصاء[2]

ثانيهما: وجود فاصل–عليكم– بين الفعل ونائبه، " فكان هذا الفاصل كالعوض من تاء التّأنيث؛ تقول العرب: حضر القاضي اليوم امرأة"[3]. لذلك ذكّر الرّاجع في قوله تعالى: ﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ﴾[4]، وهذا ما قال به مفسّري ومعربي القرآن، فالوصيّة هنا قامت مقام الفاعل.

- فعليْه الوصيّة: على هذا التّقدير تكون (الوصيّةُ) مبتدأ على إضمار الفاء، والخبر محذوف، وقد أجازه بعْضهم كالنّحاس، وابن الأنباري.
- فالوصيّة للوالدين: مبتدأ، والجار والمجرور في محل رفع خبر المبتدأ، "ويكون هذا الإيصاء المقدّر الّذي يدلّ عليه ذكر الوصيّة بعد هو العامل في (إذا)، وترتفع (الوصيّة) بالابتداء، وفيه جواب الشّرطين على نحو ما أنْشدَ سيبويه:

منْ يفعَلِ الصّالحاتِ اللهُ يحْفظُها[5]

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤، وانظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ٢١٦، والنّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٩٣، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٤٧، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٤١، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٦٤، وانظر: العُكْبري، التّبيان، ص٨٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٤٤–٤٤٥، والبيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ١٢٣، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١٧٣، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٤٥٥–٤٥٦، والألوسي، روح المعاني، ج٢/ ٥٣.

[2] انظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص١١٥، واكتفى الطّيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٢٢١ بالقول على أنه فاعل.

[3] الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٦٤، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١٧٣.

[4] سورة البقرة، آية، ١٨١

[5] اختلف في نسبة هذا البيت فقيل لحسّان بن ثابت، وقيل لابنه، وغيرهم، انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣/ ٦٥، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط١، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م، ج٢/ ٧٠، والنّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٩٣، وابن جنّي، الخصائص، ج٢/ ٢٧١، والعكبري، التّبيان، ص٨٣، وابن يعيش، المفصّل، ج٥/ ١٠٩–١١١–١١٢... وغيرهم.

أو يكون رفعها بالابتداء بتقدير الفاء كأنّه قيل: فالوصيّةُ للوالدين..."[1].

والّذي اختاره أبو حيّان، أنّ (الوصيّة) مفعول لم يسمّ فاعله مرفوع بكتب، ورفض ما جاء به ابن عطيّة في الوجهين الأخيرين، وحجّته على ذلك أنّ كلّ شرط يقتضي جوابًا على حذفه، والشّيء الواحد لا يكون جوابًا لشرطين، وبالتالي لا يصحّ أنْ تكون (الوصية) جواب الشّرطين.[2]

وتابع أبو حيّان اعتراضه على ما احتجّ به ابن عطيّة، استشهاد سيبويه من بيت الشّعر، فقال-أبو حيّان-: "هو تحْريف على سيبويه، وإنّما سيبويه أيّده في كتابه:

منْ يفعل الحسَناتِ اللهُ يشْكُرُها والشّرُّ بالشّرِّ عنْد اللهِ مِثْلانِ"[3] [البسيط]

والشّاهدُ فيه حذْفُ الفاء منَ الجوابِ للضّرورةِ الشّعريّة، والتّقدير: فالله يشكرها.

وأمّا ما قاله ابن عطيّه بتقدير (فعليْه الوصيّة) أو بتقدير الفاء فقط، فجاء ردّ أبي حيّان عليه بأنّ هذا الكلام هو كلام منْ لم يُجِد قراءة كلام سيبويه؛ لأنه -سيبويه- قصد بذلك الضّرورة الشّعرية، فوجب أنْ ينزّهَ كتابُ الله عن ذلك.[4]

والرّاجحُ هنا ما ذهب إليْه أبو حيّان، ومن وافقه بأنّ الوصيّة قامت مقام الفاعل مرفوع، على الأسباب التي تقدم ذكرها، بالإضافة إلى أنّ (كُتِب) فعل يحتاج لنائبٍ، والوصيّة هنا بهذا المعنى واجبة على كلّ مسلم أنْ يوصي بمالِهِ لمن لا يرثه من آبائه، وأمهاته، وأقربائه ما لم يجاوز الثّلث من ماله، ولم يتعمّد ظلم ورثته[5].

---

[1] ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج١/ ٢٤٧.

[2] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤.

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٤، والبيت استشهد به سيبويه ونسبه لحسّان بن ثابت، انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣/ ٦٥.

[4] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٥

[5] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ١٤٢-١٥٠.

الشّاهد الخامس

قوله جلّ جلاله: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْىٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ [البقرة]

وهذا تركيبٌ شريفٌ مبِينٌ عن أثَرِ مرونةِ الجملة العربيّة في تعدُّدِ المعاني النّحْوية المفْضِي إلى الولوجِ في بوّابةِ المُشترك النّحوي، وموضع التّدبّرِ فيها استشْراف جملة (ثمّ أنتُم هؤلاء تقتلون)، فثَمّ معانٍ نحْويةٍ حمْل عليها التّركيب، إذْ أتى أبو حيّان[1] على بعْض آراء من تقدّمهُ عارضًا، ومخْتارًا، وملْمحًا إلى هذا المشترك، منْ خلال ما أورْد من اختلافات المعْربين في إعراب هذه الجملة.

أُولها وهو المختار لديه أنْ تكون (أنتم) مبتدأ، و (هؤلاء) خبرًا، و (تقتلون) حالًا، ومنهم منْ قال أنّ (هؤلاء) رفع بالابتداء، و(أنتم) خبر مقدّم، وذهب بعضهم إلى أنّ (هؤلاء) منادى محذوف منه حرف النّداء، ومنْهم منْ جعل (أنتم) مبتدأ، و(تقتلون) خبرًا، و(هؤلاء) تخصيص للمخاطبين لما نبّهوا على الحال التي همْ عليها مقيمون، ومنْهم منْ ذهب إلى جعْل (هؤلاء) بمعنى الذي.

وهذا رسمٌ توضيحيٌّ مبسّطٌ لما ذكر سابقًا:

---

[1] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٨-٤٥٩، وانظر أيضًا: مكّي القيسي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٨، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج١/ ١٧٤، وابن الأنْباري، البيان، ج١/ ١٠٣-١٠٤، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ١٨٤، والعكبري، التّبيان، ص٥١، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣١٤-٣١٥، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١٥-١٦، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٢٨٣-٢٨٥، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣١١-٣١٣، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٥٨٦-٥٨٧.

وفيما يلي فضْلُ بيانٍ:

- (أنْتم) مبتدأ، و(هؤلاء) خبر، (وتقتلون) حالاً، والتّقدير: ثمّ أنتُم هَؤلاء قَاتلِين أنفُسكم، كقول العَرَب: ها أنْتَ ذا قائِمًا، وها أنا ذا قائمًا، قال أبو حيّان: " إنّما أُخْبِر عن الضّمير باسم الإشارةِ في اللّفظ، وكأنّه قال: أنْتَ الحاضِرُ، وأنا الحاضرُ، وهوَ الحاضر، والمقْصودُ من حيثُ المعنَى بالإخْبَار بالحَال، ويَدلُّ على أنّ الجمْلةَ حال مجِيئِهم بالاسمِ المفْردِ منْصوبًا على الحال، فيما قُلْناه من قولِهِم: ها أنْتَ ذا قَائمًا ونحوه."[1].

وإلى هذا المعْنى ذهَبَ الزّمخشري فقال: (ثمّ أنْتُم هَؤلاء) استعباد لما أُسْنِدَ إليهم من القتلِ، والإجْلاء بعْد أخْذ الميثاق منهم، وإقْرارِهِم وشَهَادتِهِم، والمعْنى: ثُمّ أنْتُم بعْدَ ذلكَ هؤُلاء المُشَاهدون، يعْني أنّكم قوْمٌ آخرون غيْرَ أولئِك المُقرّين تنزِيْلًا، لتُغيّر

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٨، وانظر: السّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢٨٣، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣١١.

الصّفة منْزِلةً، وتغير الذات... وقوله (تقتلون) بيانٌ لقوله: ثُمّ أنْتم هؤلاء"[1]. وجاء ردّ أبي حيّان وكأنّه معترِضٌ على ما قاله الزّمخشري، فقال: "والظّاهرُ أنّ المُشارَ إليْه بقَوْله: (ثُمّ أنْتم هؤلاء) هم المُخاطِبون أوّلًا: فليْسُوا قوْمًا آخرين، ألا تَرَى أنّ هَذا التّقْدير الّذي قدّره الزّمخشري من تَنْزيل تغيّر الصّفَة منْزِلة تغيّر الذّات، لا يتأتّى في نَحْوِها أنا ذا قائمًا، ولا في ها أنْتُم أولاء، بلْ المُخَاطِب هو المُشَار إليْه من غيْر تغيير"[2].

- الوجه الثّاني هو: (أنتم) خبر مقدّم، (هؤلاء) مبتدأ مُؤخّر، (وتقتلون) حال، فهْي غير مستغنًى عنها وبها تمّ المعنى، ونقل هذا الوجه ابن عطيّه عن شيخه ابن الباذش[3]، وهذا ما ناقضه أبو حيّان في قوْلِهِ: "ولا أدْري ما العلّة في العُدُول عن جعْل (أنْتُم) المبتَدَأ، و(هؤلاء) الخبر، إلى عكْسِ هذا"[4]. ولعلّ السّبب في اسْتنكَار واسْتبعاد هذا الوجْه؛ هو عَدَم جواز تقديم الخَبَر على المبتدأ إذا اسْتوَيا في التّعْريف، أو التّنكير[5].

- الوجه الثّالث: (هؤلاء) منادى محذوف منه حرف النّداء، ولمْ يُجِز سيبويه حذْف حرْف النّداء مع المُبهم[6]، وأيضًا رَفَض أبو حيّان هذا الوجْه قائلًا: "وهذا لا يجُوز عنْد البصريين؛ لأنّ اسم الإشارَة عنْدهم لا يجوزُ أنْ يُحْذف منه حرْف النّداء"[7]، لكنّ الفرّاء وجماعة من الكوفيين أجازوه، وأنْشدوا أبياتًا حذف منْها حرف النّداء، كقول رجلٍ منْ طيئ:

إنّ الأولَى وصَفُوا قومِي لهُمْ فيهِم هذا اعْتَصِمْ تَلْقَ من عاداكَ مخْذولًا[8] [الخفيف]

---

[1] الزّمخشري، الكشّاف، ص٨٢

[2] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٨.

[3] انظر: ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج١/ ١٧٤، وابن الباذش هو أحمد بن علي بن أحْمد بن خَلف الأنْصاري الغِرْناطي، إمام نحْوي مقرئ نقّاد، عارفٌ بالآداب والإعراب، توفّي سنة ٥٤٠هـ، انظر: السّيّوطي، بغية الوعاة، ج١/ ٣٣٨

[4] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٨.

[5] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ ٢٤٧، وابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري(٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م، ج١/ ١٨٣.

[6] انْظر: سيبويه، الكتّاب، ج٢/ ٢٣٠، ونقْله عنه النّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٦٥، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٨.

[7] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٨، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ ٣٦٣.

[8] البيت لرجلٍ من طيىء لم يُذكَر اسمه، ورد عند أبي حيّان، ج١/ ٤٥٨، وانظر: الأنْدلسي، جمال الدّين بن مالك (٦٧٢هـ)، شواهد التّوضيح والتّصحيح، تحقيق طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيميه، ١٩٩٣م، ص٢٦٧.

أيْ: يا هذا.

- الوَجْه الرّابع: (أنتم) مبتدأ، (هؤلاء) منصوب على الاختِصَاصِ بإضْمار الفعْل، والتّقدير: أعْني هؤلاء، (وتقتلون) خبر، وقد فُصِل بين المُبْتدأ وخبره بجمْلة الاختِصاص، وهذا غير جائز؛ لأنّ النّحْويين نصّوا على أنّ التّخصيص لا يكون بالنّكرات أوْ بأسماء الإشارة[1]، والمسْتقرّ من لسان العربِ أنْ يكون (بأيّتُها): كاللهم اغفر لنا أيتها العصابة، أو أنْ يكون معرّفًا بـ (ال)، مثال ذلك: نحن أقْرى النّاس للضّيف، أو بالإضافةِ نحْو: نحنُ معاشِر الأنبياء لا نورث، وقد يكون علَمًا، كقول الشّاعر:

راحَتْ وَراحَ كَعَصَا السَيْسابْ بِنَا تَمِيماً يَكْشِفُ الضّبابْ[2] [الرّجز]

- أما الوجْه الخامس والأخير: (أنتم) مبتدأ، (هؤلاء) اسم موصول بمعنى (الّذي)، وهو خبر لأنتم، (وتقتلون) صلة، والتّقدير: أنتم الّذين تقتلون، وهذا غير جائز على مذهب البصريين، بيْنما أجازه الكوفيون.

عن أبي إسحاق: "هؤلاء في معنى الّذين... كقولك: ثُمّ أنتم الّذين تقْتلون أنفسكم"[3]، ونظير ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾[4]، أيْ: وما الّتي؟، وهذا مُعْتَرضٌ عليه؛ لأنّ " تلكَ معناها الإشارة، وليست بمعْنى (الّتي)، والتّقدير: أي شيء هذه بيمينك؟"[5]. وأبو إسحاق ذهَبَ مذْهب أهل الكوفة، وهذا غير صحيح، ولا حجّة فيه؛ لأنّ (هؤلاء) باقٍ على أصْله من كوْنه اسم إشارة، وليس بمعنى الّذي كما زعموا[6].

---

[1] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط: ج١/ ٤٥٨

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٨-٤٥٩، والسّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢٨٤-٢٨٥، وابن هشام، أوضح المسالك، ج٤/ ٦٥-٦٦، وبيت الشّعر بلا نسب انظر: البغْدادي، عبْد القادر بن عمر، خزانةُ الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ج٢/ ٤١٣، الشّاهد الخمسون بعد المائة

[3] الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٤٩، واكتفى النّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ٦٥ القول بهذا الوجْه فقط.

[4] سورة طه، آية، ١٧

[5] انظر: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السّقا، د.ط، الهيئة العامّة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٨٠م ، ج١/ ٧٢٠.

[6] للمزيد انظر: المسألة الثالثة بعد المئة، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١/٧١٧-٧٢٢، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٤٣٠-٤٣١

خلاصة ما تقدّم أنّ أبا حيان احتَجَّ على بعض الوجوه وخالف بعضها، والرّاجح هنا ما ذهب إليه –رحمه الله– وهو الوجْه الأوّل القائل بأنّ: (أنتم) مبتدأ، و (هؤلاء) خبر، و(تقتلون) في موضع الحال؛ للأسباب التي تقدّم ذكرها سابقًا.

الفصل الثالث:

الاشتراك الآتي من معاني حروف المَعَاني

المبحث الأول: حرف (الباء).

المبحث الثاني: حرف (مِنْ).

المبحث الثالث: اسم (مَن).

المبحث الرابع: (ما).

المبحث الخامس: حرف (لَو).

المبحث الأول:

حرف (البـــاء)

الباء المفردة، حرفٌ مختصّ بالاسم، تجيء لأربعة عشر معنًى[١]، منها:

- الإلصاق؛ وهو معنًى لا يفارقها، ولم يذكر لها سيبويه معنى غيره قائلًا: "باء الجرّ إنما هي للإزلاق والاختلاط... فما اتّسع من هذا الكلام فهذا أصله"[٢]. نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ ﴾[٣]. ويأتي على ضربان حقيقي، ومجازي، كقولنا: (أمسكتُ الحبل بيدي)، و(أمسكْت باللص) إذا قبضت على شيء من جسمه.
- والتّعدية؛ وهي القائمة مقام الهمزة في بلوغ الفعل اللّازم للمفعول به، كقوله تعالى: ﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾[٤]، وقوله سبحانه: ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ ﴾[٥].
- والاستعانة؛ وهي الباء الداخلة على آلة الفعل، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ﴾[٦]، وكقولنا: ضربتُ بالعصا، بقدرةِ الله نجوت.
- والسببية؛ كقوله سبحانه: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَـٰقَهُمْ لَعَنَّـٰهُمْ ﴾[٧]، وقد فسّر أبو حيان معنى الباء على السّببية بمعنى (من أجل، كما جاء) في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَـٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾[٨]، وقال: " الباء للسّبب أي: من أجل أنفسهن"[١].

---

[١] انظر: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨١م، ص٣٦، والمالقي، رصف المباني، ص٢٢٠-٢٢٤، والمرادي، الحسن بن القاسم (٧٤٩هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم الفاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ص٣٦-٤٥، والرّضي، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي (٦٨٤هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي مصطفى، ط١، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٣م، ج٢/ ١١٦٣-١١٦٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ١٢٢-١٢٧.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج٤/ ٢١٧

[٣] سورة البقرة، آية، ١٥٥

[٤] سورة البقرة، آية، ١٧

[٥] سورة الروم، آية، ٣٤

[٦] سورة البقرة، آية، ٤٥

[٧] سورة المائدة، آية، ١٣

[٨] سورة البقرة، آية، ٢٢٨

- والمُصاحبة، وهي بمعنى (مع)، قال تعالى: ﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾[٢]، وكقولنا: سافر أو خرج بعائلته، أي: سافر ومعه عائلته.
- والظّرفية؛ بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ ﴾[٣]، وقوله جلّ جلاله: ﴿ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ﴿١٢﴾ ﴾[٤]، وكما نقول: أقمتُ بمِصْر، وأقام زيد بمصر.
- والمقابلة (البدل)؛ وهي الداخلة على الأعْواض، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ ﴾[٥]، وكقولنا: بعته بكذا، وهذا بذاك، وكافأت إساءته بالحسنى.
- والمجاوزة؛ بمعنى (عن) كقوله –تقدّست أسماؤه–: ﴿ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴿٥٩﴾ ﴾[٦].
- والاستعلاء؛ بمعنى (على)، قال تعالى: ﴿ مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ ﴾[٧]، وكقولنا: لا آمنه بدينار.
- والتّبعيض؛ بمعنى (من) كقوله تعالى: ﴿ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ ﴾[٨].
- والقَسَم؛ وهي الأصْل في حروف القسم، كقوله سبحانه: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ﴿١٧﴾ ﴾[٩]، وكقولنا: أقسِمُ بالله، و بالله هلْ ذهَب محمد.
- والغاية؛ وهي بمعنى (إلى)، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ ﴾[١٠].

---

(١) أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٩٦

(٢) سورة الحجر، آية، ٤٦

(٣) سورة آل عمران، آية، ١٢٣

(٤) سورة طه، آية، ١٢

(٥) سورة البقرة، آية، ١٧٨

(٦) سورة الفرقان، آية، ٥٩

(٧) سورة آل عمران، آية، ٧٥

(٨) سورة الإنسان، آية، ٦

(٩) سورة القصص، آية، ١٧

(١٠) سورة يوسف، آية، ١٠٠

- والتّوكيد؛ وهي الزّائدة، وفي زيادتها ستّة مواضع، أنْ تدخلَ على الفاعل، أو المفعول به، والمبتدأ، والخبر...إلخ.[1]

- **<u>اشتراك (الباء) بين السّببية، والمصاحبة (الحال)، والاستعانة</u>**

من أمثلة اشتراكها قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [البقرة]

أتى أبو حيان[2]على معاني حرف الباء في (بكم) وهو متعلّق بفرقنا، وهذه المعاني هي: السّببية، والمصاحبة، والاستعانة، وعلى معنى اللام.

- أمّا التّقدير على السّببية: ففرقنا البَحر بسببكم أو من أجل إنجائكم، واختاره الثعالبي[3].
- وعلى معنى المصاحبة (الحال): أي فرقنا البَحر ملتبسًا بكم. كقول الشاعر:

فَمَرّتْ غَيرَ نافِرَةٍ عَلَيْهِمْ تَدوسُ بنا الجَماجِمَ والتّريبَا[4] [الوافر]

أي: تدوسها ونحن راكبوها

- وعلى معنى الاسْتعانة: جعلْناه فرقًا بكم كما يفرقُ بين الشّيئين بما توسّط بينهما.
- أمّا معنى اللام: ففرقنا لكم البحر، أي: لأجلكم، وهذا ما ضعّفه ابن عطيّة[5].

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر بصريح العبارة، وإن قدّم معنى السببية على المعاني الأخرى، إنما اكتفى بالعرْض والتّوضيح، والرّاجح في معنى (الباء) في هذه الآية الكريمة ليس

---

(1) انظر: الرماني، حروف الرماني، ص٣٧-٤١، والمالقي، رصف المباني، ص٢٢٥-٢٢٨، والمرادي، الجنى الداني، ص٤٨-٥٥، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ١٢٧-١٣٢

(2) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٥٥، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ص٧٠، والعكبري، التبيان، ص٣٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٥٥، والطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٤٨٢-٤٨٣، واكتفى البيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ٧٩ بمعنيي الحال والسببية .

(3) انظر: الثعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ٢٣٦

(4) انظر: المتنبي، أبو الطيب أحمد (٣٥٤هـ)، ديوانه، د.ط، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٣م، وهو من شواهد النحو انظر: الزمخشري، الكشاف، ص٧٠ ، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٥٥

(5) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٤١

معنى السّببية، وإن كان الله –جلّ ثناؤه– فرق البحر بسببهم، ولأجل إنجائهم[1]، ويستبعد وجه الاستعانة؛ لأنّ المعنى لا يقبله، فالله سبحانه لم يفرق البَحر بواسطتهم (بني إسرائيل)، إنّما كانت بواسطة موسى –عليه السلام–. أمّا معنى الإلصَاق أو الملابسة، فهو الرّاجح كما جاء عند ابن عاشور[2]؛ لأنّ معنى الإلصاق فيه تعظيم لقدرة الله عزّ وجل، وعظيم فضله على بني اسرائيل بأنْ أنجاهم من آل فرعون إذْ فرق بهم البحر، وقد كانوا ملتبسين بمبعث الهلاك القريب منهم.

- **اشتراك (الباء) بين المصاحبة، والزائدة، والظّرفية، والسببية**

قال –تقدس اسمه–: ﴿ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النحوي في هذه الآية حرف الباء في (بغضب) الحمّال لثلاثة معانٍ، وظهر الاختلاف في ذلك من خلال ما ذكره أبو حيان قائلًا: " مَنْ قال: بَاءَ: رجع، تَكونُ البَاءُ لِلحَال... ومَنْ قال: استحقَّ، فالبَاءُ صلةٌ... وَمَنْ قال: نزَل وتمكَّنَ أو تَسَاوَوْا، وَالباءُ ظَرفيَّة... وزعمَ الأخفَشُ[3] أَنَّ الْباءَ فِي قَوْله بِغَضَبٍ للسَّبَب..."[4]

الملحظُ الّذي يسترعي رويّةَ نظرٍ في استشراف المعاني الواقعة تحت (الباء) في سياقها هو تعيين معنى الفعل (باء)[5]، وعليه يترتب اختيار المعنى في الآية الكريمة المتقدم ذكرها.

---

[1] انظر: الطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٤٨٣

[2] انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٤٩٤

[3] انظر: الأخفش، أبو الحسن (٢١٥هـ)، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م، ج١/ ١٠٦

[4] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٩٨، واختار معنى الصّلة (الزائدة) الكسائي، علي بن حمزة (١٨٩هـ)، معاني القرآن، قدم له عيسى شحاته، د.ط، دار قباء للطباعة، مصر، ١٩٩٨م، ص٨٢، والثعلبي، الكشف والبيان، ج١/ ٢٠٦، بينما اختار العكبري، التبيان، ص٤٢، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٧٧، معنى الحال.

[5] للمزيد انظر: ابن منظور، لسان العرب (بوأ)، ج١/ ٣٦–٣٧

- أولًا: إذا كان (باء) بمعنى: رجع، فالباء هنا بمعنى الحال، والتقدير: رجعوا مصحوبين بغضب الله، أو ملتبسين به.
- ثانيًا: أما إذا كان معناه: استحقَّ، فالباء صلة نحو أي (زائدة)، والتقدير: استحقوا غضبًا من الله.
- ثالثًا: إذا كان معنى (باءَ): نزل وتمكّن، فالباء ظرفية، والتقدير: تمكَّن ونزل فيهم غضب الله.
- رابعًا: وهو اختيار الأخفش أنّ الباء سببية، والمعنى: استحقوا العذاب بسبب غضب الله عليهم.

والرّاجح ما ذهب إليه أبو حيان وهو المعنى الثاني والثالث، أن يكون فعل (باء) بمعنى استحق أو نزل، و (من الله) متعلّقًا بمحذوف صفة لغضب، والتّقدير: باءوا بغضبٍ كائنٍ من الله، فتمكن الغضب منهم لكثرة عصيانهم، لقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾ ﴾، واستبعد الوجْه الأوّل القائل بإنّ الباء (للحال)؛ لأنّ وصفه من الله فيه تعْظِيم وتفخيم لشأْن (الغضب)[1]، وقال الزمخشري: " (وباءوا بغضب من الله) من قولك: باء فلان بفلان؛ إذا كان حقيقًا بأنْ يقتل به لمساواته له ومكافأته، أي صاروا أحقّاء بغضبه"[2]، وعلى هذا التّفسير ينفي كون الباء بمعنى الحال.

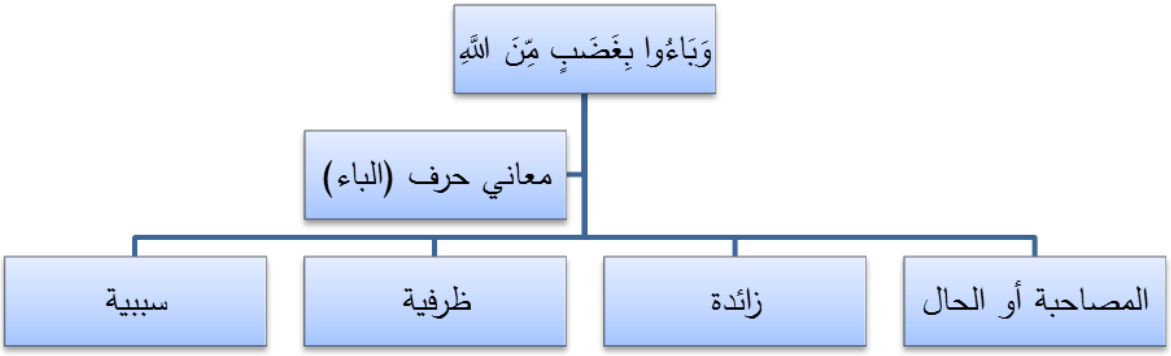

[1] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٤١٠، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٩٩.

[2] الزمخشري، الكشاف، ص٧٤

- **<u>اشتراك (الباء) بين السببية، والحال</u>**

كما جاء في قوله سبحانه:

- ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُوا۟ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُوا۟ ۖ قَالُوا۟ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٩٣﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾ ﴾ [البقرة]

أما **الآية الأولى** فـ (الباء) في سياقها مشتركة بين معنيين رئيسين، وذهب أبو حيان إلى أنّ الظّاهر في (بكفرهم) أنْ تكون سببية، بينما رأى بعضهم جواز مجيء الباء بمعنى (مع) يعنون أنْ يكون للحال.[1]

فالمعنى الأوّل: السّببية، والتّقدير: الحامل على عبادة العجلِ هو كفرهم السابق، بمعنًى آخر: أنّ حبّهم للعجل وعبادته كان سببه ومصدره كفرهم، فهم لما جاءهم أمر الله بالطاعة سمعوا الأمر وعصوه وفضلوا عبادة العجل، وهو الوجه الذي اختاره معظم المفسرين والمعربين[2]. أما المعنى الثاني: الحال أو بمعنى (مع)، والتقدير: حبّ العجل في قلوبهم مصحوبًا بكفرهم، والرّاجح هنا ما ذهب إليه أبو حيان ومن وافقه على المعنى الأول؛ لمناسبته معنى السياق.

كذلك الشّأن في **الآية الثّانية** (بالباطل)، و (بالإثم)، أتى أبو حيان[3] على معنييها إمّا السّببية أو الحال، فعلى المعنى الأوّل: لا تأكلوا أموالكم بالسّبب الباطل، ولا تأكلوا فريقًا من أموال الناس بالسّبب الآثم، وهو الوجه الظّاهر لدى أبي حيان. أمّا المعنى الثّاني (الحال) فالتقدير: لا تأكلوا أموالكم ملتبسين بالباطل، وملتبسين بالإثم.

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٧، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٣٤، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٢٦.

[2] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص٨٤، وابن عطية، والمحرر الوجيز، ج١/ ١٨٠، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ٩٤، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٦٨، والطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٥٨٢، والثعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ٢٨٢.

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٦٣-٦٤، بينما اختار معنى الحال: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٦٠

وأجاز أبو حيان الوجهين من المعنى –السببية والحال–، وإخال أنهما يتجاوران في المعنيين ولا يتدافعان، فالله –سبحانه وتعالى– حرّم أكل النّاس مال بعضهم بالباطِل والإثْم، وأنتم على سبق إصرارٍ وعلمٍ بذلك.

ومن مثل ما تقدّم قوله تعالى:

- ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨ ﴾[1]

- **<u>اشتراك (الباء) بين الإلصاق، والظرفية</u>**

من أمثلة هذا الاشتراك قوله تعالى:

- ﴿ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦]
- ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ٢٧٩ ﴾ [البقرة]

في **الآية الأولى** ذهب أبو حيان إلى أنّ الباء في (به) جاءت للإلصاق، وأُجيزَت أن تكون ظرفيّة[2]، ويكون التقدير فيها:

- على المعنى الأوّل: أنّ المراد منه إلصاق المرض بالرّأْسِ دون الجسم.
- أمّا على معنى الظّرفية: ففيه أذى منْ رأسه.

والحقّ أنّ الكثير من المفسّرين فيما نعلم غير أبي حيان لم يأتوا على ذكر معاني (الباء) في الآية الكريمة، ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، بل أجاز الوجهين، ولعلّ السبب في ذلك أنّ المرض إذا كان ملاصقًا للرأس، أو أنّ المرض في جزئيّة الرأس واقتضى حلقه، فالإسلام يبيح للمحرم حلقه، على أنْ يكون هنالك فدية وهي: الصّوم، أو إطعام، أو نسك، فدين الإسلام

---

[1] سورة البقرة، آية، ٨٨

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٨٤، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٨٦

دين يسر لا عسر[١]. لكن الأولى معنى الإلصاق؛ لأن سياق الآية الكريمة تقتضي التفسير الآتي: لولا المرض الملازم للإنسان لما فرض عليه الفدية، فهو معنى لا يفارقها.

أما **الآية الثانية**، فموضع التمثّل فيها (بحرب)، فالباء في سياقها مشتركة بين معنيين أتى عليهما أبو حيان[٢]، وهما: الإلصاق والظرفية وذلك حسب قراءة (فأذنوا):

- أولًا: قراءة القصر، تكون (الباء) للإلصاق، كقولنا: أذن بكذا، أي: من أذن بالشيء إذا علم به. والتّقدير: فاعلموا أنتم بها[٣]، والمعنى على ذلك: فاستيقنوا بحربٍ من الله، أو فاعلموا الحرب من الله وكونوا على إذن منه لكم بذلك، لمن لم يتّبع الهدى ويبتعد عن الربا بعد تحريمه، وجاء معنى الإلصاق هنا دلالة على تعظيم هذا الفعل المنْفي عنه.
- أما على قراءة المدّ أي: (فآذنوا) فتكون الباء على الظّرفية، لقول ابن عطية: " وهي عندي من الإذْن، وإذا أذن المرء في شيء فقدْ قرره... فكأنّه قال لهم: فقرروا الحرب بينكم وبين الله ورسوله، ويلزمهم لفظ الآية أنّهم مستدعوا الحرب والباغون إذْ هم الآذنون فيها وبها"[٤].

والحقّ أنّ هذه المعاني موضع خلاف بين المفسّرين بسبب القراءة، فمنهم من رجّح قراءة المدّ والعلّة في ذلك أنها قراءة أبلغ وآكد، بينما رأى الطبري[٥] أنّ قراءة القصْر أرجح؛ لأنّها تختص بهم، ومن أجل إعلام غيرهم أُمروا بقراءة المدّ. وهذا ابن عطية أجاز القراءتين، فهما عنده سواء وحجّته في ذلك أنّ المخاطب محصور؛ لأنّ الأمر بإنْهاء الرّبا والابتعاد عنه عمّهم وشملهم، هذا على قراءة القصر، أمّا على قراءة المدّ فالمعنى: أنفسكم وبعضكم بعضًا.

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر إنّما اكتفى ببيان الآراء، والرّاجح في هذه الآية جواز القراءتين بمعنييهما؛ لأنّهما من الله سبحانه وتعالى.

---

[١] للمزيد انظر: الطبري، جامع البيان، ج٢/ ٢٨٤- ٢٨٥

[٢] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٥٢-٣٥٣، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣٧٥

[٣] انظر: الثعلبي، الكشف والبيان، ج٢/ ٢٨٥، والماوردي، النكت والعيون، ج١/ ٣٥٢، والزمخشري، الكشاف، ص١٦٦

[٤] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣٧٥

[٥] انظر: الطبري، جامع البيان، ج٣/ ١٣٥

- **<u>اشتراك (الباء) بين الزيادة، والاستعلاء، والاستعانة</u>**

قال تعالى –تقدّس اسمه–: ﴿ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النّحوي في هذه الآية اشتراك (الباء) في (بمثل) بغير معنى، وقد أتى أبو حيان على هذه المعاني عارضًا مبينًا غير مرجّح، فقال: " وأمَّا قرَاءَةُ الجمهورِ، فخرَجتِ البَاء علَى الزِّيادَة، وَالتَّقْدِير: إيمانًا مثْلَ إيمانكُم... وقِيل: ليسَت بزائدة، وهي بمعنى (علَى)... وقيل: هِي للاسْتعانة، كقولِك: عملْتُ بالقَدُوم، وكَتَبْتُ بالْقَلم..."[1]، وفيما يلي فضل بيان:

- أولًا: إذا كانت (الباء) على معنى الزّيادة، فالتّقدير: آمنوا مثل ما آمنتم به، كقوله تعالى: ﴿ جَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا ﴾[2]، ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾[3].
- ثانيًا: الباء على معنى الاستعلاء (على) والتقدير: فإنْ آمنوا على مثل إيمانكم، وممن قال به ابن مالك[4]، قال ذلك في قوله تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾[5]، أي: على قنطار.
- ثالثًا: على معنى الاستعانة، والمعنى: إنْ دخلوا في الإيمان بشهادة مثل شهادتكم، أو باستعانة شهادة مثل شهادتكم، كقولنا: كتبتُ بالقلم، ورأى أبو حيان أنّ القول بهذا المعنى إنما جاء للمفرّ من جعل (الباء) زائدة؛ لأنه ليس من أماكن زيادة الباء قياسًا وإنْ كثرت[6]

ويُستبعد معنى الاستعلاء في هذه الآية الكريمة؛ لأنّ المقارنة هنا لم تقعْ بين المؤمنين أنفسهم إنّما بين اليهود والنّصارى ومن سيؤمن بما جاء به الأنبياء والرّسل، وبين المؤمنين، فكيف

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٨١–٥٨٢، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٣٨٦، أما القرطبي، الجامع، ج٢/ ٩٦–٩٧ فقد أتى على معنيي الزيادة والاستعلاء فقط. وذهب الطيبي، فتوح الغيب، ج٣/١١٩– ١٢٠، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٩٦ إلى أنّ (الباء) إما زائدة أو للاستعانة.

[2] سورة يونس، آية، ٢٧

[3] سورة مريم، آية، ٢٥

[4] انظر: ابن هشام، أوضح المسالك لابن مالك، ج٣/ ٣١

[5] سورة آل عمران، آية، ٧٥

[6] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٨٢

يكون إيمانهم فيه أقوى ويعلو على المؤمنين أنفسهم!، والأولى أنْ تكون (الباء) في معنى الزّيادة؛ لأنها جاءت فقط للتوكيد وتقوية الكلام، ولو حذف لن يتغير أصل المعنى[1]. أي: إنْ آمنوا مثل إيمان المؤمنين وصدّقوا مثل تصديقهم، فقد اهتدوا.

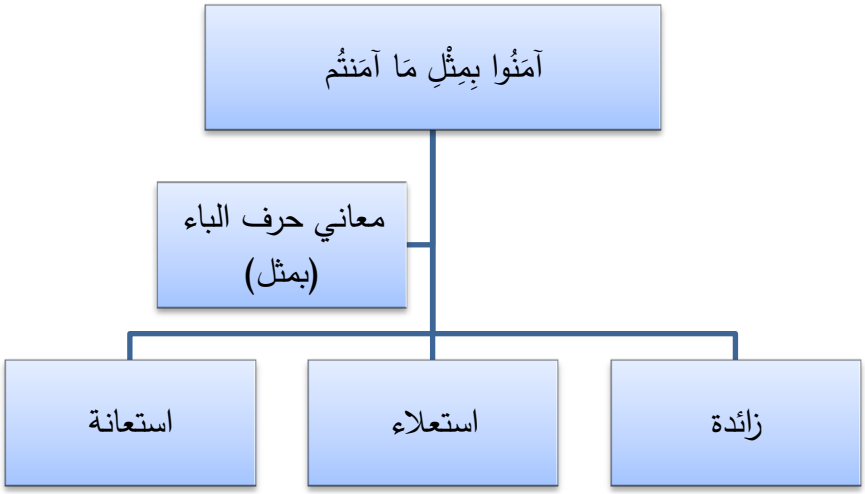

[1] انظر: سيبويه، الكتاب، ج٤/ ٢٢٥

المبحث الثاني:

حرف (مِن)

حرف الجرّ (مِن) هو من الحروف العاملة، وله معانٍ متباينة[١]، من ذلك:

- لابتداء الغاية، في الزمان وفي المكان؛ كقولنا: سِرت من الأردنّ إلى مصر. قال تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ﴾ [٢] .
- والتّبعيض، من علامتها جواز الاستغناء عنها بـ (بعض)؛ كقولنا: قبضتُ من الدّراهم درهمًا. قال تعالى: ﴿ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ ﴾[٣]، ﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗاۖ ﴾[٤].
- وبيان الجنْس، تأتي كثيرًا بعد ما، ومهما، لإزالة الإبْهام؛ كقولنا: لبستُ خاتمًا من فضّة. قال سبحانه: ﴿ مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ ﴾[٥]، ﴿ فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ ﴾[٦].
- والتّعْليل؛ نحو قوله تعالى: ﴿ لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۚ ﴾[٧]، ﴿ يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ﴾ [٨].
- والبدل؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿ مَن يَكۡلَؤُكُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحۡمَٰنِۚ ﴾ [٩]، أي: بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

ي: بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

---

[١] انظر: الرماني: بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠]، ص٢٨٢، والرضي، شرح كافية بن الحاجب، ج٢/ ١١٣٩-١١٤٣، والمالقي، رصف المباني، ص٣٨٨، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٠٨-٣١٥، وابن هشام، معني اللبيب، ج١/ ١٩٩-٢٠٠.

[٢] سورة الإسراء، آية، ١ بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[٣] سورة البقرة، آية، ٢٥٣ بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[٤] سورة المائدة، آية، ٤ بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[٥] سورة البقرة، آية، ١٠٦ بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[٦] سورة الحجّ، آية، ٣٠ بدل الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[٧] سورة البقرة، آية، ٧٤ الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[٨] سورة النحل، آية، ٥٩ الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[٩] سورة الأنبياء، آية، ٤٢ الرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

[١٠] سورة التوبة، آية، ٣٨ لرحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

رحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

رحمن، وقوله سبحانه: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾[١٠].

- المُجَاوزة، بمعنى (عن)؛ كقولنا: أخذْته من حاجة. قال تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾[2].
- وقد يكون مرادف (في) أو الظّرفية؛ كقوله تعالى: ﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾[4] .
- أنْ يكون بمعنى (الباء)؛ كقوله تعالى: ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾[5]، أي: بأمر الله.
- وزائدة؛ كقولنا: ما قام منْ أحد، قال تعالى: ﴿ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ﴾[6]، وهذا المعنى موضع خلاف بين النّحويين، فمنهم من ذهب إلى أنّها تزاد، ومنهم من رفض ذلك، وهذا سيبويه[7] جعل لزيادتها عدة شروط، بينما ذهب الكوفيون إلى شرط واحد من أجل زيادتها.

---

[1] سورة الزمر، آية، ٢٢

[2] سورة قريش، آية، ٤

[3] سورة الأحقاف، آية، ٤٠

[4] سورة الجمعة، آية، ٩

[5] سورة الرعد، آية، ١١

[6] سورة هود، آية، ٨٤

[7] انظر: سيبويه، الكتاب، ج١/ ٦٨، ج٢/ ٣١٥-٣١٦

- **اشتراك (مِن) بين ابتداء الغاية، والزيادة، والظرفية، ومرادف (الباء):**

في قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنۡهَا مِن ثَمَرَةٖ رِّزۡقٗا قَالُواْ هَٰذَا ٱلَّذِي رُزِقۡنَا مِن قَبۡلُۖ وَأُتُواْ بِهِۦ مُتَشَٰبِهٗاۖ وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ وَهُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٥ ﴾ [البقرة]

وردت (مِن) في الآية الأولى مرّتين، أمّا المرّة الأولى –من تحتها– فهي موضع التّمثّل في هذا الاشتراك، وفيه عرّج أبو حيان[1] على عدّة معانٍ ذكرها، وهي:

- المعنى الأوّل: أنّها زائدة، والتقدير: تجري تحْتها الأنْهار.
- المعنى الثّاني: وهو الظّرفية، والتّقدير: تجْري في تحتها الأنهار، وردّ أبو حيان هذا الوجه قائلًا: إنّه " غير جارٍ على مألوف المحقّقين من أهل العربيّة، بل متعلقة بـ (تجري)"[2]، بالإضافة إلى أنّ السّياق التّركيبي لا يتقبله.
- المعنى الثّالث: ابتداء الغاية، وهو الوجه الرّاجح لدى أبي حيان ومنْ وافقه؛ لأنّ ابتداء الجرْي يكون من تحْت أشجار الجنّات وأصولها، بالإضافة إلى أنّ (تحتها) صفة موصوف محذوف، والتّقدير: جنّات تجري الأنهار منْ مكان كائن تحت الأشجار، وقيل: إنّ أنهار الجنّة تجري في غير أخاديد، فسبحان من جعل كلّ شيء بقدرٍ معلوم، وهيئةٍ محتومَة[3].
- أما المعنى الرّابع والأخير: فهو (مرادف الباء)، وتقدير ذلك: " تجري بأمر سكّانها، واختيارهم، فعبر تحتها عنْ قهْرهم لها وجريانها على حكمهم"[4]، كما جاء في قوله تعالى عن حكاية فرعون: ﴿ وَهَٰذِهِ ٱلۡأَنۡهَٰرُ تَجۡرِي مِن تَحۡتِيٓۖ ﴾[5]، أي: بأمْري وقهْري، وهذا المعنى لا يتناسب مع سياق الآية الكريمة، إذْ ليس الأمر، أو المعنى بأمر الجنّات واختيارها.

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٥، والطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٣٥٧، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٥٩.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٥

[3] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٢٢٥

[4] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٥

[5] سورة الزخرف، آية، ٥١

- **<u>اشتراك (مِن) بين ابتداء الغاية، وبيان الجنس:</u>**

أما المشترك الثّاني من نّفس الآية المتقدّم ذكرها قوله تعالى (من ثمرة)، قال أبو حيان: " (مِن) في قوله (منْها) هي لابتداء الغاية، وفي (مِن ثمرة) كذلك؛ لأنّه بدل من قوله: (منها)... وقد طوّل الزمخشري[١] في إعراب قوله: (من ثمرة)... وأجاز أنْ يكون منْ ثمرة بيانًا... وقد اخترنا أنّ (مِن) لا تكون بيانًا..."[٢].

عرَض أبو حيان لمعاني (مِن) من خلال آراء المفسّرين والمعربين بين رافضٍ ومؤيّد لتلك الوجوه:

- فالمعنى الأوّل: ابتداء الغَاية، وهي بدل اشتمال منْ قوله (منها)، كما جاء في قوله سبحانه: ﴿ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا ﴾[٣]، وسبب القول بأنّها بدل اشتمال أنّ الحرفين ههنا لا يتعلّقان بمعنى واحد بعامل واحد إلا عنْ طريق العطْف أو البدل. أمّا من ذهب إلى أنّ (مِن) لابتداء الغاية؛ فلأنّ الرّزق قد ابتُدِئ من الجنّات، والرّزق من الجنّات بدايته ونشأته منْ ثمرة[٤].

- أما المعنى الثّاني: فهو لبيان الجنس[٥]، نحو قولنا: رأيتُ أسدًا، أي: أنتَ أسد، وهو ما جاء به الزّمخشري، إذْ رأى أنّ المقصود بالبيان: النّوع من أنواع الثّمر، أو النّوع من الثّمار، وقد احتجّ عليه أبو حيان فقال: " وكون (مِنْ) للبيان ليس مذهب المحقّقين منْ أهل العربيّة بل تأوّلوا ما استدلّ به مَن أثبت ذلك"[٦]، وأردف كلامه قائلًا بأنّنا لو تمّ القبول والتّسليم بأنّ (مِن) للبيان، فلا يصحّ تقديرها ههنا؛ لأنّ من قدّر (مِن) للبيان قدّرها بمضْمر، وأنْ يكون ما قبلها معرّف بـ (ال)، وبالتّالي فإنّ ما قبلها ليس بشيء يتبيّن بها. وذلك ليس كذلك؛ لأنّه غير المصطلح.

---

[١] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص٥٥

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٧، وانظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٢/ ١٤٠، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ١٩٧، والطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٣٦٠- ١٦٢، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٦٠، بينما رآها الثعلبي، الكشف والبيان، ج١/ ١٧١ أنها زائدة لا غير.

[٣] سورة السجدة، آية، ٢٠

[٤] انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٣٨، والطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٣٦١

[٥] اختار هذا المعنى: الثعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ٢٠٠

[٦] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٥٧، وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ٣٣٢

والرّاجح في هذه المسألة ما رجّحه أبو حيان، وهو معنى ابتداء الغاية، للأسباب التي تقدّم ذكرها في هذا الوجه.

ومن مثل ما تقدم قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ ﴾[1].

- **اشتراك (مِن) بين التّبعيض، وبيان الجنس:**

ومن أمثلة هذا الاشتراك قوله –تقدّس اسمه–:

- ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَلَا ٱلۡمُشۡرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ١٠٥ ﴾ [البقرة].
- ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ تِلۡكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقۡرَبُوهَاۗ ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وردت (مِن) في الآية الأولى في موضعين، أمّا موضع التّمثّل الأوّل فهو (مِن أهل الكتاب)، وورد عنْ أبي حيّان[2] أنّها تبعيضيّة، فتتعلّق بمحذوف، ومنْهم من جعلها لبيان الجنس، وبه قال الزّمخشري[3].

فعلى المعنى الأوّل: التّبعيض، وهو متعلّق بمحذوف والتّقدير: كائنين منْ أهل الكتاب، وعلى هذا فإنّ مِنْ وما بعدها في محل نصب على الحال، أما المعنى الثّاني: فهو البيان، وحجّة من اختار هذا الوجه كالزّمخشري ومنْ وافقه[4]، أنّ (الذين كفروا) جنس تحته نوعان: أهل الكتاب

---

[1] سورة البقرة، آية، ١٦٤

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٠٩

[3] انظر: الزّمخشري، الكشاف، ص٨٩

[4] انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٢٤٤، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٥٤، والنّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٧٣، والطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٢٩.

والمشركين، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ ﴾[1].

والرّاجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو حيان وهو معنى التّبعيض؛ لأنّ من احتجّ بآية (البيّنة) لإثبات معنى البيان ففيه نظر، حيث إنّ أصل قوله تعالى (ولا المشركين) النّصب، وخُفض عطفًا على الجوار أي: على أهل الكتاب، وقد أجاز وقوعه القرآن والعرب، وقال أبو حيان معقّبًا على ما تقدّم: " هذا حديث من قَصَر في العربية وتطاول إلى الكلام فيها بغير معرفة، وعدل عن حمل اللّفظ على معناه الصحيح وتركيبه الفصيح"[2].

وعلى هذا فإنّ دخول (لا) على (ولا المشركين) هي للتأكيد فقط، ولو جاء في غير القرآن لجاز حذفها، وبالتالي فلم يأتِ المعنى في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ ﴾ لمعنى الآية في سورة البقرة.

أما الاشتراك في **الآية الثانية** قوله سبحانه (من الفجر)، فقد أتى أبو حيان[3] على معنيين لها:

- المعنى الأوّل: التّبعيض، أي: الخيط الأبيض الّذي هو بعض الفجر وأوله، وعلى هذا فإنّه يتعلّق بـ (يتبيّن)، ولا حرج في تعلّق حرفين بلفظ لاختلاف معناهما[4]، وهذا اختيار ابن عطية[5].
- أما المعنى الآخر: فالبيان على اعتبار (من الفجر) حالًا من الضّمير في الأبيض، وعلى هذا يتعلّق بمحذوف، أي: كائنًا من الفجر، والتّقدير: حتى يتبيّن لكم الخيط الأبيض الذي هو الفجر من الخيط الأسود.

ولم يرفض أبو حيان أيًّا من تلك المعاني المتقدم ذكرها، إنما اكتفى بذكرها وتوضيحها، والأولى هنا أنْ تكون (مِن) لمعنى بيان الجنس؛ لأنّ الله سبحانه جعل حدود الصّيام من طلوع

---

[1] سورة البينة، آية، ١

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٠٩، وانظر، الطبري، جامع البيان، ج١/ ٦٠٦

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٥٨-٥٩، وأجاز المعنيين: الزمخشري، الكشاف، ص١٢٠، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ١١٩-١٢٠، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ١٠٦، والطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٢٤٨-٢٤٩.

[4] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٧٥

[5] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٥٨

الفجر، وهذا بيان المقصود بالخيْط الأبيض وتعلّقه بالفجْر[1].

- **اشتراك من بين ابتداء الغاية، والتبعيض:**

في قوله تعالى: ﴿ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ ، وقد وردَ ذكر الآية فيما سبق، وقد أشرنا إلى تعدّد مواضع (مِن) فيها، وتقدّم الحديث عن الموضع الأوّل، أمّا الموضع الثّاني فهو (منْ خير)، وهنا زائدة بإجماع مفسّري القرآن ومعربيه، فلا وجود للمشترك فيها، أمّا الموضع الثّالث (مِن ربكم) فهو محور الحديث في هذا المشترك، وهو حمّال لمعنيين أتى على ذكرهما أبو حيان[2] في محيطه:

الأوّل: ابتداء الغاية، كقولنا: هذا الخير من زيد، وهو مُتعلّق بقوله (ينزّل)، والثاني للتبعيض، والتقدير: من خير كائن من خيور ربّكم، وهي على هذا متعلّقة بمحذوف مقدّر؛ لأنها صفة للجار والمجرور (من خير).

لم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، لكنّ معظم المفسرين والمعربين اختاروا الوجه الأول وهو المعنى على ابتداء الغاية، ولعلّنا هنا نستطيع القول بأنّ المختار هنا الوجهان من المعنيين المتقدم ذكرهما، فكلاهما جائز لسبب واحد، أنّ الله هو الأول والآخر، هو المنزّل للخير كلّه، ونصفه، وجزء منه، هو صاحب التّقدير، والمتحكّم بها لا غيره.

ومن مثل ما تقدم قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٠٢﴾ ﴾ [3]

- **اشتراك (من) بين التّبعيض، والظّرفية، والزّيادة:**

في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا ۖ وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [البقرة]

---

[1] للمزيد انظر: الطبري، جامع البيان، ج٢/ ٢١٧، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٢١٣

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥١٠

[3] سورة البقرة، آية، ٢٠٢

احتملت (مِن) عند أبي حيان[1] ثلاثة معانٍ، وهي:

- المعنى الأوّل: التّبعيض، والتّقدير: اتّخذوا بعض مقام إبراهيم، وهو اختيار أبي حيان.
- الظّرفية، والتّقدير: اتخذوا في مقام إبراهيم.
- أمّا المعنى الثّالث: فهو الزّيادة على مذهب الأخفش[2]، وعلى من فسّر المقام هنا بجعْلِه الحَجَر الذي ارتفعَ عليه إبراهيم –عليه السّلام– حين ضعف عن رفْع الحجارة التي بنى بها البيت، وغرقت قدماه فيه، وهو في الوقت الحاضر ما يسمّى مقام إبراهيم[3].

والحقّ أنّ المعنيين الثّاني والثّالث ضعيفان، والرّاجح ما ذهب إليه أبو حيان ومن وافقه على أنّ (مِن) تبعيضِيّة؛ لأنّ أغلب المفسّرين أجْمعُوا على أنّ المقام هنا الحرم كلّه، أو الحجّ كلّه، أو عرفة، والمزدلفة، والجمار، واتّفق المحقّقون على أنّ إبراهيم –عليه السّلام– قام في كلّ هذه المواضع، وقد جاء عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– وتساءل بقوله: ألا نتّخذه مصلى؟ [4]– القصْد إلى الصّلاة عنده–، فلمّا فرغَ الرسول ﷺ من الطّواف، وأتى المقام قرأ: (واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى)، فدلّ ذلك على اتّخاذه بعض هذه المواضع وهو: الموضِعُ المُتعارف عليه بخصوصيّته، فثبت على الحجر ولمْ يثبتْ على غيره[5].

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/٥٥٢، والعكبري، التبيان، ص٦٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٧٨–٣٧٩، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٧٩.

[2] انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ١٥٥

[3] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٦٨١

[4] انظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن ابراهيم (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري: وهو الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، دار تأصيل، القاهرة، ط١، مج٦/ ١٥، ٢٠١٢م.

[5] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٦٨٠–٦٨٢، والبغوي، معالم التنزيل، ص٦٣، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٤/ ٥٣–٥٤، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٧٧–٧٨، وملخص أبي حيان، ج١/ ٥٥٣ لما جاء من تلك الأقوال .

- **<u>اشتراك (مِن) بين معنى مرادف على، والظّرفيّة، والزّائدة، والسّببيّة:</u>**

من أمثلة اشتراكها قوله عزّ وجلّ: ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢٦﴾ ﴾ [البقرة]

والحقّ أنّ أبا حيان التفَتَ إلى معاني الحرف في قوله سبحانه (من نسائهم)، التي لم يأتِ على ذكرهنّ الكثير من المفسّرين، قائلًا: " و(مِن) يتعلّق بقوله (يؤلون)... فقيل: من بمعنى (على)، وقيل: بمعنى (في)، ويكون ذلك على حذف مضاف... وقيل: من زائدة... وقيل: يتعلّق بمحذوف... قاله الزّمخشري[1]، وهذا كلّه ضعيف ينزّه القرآن عنه..."[2]، وفيما يلي فضْل بيان لما ورد:

- إذا كانت (مِن) بمعنى على، فالتّقدير: على تركِ وطْء نسائهم.
- وعلى معنى الظّرفيّة، يكون التّقدير: في ترك وطء نسائهم.
- أما الزّائدة، فيكون التّقدير: يؤلون أنْ يعتزلوا نساءهم.
- رابعًا التعلّق بمحذوف، والتّقدير: والذين يؤلون لهم منْ نسائهم تربّص أربعة أشهر، ويُعزى هذا الرّأي للزّمخشري الذي قال: " ويجوز أنْ يراد لهم منْ نسائهم تربّص أربعة أشهر، كقوله: لي منْك كذا"[3]، وإلى هذا ذهب الرّازي، والعكبري، وغيرهما[4]، للتساؤل لماذا أُبدِلت (على) بـ(مِن)، والمتعارف في هذا السياق أنْ يُقال: حلف فلانْ على كذا، وآلى على كذا؟، والجواب: ما جاء به الزمخشري كما تقدر الحديث عنه، هذا أولًا، ثانيًا: أنّ في هذا القسم معنى البُعد، وكأنّه قيل: يبعدون منْ نسائهم مولين أو مقسمين، بالإضافة إلى ما قاله العكبري في هذا الصّدد:" ولا يجوز أنْ يتقدّم (مِن) مقام على، فعند ذلك تتعلّق (مِن) بمعنى الاستقرار"[5]، –يقصد بالاستقرار الذي تعلّق به (للذين)–.

---

[1] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٣٩–١٤٠

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٩٢، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥٥٠–٥٥١، والألوسي، روح المعاني، ج٢/ ١٢٩.

[3] الزمخشري، الكشاف، ص١٤٠

[4] انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٦/ ٨٦، والعكبري، التبيان، ص١٠٠– ١٠١، وابن عاشور، التحرير والتنوير: ج٢/ ٣٨٣

[5] العكبري، التبيان، ص١٠٠

والحقّ أنّ أبا حيان لم يجوّز تلك المعاني في هذا الموضع، وضعّفها ودعا إلى وجوب تنزّه القرآن عنْ مثل ذلك. وعلى هذا فقد قدّر –أبو حيان– أنّ (مِن) متعلّق بـ (يؤلون)، وذلك لوجهين:

- الأوّل: إذا اعتبرنا أنّ (مِن) للسّبب، والتّقدير: يحلفون بسبب نسائهم
- الآخر: تضمُّن فعل الإيلاء معنى الامتناع، ذلك يُعدى بـ (مِن)، وكأنّه قيل: للذين يمتنعون بالإيلاء منْ نسائهم[1].

والرّاجح في هذه المسألة قول أبي حيان أنّ (مِن) متعلقة بـ (يؤلون)؛ للأسباب التي انبَنَت على هذا التعلُّق، بالإضافة إلى أنّ الإسلام أراد للحياةِ الزّوجيّة أنْ تُبنى على أسس واقعيّة لا على أفكار لا تسمن ولا تغني من جوع، والله –سبحانه وتعالى– حدّد الأربعة أشهر لمن يقع به الإيلاء من اليمين بعدم القرب من زوجه، لأنّ هذه المدّة هي التي تستطيع فيها المرأة بالصّبر على بُعد الرّجل، فالله سبحانه لولا هذا اليمين الذي فيه ضرر وضرار للزّوجين، وأكثره للمرأة، لَمَا فَرَض هذا الحكم، لأنّ هذا الحلف وقع بسبب الخلاف مع النّساء أيًّا كان سببه[2].

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٩٢

[2] للمزيد من تفسير ما جاء في الآية الكريمة والاطلاع على أقوال المفسّرين انظر: الطبري، جامع البيان، ج٢/ ٥١٢–٥١٧، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ٦٨– ٧١

المبحث الثالث:

اسم (مَنْ)

(مَنْ)[1] مفتوحة الميم، قدْ تكون:

- شرطيّة؛ كقوله تعالى: ﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ﴾[2]
- واسم اسْتفهام[3]، تستخدم للعاقل؛ كقولنا: مَنْ مرّ بك؟، قال تعالى: ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾[4]، وقوله سبحانه: ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾ ﴾[5].
- واسم موصول؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسۡجُدُ لَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[6]
- ونكرة موصوفة؛ كقولنا: مررتُ بمَن مُعجبٍ لك، قال تعالى: ﴿ كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴿٢٦﴾ ﴾[7] .

وقد وردت في عدّة مواضع في القرآن الكريم، ومنْ أمثلة ورودها مُشْتركة بين معنيي **الشّرطيّة والموصوليّة**:

- قوله تعالى: ﴿ قُلۡنَا ٱهۡبِطُواْ مِنۡهَا جَمِيعٗاۖ فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ [البقرة]

---

[1] انظر: الهروي، الأُزهية في علم الحروف، ص١٠٠-١٠١، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢/ ٤١١- ٤١٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ٣٣٩-٣٤٠.

[2] سورة النساء، آية، ١٢٣

[3] لم يذكر ابن فارس، الصاحبي، ص٢٧٤ غيرها من المعاني .

[4] سورة البقرة، آية، ٢٥٥

[5] سورة طه، آية، ٤٩

[6] سورة الحج، آية، ١٨

[7] سورة الرحمن، آية، ٢٦

- وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ﴾ [البقرة]
- قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [البقرة]

(فمَنْ) في **الآية الأولى** تحتملُ الشّرطيّة والموصوليّة، قال أبو حيّان: " (مَنْ) في قوله (فمن تبع هدايَ) شرطيّة وأنّ جواب هذا الشّرط هو قوله (فلا خوف)... ولا يتعيّن عنْدي أنْ تكون (مَنْ) شرطيّة، بلْ يجوز أنْ تكون موصولة..."[1].

وقدْ تكاتفت نصوص المفسّرين والمعْربين[2] على أنّ (مَن) شرطيّة، وحجّتهم في ذلك دخول الفاء في جوابها، وهو (فلا خوفٌ)، فتكون مَنْ في موضع رفع على الابتداء، لكنّ أبا حيّان أجاز الوجه الآخر لمعنى (مَنْ)، وهو الموصوليّة، ورجّحه أيضًا على معنى الشّرطيّة، وذلك لقوله تعالى في الآية الّتي تليها ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾[3]، فأتى به موصولًا، ويكون قوله "(فلا خوفٌ) جملة في موضع الخبر.

أمّا دخول الفاء في الجملةِ الواقعةِ خبرًا فإنّ الشّروط المسوّغة لذلك موجودة هنا"[4]، وعلى هذا إنْ كانت (مَن) موصولة، فلا محلّ لـ (تبعَ)، والرّاجحُ هنا أنْ تكون (مَن) شرطيّة، وجوابها (فلا خوفٌ عليهم)؛ "لأنّ الفاء وإنْ دخلتْ في خبر الموصول (كثيرًا) فذلك على معاملته معاملة الشّرط، فلتحملَ هنا على الشّرطيّة اختصارًا للمسافة"[5].

---

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٣٢٢، وانظر: السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ١٩٩.

[2] انظر: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٠٩، والنّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٤٨، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٣٨، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١٣١، وانظر ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٧٦، والعكْبري، التّبيان، ص٣٤، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٣٦، والقرطبي، الجامع، ج١/ ٢٢٥، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٤٤٢.

[3] سورة البقرة، آية، ٣٩

[4] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٣٢٢.

[5] ابن عاشور، التحرير والتّنوير، ج١/ ٤٤٢، وللمزيد انظر: الطّيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٤٤٩

أمّا **الآية الثّانية**، فاشتركت (مَنْ) بين الشّرطيّة والموصوليّة، وذهب أبو حيان إلى أن تكون (منْ آمن بالله) مبتدأة، أو أنْ تكونَ شرطيّة، فما جاء بعدها من فعلٍ هو الخبر، أمّا إذا كانت موصولة فخبرها من قوله: (فلهم أجرهم)[1].

- فإنْ كانت (مَنْ) شرطيّة، فالمعنى: إنّ الذين آمنوا منْ يؤمن بالله منْهم فله أجره، و(مَنْ) هنا في محل رفع مبتدأ، والخبر (آمن)، وجواب الشّرط (فلهم أجرهم)، والجملة في محل رفع خبر إنّ الّذين، والعائد محذوف تقديره: مَن آمن منهم، كما أبانَ به في موضعٍ آخر[2].

وقدْ ترَك ذكْر (منهم)؛ "لدلالة الكلام عليه استغناءً بما ذكرَ عمّا ترك ذكره"[3]، وإذا تساءلنا كيف يؤمن المؤمن هنا؟، فالجواب هو الثّباتُ على الإيمانِ، وتْركُ تبدِيله، وليس الانتقال من دينٍ إلى آخر. و(مَنْ) الشّرطيّة هنا عامّة، فكان الرّابطُ العموم الذي شمِلَ اسم إنّ (المبتدأ)، ويكون معنى الكلام على الاستقبال، والمقصود بذلك فتْحُ بابُ الإنابةِ لهم[4].

- وإنْ كانت (مَنْ) موصولة بمعنى (الّذي)، فمحلّها بدلًا من اسم إنّ وما بعده، والعائد محذوف.

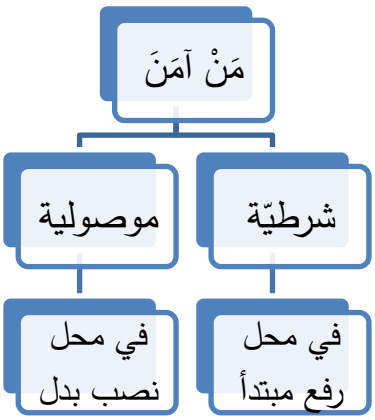

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٠٥، وانظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٤-٤٥، والزّمخشري، الكشّاف، ص٧٥، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١٥٨، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٨٨، والعكبري، التّبيان، ص٤٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٨٠، والقرطبي، الجامع، ج١/ ٢٩٥، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ٥٧، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٥١٢، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ٢٤٦، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٥٣٨-٥٣٩.

[2] سورة البقرة، آية، ١٢٦

[3] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٤١٦.

[4] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٤١٦-٤١٧، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٥٣٨

رجّح أبو حيّان الوجْه الثّاني، وهو أنْ تكون (مَنْ) موصولة –معَ إجازته لوجه الشّرط– فقال معلّقًا: "والّذي نختاره أنّها بدل من المعاطيف الّتي بعد اسم إنّ، فيصحّ إذْ ذاك المعنى، وكأنّه قيل: إنّ الّذين آمنوا منْ غير الأصْناف الثّلاثة، ومَنْ آمن مِنَ الأصْناف الثّلاثة فلهم أجْرهم، ودخلت الفاء في الخبر؛ لأنّ الموصول ضمن معْنى الشّرط، ولم يعتدّ بدخول إنّ على الموصول، وذلك جائز في كلام العرب..."[1].

أمّا **الآية الثّالثة** فقوله تعالى: ﴿ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۚ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا﴾، فما قيل عنْ (مَنْ) في الآية الثّانية يُقَال عنْ (مَنْ) في هذه الآية.

ومن مثْل ما تقدّم آيات في سورة البقرة قوله –تقدّست أسماؤه–:

- ﴿ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾ ﴾[2]
- ﴿ فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾ ﴾[3]
- ﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَٰنٍ ﴾ [4]
- ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾ [5]

- **اشتراك (مَنْ) بين الموصوليّة والنّكرة الموصوفة**

من أمثلة اشتراكها بين ذينكما المعنيين قوله تعالى:

- ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ ﴾ [البقرة]

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٠٥.

[2] سورة البقرة، آية، ٨١

[3] سورة البقرة، آية، ١٥٨

[4] سورة البقرة، آية، ١٧٨

[5] سورة البقرة، آية، ١٩٤

- ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ وَلَهُمْ فِي ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١٤﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ رَءُوفٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴿٢٠٧﴾ ﴾ [البقرة]

فـ(مَنْ) في **الآية الأولى** تحتملُ المعنيين السابق ذكرهما، يقول أبو حيّان: " مَنْ في قوله تعالى﴿ مَن يَقُولُ﴾ نكرةٌ موصوفةٌ مرفوعةٌ بالابتداء، والخَبَرُ الجارّ والمجرور المتقدّم الذّكر، ويقول صفة، هذا اختيار أبي البقاء، وجوّز الزّمخشري هذا الوجه... واستضعف أبو البقاء أنْ تكون موصولة بمعنى الّذي..."[1]

وفيما يلي بيان لما تقدّم آنفًا:

- أنْ تكون (مَنْ) نكرة موصوفة، والتّقدير: ومِنَ النّاس فريقٌ يقولُ آمنّا، فـ(من): في موضع رفع على الابتداء، والخبر الجار والمجرور المتقدّم ذكره (ومن الناس)، و(يقول) صفة، وقد اختار هذا الوجه مكّي، والعكبري، والهمذاني، والطّيبي، وابن هشام الأنصاري[2].
- أمّا إذا كانت موصولية، فالتّقدير: ومِنَ النّاس الّذي يقولُ آمنّا، أو مِنَ النّاس ناس يقولون كذا، فإنْ جعلنا اللام للجنْس والقصْد في ذلك –ومِنَ النّاس– تكُنْ موصوفة، كقوله تعالى: ﴿ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ ﴾[3]، وإنْ جعلْناها للعهد فهي موصولة، كقوله

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ١٨٢، وانظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص٣٠-٣١، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ١٠٩-١١٠

[2] انظر: مكّي، مشكل إعراب القران، ص٢٧، والعكبري، التّبيان، ص١٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ١٤٦، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ١٥١-١٥٢، ابن هشام الأنصاري، مغني اللّبيب، ج١/ ٣٤٠

[3] سورة الأحزاب، آية، ٢٣

تعالى: ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾[1]، وهو اختيار الزّمخشري ورؤياه[2]. وقد استَضْعَف العكبريّ أنْ تكون (مَنْ) هنا موصولة في قوله: "ويضعف أنْ تكون بمعنى (الّذي)؛ لأنّ الّذي يتناول قومًا بأعْيانهم، والمعنى هاهنا للإبهام..."[3].

ولم يتّفق أبو حيّان مع قول الزّمخشري أو العكبري، معلّقًا وموضّحًا ذلك من خلال:

- أولًا: أنّ ما ذهبَ الزّمخشري إلى تفسيره بأنّ اللّام إنْ كانت للجنْس فهْي موصوفة، وإنْ كانت للعهْد فهْي موصولة "أمْر لا تحقيق له، كأنّه أراد مناسبة الجنْس للجنْس والعهْد للعهْد، ولا يلزم ذلك... و(مَنْ) موصولة، ويجوز أنْ تكونَ للعهْد و(مَنْ) نَكرة موصُوفَة فلا تَلازَم بينَ ما ذكره"[4].
- ثانيًا: أمّا حجّة العكبري في استضعافه كون (مَنْ) موصولة، وأنّ المعنى على الإبهام، فهو غيرُ مسلّم؛ لأنّ الآيةَ نزلت في أُناس بأعْيانهم معروفين، وهم عبْد الله بن أبي سلول وأصْحابه، ومنْ وافقهم، وقدْ وصَفَهم الله في ثلاث عشرْةَ آية في نعْتِهم (بالمنافقين)، فلا يكون ذلك صادِرًا إلّا منْ معيّن فأخبر عنْ ذلك المعيّن[5].

وقدْ رجّح أبو حيّان أنْ تكون (مَنْ) موصولة؛ فقال: " والّذي نخْتار أنْ تكون من موصولة...لأنّه الرّاجح من حيث المعنى، ومنْ حيث التّركيب الفصيح، ألا ترى جعْل (مَن) نكرة موصوفة إنّما يكون ذلك إذا وقعت في مكان يختصّ بالنّكرة في أكْثر كلام العرب، وهذا الكلام ليس من المواضع الّتي تُخْتصّ بالنّكرة"[6].

وأيّد أبو حيّان ما ادّعى به الكسائي بأنّ (مَنْ) إذا كانت نكرة موصوفة فلا تجيء إلا في موضع تخْتصّ به بالنّكرة، وما وقع في غير ذلك فهو قليل جدًا، ودَعَا إلى عدم تحميل كتاب الله ما أثبته بعْض النّحويين في قليل.

---

[1] سورة التوبة، آية، ٦١

[2] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص٣٠

[3] العكبري، التّبيان، ص١٩.

[4] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٨٢

[5] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٨٢، وانظر أيضًا ما قيل في تفسير معنى الآية الكريمة، الطّبري، جامع البيان، ج١/ ١٥٦-١٥٧، والثّعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ١٨٧.

[6] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ١٨٢، وانظر: السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ١١٠.

وعلى الرّغم ما جاء به الكسائي إلا أنها –مَن– قدْ جاءت في موضع لا تخْتصّ به النّكرة، كقول الشّاعر:

وَكَفى بِنا فَضلاً عَلى مَن غَيرِنا حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيّانا[1] [الكامل]

أمّا **<u>الآية الثّانية</u>** في قوله تعالى (ممَّنْ منع) فقد تردّدت بين معنيي الموصوليّة والموصوفة، قال أبو حيّان:" و(مَنْ)... بمعْنى الّذي، وجوّز أبو البقاء أنْ تكون نكرة موصوفة"[2]. ولمْ يذكر معظم معربي القرآن ومفسّريه شيئًا عن جملة (ممَّن منع). وعلى هذا تحتملُ (مَنْ):

- الموصوليّة، والتّقْدير: أظلم من الّذي مَنَع مساجدَ الله، فالجملة بعْدها لا محلّ لها من الإعراب[3].
- نكرة موصوفة، وبهذا تكون الجملة في محل جرّ صفة لها.

ولمْ يخْتر أبو حيّان معنًى دون آخر، إنّما قدّم القول بأنّ (مَنْ) موصولة، ولم يعلّل ذلك، والرّاجح في هذا الشّاهد أنْ تكون (مَنْ) موصولة؛ وذلك لأنّه الأولى من حيث المعنى ومن حيث التّركيب الفصيح، إذْ إنّ (مَن) لا تقع نكرة موصوفة إلا في مكان تختصّ بالنّكرة في أكثر كلام العرب، وهذا الكلام ليس في المواضع التي تختصّ بالنّكرة[4]. فالّذي منعَ الذّكر في مساجد الله هم النّصارى، ذلك أنّهم منعوا مؤمني بني اسرائيل الصّلاة في بيت المقْدس، وهم الّذين سعوا في خرابه[5].

وما قيل في الآية الأولى يُقال عن (مَن) في الآية الثّالثة والرّابعة، والحقّ أنّ الإعراب يتباين تباينًا كلّيًّا بناءً على هذا المشترك.

---

[1] البيت، لكعْب بن مالك، ديوان كعب بن مالك، تحقيق مجيد طرّاد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص١٠٠، وانظر: عبد القادر البغْدادي، خزانة الأدب، ج٦/ ١٢٠–١٢٨، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٤١٣.

[2] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٥٢٧، وانظر: العكبري، التّبيان، ص٦٢، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٦٥، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٣٤٨.

[3] انظر: محيى الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج١/ ١٧١

[4] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ١٨٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ٣١٠

[5] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٦٣٧

المبحث الرّابع:

(ما)

(ما)[1] لفظٌ مشتركٌ حمّال لمعانٍ متعدّدة، يكون حرفًا، واسمًا، وسنكتفي بوصفٍ نظريّ مُقتضب، للتوضيح والبيان، **فالحرفيّة**:

- منها النّافية، وتنقسم إلى قسمين: العاملة التي تدخل على المبتدأ والخبر؛ كقولنا: ما زيدٌ قائمًا، والقسم الثّاني غير العاملة التي تدخل على الفعل؛ كقولنا: ما قام زيدٌ. قال تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآيِ نَفْسِيٓ ﴾[3].
- والمصدريّة، أيضًا تقسم إلى قسمين: وقتيّة وغير وقتيّة، كقوله سبحانه: ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[4]، وقوله: ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾[5]
- والزّائدة، ولها أربعة أقسام:

١. القسم الأول: أنْ تكون زائدة من أجل التّوكيد؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[6]، وقوله: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ ﴾[7].

٢. القسم الثاني: أنْ تكون كافّة، وتقع بعد (إنَّ) وأخواتها، وربَّ...إلخ؛ كقولنا: إنّما زيدٌ ذاهبٌ، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[8].

٣. القسم الثالث: أنْ تكون عوضًا؛ كقولنا: أمّا أنت منطلقًا انطلقت.

---

[1] انظر: المبرّد، المقْتَضب، ج١/ ١٨٦، ج٤/ ١٩٣، والرماني، حروف المعاني، ص٨٦-٩١، وابن فارس، الصاحبي، ص٢٦٩-٢٧٢، والهروي، الأزهية في علم الحروف، ص٧٥- ٩٢، والمالقي، رصف المعاني، ص٣٧٧- ٣٨٥، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٢٢- ٣٤١، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ٣٢٧- ٣٣٠، والزركشي، البرهان، ص١١٦٧-١١٧٥

[2] سورة يوسف، آية، ٣١، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج١/٥٩

[3] سورة يونس، آية، ١٥

[4] سورة هود، آية، ١٠٨

[5] سورة التوبة، آية، ٢٥

[6] سورة آل عمران، آية، ١٥٩

[7] سورة التوبة، آية، ١٢٤

[8] سورة النساء، آية، ١٧١

٤. القسم الرابع: أن تكون منبِهةً على وصفٍ لائقٍ إمّا للتعظيم؛ كقوله سبحانه: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾[١]، وقوله: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾[٢]، أو للتّحقِير، أو للتّنويع؛ كقولنا: هل أعطيت إلا عطيّة ما؟.

أما (مَا) **الاسميّة** فمنها:

- الموصوليّة؛ كقولنا: يُعجبني ما تقرأ، أي: يُعجبني الذي تقرأ، قال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[٣].
- والشّرطيّة[٤]؛ كقوله تعالى: ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾[٥]، وقوله سبحانه: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [٦].
- والاستفهامية، لغير العاقل، ولصفات منْ يعقل؛ كقولنا: ما عندك؟ فيُجاب: فرس، وقيل: ما زيد؟؛ فتكون الإجابة عن صفاته هل هو عالم، جاهل، قاتل...إلخ، قال تعالى: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ۝١٧ ﴾[٧].
- نكرة غير موصوفة، ولها ثلاثة أقسام[٨]: باب التعجب، باب نعم وبئس، أو تكون مع الفعل؛ كقولنا: ما أحسنَ محمّدًا!، ونعمّا محمد ... إلخ، وقوله سبحانه: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ۝١٧٥ ﴾[٩].
- نكرة موصوفة؛ كقولنا: مررتُ بما معجب لك، أي بشيء معجب.

وغيرها من المعاني المختلفة.

---

[١] سورة القارعة، آية، ١-٢

[٢] سورة الحاقّة، آية، ١-٢

[٣] سورة النحل، آية، ٤٩

[٤] انظر: وضعها سيبويه، الكتاب، ج٣/ ٥٦-٥٧، تحت (هذا باب الجزاء).

[٥] سورة البقرة، آية، ١٠٦

[٦] سورة فاطر، آية، ٢

[٧] سورة طه، آية، ١٧

[٨] للمزيد انظر: سيبويه، الكتاب، ج١/ ٧٣، والمرادي، الجنى الداني، ص٣٣٧-٣٤٠

[٩] سورة البقرة، آية، ١٧٥

- **<u>اشتراك (ما) بين الموصوليّة، والمصدريّة:</u>**

من أمثلة هذا الاشتراك قوله تعالى:

- ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ [البقرة] .
- ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ [البقرة] .
- ﴿ قَالُوا۟ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِىَ ۚ قَالَ إِنَّهُۥ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ [البقرة] .

فـ (ما) في **<u>الآية الأولى</u>** تحتمل (ما) في (ما كانوا) ذينك المعنيين، كما جاء عند أبي حيان[1]،

- فعلى معنى المصدريّة[2]، يكون التقدير: بكونهم يكذبون، و لأنّها حرف فلا وجود لضمير يعود عليها؛ لأنها حرف، و(ما) مع ما بعدها في تأويل المصدر، ومن هنا تطرّق أبو حيان بشكل مُقتَضب إلى قضية (كان) النّاقصة التي يراها البعض، بأنّ لا مصدر لها، ومذهبهم هذا مردود عليهم، ودليل ذلك ورودها –كان– النّاقصة (مصدرًا) في كتاب سيبويه بكثرة، والقول بأنّ كان النّاقصة لها مصدر لا يعني ذلك جواز مجيئه معها، فلا نقول: كان زيدٌ قائمًا كونًا.
- أما إذا كانت موصولة، فالعائد محذوف، وجاز ذلك لتوافر الشّروط وتقديره: بالّذي يكذّبونه، وما جاء به العكبري أنّ معنى الموصوليّة أظهر؛ لأنّ الهاء المقدّرة عائدة إلى الّذي، و(كان) النّاقصة لا تستعمل منها مصدرًا[3].

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ١٨٩، و ممن أتى على المعنيين انظر: العكبري، التبيان، ص٢٠، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ١٥٤–١٥٥، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١١٦.

[2] انظر: اختار هذا المعنى الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ٤٣، والطبري، جامع البيان، / ١٦٧، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٢٨، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٥٥، والقرطبي، الجامع، ج١/ ١٣٩، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٢٣، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٢٨٣.

[3] انظر: العكبري، التبيان، ص٢٠

وكما تعوّدنا منْ أبي حيّان التّصدّي لمثل تلك التّأويلات، ومنها ما جاء به العكبري، فقال: " لا يلزم أنْ يكون ثمَّ هاء مقدّرة، بل منْ قرأ (يكذبون) بالتّخفيف وهم الكوفيون، فالفعل غير متعدّ، ومن قرأ (بالتّشديد) فالمفعول محذوف لفهم المعنى، تقديره: بكونهم يكذّبُون الله في إخباره والرّسول فيما جاء به..."[١]

وعودةً لما جاء به العكبري أنّ (كان) النّاقصة لا تعمل ولا تدخل في المصدريّة في هذه الآية الكريمة، فالحقّ أنّ (كان) إذا تقدمت الأسماء والأفعال فتكون عاملة غير مبطلة، أما إذا قلنا: يقوم كان زيد، فيبطل ههنا عملها[٢].

أما في **الآية الثانية** (ما رزقناكم)، فلها معنيان ورد عليهما أبو حيّان[٣] وهما:

- الموصوليّة: والعائد فيها محذوف، والتقدير: كلوا منْ طيبات رزقنا الّذي رزقناكموه، وشروط الحذف فيها موجودة[٤].
- المصدريّة: أي: جعلناه لكم رزقًا، فعلى هذا المعنى لا حاجة لتقدير الضّمير؛ ويكون ذلك المصدر واقعًا موقع المفعول، والتّقدير: منْ طيبات مرزوقنا، فقيل: أنّ معنى الآية هو وصف الأكل الحلال الذي أبيح لهم أكله.

والرّاجح في هذه المسألة معنى الموصوليّة؛ " لأنّ وصف ما كان القوم فيه من هنيء العيش الذي أعطاهم، فوصف ذلك بالطّيب الّذي هو بمعنى اللّذة أحرى منْ وصفه بأنّه حلال مباح"[٥]، وهو المعنى الأقرب إلى الذّهن كما عبّر عنه أبو حيان.

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ١٨٩-١٩٠

[٢] انظر: ما جاء في هذا الصّدد: سيبويه، الكتاب، ج١/ ٥٤

[٣] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٧٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٦٤، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢٣١

[٤] انظر: اختار هذا الوجه الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٣٨٨

[٥] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٣٨٨

كذلك الحال في **الآية الثّالثة** في قوله (فافعلوا ما تؤمرون)، قدّرت على المعنيين المذكورين –الموصوليّة والمصدريّة– كما جاء على ذكرهما أبو حيان[١]:

- أنْ يكون (ما) موصولة، هي وما بعدها منْ صلة الموصول (تؤمرون) في محل نصب مفعول به والعائد محذوف، والتّقدير: افعلوا الذي تؤمرون به، أو تؤمرونه. وقد حُذف الجارّ والمجرور من صلته، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ﴾[٢]، أي: بالذي تؤمر به، وهذا ما أُجيز به في بعض المواضع، أما إذا قلنا: الذي مررت زيد، في قولنا الذي مررت به زيد فلم يجز، بينما جازَ القول أمرتُك بالخير، أمرتك الخير، لكنْ لا نقول مررت زيدًا[٣].
- أو بمعنى المصدريّة، والتّقدير: فافعلوا أمركم، أو مأموركم، وعلى هذا يكون المصدر بمعنى المفعول أو تسمية للمفعول، كما يُقال: ضرْب الأمير، وبالتالي فإنّ جملة (تؤمرون) تكون مبنيّة للمفعول، و (الواو) في محلّ رفع فاعل، وهذا المعنى والتّقدير بعيد؛ لأنّ هذه الجملة ليس لها محلّ من الإعراب لوقوعها صلة.

وعودة إلى المعنى الأول وهو الرّاجح في هذه المسألة، كما صرّح به أبو حيان ومنْ وافقه من المفسّرين والمعربين لحجّتين:

- الأولى: أنّ الفاعل لما حُذف كان ذلك للعلم به وهو الله سبحانه وتعالى، فالله هو الآمر.
- الثّانية: جاءت موصولة لتناسب أواخر الآي كما يتناسب الإعراب في أواخر أبيات الشّعر، لقول لبيد:

ومَا المالُ والأهْلُونَ إلاَّ وَديعَةٌ وَلابُدَّ يَوْمًا أنْ تُرَدَّ الوَدائِعُ[٤] [الطّويل]

---

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤١٧، والزّمخشري، الكشاف، ص٧٧، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٨٧، والنّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٥٩، ومحيى الدين الدّرويش، إعراب القرآن، ج١/ ١٢٢.

[٢] سورة الحجر، آية، ٩٤

[٣] انظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٩٢، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٥٥١

[٤] البيت للعامريّ، لبيد بن ربيعة، ديوانه، شرح الطّوسي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣م، ص١١١، وهو من شواهد البحر انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤١٧

إذ إنّ آخر البيت الذي قبل هذا قوله: وما يدْرونَ أينَ المَصَارِعُ؟.

ومن مثل ما تقدّم من اشتراك (ما) الموصوليّة، والمصدريّة قوله سبحانه:

- ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ ﴾[1]
- ﴿ فَأَنزَلْنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾ [2]
- ﴿ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٧٢﴾ ﴾[3]
- ﴿ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٧٤﴾ ﴾[4]
- ﴿ أَن يَكْفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا ﴾[5]
- ﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾[6]
- ﴿ أَن تَسْـَٔلُواْ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾[7]

- **اشتراك (ما) بين الزّائدة، والنّافية، والمصدريّة:**

من مثل ما تقدّم قوله –تقدّست اسمه–: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾ [البقرة: ٨٨]

عرّج أبو حيان على معاني الاشتراك النّحوي في قوله (ما يؤمنون)، عارضًا، ومرجّحًا لبعضها في قوله: " إنّ المعنى فـ (ما يؤمنون) قليلًا ولا كثيرًا... وقال الزمخشري[8]: يجوز أنْ

---

[1] سورة البقرة، آية، ٤١

[2] سورة البقرة، آية، ٥٩

[3] سورة البقرة، آية، ٧٢

[4] سورة البقرة، آية، ٧٤

[5] سورة البقرة، آية، ٩٠

[6] سورة البقرة، آية، ٩٥

[7] سورة البقرة، آية، ١٠٨

[8] انظر: الزمخشري، الكشّاف، ص٨٣، وممن قال قوله ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٠٦

تكون القلّة بمعنى العدم... و(ما) في قوله ما يؤمنون: زائدة مؤكّدة... ولا يجوز في (ما) أنْ تكون مصدريّة؛ لأنّه كان يلزم رفع (قليل) حتّى ينعقد منها مبتدأ وخبر..."[1]

والحقّ أنّ حملها لهذه المعاني مجتمعة؛ يُفْضي إلى تعدّد الأعاريب التي يمكن أنْ تحملها (ما)، فإذا ما كانت:

- نافية، والتّقدير: فما يؤمنون قليلًا ولا كثيرًا، ومنْ مثل ذلك قوله تعالى: ﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝١٠ ﴾[2]، أي لا يشكُرُون أصلًا، وتكون (قليل) هنا نعتًا لمصدر محذوفٍ، أو ظرفًا محذوفًا، والصّحيح أنّ هذا المعنى وهذا الوجه –أقصد النّفي– بعيد، ويردّه أمران:

أولًا: أنّ قليلًا وإنْ صحّ المراد به النّفي إلا أنّه في غير هذا التّركيب.

ثانيًا: أنّ ما كان في صلة النّفي لا يتقدّم عليه، فهو فاسد من جهة الإعراب؛ لأنّ قليلًا انتصب بالفعل المثبت فصار نظير: قمتُ ليلًا، أي قائمًا قليلًا، و(ما) النّافية لها الصّدارة في تحقيق معناها ووجودها، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3].

- وحاملة لمعنى الزّيادة، وعلى هذا المعنى يكون قليل: نعتًا لمصدر محذوف، والتّقدير: فإيمانًا قليلًا يؤمنون، ومجيء (ما) على هذا المعنى إما منْ أجل تأكيد الكلام وتقويته، أو لإفادة التّقليل؛ كقولنا: أكلت أكلًا ما، مثلها قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[4].

- أما على معنى المصدريّة، فهو غير جائز؛ لأنّ التركيب على هذا المعنى فيه خطأ، إذْ وجب هنا رفع (قليلًا) بدل نصْبها حتى يتأتّى منهما المبتدأ والخبر.

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٠–٤٧١، وانظر: العكبري، التبيان، ص٥٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٢٤، وابن الحاجب، عثمان بن الحاجب أبو عمرو (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، د.ط، دار عمار، دار الجيل، عمان، بيروت، د.ت، ص٢١٣–٢١٤، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ٣٢٩.

[2] سورة المؤمنين، آية، ٧٨، وسورة السّجدة، آية، ٩

[3] انظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٢٤، وابن الحاجب، الأمالي، ص٢١٤، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٠، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ٣٢٩، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٢١٩.

[4] سورة آل عمران، آية، ١٥٩

والرّاجح هنا ما استحسنه أبو حيّان ومنْ وافقه[1] من اختيار معنى (ما) على أنها زائدة في هذا التّركيب الشّريف؛ " لأنّ دلالة الفعل على مصدره أقوى منْ دلالته على الزّمان، وعلى الهيئة، وعلى المفعول، وعلى الفاعل؛ لموافقته ظاهر قوله تعالى: ﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٤٦﴾ ﴾[2]" [3].

كما قال الشاعر:

لو بأَبانيَنْ جاء يَخْطُبها رُمِّل ما أَنفُ خاطبِ بِدَم[4] [المنسرح]

- **اشتراك (ما) بين الموصوليّة، والنّافية:**

من أمثلة ورود (ما) مرّتين في آية واحدة، قوله جلّ جلاله: ﴿ وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٢﴾ ﴾ [البقرة] .

أمّا الاشتراك الأول في الآية فهو (وما أنزل)، وأشار أبو حيان[5] إلى معانيها –ما–، منها: أنّها اسم موصول منصوب معطوف على السّحر، أما المعنى الآخر فهو أنْ يكون حرف نفي، والجملة من (وما أنزل) معطوفة على (وما كفر سليمان).

---

[1] انظر: الماوردي، النّكت والعيون، ج١/ ١٥٧، وابن عطيّة ، المحرر الوجيز، ج١/ ١٧٧، وابن الأنباري، البيان، ج١/١٠٦، والنّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٦٧، والألوسي، روح المعاني، ج١/٣١٩.

[2] سورة النساء، آية، ١٥٥

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧١

[4] البيت للمهلهل بن ربيعة ضمن أربع أبيات ذُكرت في آخر حرب له –حرب البسوس–، خُطبت آنذاك ومهرت أدمًا (الجلد)، ولم يقدر على الامتناع فزوجها، انظر: المبرد، الكامل، ج٣/ ٦٨، والسّيوطي، شرح شواهد المغني، ص٧٢٤

[5] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٩٧، وممن أتى على المعنيين انظر: الماوردي، النّكت والعيون، ج١/ ١٦٥، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١١٤، والعكبري، التبيان، ص٥٨، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٤٦، والنّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٧٢.

- فعلى المعنى الأوّل أنْ تكون (ما) موصولة، والتّقدير: يعلمون النّاس السحر والّذي أُنزل على الملكين، ومحلها النّصب عطفًا على السّحر، وقد تعدّد القول على المتبوع، منها أنّها معطوفة على فعل (تتلو)، والتّقدير: واتّبعوا ما تتلو الشّياطين والذي أنزل على الملكين، لكن على الرّغم من تعدّد الآراء إلا أنّ (ما) تكون على تلك الأوجه (موصولة).
- أما على المعنى الثاني فهو النّفي، والتّقدير: ولم ينزل على الملكين، والجملة معطوفة على (وما كفر سليمان) وهْي جملة منفيّة، ومعنى ذلك: وما أنزل على الملكين إباحة السحر، هذا المعنى وإنْ رفضه جملة من المفسّرين إلا أنّ القرطبي اختاره، على أنّ في الكلام تقديم وتأخير، فقال: " أنّ اليهود قالوا: إنّ الله أنزل جبريل وميكائيل بالسّحر، فنفى الله ذلك"[1].

والرّاجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو حيان ومن وافقه في ترجيح معنى (الموصولية)؛ لأنّ جعْل (ما) على معنى النفي، بذلك تنفي " عن الملكين أن يكونا منزلًا إليهما، ولم يخْل الاسمان اللذان بعدهما –هاروت وماروت– منْ أنْ يكونا بدلًا منهما وترجمة عنهما... فإنْ جُعِلا بدلًا منْ الملكين بَطُل معنى قوله: ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾"[2]؛ لأنّ عدم معرفتهما بما يفرّق به بين المرء وزوجه.

- **<u>اشتراك (ما) بين الموصوليّة، والنّكرة الموصوفة، والمصدريّة:</u>**

تظهر (ما) الأخرى في (وما يفرّقون به) من نفس الآية السّابقة مشتركة بين المعاني المتقدّم ذكرها، فقد أجاز أبو حيان[3] أنْ تكون موصولة، أو أنْ تكون نكرة موصوفة، لكنّه لمْ يُجز معنى المصدرية فيها، إذًا جاءت (ما) هنا في ثلاثة معانٍ، تردّد الأول والثّاني عند كثير من المفسّرين والمعربين دون الثالث.

---

[1] القرطبي، الجامع، ج٢/ ٣٥

[2] الطبري، جامع البيان، ج١/ ٥٨١

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٠٠

- فالمعنى الأول الموصولية، والتقدير: والّذي يفرّقون به السّحر، ونهاية تلك الصّلة (وزوجه).
- وعلى المعنى الثاني: النّكرة الموصوفة وما بعدها صفتها، ولم يوضّح أحد من المفسرين سبب جواز مجيء (ما) هنا على هذا المعنى، فالسياق ليس به تعجّب أو جاء من باب بئس ونعم...إلخ.
- المعنى الثالث: المصدريّة، لم يأت على ذكرها غير أبي حيان، وهو معنى غير صحيح؛ لأنّ الضّمير يعود على المصدر، بينما في هذا الموضع عاد الضّمير على (ما)[1].

والراجح الوجه الأول هو معنى ما على (الموصولية)؛ لأنها أنظم وأقرب إلى السياق التركيبي للآية، علاوة على ذلك فإنّ المعنى مكمّل لما جاء في أول الآية الكريمة. ومن مثل ما تقدم قوله تعالى: ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾[2].

- **<u>اشتراك (ما) بين التّعجبية، والاستفهاميّة، والموصولية، والنّكرة الموصوفة، والنّافية:</u>**

في قوله تعالى: ﴿ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ ۚ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ ﴿١٧٥﴾ ﴾ [البقرة] .

قد أتى أبو حيان على بعض آراء منْ تقدّمه عارضًا، ومختارًا، وملمحًا إلى هذا المشترك النّحوي الآتي من تعدّد معاني حروف المعاني، قائلًا: " اختُلِف في (ما) فالظاهر أنّها تعجّبية وهو قول جمهور المفسّرين... واختلفوا أهي نكرة تامّة، والفعل بعدها في موضع الخبر، أو استفهاميّة صحبها معنى التّعجب... أو موصولة... أو موصوفة... وذهب قوم إلى أنّ (ما) نافية..."[3]. وفيما يلي فضل بيان لتلك الأقوال:

---

[1] أتى على ذكر المعنيين الأول والثاني: العكبري، التبيان، ص٥٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٥٠

[2] سورة البقرة، آية، ١٣٤

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦٦٨-٦٦٩، وممّن أتى على معنيي التعجبية والاستفهامية: الطبري، جامع البيان، ج٢/ ١١٣، والزمخشري، الكشاف، ص١١٢، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٤٢، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٣٨، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٣١-٣٤، والعكبري، التبيان، ص٨١، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٣٤-٤٣٥، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١٥٨-١٥٩.

- الأول: أن تكون (ما) تعجّبية في محل رفع ابتداء، وخبرها الجملة الفعلية فيما بعدها، وهو قول جمهور المفسرين باتّفاق، لك الخلاف تركّز في ما إذا كان (أفعل) بعد (ما التّعجبية)، أهو اسم على مذهب الكوفيين، أم فعلٌ على مذهب البصريين؟[١]، والّذي يترتب على هذا الخلاف في نصب الاسم بعده، هل هو مفعول به، أم مشبّه بالمفعول به؟، وفي ذلك مذاهب واعتراضات، ليس الموضع موضع تفصيل هنا، إذ نكتفي بهذا القدر من القول.
- الثاني: أن تكون (ما) بمعنى النّكرة الموصوفة، والتقدير: فما أجرأهم على النار!، وهذا قول الفرّاء[٢].
- الثالث: الاستفهامية، أيضًا هو قول الفراء والتّقدير: أيّ شيء أصبرهم الله على النّار؟.
- الرّابع على معنى الموصوليّة، والتقدير: وما الّذي أصبرهم.
- الخامس: الموصوفة، والمعنى: ما أصبرهم. وهذا ما قاله الأخفش[٣].
- أما القول السادس والأخير فهو النّفي، ومعنى ذلك: أنّ الله ما أصبرهم على النّار، أي: ما يجعلهم يصبرون. وهذا ما جاء به العكبري، وهو غير مقبول لما تقتضيه الآية من معنى مغاير.

والرّاجح في هذه الشّاهد ما رجّحه أبو حيان ومن وافقه منْ أهل الجمهور، أنْ تكون (ما) بمعنى التعجبية، قال الزمخشري: " (ما أصبرهم) تعجب من حالهم في التباسهم بموجبات النار من غير مبالاة منهم"[٤]، فالتّعجّب إذًا للمخاطبين من الأقوام لا إلى الله سبحانه العالم بما كان وما سيكون.

---

[١] انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٣٨٥

[٢] انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١/ ١٠٣

[٣] انظر: القول الرابع والخامس للأخفش، معانيه، ج١/ ١٦٦

[٤] الزمخشري، الكشاف، ص١١٢

- **<u>اشتراك (ما) بين الشّرطية، والموصوليّة:</u>**

كما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢١٥﴾ ﴾ [البقرة] .

قال أبو حيان: " (وما تفعلوا من خير) (ما) شرطية في الموضعين –يقصد بالموضع الثاني ما أنفقتم– منصوبة بالفعل بعدها، ويجوز أنْ تكون (ما) من قوله (ما أنفقتم) موصولًا، وأنفقتم صلة... وإذا كانت (ما) شرطيّة فهذا الجار والمجرور في موضع خبر لمبتدأ محذوف..."[1].

والتقدير بناءً على المتقدم بيانه:

- الشّرطية، لتَوَافُق (ما) بعدها، فـ (ما) اسم شرط في محل نصب مفعول به مقدّم، و(أنفقتم) فعل في محل جزم فعل الشرط، و(من خير) في محلّ نصب حال، و(فللوالدين) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وهذه الجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وعلى هذا فإنّ اكتمال السّياق النّحوي للشرط يجعل من (ما) شرطية، هو الوجه الظاهر والأولى في معنى هذه الآية، وهو ما اختاره أبو حيان ومن وافقه من المفسرين والمعربين[2].
- الموصوليّة، والتقدير: الذي أنفقتموه، العائد فيه محذوف والجار والمجرور من (فللوالدين) خبر المبتدأ (ما)، وهذا المعنى أجازه أبو حيان وآخرون، إلا أنّ الوجه الظاهر والأولى معنى (الشّرطية) للأسباب التي تقدم ذكرها في السابق.

- **<u>اشتراك (ما) بين المصدريّة، والشّرطية، والموصولية:</u>**

في قوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۖ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٢٣٦﴾ ﴾ [البقرة]

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ١٥١، وممن أتى على المعنيين: العكبري، التبيان، ص٩٧، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥٢٤-٥٢٥

[2] انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٠٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٩٧، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ٢٦، ومحيى الدين الدرويش، إعراب القرآن، ج١/ ٣١٨

قوله (ما لم تمسّوهن): في (ما) ثلاثة أوجه أتى على ذكرها أبو حيان[١] وهي:

- أولها: مصدريّة ظرفيّة، تقديرها: مدّة أو زمان عدم المسيس، من مثل ما جاء في قول امرئ القيس:

إنّي بِحَبلِكَ واصِلٌ حَبلي وَبِريشِ نَبلِكَ رائِشٌ نَبلي

ما لَم أَجِدكَ عَلى هُدى أَثَرٍ يَقرو مَقَصَّكَ قائِفٌ قَبلي[٢] [الكامل]

- ثانيها: أن تكون (ما) بمعنى الشّرطيّة الشّبيهة بالمصدريّة الظّرفية، وعلى هذا تقتضي التّعميم؛ كقولنا: " أصحبك ما دمت لي محسنًا، فالمعنى: كل وقت دوام إحسان"[٣]، ومنهم من قدّر (ما) بـ (أن)[٤]. ويرى أبو حيان أنّ منْ جاء بهذا القول فسّر المعنى بأنّ (ما) إذا كانت شرطًا تكون اسمًا غير ظرف زمان ولا مكان، وهذا غير جائز وخلافًا للنحويين.

بالإضافة إلى أنّ مجيء (ما) هنا بمعنى الشرطية فذلك يُوجب أنّ " رفْع الجناح عن المُطلّق بشرط عدم المماسّة وعدم الفرض، ومعلوم أنّ الجناح مرفوع عن المطلّق مسّها أو لم يمسسها، فرَضَ أو لم يفرض..."[٥].

ما قصده الطّيبي فيما تقدم، أنّ قوله تعالى: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ ﴾[٦] وهي الآية التي تسبق آية (ما لم تمسوهن)، الحديث عن الطلاق بالمدخول بها، ولكن قد تأتي المسائل في غير المدخول بها، فهو إنْ طلّق قبل الدّخول بها أو حصلت وفاة قبل الدخول، ففي ذلك حكمان، فرضت فريضة أو لم تفرض فريضة، فكأنّ عدم فرض المهر ليس شرطًا في النكاح، بل إذا تزوجه ولم تفرضه فقد ثبت لها مهر بدلالة قوله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗۚ ﴾ إلى آخر

---

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤٠-٢٤١، وممن أتى على تلكم المعاني: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥٣٥

[٢] انظر: امرؤ القيس، جندح بن حجر بن الحارث الكندي (٥٤٠م)، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م، ص٢٣٩، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ج١/ ١٦٤، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤٠

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤٠

[٤] نقل هذا المعنى العكبري، التبيان، ص١٠٥، واختاره النسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ١٣٣

[٥] الطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٤٣٦

[٦] سورة البقرة، آية، ٢٣٥

الآية، والمسّ هنا له معانٍ كثيرة، وهي ما دلت على الدخول من عدمه، وجاءت في سياق آخر من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾[1]؛ ليكون نصًّا في معنًى فحُمل اللفظ الآخر في المعنى الآخر عليه[2].

- أما الوجْه الثّالث أن تكون (ما) بمعنى الموصولية[3]، والتقدير: إنْ طلقتم النساء اللاتي لم تمسّوهن، وهذا ما ضعفه أبو حيان، والعلّة في ذلك أنّ (ما) من الموصولات التي لا يوصف بها خلاف (الّذي والّتي)، ومن أقرّ بأنّ (ما) موصولة فهي عنده وصف للنساء وهذا غير صحيح.

والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه أبو حيان وهو معنى المصدرية الظرفية؛ لأنّه أقرب لسياق الآية، ومعناها يحدّد فرض المهر أو غيره، أكان قبل المسّ والبناء بين الزوجين أم بعده.

---

[1] سورة مريم، آية، ٢٠

[2] للمزيد في تفصيل معنى الآية انظر: الطبري، جامع البيان، ج٢/ ٦٤٩-٦٦٠

[3] انظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٦/ ١٤٧، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ١٣١

المبحث الخامس:

حرف (لو)

(لو)[1] حرف يفيد معاني مختلفة منها:

- الامتناعيّة: يُقصد بها امتناع الشيء لامتناع غيره؛ كقولنا: لو ذهَبَ محمدٌ لذهبت، أو حرف وجوب لوجوب؛ كقولنا: لو لم يذهب محمد لم يذهب زيد، وحرف امتناع لوجوب، إذا دخلت على جملة منفيّة ثمّ مثبتة، كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَّوُاْ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾[2]، ومنهم مَنْ رأى أنْ تكون الامتناعية كالشّرطيّة في اختصاصها بالفعل.
- الشّرطيّة: تأتي بمعنى (إنْ)؛ كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾ ﴾[3]، وقوله سبحانه: ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾[4].
- المصدريّة: تأتي بمنزلة (أنْ)، ولا تحتاج إلى جواب؛ كقوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[5]، وقوله سبحانه: ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾ ﴾[6].
- التمنّي: أنْ تكون بمنزلة (ليت) في معناها وعملها أي: تنصب الفعل بعدها مقرونًا بفاء، وهو المعنى الذي كثر وقوعه في القرآن الكريم؛ كقوله –تقدّست أسماؤه–: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٠٢﴾ ﴾[7]، أي: ليت لنا كرّة. وقد اختُلِف فيها على ثلاثة أوجه: الأول أنها لا تجاب كجواب الامتناعية، والثاني أنّها امْتِناعيّة أُشربت

---

[1] انظر: المبرّد، المقتضب، ج٣/ ٧٥-٧٦، والرماني، حروف المعاني، ص١٠١-١٠٢، والمالقي، رصف المباني، ص٣٥٨-٣٦١، والمرادي، الجنى الداني، ص٢٧٢-٢٨٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/ ٢٧٢-٢٨٧، واكتفى ابن فارس، الصاحبي، ص١٦٧ بالوجه الأول.

[2] سورة الفتح، آية، ٢٢

[3] سورة يوسف، آية، ١٧

[4] سورة النساء، آية، ٩

[5] سورة البقرة، آية، ٩٦

[6] سورة القلم، آية، ٩

[7] سورة الشعراء، آية، ١٠٢

معنى التّمنّي، أمّا الثّالث فأنْ تكون مصْدريّة أغْنت عن التّمنّي، ولكل تفصيله وحجّته وعلّة مجيئه...إلخ.

- التقليل، بمنزلة (ربّ) في العمل؛ كقولنا: أنفِق ولو درهم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [1].

- **اشتراك (لو) بين الامتناعيّة، والمصدريّة، والتّمنّي**

من الأمثلة المبنيّة على هذا الاشتراك قوله عزّ وجلّ:

﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ [البقرة]

الحقّ أنّ الإعراب يتباين تباينًا كليًّا بناءً على هذا الاشتراك، وهنا أتى أبو حيان[2] على (لو يُعمّر ألف سنة) عارضًا لثلاثة وجوه فيها وهي: إما أنْ يكون جواب (لو) محذوفًا، ومفعول الودادة محذوف، وبالتالي فمعنى (لو) هنا امتناعيّة، أو تأتي على معنى المصدريّة، ومنهم منْ أجاز معنى التّمني فيه، أما

- الوجه الأول: فأن تكون (لو) بمعنى الامتناعية، والتّقدير: يودّ أحدهم لو يعمّر ألف سنة لسرّ بذلك، أي أنّ جواب (لو) محذوف لدلالة يودّ عليه، وحُذِف مفعول (يودّ) لدلالة (لو يعمّر) عليه، فلا محلّ لها حينئذٍ من الإعراب، وهذا على ما جرى على قواعد النّحاة البصريين، وقد رفضَ هذا الوجه العكبريّ وغيره[3] لعلّتين:

أولاهما: أنّ (لو) حرف لما مضى من الزّمان، فمعناها في الماضي كقوله سبحانه: ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾[4]، بينما هنا جاءت للمستقبل[5]. والأخرى: لا

---

[1] سورة النساء، آية، ١٣٥

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٨٢.

[3] انظر: العكبري، التبيان، ص٥٦، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٣٨

[4] سورة النحل، آية، ٩٣

[5] للمزيد في الحديث عن (لو) الامتناعية وتعلّقها بالماضي وغيره، انظر: المرادي، الجنى الداني، ص٢٧٤-٢٧٦

يعلّق فعل (يودّ) عن العمل؛ لأنّه فعل يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا كان كذلك وجب مجيء (لو) على معنى المصدرية النّاصبة في تأويل المصدر مع الفعل.

- الوجه الثاني: أنْ تكون (لو) مصدريّة بمعنى (أنْ)، فلا يكون لها جواب، والتقدير: يودّ أحدهم تعمير ألف سنة، وإذا كان كذلك وجب عدم الحذف في الكلام، وتكون الجملة في محل نصب مفعول، وممن اختار هذا الوجه العكبري، والهمذاني، والنّسفي[1].
- أمّا المعنى الثّالث والأخير: فهو التّمني، قال الزمخشري: " كيف اتّصل (لو يعمّر) بـ (يودّ)؟، قلت: هو حكاية لودادتهم، و(لو) في معنى التمني، وكان القياس: لو أعمّر، إلا أنّه جرى على لفظ الغيبة لقوله: يودّ أحدهم، كقولك: حلف بالله ليفعلنّ"[2]، وكما جرت العادة عند أبي حيان اعتراضه على ما جاء به الزمخشري، فرأى الأول أنّ هذا التفسير فيه إبهام؛ لأنّ (يودّ) فعل قلبي لا قولي، ولا معناه معنى القول، فالقول ينشأ عن الأمور القلبيّة، بالإضافة إلى أنّ (لو) لا تحتاج إلى جملة جوابية إذا جاءت للتّمني؛ لأنّ معناها: يا ليتني أعمّر، وإن كان كذلك فالجملة في موضع مفعول على الحكاية[3].

لم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر بصريح العبارة، إنّما اكتفى بالعرض والنّقد، والرّاجح في هذه المسألة أنْ تكون (لو) على معنى المصدريّة بمنزلة (أنْ) غير العاملة؛ لأنها لا تحتاج إلى جواب، وغالبًا ما تقع بعد لفظ (تمنٍّ)، وقد قلّ وقوعها بعد غير ذلك[4]، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ﴾[5].

---

[1] انظر: العكبري، التبيان، ص٥٦، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٣٧، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٧٠

[2] الزمخشري، الكشاف، ص٨٦، واختار معنى التمني: الطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٥٩١، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٣٠، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٦١٨

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٨٢

[4] انظر: المرادي، الجنى الداني، ص ٢٨٧، ٢٨٨

[5] سورة البقرة، آية، ٢٦٦

- **<u>اشتراك (لو) بين الامتناعية، والتّمني</u>**

وممّا اشتركت فيه بين المعنيين المتقدّمين، أعني الامتناعية، والتّمنّي قوله تعالى:

- ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴿١٠٣﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُواْ مِنَّا كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ ﴿١٦٧﴾ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النحوي في الآية الكريمة الأولى (لو أنّهم آمنوا) وفيها قال أبو حيان: " (ولو أنهم آمنوا)... هي هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره... وقال الزمخشري[1]: ويجوز أن يكون قوله: (ولو أنهم) تمنّيًا لإيمانهم..."[2].

- فالمعنى الأول: امتناعيّة شرطيّة –وهو المقصود منْ قوله: حرف لما سيقع لوقوع غيره–[3]، وجواب (لو) على هذا المعنى فيه قولان:

١. أنْ تكون (اللام) في لمثوبة لام ابتداء، لا الواقعة في جواب (لو)، والجواب على ذلك محذوف لفهم المعنى، والتقدير: لأثيبوا، فاستغني به عن الجواب[4].
٢. القول الآخر أنْ تكون (اللام) واقعة في جواب (لو)، والجواب هو قوله (لمثوبة)، واختيرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو؛ للدلالة على الثبوت، والدّيمومة، والاستقرار للمثوبة.

وذلك ليس كذلك؛ لأنه لم يُشهد في كلام العرب وقوع جواب (لو) جملة اسميّة، ولا تثبت القواعد الكليّة على احتمالات، وهذا ما جاء به أبو حيان معترضًا على ما قاله الزمخشري. والأولى في جواب (لو) أنْ يكون مضمرًا لأنّ فيها معنى الشّرط؛ كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ

---

[1] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص٨٩

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٠٣-٥٠٤، وانظر: الطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٢٣-٢٤

[3] هذا مصطلح سيبويه، الكتاب، ج٤/٢٢٤

[4] انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ١٤٩

ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِم ﴾[1]، ومنْ مثل ذلك الفعل المضمر قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١ ﴾[2]، ﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ۝١﴾[3]، " فشبه ذلك كله مرفوع بفعل مضمر لأنّ (إذا) فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى، فالفعل مضمر بعدها وهو الرّافع للاسم"[4].

خلاصة القول أنّ (لو) امتناعيّة جاءت بمعنى الشّرطيّة، إلا أنها لم تعمل عملها ولم تجزم كما يجزم حرف الشّرط؛ لأنها في سياق هذه الآية علّقت الفعل الماضي بالفعل الماضي، والشّرط خلاف ذلك، فهو يقلب الماضي إلى مستقبل؛ لذلك السّبب امتنعت (لو) عن العمل[5].

- أمّا المعنى الثاني فهو التمني، وإليه نحا الزمخشري فقال: " (ولو أنهم آمنوا) تمنّيًا لإيمانهم واختيارهم له، كأنه قيل: وليتهم آمنوا، ثمّ ابتدئ لمثوبة من عند الله خير"[6]، وعلى هذا التفسير لا يكون لـ (لو) جواب لازم، وكما عهدنا على أبي حيان من التّصدّي للزمخشري وما يدسّه من فكره الاعتزالي في تفسير بعض الآيات أو طرح آرائه بناء على ذلك، حيث قدّر أبو حيان معنى التمني بالتّعدّي على إرادة الله إذْ يكون المعنى: " أنّ الله أراد إيمانهم فلم يقع مراده وهذا هو عين مذهب الاعتزال..."[7].

لم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر بظاهر العبارة، إلا أنه قدّم وجه الامتناعية ورفض معنى التّمني للأسباب التي تقدّم ذكرها، والرّاجح في هذه المسألة أنْ يكون (لو) بمعنى الامتناعية، وذلك لأنّها أقرب لمعنى الآية الكريمة، إذْ إنّهم لو امتنعوا عن تعلّم السّحر والتّفريق بين الزّوجين، واتّقوا الله وآمنوا به وبرسوله لكان جزاء الله إيّاهم وثوابه، خيرًا لهم من السّحر وما اكتسبوه، فلم يقدّروا ثواب الله بطاعته.

---

[1] سورة النحل، آية، ٦١

[2] سورة الانشقاق، آية، ١

[3] سورة التكوير، آية، ١

[4] مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٥٢

[5] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٥٩٩، والنحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٧٢، والعكبري، التبيان، ص٥٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٥٢، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٥/ ١٢٤، والمرادي، الجنى الداني، ص٢٨٤

[6] الزمخشري، الكشاف، ص٨٩

[7] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٠٣

أما **الآية الثانية** فقد تردّدت بين ذينك المعنيين، أتى على ذكرهما أبو حيان[1]:

- أولهما: التّمني، وتقدير ذلك: أنهم تمنّوا الرّجوع والعودة إلى الدنيا حتى يطيعوا الله، ويتبرؤوا من الذين أضلّوهم وتبرؤوا منهم في الآخرة.
- ثانيهما: الامتناعيّة، ومنهم من أنكر هذا المعنى؛ لأنّ جوابها جاء بالفاء في قوله سبحانه (فتبرّأ)، وهي أُجيبت بجواب (ليت)، كقوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ٧٣ ﴾[2]، وكما جاء في قول الشّاعر:

فَلَو نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ فَيَعلَمَ بِالذَنائِبِ أَيُّ زيرِ[3] [الوافر]

والصحيح أنّ (لو) هذه هي لما كان سيقع لوقوع غيره، وأُشربت معنى التمني ولذلك جاء بعد هذا البيت جوابها: بِيَومِ الشَعثَمَينِ لَقَرَّ عَينًا وَكَيفَ لِقاءُ مَن تَحتَ القُبورِ

والراجح في هذه المسألة ما رجحه أبو حيان منْ أنّ معنى (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره، التي أُشربت معنى التمني، ونُعلّل ذلك أنّه عندما ضرب لنا مثلًا من أبيات المهلهل كان ذلك للدّلالة على وجود جواب (لو) وهو (لقرّ عينًا)، والعلّة الثانية هي أنّ (لو) كـ (ليت) التي تنصب الفعل بعدها مقترنًا بالفاء[4].

- **<u>اشتراك (لو) بين المصدريّة، والامتناعيّة</u>**

في قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِكُمۡ كُفَّارًا حَسَدٗا مِّنۡ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلۡحَقُّۖ فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١٠٩ ﴾ [البقرة]

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦٤٧-٦٤٨

[2] سورة النساء، آية ٧٣

[3] البيت للمهلهل بن ربيعة، انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦٤٧، وابن هشام، مغني اللبيب، ج١/٣٨٣، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، د.ط، دار هجر، مصر، د.ت، ج٤/ ٣٣

[4] انظر: المرادي، الجنى الداني، ص٢٨٧-٢٨٩

حرف (لو) في سياق هذه الآية الكريمة مشتركة بين معنيين مختلفتين، أتى على ذكرهما أبو حيان[١] وهما: الأول: أنْ يكون (لو) مصْدريّة، و (لو) والفعل بعده في تأويل المَصْدر، وهو بذلك مفعول للفعل (ودّ) والتقدير: ودّ ردّكم، والحقّ أنّ معظم مفسّري القرآن ومعربيه[٢] اختاروا هذا الوجه. أمّا المعنى الثّاني: فهو على الامتناعيّة الشّرطية، والجواب محذوف على هذا المعنى، ومفعول (ودّ) أيضًا محذوف، والتقدير: " ودّوا ردّكم كفّارًا لو يردونكم كفارًا لسرّوا بذلك، وقال بعض النّاس: تقديره لو يردونكم كفارًا لودّوا ذلك"[٣]. وهذا يعني وقوع (ودّ) جواب الشّرط، والأصل أنْ تكون دالّة عليه وليست جوابًا هذا أولًا، ثانيًا: شرط (لو) أنْ تكون متقدّمة على الجواب.

وما تقدّم آنفًا من التّقدير فهو غير صحيح وفيه نظر، وقد ردّه أبو حيان قائلًا: " إذا جعلت جواب (لو) قوله: لودّوا ذلك، كان ذلك دالًّا على أنّ الودادة لم تقع؛ لأنّ جواب (للو) وهو لما كان سيقع لوقوع غيره فامتنع وقوع الودادة لامتناع وقوع الرّد، والغرض أنّ الودادة وقعت"[٤]. وتعقيبًا على ما ذكر لمّا اختلف المفسرون في سبب نزول الآية إلا أنهم اتفقوا على وقوع الوَدَادَة، فالموجب لفظًا منفيّ معنى.

واختار أبو حيان معنى الامتناعيّة، ولكن على التّقدير التالي: وُدّ ردّكم لو يردونكم كفارًا لسرّوا بذلك، والراجح في هذه المسألة ما رجحناه في النّموذج الأول؛ للأسباب التي ذكرت في قوله تعالى: ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾، والمعنى واضح أنّ المشركين ودّوا أن يردوا المؤمنين كفارّا من بعد ما تبين لهم الحقّ من ربهم، ذاك سببه الحسد الكائن في نفوسهم.

---

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥١٨

[٢] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٩٦، والعكبري، التبيان، ص٦١، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١٠٠، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٧٥، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٦٧٠

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥١٨

[٤] المصدر السابق نفسه.

الفصل الرّابع:

الاشتراك الآتي من تعدّد المعاني النّحْوية

المبحث الأول: اشتراك المفعول به مع المنصوبات الأخرى.

- الاشتراك بين المفعول به، والظّرف.
- الاشتراك بين المفعول به، والمصدر.
- الاشتراك بين المفعول به، والتّمييز.
- الاشتراك بين المفعول به، والظّرْف، والمفعول به على السعة.
- الاشتراك بين المفعول به، والنّعت لمصدر محذوف (نائب المفعول المطلق).
- الاشتراك بين المفعول به، والحال

المبحث الثاني: اشتراك المفعول لأجله مع المنصوبات الأخرى.

- الاشتراك بين المفعول لأجله والمصدر.
- الاشتراك بين المفعول لأجله والحال.
- الاشتراك بين المفعول لأجله، والحال، والمصْدر.

المبحث الثالث: اشتراك الحال مع المنصوبات الأخرى.

- الاشتراك بين الحال، و نائب المفعول المطلق
- الاشتراك بين الحال والمصدر
- الاشتراك بين الحال والمفعول به والمصْدر

المبحث الرابع: الاشتراك بين المنصوبات المختلفة.

- الاشتراك بين التّمييز، والحال، والقطع
- الاشتراك بين البدل والمفعول به والحال
- الاشتراك بين خبر كان، والصّفة والحال
- الاشتراك بين مفعول به والمفعول لأجله والبدل.
- الاشتراك بين البدل والحال و المفعول به.
- الاشتراك بين المفعول المطلق والمفعول به والبدل.
- الاشتراك بين مفعول به والحال ونائب المفعول المطلق والظرف.

المبحث الأول:

اشتراك المفعول به مع المنصوبات الأخرى

- **الاشتراك بين المفعول به، والظّرف**

أما هذا الاشتراك فمُثُلُه ظاهرة في سورة البقرة، ونذكُرُ منها قوله تعالى:

- ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٖ مِّنَ ٱلۡهُدَىٰ وَٱلۡفُرۡقَانِۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۗ ﴾ [البقرة: ١٨٥]

تعدّدت المعاني النّحْوية في **الآية الأولى** لكلمة (يومًا)، أبانَ أبو حيّان[١] عنها إمّا النّصب على الظّرفية، وإمّا النّصب على أنّه مفعول به اتّساعًا، وعلى ذلك يكون المعنى النّحوي الأول: النّصْب على الظّرف، والمفعول محذوف، والتّقدير: اتقوا العذابَ يومًا، أمّا الوجه الثّاني: فهو مفعول به منصوب بـ اتقوا، واقتصر بعض معربي القرآن على هذا الوجه[٢]، وقد منع ابن الأنباري الوجه الأوّل في قوله: " يومًا منصوب؛ لأنّه مفعول (اتقوا) لا على الظّرف؛ لأنّه كان يُوجبُ تكليفُهُم يوم القيامة، وليس المعنى كذلك، وإنّما المعنى: واتقوا عذاب يومٍ، فحذف المضاف وأُقيم المضافُ إليه مقامَه"[٣]، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنذِرۡهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡأٓزِفَةِ ﴾[٤]. وأيضًا كان العكبريّ ممّن

---

[١] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٣٤٧

[٢] انظر: النّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٥١، ومكّي، مُشكل إعراب القرآن، ص٤١، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٨٠، والعكبري، التّبيان، ص٣٨، والقرطبي، الجامع، ج١/ ٢٥٦

[٣] ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٨٠

[٤] سورة غافر، آية، ١٨

منع وجه النّصب على الظّرف؛ لأنّ التّقدير عذاب يومٍ، والأمر بالتّقوى لا يقعُ يوم القيامة[١]، والجواب عنه كما قال السّمين الحلبي: " أنّ الأمر بالحذرِ من الأسْباب المؤدّية إلى العقاب يوم القيامة"[٢]، وبمعنى آخر: " أنّ الالتقاء ليس واقعًا فيه، بل هو قبله، فكيف يكون ظرفًا للالتقاء، وهو لم يقعْ فيه؟"[٣].

ولمْ يرفض أبو حيّان أيًّا من الوجهين، ولمْ يخْترْ وجهًا دون آخر، إنّما اكتفى بذكرهما، وقدّم وجْه النّصْب بالظّرف على المفعول به، والرّاجح هنا الوجه الثّاني، وهو نصْب (يومًا) على أنّه مفعول به؛ لأنّه كما ذكرْنا سابقًا التّقوى لا تقع في هذا اليوم لارتفاع التّكليف فيه، "ولاستغنائه عن هذا التّعسّف والتّصرّف البارد"[٤]، أيضًا الاتقاء والخوف لا يأتي في هذا اليوم العظيم، يوْم الحساب... يوم ترفع الأقلام وتجف الصحف.

أما **الآية الثّانية** فقد تباين القول على المعْنى النّحوي الّذي يعْتور كلمة (هذه) عند أبي حيّان[٥]، فجاءت منصوبة إما على ظرف المكان أو الزّمان، وإما النّصب على المفعول به، وفيما يلي فضل بيان:

- الظّرف: إذْ احتملت عنْد أبي حيّان ظرفي المكان والزّمان، فعلى الأوّل؛ "لأنّه إشارة إلى ظرف المكان، كما تنْتصب أسماء الإشارة على المصْدر، وعلى الثّاني إذا كنّ إشارةً إليهما تقول: ضربْتُ هذا الضّرب، وصمْت هذا اليوم"[٦]، واكْتفى أبو حيّان في تعليقه بالقول أنّ هذا مذهب سيبويه، الّذي يُرجع اختلاف ذلك إلى الفعل (دخَل)، حيث إنّه يتعدّى إلى المختصّ بظرف المكان دون الحاجة لـ (في)، فإنْ كان الظّرف

---

[١] انظر: العكبري، التبيان، ص٣٨، بينما أجازه: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٣٩، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢١٤، والثّعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ٢٣٤

[٢] السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢١٤

[٣] فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، ط١، دار الفكر، عمّان، ٢٠٠٠م.معاني النّحو، ج٢/ ١٧٨

[٤] الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٤٩

[٥] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٨٢، وانظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢٣١، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٢٦٤.

[٦] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٨٢

مجازيًّا تعدّى الفعل به، نحو (دخلتُ في غمار النّاس)، ودخلت في الأمر المُشْكل، وهذا سبب القول بالظّرف[١].

وفي هذا الصّدد يقول ابن يعيش: " والفعل إنما يتعدّى بما فيه منْ الدلالة، فلذلك يتعدى كلّ فعل إلى كلّ زمان مبْهمًا أو مختصًّا، وليست الأمكنة كذلك؛ لأنّ دلالة الفعل على المكان ليست لفظيّة، وإنّما هي التزام ضرورة أنّ الحدث لا يكون إلا في مكان..."[٢].

وردًّا على ما ذهب إليه الأخفش، قال أبو العبّاس –المبرّد–: " فكما أنّ الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلا بحرْف جرّ، كذلك لا يتعدّى إلى ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر، نحو: وقفتُ في الدّار؛ لأنّ الفعل لا يدلّ على أنه في الدّار، فلم يجز أنْ يتعدّى إليه بنفسه، فأما قولهم: دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشّام، فهو شاذّ..."[٣]. وعلى هذا فالرّاجح هو نصب (هذه) على الظّرفية.

أما الآية الثّالثة والأخيرة فموضع الاشتراك في هذه الآية كلمة (الشّهرَ)؛ إذْ إنّها مشتركة في سياقها التّركيبي كونها ظرفًا، وكونها مفعولًا به، قال أبو حيان:

" انتصاب (الشّهر) على الظّرف والمعنى: أنّ المقيم في شهر رمضان إذا كان بصفةِ التّكليف يجبُ عليه الصّوم إذْ الأمر يقْتضي الوجوب، وهو قوله (فليصُمه)، وقالوا على انتصاب (الشّهر) إنه مفعول به، وهو على حذف مضاف..."[٤]

- فعلى المعْنَى النَّحْوي الأول (الظّرف)، والمراد بالفعل (شَهِدَ) حضَرَ، ومفعوله محذوف والتّقدير: فمن شهد منكم، المِصْر أو البلدَ في الشّهر، قال الزمخشري: "(الشّهر) منصوب على الظّرف... ولا يكون مفعولًا به كقولك: شهدتُ الجمعة؛ لأنّ المقيمَ أو المسافر كلاهما شاهدان للشّهر"[٥]، وذهب ابن عاشور إلى أنّ المناسب ما

---

[١] انظر: سيبويه، الكتاب، ج١/ ٣٥، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٨٢

[٢] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ ٤٢٦

[٣] المبرّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد، المُقتضب، تحقيق محمد عضيمة، ط٣، القاهرة، ١٩٩٤م، ج٤/ ٣٣٦-٣٣٧

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٤٨

[٥] الزمخشري، الكشاف: ص١١٨، وهذا الوجه رجّحه معظم مفسّري ومعربي القرآن مقابل رفضهم للقول بالمفعول به، انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٩٦، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٣، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٥٤، وابن الأنباري، البيان، ج١/

قبل قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ هو نصْب (الشّهر) على أنّه مفعول فيه لفعل شَهد[1].

- أما المعنى الثاني: فيكون (الشّهر) منصوبًا على المفعول به، والتّقدير: من شهدَ الشّهر، وأتى على هذا المعنى الرّازي قائلًا: "من شاهدَ الشهرَ بعقله ومعرفته فليصمه"[2]، وهو على حذف مضاف، واختلف بعض مفسّري القرآن ومعربيه في ذلك، حيث إنّ أبا حيّان قدّر مجيء الحذف على هلال الشّهر، أو دخول الشّهر، وقد رجّح –أبو حيان– التقدير الثّاني وهو دخول الشّهر، وضعّف الوجه الأول القائل بتقدير (هلال الشّهر)، وذلك؛ لأنّنا نقول (شاهدتُ الهلال) ولا نقول (شهدْتُ) هذا أولًا، أما ثانيًا، فلزوم الصّوم كان على كلّ من شهد الهلال. وليس ذلك كذلك لوجود أعذارًا شرعيّة للإفطار وعدم الصّوم[3].

بينما الرّازي رجّح المعنى النّحوي الثّاني، وهو النّصب على المفعول به في قوله: " واعلمْ أنّ كلا القولين لا يتمّ إلا بمخالفة الظّاهر، فالقول الأول فإنّما يتمّ بإضمار أمر زائد، أما القول الثاني–المفعول به– فيوجب دخول التّخصيص في الآية؛ لأنّ شهود الشّهر حاصل في حقّ الصّبي والمجنون، والمريض والمسافر مع أنه لم يجب على واحد منهم الصوم إلا أنا بيّنا في أصول الفقه أنّه متى وقع التّعارض بين التّخصيص والإضْمار، فالتّخصيص أولى...إلخ"[4].

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، إنّما قدّم وجْه النّصب على الظّرف في حديثه، والرّاجح هنا والله أعلم هو النّصب على المفعول به، وذلك "أنّ منْ شهد الشّهر شروط التّكليف غير مجنون، ولا مغمى عليه فليصمه، ومن دخل عليه رمضان وهو مجنون، وتمادى به طول الشّهر

١٤٤–١٤٥، والعكبري، التبيان، ص٨٦، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٥٦، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٢٠٠–٢٠١، النّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ١٠٤، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٤٦٨، والألوسي، روح المعاني، ج٢/ ٦١

[1] انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢/ ١٧٣

[2] الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٩٥

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٤٨، وقد سبقه في ذلك، انظر: العكبري، التبيان، ص٨٦، وتبعهم السّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٦٨.

[4] الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٩٥

فلا قضاء عليه؛ لأنّه لم يشْهد الشّهْر بصفةِ الصّيام، ومنْ جنَّ أوّل الشّهر وآخره يقْضي أيام جنونه"[1]، فذلك يتمشّى معَ التّخصيص[2].

ومن مثل ما تقدّم من نفس السّورة قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [3]

- **الاشتراك بين المفعول به، والمصدر**

ومن أمثلة الاشتراك بين ذينك المعنيين النّحويين قوله تعالى:

- ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴾ [البقرة]

تباين باب القول على المعنى النّحْوي الّذي يعْتَورُ كلمة (شيئًا) في الآية الأولى على معنيين عند أبي حيّان[4] ، فقد ينتصب على:

- المفعول به، على أنْ تجْزي بمعنى (تقْضي)، والتّقدير: لا تقْضي شيئًا، أيْ حقًّا من الحقوق.
- أو المصْدر، والتّقدير: ولا تجْزي شيئًا من الجزاء، وبه قال الأخْفش[5]، واختار هذا الوجه العكبري في قوله: " شيئًا في حكم المصدر؛ لأنّه وقع موقع (جزاء)، وهو كثير في القرآن؛ لأنّ الجزاء شيءٌ موضع العام موضع الخاص"[6].

---

[1] القرطبي، الجامع، ج٢/ ٢٠١

[2] انظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٩٥

[3] سورة البقرة، آية، ٢٢٨

[4] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٣٤٨، واكتفى بالقول على جواز الوجهين: الزمخشري، الكشاف، ص٦٩، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٥٨، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ٥١.

[5] انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ٩٥

[6] العكبري، التبيان، ص٣٨، وانظر ما قاله: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٨١، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٥٠، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٣٤٨

ولمْ يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، إذِ اكتفى بتجْويز الوجهين، والرّاجح هنا أنْ يكون موضع (شيئًا) النّصْب على المصْدر، أيْ لا تجْزي شيئًا من الجزاء، " وفيه إشارة إلى العلّة، كقولك: ضربْتُ شيئًا من الضّرب"[1]، فالمصدر هنا لا يدلّ بنفسه على الكلّية أو الجزئيّة، إنّما يُراد النّيابة عنه، ومنْ أهم عراض النّيابة التّوسّع في المعنى، فالإتيان بنائب المصْدر قدْ يوسّعُ المعْنى توسيعًا لا يؤدّيه ذكر المصدر[2].

أما **الآية الثّانية**، موضع الاشتراك كلمة (شيئًا)، فهي منْصوبة من وجهين، أتى على ذكرهما أبو حيان قائلًا: " انتصاب (شيئًا) على وجهين: أحدهما: على المفعول به، فعمّ جميع المقولات؛ لأنها نكرة في سياق النّفي فتعمّ... والثّاني: أنْ يكون منْصوبًا على المصدر..."[3].

فالتّقدير على الأول: لا يعْقلون شيئًا بل أشياء، فهنا لا تكون البُغية نفي الوحدة، بل نفي العموم؛ لأنّها نكرة جاءت في سياق النّفي. أما وجه النّصب على المصْدر، فالتّقدير: لا يعْقلون شيئًا من العقْل، فالله سبحانه وتعالى قدّم نفْي العقْل، وأخّر نفي الهداية؛ لأنّ العقل هو المسؤول الأوّل عنْ إصْدار تّصرّفات الإنسان، والهداية ناشئة عن العقْل، ألا ترى أنّ الله سبحانه وتعالى أكّد على ضلالهم وغياب عقلهم في قوله: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٧١ ﴾[4].

ولم يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، إنّما اكتفى بالطّرح والتّوضيح، وجاز الوجهان وإنْ حسُن الوجْه الثّاني، وهو النّصْب على المصْدرية بسبب المعْنى الّذي تقدّم ذكره، بالإضافة إلى تشْبيه سيّد قطب الكفّار بالبهيمة التي لا تفقه ما يُقال لها، وإنْ صاح راعيها فلا تسْمع إلا صوتًا دون دراية لما يعْنيه صياحه، فهم أضلّ من هذه البهيمة[5]. ومن مثل ما تقدّم قوله –تقدست أسماؤه–: ﴿ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ ﴾[6]

---

[1] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٣٤٨

[2] انظر: فاضل السّامرّائي، معاني النّحو، ج٢/ ١٦٠

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٦٥٦، وانظر: السّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ٤٣٧، ومحي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج١ ٢٣٧

[4] سورة البقرة، آية، ١٧١، وانظر: الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ١٠٠-١٠١

[5] انظر: سيّد قطب، في ظلال القرآن، ج٢/ ١٥٥

[6] سورة البقرة، آية، ٢٣٥

- **<u>الاشتراك بين المفعول به، والتّمييز</u>**

في قوله تعالى: ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖۗ وَمَن يُبَدِّلۡ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٢١١ ﴾ [البقرة]

موضعُ تّمثّل المشترك النّحْوي فيها هو كلمة (من آيةٍ)، إذْ أنّها مُشْتركَةٌ بين معنَيين، أَتَى على ذكرهما أبو حيّان وهما: التّمييز لـ (كم)، أو أنْ تكون مفعولًا ثانيًا لآتيْناهُم[١].

فالمعنى النّحْويّ الأوّل هو: التّمييز، إذْ يرى أبو حيّان أنّ (مِن) يجوزُ دخولُها على تمييز (كمْ) الاستفْهاميّة والخبرية، سواء أكانت مجاورة لها أمْ فُصِل بيْنهما، وهذا الفصْل –بيْنهما– جائز إنْ كان بجُمْلة أوْ ظرف ومجْرور.[٢]

والحقّ أنّ هنالك اختلافًا بين (كمْ) الخبرية، والاستفهاميّة، فإنْ قُدّرت خبريّة فلا يجوز مجيء (منْ آية) مفعولًا ثانيًا؛ لأنّ مِنْ زائدة، وبالتّالي فهي غير موجبة في الكلام على مذهب البصريين غير الأخفش، إذِ الكلام مع الخبرية موجب، وجاز جرّها هنا. أمّا إذا قُدّرت (كمْ) استفْهاميّة، فيجوز حينئذٍ أنْ تكون (مِنْ آية) مفعولًا به، " وفيه بعْد؛ لأنّ متعلّق الاستفهام هو المفعول الأول لا الثّاني، فلو قلت: (من درهم أعطيته من رجل) على زيادة من في قولك: (من رجل) لكان فيه نظر..."[٣]، واختار هذا الوجْه العكْبريّ، والهمَذانيّ، وابن عاشور[٤].

أمّا المعْنى الثّاني فهو: مفعول به ثانٍ (لآتيناهم)، وذلك على التّقدير الّذي قدّره ابن عطيّة بجواز نصْب (كمْ) بفعْل محذوف يفَسّره آتيْناهم[٥].

---

[١] انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ١٣٦.

[٢] انظر: المصدر السّابق نفسه، ج٢/ ١٣٦

[٣] أبو حيّان، البحر المحيط: ج٢/ ١٣٦، للمزيد في الحديث عن (كمْ) وما يتبعها، انظر: الرّضي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢/ ٣٨٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ج٤/٢٣٠.

[٤] انظر: العكبري، التّبيان، ص٩٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٩٠–٤٩١، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج٢/ ٢٩٠–٢٩١، بينما أجاز هذا الوجه ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٨٤.

[٥] انظر: ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٨٤، واختار هذا الوجه مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٥، وانظر: السّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٥١٥.

لمْ يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر بشكل صريح، إنّما قدّم الوجه الأول وهو النّصب على التّمييز، والقول الرّاجح هنا قول أبو حيّان ومن وافقه على هذا الوجه؛ لعدّة أسباب:

- أولها: أنّ (مِنْ) هنا جاءت لتخليص التّمييز من غيره، فمثلًا لو قلْنا: ويْحه رجلًا، ولله درّه فارسًا، جازَ أنْ تُعنى في هذه الحال وغيرها، فلمّا كانَ قدْ يقعُ اللّبس هنا، فُصِل بينهما بدخول (مِن) لرفع الإبهام، والدّلالة على التّمييز.[1]
- ثانيها: مجيء (مِنْ آيةٍ) بعْد كمْ الخبريّة، وما بعْد كمْ تمييز، والأصْل فيه أنْ يكون مجرورًا، ومنهم من أجازه ولم يحصره[2].

- **<u>الاشتراك بين المفعول به، والظّرْف، والمفعول به على السعة</u>**
- **<u>الاشتراك بين المفعول به، والنّعت لمصدر محذوف (نائب المفعول المطلق)</u>**

في قوله جلّ جلاله: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ [البقرة]

في الآية الكريمة أعلاه، احتملت الاشتراك النّحوي في موضعين مختلفين، فعلى المُشْترك الأول، موضع التّقدير فيه نصْب كلمة (أيامًا)، أتى على ذكْرها أبو حيّان عارضًا، ومُختارًا لوجه، ورافضًا لبقيّتها قائلًا: "انتصاب قوله (يومًا) على إضمار فعل يدلّ عليه ما قبله... وجوّزوا أنْ يكون منصوبًا بقوله الصّيام، وهو اختيار الزّمخشري[3]، إذْ لم يذكره غيره... وأجازوا أيضًا انتصاب (أيامًا) على الظّرف، والعامل فيه (كتب)، وأنْ يكون مفعولًا به على السّعة ثانيًا، والعامل فيه (كتب)، وإلى هذا ذهب الفرّاء[4]...

---

[1] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٤١.

[2] للمزيد انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ، ج٤/ ٢٣٠، والرّضي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج٢/ ٣٨١-٣٨٢.

[3] انظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص١١٦

[4] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ١١٢، وأجازه العكبري، التّبيان، ص٨٥

وكلا القولين خطأ..."[1]، ارتبط المشترك النّحوي هنا بين تلك المعاني، بالآية المتقدّمة عليها في قوله –تعالى–: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ١٨٣ ﴾ [2]، ففي نصْبه (أيامًا) أربعة أوجه:

- أولها: أنْ يكون مفعولًا به لفعل محذوف، والتقْدير: صوموا أيامًا معدودات.
- ثانيها: أنّه منصوب بالصّيام، والتقدير: كتب عليكم الصّيام في أيام، وهذا الوجه اختاره الزمخشري حيث إنّه رأى نصْب (أيام)، كقولك: نويت الخروج يوم الجمعة[3]، والحقّ أنّ أبا حيّان رفض قوله وخطّأه، والسّبب في ذلك، "أنّ معمول المصْدر منْ صلته، وقد فَصَل بينهما بأجنبيّ، – أي أنْ لا يكون للمصْدر فيه عمل[4]– وهو قوله (كما كُتب)، فكما كتب ليس المعمول المصْدر، وإنّما هو معمول لغيره، على أيّ تقدير قدّرته من كونه نعْتًا لمصْدر محذوف في موضع الحال"[5].

والمقصود بذلك أنّنا إذا جعلْنا (الكاف) في كما حالًا، جاز انتصاب (أيّامًا) بالصّيام، أما إذا جعلت (الكاف) مصْدرًا فلا يجوز انتصابها بذلك.

وأرْدف أبو حيّان حجّته بأنّه لو جُعل (كما كُتِب) صفةٌ للصّيام على تقْدير أنّ المعرّف بـ (ال) الجنسيّة يُوصف بالنّكرة لمْ يجزْ أيضًا؛ لأنّ المصدر إذا وُصف قبل ذكر معموله لمْ يجزْ إعماله، وإذا قدّرت (الكاف) نعْتًا كمصدر من صيام، يكون التّقدير: صوموا كما كُتب، جازَ أنْ يعملَ في أيام الصّيام، فلا يقع الفصْل بينهما لمعمول للمصدر.

لكنّ ابن عاشور كان لديه رأيٌ آخر، معارضًا فيه أبا حيان، وموافقًا لاختيار الزّمخشري، إذْ يرى أنّه لا ضَرَر في وقوع الفصْل بين (الصّيام)، وبين (أيّامًا)؛ لأنّ هذا الفعل ليس بأجنبي عند

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٧–٣٨، وأتى على معظم هذه المعاني الكثير من المفسّرين والمعْربين، انظر: النّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٩٤، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٦١، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٥٠، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ٧٧، والعكبري، التبيان، ص٨٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٤٨، وانظر أيضًا: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١٢٤، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٢٢٩، والسّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٦٠، واكْتفى: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٤٢–١٤٣، والثّعالبي، الجواهر الحسان، ج١/ ٣٧٣–٣٧٤ بجواز وجْهي النّصب بفعل مقدّر، أو محذوف، والظّرف بالصيام.

[2] سورة البقرة، آية، ١٨٣

[3] انظر: الزّمخشري، الكشاف، ص١١٦

[4] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج٤/ ٨٣

[5] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٧، وانظر: البيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ١٢٤، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ٤٦٠

التّحقيق، "إذ الحال والمفعول لأجله المستفاد من (لعلّ) كلّ ذلك من تمام عامل المفعول فيه وهو قوله (الصّيام)، ومن تمام العامل في ذلك العامل وهو (كتب)، فإنّ عامل العامل في الشيء، عامل في ذلك الشّيء، ولجواز الفصل بالأجنبي إذا كان المعمول ظرفًا، لاتساعهم في الظروف"[1]

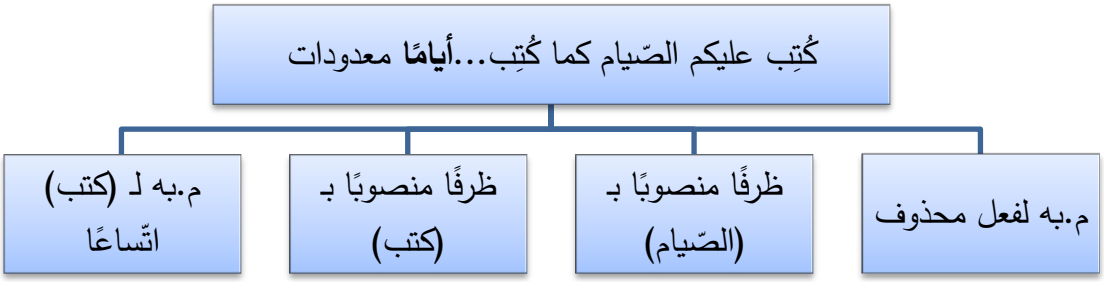

هذه هي الوجوه المذكورة في انتصاب (أيامًا)، وقد كان اختيار أبي حيّان لوجه النّصب (مفعولًا به لفعل محذوف) واضحًا جليًّا، حيث إنه كان رافضًا لبقيّة الوجوه، معلّلًا ذلك بالحجج النّحوية، والرّاجح هنا ما اختاره أبو حيّان للأسباب التي تقدّم ذكرها في اعتراض بقية الوجوه. والله سبحانه وتعالى هنا أقرّ أنّ الصّوم أيامٌ معدودات، فهنّ لسْن فريضة العمر، ومعَ هذا فقد أُعْفي المريضُ والمسافر منْ صيامها تيسيرًا عليه، إلى أنْ يصحّ أو يقيم، فوجب عليه حينئذٍ قضاؤها.

أما **المشتركُ الثّاني** من نفس الآية، فموضع التّمثّل فيها انتصاب (خيرًا)، الّتي تردّدت بين ثلاثة معانٍ نحْوية متقاربة، أبانَ عنها أبو حيّان[2] في محيطه، وهي النصْب على أنّه مفعول على إسقاط حرف الجرّ، أيْ: بخير؛ لأنّ فعل (تطوّع) لا يتعدّى بنفسه، أو النّصب على أنّه مفعول به للفعل (تطوّع)، أما المعنى الثّالث فيحتمل أنْ يكون انتصابه على أنّه نعت لمصدر محذوف.

---

[1] ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج٢/ ١٥٨، وهذا اختيار الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢١٨/١

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٤٤، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٥٢، ومحي الدين الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج١/ ٢٦٢.

فالمعاني النّحوية الّتي تشترك فيها كلمة خيرًا ثلاثة، وهي:

- المفعول به على إسقاط حرف الجرّ، وكما نعرف فإنّ النّصب على حذف مجرور ظاهرة موجودة بكثرة في القرآن الكريم، وكلمة (خيرًا) هنا انتُصِبت على ذلك، والتّقدير: تطوّع بخيرٍ؛ للسبب الذي ذكره أبو حيان وهو أنّ فعل تطوّع لا يتعدّى بنفسه، فاحتاج إلى حرف الجرّ.
- والمعْنى الثّاني أنْ يكون مفعولاً به لفعل تطوّع، حيث إنّه يدخل ضمن معنى (فعل متعدٍّ)، والتّقدير: ومنْ فعل متطوّعًا خيرًا.

- أما المعْنى الثّالث، فهو انتصاب خيرًا على أنّه نعت لمصدر محذوف (نائب المفعول المطلق)، والتّقدير: تطوّعًا خيرًا

ولم يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، وإنْ قدّم وجه النّصب في (خيرًا) مفعولًا به على إسقاط حرف الجر، مع ذكر الاحتمالات الأخرى التي وردت في وجوه نصبها، والأحسن الوجه الأول؛ لما يقتضيه المعنى، ولاختصار القول في ذلك، حيث إنّ الله سبحانه وتعالى لم يخصّص بعض معاني الخير دون بعض، إنّما الذّكر هنا للتّعميم، فإنْ جمع الصّوم مع الفدْية فهو خير، ومن أطْعم المسكين على جزاء الفدْية فهو خير؛ لأنّ ذلك كلّه منْ نوافل الفضْل[1].

- **<u>الاشتراك بين المفعول به، والحال</u>**

قد تغدو الكلمة في معْناها النّحوي حمّالةً لهذين المعنيين معًا، ومنْ ذلك قوله تبارك اسمه:

- ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾ ﴾ [البقرة]
- ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ۖ ﴾ [البقرة]

[1] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ١٧٥

أما (فراشًا) في الآية الأولى فهْي مشتركٌ نحْويٌّ بين المفعول به والحال، قال أبو حيّان: " و (جعَل) بمعنى صيّر، لذلك نُصبت الأرض، و(فراشًا) متعلّق بجعل، وأجاز بعضهم أنْ ينتصِب فراشًا وبناءً على الحال على أنْ يكونَ (جعل) بمعنى خلق، فيتعدّى إلى واحد"[١].

فسبب الاشتراك هنا هو تعدّد المعنى الدّلالي للفعل (جعَل)[٢]، منها:

- أنْ يكون بمعْنى الخلْق والإيجاد، فيتعدّى إلى مفعول واحد، كقوله عزّ وجلّ: ﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ﴾[٣]، وقوله أيضًا ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّۖ ﴾[٤].
- أو بمعنى التّصيير، فيتعدّى إلى مفعولين، كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴿٣٠﴾ ﴾[٥].
- وقد يأتي بمعْنى سَمّى، في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾[٦]، ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًاۚ ﴾[٧] .
- أو بمعنى إيجاد الشّيء من الشّيء، كقوله تعالى: ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾ [٨].

وغيرها من المعاني، فإنْ كان المراد من معناه –جعل– صيّر، يكون (فراشًا) مفعولًا به ثانٍ[٩]، والمقصود بالفراش هنا: المِهاد والقرار[١٠]، وإنْ أُريد به معنى الخلْق، فيكون (فراشًا) حالًا، ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، كما لم يضعّف أحدًا من الوجوه، والرّاجح هنا جواز الوجهين؛ لأنّ الفعل واحد وإنْ تعدّدت معانيه الدّلاليّة.

---

[١] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٣٧، وانظر: العكبري، التّبيان، ص٢٦، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ١٨٥، والقرطبي، الجامع، ج١/ ١٥٩، وابن عاشور، التحرير والتّنوير، ج١/ ٣٣٢، والسّمين الحلبي، الدّر المصون، ج١/ ١٤٨.

[٢] انظر: مرتضى الزّبيدي، تاج العروس، مادة (جعل).

[٣] سورة الأنعام، آية، ١

[٤] سورة الأنبياء، آية، ٣٠

[٥] سورة مريم، آية، ٣٠

[٦] سورة الزّخرف، آية، ٣

[٧] سورة الزّخرف، آية، ١٩

[٨] سورة الشّورى، آية، ١١

[٩] اختار هذا الوجه النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٣٦، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ٥٥، والنّسفي، مدراك التّنزيل، ج١/ ٣

[١٠] انظر: الطّبري، جامع الأحكام، ج١/ ٢١٥

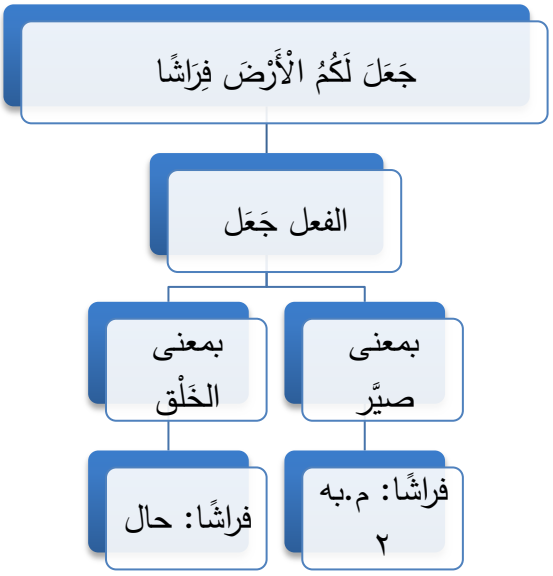

أما موضع الاشتراك النّحوي في **الآية الثّانية** فهو (كفّارًا)، قال أبو حيّان: " (يردّ هنا بمعنى: يصيّر فيتعدّى إلى مفعولين، الأوّل هو ضمير الخطاب، والثّاني كفّارًا، وقدْ أعرب بعْضهم حالًا وهو ضعيف..."[١]، فقد احتملت (كفارًا) معنيين نحويين:

- الأول: مفعولٌ به ثانٍ للفعل (يردّ)، والتّقدير: يصيّرونكم كفّارًا، أو ودّوا أن يصير المسلمين كفّارًا بالله، واختار هذا الوجه القرْطبي، وتبعه السّمين الحلبي[٢].
- والآخر: أنْ يكون حالًا من (كم)، والتّقدير: يردّونكم عنْد ربّكم كافرين، وقد ضعّف أبو حيّان هذا الوجه قائلًا: " أنّ الحال مستغْنى عنها في أكثر مواردها، وهذا لا بدّ منه في هذا المكان"[٣].

والرّاجح هنا ما ذهب إليه أبو حيان أنّ (كفّارًا) مفعولٌ به ثانٍ للفعل يردّ؛ للحجّة التي جرى ذكرها في الحديث عن تضعيف وجه الحال عنده.

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥١٨، وقد أجاز بعْض مفسري ومعربي القرآن الوجْهين، انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٧٤، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٥٢، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١٩٦، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١١٨، والعكبري، التبيان، ص٦١، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٥٨

[٢] انظر: القرطبي، الجامع، ج٢/ ٤٩، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٣٤١

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥١٨، واختار النّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٧٥ وجه الحال.

المبحث الثاني

اشتراك المفعول لأجله مع المنصوبات الأخرى

- **الاشتراك بين المفعول لأجْله، والمصْدر**

قوله تباركت أسماؤه: ﴿ بِئۡسَمَا ٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡ أَن يَكۡفُرُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغۡيًا أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٖۚ وَلِلۡكَٰفِرِينَ عَذَابٞ مُّهِينٞ ٩٠ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النّحوي في هذه الآية (بغْيًا)؛ يقول أبو حيّان: "بغْيًا: أيْ حَسدًا... وقيل معْناهُ ظُلمًا، وانتِصَابه على أنّه مفعول منْ أجْله، وظَاهرُه أنّ العاملَ فيه يكْفروا: كفْرِهم لأجْل البغْي... وقيل هو نصْب على المصْدر، والتّقدير: بغوا بغْيًا، وحُذِفَ الفعْلُ لدلالةِ الكلام عليْه (أنْ يُنزّلَ الله)"[1].

فقدْ رجّح أكثر معربي القرآن ومفسّريه الوجه الأول، وهو: المفعول منْ أجْلِه، ولكن اختلفوا في النّاصب له:

- الأول: (أنْ يكفُروا)، أيْ: كُفْرهم لأجْل البغْي، وهذا ما ذكرناه سابقًا في قول أبي حيّان، وقدْ ذكر السّمين الحلبي أنّه: "مفعول من أجْله، وفي النّاصب له قولان: أحدُهما وهو الظّاهر أن (يكفروا)، أيْ علّة كفرهم البغْي"[2]، وذكر الألوسي أنّه: "يُفيد أنّ كفرهم كان لمجرّد العناد الّذي هو نتيجة الحسد لا الجهْل، وهو أبْلغ في الذّم؛ لأنّ الجاهل قد يُعذر"[3]، وذكر ابن عاشور أنّ مجيء نصْب (بغْيًا) على هذا الوجه سببه إنّ العامل فيه –أنْ يكفروا– أقرب إليه[4].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٣، وانظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٦٨، ومكّي، مُشكل إعراب القرآن، ص٥٠، والزّمخشري، الكشّاف: ص٨٤، وابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج١/ ١٧٨، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٠٩، والعكبري، التبيان، ص٥٤، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٢٩، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٢١، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٦٠٥.

[2] السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٣٠٠

[3] الألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٢٢

[4] انظر: ابن عاشور، المحرّر الوجيز، ج١/ ٦٠٥

- الآخر، قال الزّمخشري: "(بغْيًا) حسدًا، وطلبًا لما ليس لهم، وهو علّة اشتروا"[1]، وأجاز أيضًا ابن عاشور هذا النّاصب؛ "لأنّ الاشتراء هنا صادق على الكفر فإنّه المخصوص بحُكم الذّمّ وهو عيْن المذموم"[2].

أمّا الوجه الثّاني وهو إعراب بغيًا على أنّه مفعول مطلق، وقد أجازه بعض معربي القرآن ومفسّريه، كما جاء في قول العكبري: "بغْيًا... يجوز أنْ يكون منْصوبًا على المصْدر؛ لأنّ ما تقدّم يدلّ على أنّهم بغوا بغْيًا"[3].

ولم يرجّح أبو حيّان وجْهًا على آخر، إنّما اكتفى بذكرهما، وسبب الاشتراك النّحوي في إعراب كلمة (بغْيًا) يرجع إلى أنّها صيغة مصدر، وهي بذلك تشترك في أصْل المفعول لأجله، والمفعول المطلق.

ومن مثْل ما تقدم قوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [4]

- **الاشتراك بين المفعول لأجله، والحال**

من أمثلة اشتراكها بين ذينك المعنيين قوله تعالى:

- ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ﴾ [البقرة: ٢٦٥]
- ﴿ لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٢﴾ ﴾ [البقرة]

---

[1] الزّمخشري، الكشّاف، ص٨٤

[2] ابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج١/ ٦٠٥

[3] العكبري، التبيان، ص٥٤، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٢٩، والسّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٣٠١، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٢٢

[4] سورة البقرة، آية، ١٩

موضع استشراف المشترك النّحوي في الآية الأولى (ابتغاء)، وهي حمّالة للمعنيين النحويين السابق ذكرهما، يقول أبو حيّان: " جوّزوا في (ابتغاء) أنْ يكون مصدرًا في موضع الحال، أي: مبتغين، وأنْ يكون مفعولًا من أجله، وكذلك تثْبيتًا..."[١]

إنْ جاء (ابتغاء) مفعولًا لأجله[٢]، فشروط نصْبه متوافرة، إلا أنّ ابن عطيّة منع أنْ يكون على هذا المعنى النّحوي، والحجّة في ذلك أنّ إنْفاق المال هنا ليس من أجْل التّثبيت[٣]، بينما أجاز العكبري هذا الوجه إذا اعتبرنا أنّ (من) بمعنى اللّام، في قوله تعالى: ﴿ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ ﴾، أيْ: تثبيتًا لأنفسهم[٤]، وفي ذلك تداخل بين المعْنى والوظيفة النّحوية.

أما المعنى الثّاني أنْ يكون حالًا، والتّقدير: ينفقون أموالهم مُبْتغين مرضاة الله، وقد رجّح بعض معربي القرآن ومفسّريه هذا الوجه، ومنعوا الوجه الأوّل (المفعول لأجْله)، يقول ابن عطيّة: " (ابتغاء) معناه طلب، وإعرابه النّصْب على المفعول من أجله، لكنّ النّصب على المصدر هو الصّواب من جهة عطف المصْدر الّذي هو (وتثْبيتًا) عليه"[٥].

وممن رجّح أيضًا وجه النّصب على الحال ابن عاشور الذي قال: " (ابتغاء مرضاة الله وتثْبيتًا) على الحال بتأويل المصدر بالوصف، أيْ مبْتغين مرضاة الله، ومثبّتين منْ أنفسهم، ولا يُحسن نصْبهما على المفعول له، أما قوله (ابتغاء) فلأنّ مفاد اللّام التي ينتصب عليها المفعول لأجله بإضْمارها؛ لأنّه يؤول إلى معنى لأجْل طلبهم مرضاة الله، وأما قوله (تثبيتًا) فلأنّ حكمه حكم ما عُطِف هو عليه"[٦].

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، كما أنّه لم يضعّف أيًّا منها، لكنّه رأى أنّ (تثْبيتًا) مصدر مفعوله محذوف، فإنْ كان المعْنى تحصيل الثّواب، فهو مفعول لأجله، وإنْ كان المعنى

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٢٣

[٢] اكتفى البعض بهذا الوجه النّحوي دون تعليق، انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٣٠، ومكّي، مُشكل إعراب القرآن، ص٧٦، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٧٥، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ١٤٩

[٣] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣٥٨-٣٥٩

[٤] انظر: العكبري، التبيان، ص١١٩

[٥] ابن عطيّة، المحرّر الوجيز، ج١/ ٣٥٨

[٦] ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٣/ ٥١

تثبيتًا لنواياهم وأعمالهم، فلا تكن إلا حالًا، وتثْبيتًا معطوفة على ابتغاء، فما [1]. والحقّ أنّ سّبب الاشتراك النّحوي في (ابتغاء) أنّها صيغة مصْدر، فيجوز للحال أنْ يأتي مصدرًا كما المفعول لأجْله.

أما **الآية الثّانية**، فهي كالآية الأولى في موضع الاشتراك لكلمة (ابتغاء) إلا أنّ هنالك اختلافًا في المعنى وفي قضية التّرجيح، وقد أتى أبو حيّان على ذكر تلك المعاني، وهي نصب (ابتغاء) على أنّه مفعول من أجله، والمعنى الآخر أنْ يكون مصْدرًا في موضع الحال تقديره مُبْتغين[2].

- فإنْ انتصب على المفعول لأجله[3]، يكون التقدير: يُنفقون لأجْل ابتغاء وجه الله، فالله سبحانه وتعالى بيّن هنا أنّ النّفقة التي يُنفقها ليست عند هوىً منه، ولا منْ أجل النّاس وحكمهم، إنّما يُنفق من أجل ابتغاء وجهه عزّ وجل ورضاه.
- وإنْ كان على المصدر في موضع الحال، يكون التقدير: يُنفقون مُبتغين وجه الله.

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، إنما قدّم وجه النّصب على المفعول لأجله، وهو الأحسن؛ والسّبب في ذلك ما اقتضاه المعنى كما تقدّم الحديث عنه أعلاه، واستيفاء الشروط لمجيئه مفعولاً لأجله. والسبب في تّعدد الوجوه النّحوية في (ابتغاء)، اشتراك المفعول لأجله والحال بمجيئهما على صيغة مصدر. ومن مثل ما تقدّم من سورة البقرة قوله عزّ وجل:

- ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾[4]
- ﴿ كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾[5]

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٢٣

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٤١، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥٩٠، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٦٥٣، وتفرّد ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٧٨ بوجه النّصب على المفعول به.

[3] اختار هذا الوجه واكتفى به ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣٦٨، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ٢٢٠

[4] سورة البقرة، آية، ٢١٣

[5] سورة البقرة، آية، ٢٦٤

- **<u>الاشتراك بين المفعول لأجله، والحال، والمصْدر</u>**

من أمثلة اشتراكها بين أولئك المعاني قوله تعالى:

- ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾ [البقرة: ١٠٩]
- ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ۗ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ ﴿٢٧٣﴾ ﴾ [البقرة]

موضع التّدبر في الآية الأولى (حسدًا)، إذْ إنّها مُشتركةٌ بين ثلاثة معانٍ نحْويّة، أتى على ذكرها أبو حيّان قائلًا: " انتصابُ (حسدًا) على أنّه مفعول من أجله، والعامل فيه ودّ، أيْ: الحامل لهم على ودادة ردّكم كفّارًا هو الحسد، وجوّزوا فيه أنْ يكون مصدرًا منْصوبًا على الحال، أي: حاسدين ولم يُجمع؛ لأنّه مصدر وهذا ضعيف؛ لأنّ جعل المصدر حالًا لا ينْقاس، وجوّزوا أنْ يكون نصْبه على المصدر... والأظهر القول الأول"[١].

لقدْ تباين القول على انتصاب (حسدًا) كما تقدّم ذكره عند أبي حيان، ما بين النصب على المفعول لأجله، والحال، والنّصب على المصدر، والحقّ أنّ أكثر معربي القرآن ومفسّريه تخيّروا وجْه النّصب على أنّه مفعولٌ لأجله، قال الفرّاء: " حسدًا كالمفسّر، لم يُنصب على أنّه نعت للكفّار، إنّما هو كقولك للرّجل: هو يريد بكَ الشّرّ حسدًا وبغْيًا"[٢].

أما الوجْه الثّاني، فهو النّصب على أنّه حال، أيْ: حاسدين، فأجازه ابن عطيّة في قوله:" حسدًا... قيل: هو مصْدر في موضع الحال"[٣]، والحقّ أنّ أبا حيّان ضعّف هذا الوجه؛ لأنّ

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥١٨، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٥٩، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٣٤١، والألوسي، روح المعاني، ٣٥٧. وأجاز ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١٩٦، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٤٩، وجْهيْ النّصب على المفعول لأجله والمصدر.

[٢] الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ٥١٨، وانظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١١٨، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٢٦٤، والعكبري، التّبيان، ص٦١، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ٧٥

[٣] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٩٦، وتفرّد ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: ج١/ ٦٧٠ بالقول أنّ حسدًا (حال) من ودّ

جعل المصدر حالًا لا ينقاس.

وثالث الوجوه هو النّصب على المصدر (المفعول المطلق)، والتّقدير: حسدُوكم حسدًا، والعامل فيه محذوف دلّ عليه المعنى، وقدْ أجاز بعض معربي القرآن ومفسّريه[١] هذا الوجه، قال الطّبري: " الحسد إذن منصوب على غير النّعت للكفّار، ولكن على وجْه المصدر الّذي خارجًا من معنى الكلام الّذي يخالف لفظه لفظ المصْدر، كقول القائل لغيره: تمنّيت لكَ ما تمنّيت من السّوء حسدًا منّي لك، فيكون الحسد مصْدرًا منْ معنى حسدْتُك على ذلك، فعلى هذا نصب الحسد... يعني حسدكم أهل الكتاب على ما أعطاكم الله منَ التّوفيق..."[٢].

واختار أبو حيّان الوجْه الأول قائلًا: " والأظهر القول الأول – يقصد المفعول لأجْله–؛ لأنّه اجتمعت فيه شرائط المفعول من أجله"[٣]. إنّ الاشتراك النّحوي في كلمة حسدًا يرجع سببه إلى أنّها صيغة مصْدر، والمفعول لأجله والمفعول المطلق يشْتركان في هذه الصّيغة إضافة إلى جواز مجيء الحال من المصْدر المنكّر[٤].

أما **الآية الثّانية** فقال أبو حيان: " جوّزوا في إعراب (إلحافًا) مفعولًا من أجله، وأنْ يكون مصْدر الفعل محذوفًا دلّ عليه (يسألون)، فكأنّه قال: لا يلحفون، وأنْ يكون مصْدرًا في موضع الحال تقديره: لا تسألون ملحفين"[٥].

فكلمة (إلحافًا) تغدو في معناها النّحوي حمّالة لهذه المعاني الثّلاثة معًا، والحقّ أنّ هذه الآية مُشْكلة، وقد اختلف معربو القرآن ومفسّروه في تأويلها، وذكروا فيها وجوهًا:

---

[١] انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٧٤، والثّعلبي، الكشف والبيان، ج١/ ٢٥٨، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٥٣، والبغوي، تفسير البغوي، ص٥٧

[٢] الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٦٢٤

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥١٨.

[٤] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ ص٢٧٢، ص٤٤٩، وابن مالك، شرح التّسهيل، ج٢/ ٣٢٧

[٥] أبو حيان، البحر الحيط، ج٢/ ٣٤٤، وانظر: العكبري، التبيان، ص١٢٣، والسّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٦٥٧، واقتصر النّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٣٣ على الوجه الثّالث وهو (الحال)، و لم يذكر الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/٥٩١-٥٩٢، والألوسي، روح المعاني، ج٣/ ٤٧، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير، ج٣/ ٧٦، إلا الوجهين الأول والثّالث وهما: النّصب على المصْدر، والنّصب في موضع الحال.

- الوجه الأول: أنّ معنى الإلحاف هو عدم السؤال، أي: لا يسألون النّاس البتّة، فيظنّ من يجهل بحالهم أنّهم أغنياء، وذلك من شدّة تعفّفهم عن إظهار الحاجة، فهم لا يسْألون النّاس إلحاحًا ولا غير إلحاح، وهذا ما ذهب إليه الفرّاء، والطّبري والزّجّاج، فالنّفي هنا للسؤال والإلحاف معًا[١]، كقول الشّاعر:

لا تفزَعُ الأرنبُ أهوالَها ولا ترى الذّئبَ ينْحجرْ [الطّويل]

أي: لا أرنب بها فتفزعها أهوالها، وليس فيها ذئب فينحجر، ولم يردْ أنّ بها ذئب ولا ينحجر[٢]. وعلى هذا الوجه يكون (إلحافًا) منصوبًا على المصدر لفعل محذوف، تقديره: لا يسألون، وقد شبّه الزّجّاج الآية الكريمة ببيتٍ من الشّعر لامرئ القيس يقول فيه:

علَى لَاحبٍ لا يُهتدَى بمنارِهِ إذا سافَه العَودُ الدِّيَّافيَّ جرجرا[٣] [الرّجز]

والمعْنى: ليس فيه علمٌ، ولا منارٌ فيُهتدى به.

وقال أبو حيّان في ردّه على الزّجاج: " وتشبيهُ الزّجّاج إنّما هو في مُطلقِ انتفاءِ الشّيئين، أي: لا سؤال ولا إلحاف، وكذلك هذا لا منارَ ولا هداية، لا أنّه مثله في خصوصيّةِ النّفي، إذْ كان يلزم أنْ يكون المعنى لا إلحاف فلا سؤال، وليس تركيبُ الآية على هذا المعنى، ولا يصحّ لا إلحاف فلا سؤال؛ لأنّه لا يلزم منْ نفي الخاصّ نفي العام، كما لزم منْ نفي المنار نفي الهدايةِ الّتي هي منْ بعض لوازمهِ... فتلخّص منْ هذا أنّ نفي الشّيئين تارةً يدخل حرف النّفي على شيءٍ فَتنْفي جميعَ عوارضهِ... وتارةً يدخل حرفُ النَّفي على عارضٍ منْ عوارضه، والمقصودُ نفيه..."[٤]

أمّا ابن عطيّة فرأى تشبيهه – يقصد الزّجاج– بيت امرئ القيس غير صحيح للأسباب التي ذكرها أبو حيان[٥]. فليس الإلحاف ينتفي بعد السؤال، فقد يُعدم الإلحاف منهم ويبقى السؤال.

---

[١] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ١٨١، والطّبري، جامع البيان، ج٣/ ١٢٤، والزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ٣٠٤

[٢] انظر: البيت من شواهد ابن جنّي، الخصائص، ج٣/ ١٦٣ منسوب إلى عمر بن الأحمر، وانظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٧٩

[٣] امرؤ القيس، ديوانه، ص٦٦، وانظر: الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ٣٠٤.

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٤٣، بينما اتّفق البيضاوي مع الزّجّاج في نفي الشّيئين كما جاء في بيت الشّعر، انظر: البيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ١٦١

[٥] انظر: ابن عطية، المحرّر الوجيز، ج١/ ٣٧٠

- الوجْه الثّاني: أنْ يكون المراد هنا الإلحاف وليس السّؤال، أي أنّهم يسألون النّاس غير ملحفين، بمعنى آخر إنْ سألوا النّاس سألوا بتلطّف ولم يُلحفوا، وهو اختيار الزّمخشري[١]، وقد ضعّف رأيه الرّازي، والحجّة في ذلك أنّ الله عزّ وجل وصفهم بالتّعفّف لقوله سبحانه ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾، فكيف يَصْدر السؤال منهم!، والحجّة الثّانية أنّ المراد في هذه الآية كما يرى الرّازي التّنبيه على سوء طريقة منْ يسأل النّاس إلحافًا[٢].
- أمّا الوجه الثّالث: فعلى أنْ يكون الإلحاف هنا، السّائل المُلحِف الذي يَستخرِج المال بكثرةِ تلطّفه، فهم يسألون النّاس بتلطّف وحياء وخجل، فإنّ ردَّهُ المسؤولَ مرة لم يعدْ للسؤال مرة أخرى.
- الوجه الرّابع: أنّ من سأل لا بدّ أنْ يلحّ، فنفْيُ الإلحاح عنهم مطلقًا موجب لنفي السؤال مطْلقًا[٣].

وهنا يُطرحُ سؤالٌ واحدٌ، هل النّفي للقيْد أم للمقيّد معًا؟، فظاهر اللّفظ هنا للقيْد، فهم لا يسألون النّاس إلحافًا إنّما يسألونهم بتلطّف وحياء، أمّا مُقتضى السّياق هنا، وخاصّة مع وجود الثّناء على صفة التّعفّف، فالنّفي نفيٌ للقيدِ وهو الإلحاف، ونفيٌ للمقيّد وهو السّؤال، فهم لا يسألون النّاس إلحافًا ولا غير إلحاف، لقوله عزّ وجل: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾.

وبعد الذي تقدّم ذكرهُ منْ اختلاف المفسّرين والمعْربين في وجوه معاني الآية، خاصّة في حجّة النّفي، فكان هذا سببًا كافيًا لحدوث المشترك النّحوي في كلمة (إلحافًا)، قال أبو حيان: " إذا نفى حكم عن محكوم عليه بقيد، فالأكثر في لسان العرب انصراف النّفي لذلك القيد"[٤].

أما السّبب الآخر فهو كما ذكرْنا سابقًا اشتراك بعض المفاعيل في مجيئها على صيغة المصدر، وهنا المفعول المطلق والمفعول لأجْله اشتركا في هذه القرينة اللفظيّة، كونها مصْدرًا

---

[١] انظر: الزّمخشري، الكشاف، ص١٦٤

[٢] انظر: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٧/ ٨٨

[٣] انظر ما قيل في الوجْه الثّالث والرّابع: الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٧/ ٨٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٤٣

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٤٣، وتبعه السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٦٥٧

منصوبًا –أصل اللفظ–، قال ابن يعيش: " إنّما وجب النّصْب... من قبل أنّ الفعل لمّا تضمّن المفعول له، ودلّ عليه، وكان موجودًا بوجوده، أُشْبه بالمصْدر الذي يكون منْ لفظ الفعل، نحو: (ضربته ضرْبة، وضربًا)، فكما نَصبْت ضرْبةً، و ضربًا، بـ (ضربْتُ) منْ حيث إنّ الفعل كان متضمّنًا ضروب المصادر، ودالًّا عليها فكذلك نصبتَ المفعول له إذا اجتمع فيه الشّرائطُ المذكورة، نحو (ضربته تأديبًا)... وجرى مجْرى ما ينْتصبُ من المصادر..."[1].

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ ٤٥٢، وانظر: الرضي، شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب، ج١/ ٦٠٨-٦٠٩

المبحث الثالث

اشتراك الحال مع المنصوبات الأخرى

- **الاشتراك بين الحال، و نائب المفعول المطلق**

في قوله تباركت أسماؤه: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [البقرة]

موضع التّمثّل في هذه الآية الكريمة (رغَدًا)، فهي منْصوبة منْ وجهين، أتى أبو حيّان على ذكرهما، وهما: النّصْب على أنّه نعْت لمصْدر محذوف، تقديره: أكْلًا رغدًا، أو النّصب على أنّه مصْدر في موضع الحال[1]. فقد احتملت (رغدًا) معنيين نحْويين هما:

- الأول: النّصب على أنّه نعْت لمصْدر محذوف (نائب المفعول المطلق)، والتقدير: أكْلًا رغدًا هنيئًا، والحقّ أنّ معظم معْربي القرآن ومفسّريه رجّحوا هذا الوجْه[2]، وهنا حذف المصدر، وناب عنه نائبه؛ لدلالة سياق الكلام عليه. أما أبو حيّان فلم يُرجّح شيئًا، بل اكتفى بالتّوضيح والتّعليق قائلًا: "أما الأول –نعت لمصدر محذوف– فإنّ مذهب سيبويه يُخالفه؛ لأنّه لا يرى ذلك وما جاء من هذا النّوع جعله منْصوبًا على الحال من الضّمير العائد على المصْدر الدّال عليه الفعل"[3].
- الآخر: النّصب على المصدر في موضع الحال، ولم يأتِ على ذكره كثير، والتقدير: كُلا مُسْتطيبين متهنّئين، وقال أبو حيّان: إنّ هذا القول مقصور على السّماع[4]، قال الزّجّاج: " الرّغد الكثير الّذي لا يعنِّيك، أي: لا يكلّفك مشقّة"[5].

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٠٩، وانظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٣٦، وابن عطية، المحرّر الوجيز، ج١/ ٣٦، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٧٥، والعكبري، التّبيان، ص٣٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٣٠، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٢٣٤.

[2] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص٦٥، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٤، والقرطبي، الجامع، ج١/ ٢٠٨، والبيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ٧٢، والنسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ٤٧، والطّيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٤٤٠، وابن عاشور، التّحرير والتنوير، ج١/ ٤٣٢

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٠٩، وقد عادت الباحثة لكتاب سيبويه ولم تجد النص

[4] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٠٩

[5] الزّجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٠٦، وانظر: معنى رغد، مرتضى الزّبيدي، تاج العروس، مادة (رغد)

والرّاجح هنا ما ذهب إليه معظم مفسّري القرآن ومعربيه، وهو نصْب (رَغدًا) على أنّه نعْت لمصدر محذوف – نائب المفعول المطلق–؛ لأنّ الرّغد: الهنيء من الشّيء، أو السّعة في المعيشة، هكذا جاء تأويله عند غير واحد منْ أهل التّأويل على اختلاف عباراتهم، والله سبحانه وتعالى أباح لسيّدنا آدم وزوجه أنْ يأكلا ما لذّ وطاب منْ رغد الجنّة، فالوصف هنا لنوع الأكل المباح لهما[1].

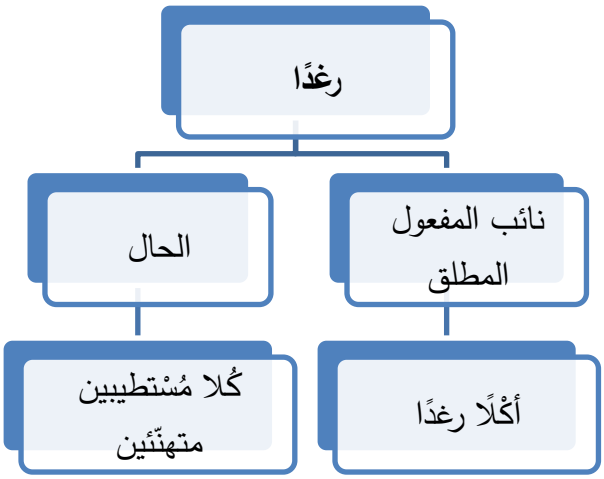

ومن مثل ما تقدم (الكاف) في قوله سبحانه: ﴿ فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَذِكۡرِكُمۡ ءَابَآءَكُمۡ أَوۡ أَشَدَّ ذِكۡرٗاۗ ﴾ [2]

- **الاشتراك بين الحال، و المصْدر**

في قوله تعالى:

- ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمۡ تَمَسُّوهُنَّ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٢٣٦ ﴾ [البقرة]
- ﴿ قَالَ فَخُذۡ أَرۡبَعَةٗ مِّنَ ٱلطَّيۡرِ فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ وَٱعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٢٦٠ ﴾ [البقرة]

---

[1] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٣٠١-٣٠٢

[2] سورة البقرة، آية، ٢٠٠

موضع استشْراف المشترك النّحْوي في الآية الأولى (متاعًا)، ففي نصْبها وجهان، قال أبو حيّان: "انتصَبَ متاعًا على المصْدر... وجوّزوا فيه أنْ يكونَ منْصوبًا على الحال، والعامل فيه يتعلّق بهِ الجار والمجْرور..."[١]

- الوجه الأوّل: النّصْب على المصْدر، والتّقْدير: متّعوهنّ تمتيعًا، والعاملُ فيه قوله تعالى (متّعوهنّ)، وهي اسم مصْدر، يجْري مجْرى المصْدر كالسّلام والكلام، لذا قال أبو حيّان: "أنّ (المتاع) هو ما يتمتّع به، فهْو اسم له، ثمّ أطلق المصْدر على سبيل المجاز، والعامل فيه (متّعوهن)، ولو جاء على أصْل مصْدر (ومتّعوهن) لكان تمْتيعًا، كذا قدّره الزّمخشري"[٢].

وقدْ ذكَر السّمين الحلبي أنّ هذا القول "فيه نظر؛ لأنّ المعْهود أنْ يُطلق المصْدر على أسماء الأعْيان كضرْب بمعْنى مضْروب، وأمّا إطلاق الأعْيان على المصْدر فلا يجوز، وإنْ كان بعْضهم جوّزه على قلّة..."[٣]

واكتفى بعْض مفسّري القرآن على القول بهذا الإعْراب، كقوْل ابن الأنباري: " متاعًا اسم أُقيم مقام التّمتّع، وهو منْصوب على المصْدر، أيْ متّعوهنّ متاعًا"[٤].

- أمّا الوجْه الآخر: فهو جواز النّصْب على الحال، قال أبو حيّان: "جوّزوا فيه أنْ يكون منْصوبًا على الحال، والعامل فيها ما يتعلّق به الجار والمجْرور، وصاحب الحال الضّمير المسْتكن في ذلك العال، والتّقدير: قدر الموسّع يستقرّ عليه في حال كونه متاعًا"[٥].

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤٣، وانظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ١٥٤، والطّبري، جامع البيان، ج٢/ ٦٦٠، والزجّاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ٢٧٣، والنحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ١١٨، ومكّي، مُشكل إعراب القرآن، ص٧٠، والزّمخشري، الكشّاف، ص١٤٨، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ٣١٩، والعكبري، التبيان، ص١٠٦، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥٣٧، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ١٣٤، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥٨٣، الألوسي، روح المعاني، ج٢/ ١٥٣، واكتفى ، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٦٢ وجه النّصب على المصدر.

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤٣، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٤٨

[٣] السّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥٨٣

[٤] ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٦٢، وانظر: العكبري، التبيان، ص١٠٦

[٥] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٤٣، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون: ج١/ ٥٨٣

ولعلّ الفرّاء أوّل منْ أجاز هذا الوجْه بقوله: "متاعًا بالمعْروف منْصوب خارجًا من القدر؛ لأنّه نكرة والقدر معْرفة"[١]، ومنَ الّذين أجازوه أيضًا، النّحّاس في قوله: " متاعًا... يجوز أنْ يكون حالًا، أي: قدره في هذه الحال"[٢].

وعلى تلك الأقوال لمْ يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، والظّاهر هنا أنّ الوجهين جائزان؛ لأنّ (متاعًا) صيغة مصْدر، وكما ذكرْنا سابقًا فإنّ المصْدر يتحقّق مصْدرًا منْصوبًا في الأصْل، ويجوز للحال أنْ يأتي من المصْدر[٣].

أما **الآية الثانية** فموضع التّدبر فيها (سعيًا) ؛ إذ إنّها مشتركة بين عدّة معانٍ نحوية، وفيها قال أبو حيّان :" وانتصاب (سعيًا) على أنّه مصدر في موضع الحال من ضمير الطّيور، أي ساعيات، ورويَ عن الخليل أن المعنى يأتينكَ سعياً ، فعلى هذا يكون مصدر الفعل محذوفًا فهو في موضع الحال من الكاف ... والوجه الأول أظهر، وقيل انتصب سعيًا على أنّه مصدر مؤكد؛ لأن السعي والإتيان متقاربان..."[٤]

وفيما يلي فضل بيان لما سبق:

- نصب (سعيًا) على أنّه مصدر واقع موقع الحال من فاعل (يأتينك) أو من ضمير (الطّيور)، والحقّ أنّ معظم معربي القرآن ومفسّريه اختاروا الوجه الأول[٥]، وهو ما نقل عن الخليل الذي يدعم هذا القول –الحال من الضمير المخاطب– بأن المعنى: يأتيك وأنت تسعى سعيًا، فيكون (سعيًا) هنا منصوبة على المصدر[٦] (المفعول المطلق)، والنّاصب لهذا المصدر في محل نصب على الحال من الكاف في

---

[١] الفراء، معاني القرآن: ج١/ ١٥٤

[٢] النحاس، إعراب القرآن: ج١/ ١١٨، وقدّره الهمذاني، الكتاب الفريد: ج١/ ٥٧٣ في قوله: (متّعوهنّ ذوي متاع)

[٣] انظر: ابن يعيش، شرح المفصّل: ج٢/ ١٢-١٣

[٤] أبو حيّان، البحر المحيط، ج٢/ ٣١١ ، وانظر العكبري، التبيان، ص١١٨، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥٧٢، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٦٣٣، والألوسي، روح المعاني، ج٣/ ٣٠، وأجاز محي الدين الدرويش، إعراب القرآن الكريم، ج١/ ٤٠٣ إعرابها على الحال أو المفعول المطلق .

[٥] انظر: المبرّد، المقتضب، ج٣/ ٢٣٤، والنّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٢٨، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٧٥، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ١٩٦، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١٥٧، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ١٤٧.

[٦] انظر: الثعلبيّ، الكشف والبيان، ج٢/ ٢٥٧، أتى برواية عن النضر بن شميل وسؤاله للخليل عن ما إذا كان الطائر يسعى .

(يأتينك). أمّا المصدر من الحال من ضمير (الطّير) فيكون التّقدير : يأتينك ساعيات أو ذوات سعي .

يقول السمين الحلبي معلّقًا على ما جاء به الخليل :" والذي حمل الخليل–رحمه الله– على هذا التقدير أنه لا يقال عنده : (سعى الطائر) ، فلذلك جعل السعيّ من صفات الخليل – عليه السلام– لا من صفة الطيور ".[١]

- أما المعنى النّحوي الثّاني فهو: النّصب على أنّه مصدر مؤكّد وتقديره: يسعين سعيًا، أو يأتينك إتيانًا سريعًا؛ لأن نوع المصدر، نوعٌ من الإتيان ، قال عكبري :"ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً؛ لأن السعي والإتيان يتقاربان ".[٢]

لكن هذا القول فيه نظر؛ لأنّه فيه تساهل في العبارة، حيثُ إنّ المصدر المؤكّد لا يزيد على معناه معنى عامله.[٣] والرّاجح في هذه المسألة قول أبي حيّان ومنْ وافقه، بنصْب (سعْيًا) على أنّه حال من ضمير الطّير، أي: يأتينك ساعيات، ذوات سعي، وذلك لأنّه الوجه الثّاني – القائل بـ يأتِينَكَ وأنتَ تسعى سعْيًا– "هو من التّكلّف غير المحتاج إليه بمكان"[٤]، وإنْ كانت الباحثة ترى إجازة وجهي النّصب على الحال والمصدر؛ لأنّ العرب كانوا يعْدلون من الوصْف إلى المصْدر أحيانًا، والحقّ " أنّه لا يعدل من تعبيرٍ إلى تعبيرٍ إلا يصْحبه عدول من معنى إلى معنى... وإنّما يعدل من الوصف إلى المصدر لغرضين: الأول: المبالغة ... فإنْ قلت: أقبل أخوك (سعيًا) كان المعنى أنّ أخاك تحوّل إلى سعى، ولم يبقَ فيه شيء من عنْصُر الذّات، لم يبقَ فيه ما يثقله من عنصر المادّة بل تحول إلى حدث مجرّد وهذا مبالغة ... الثّاني: التوسّع في المعنى، وذلك أنك إذا عبرت بالوصف فقد أردت معنًى واحدًا... ولكن إذا عبّرت بالمصدر اتسع المعنى وكسبت أكثر من قصْد وغرض، فقد تكسب معنى المصدريّة والحاليّة ... وقد تحتمل الحالية والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، فتكسب ثلاثة أغراض في تعبير واحد... "[٥]

---

[١] السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٦٣٣.

[٢] العكبري، التبيان، ص١١٨.

[٣] انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٦٣٣

[٤] الألوسي، روح المعاني، ج٣/٣٠

[٥] فاضل السامرائي، معاني النحو، ج٢/ ٢٨٨-٢٩٠

والسبب في تعدد أوجه النّصبِ في كلمة (سعيًا)، يرجع كما ذكرنا سابقًا إلى أنّها صيغة مصدر، قال السّيّوطي: "ورد الحال مصدرًا بكثرة ... فمنْه "ادعهنّ يأتينك سعيًا" ... وقالوا: قتلته صبرًا، وأتيته ركضًا ومشيًا وعدوًا، ولقيته فجأةً وكفاحًا وعيانًا وطلع بغْتَةً ... فاختلف النّحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع، فذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى أنّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، أي ساعيًا وراكضًا ومفاجئًا ... وخائفين وطائعين ... وكذا الباقي، وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف أي: إتيان ركض وسير ... وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي: ذا سعي وذا فجأة، وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السّابقة نوعيه وعليه الكوفيون، وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال ... وأجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يستعمل من ذلك إلا إذا استعملته العرب، ولا يقاس على غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاء، ولا ضحك زيد البكاء ..."[1]

ومن النّحاة من رجّح مذهب سيبويه، ومنهم منْ منع قياس وقوع المصدر حالًا، وفي ذلك يطول الحديث، وارتضينا من ذلك ما تقدّم ذكره للتّوضيح والبيان، مما ورد من أقوال وآراء في تأويل (سعيًا) في هذه الآية الكريمة.

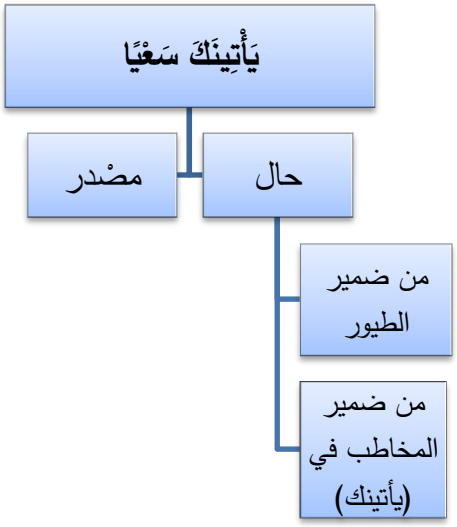

ومن مثل ما تقدّم قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [2]

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، ج٢/ ٢٩٨-٢٩٩ ، وانظر: سيبويه، الكتاب، ج١/ ٣٧٠، والمبرد، المقتضب، ج٣/ ٢٣٤-٢٣٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢/ ١٠-١١، والرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج١/ ٦٧١.

[2] سورة البقرة، آية، ٥٥

- **<u>الاشتراك بين الحال والمفعول به والمصْدر</u>**

قوله –تقدست أسماؤه–: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافًا كَثِيرَةً وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٤٥ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النّحْوي في هذه الآية كلمة (أضْعافًا)، التي تردّدت بين ثلاثة معانٍ نحْوية، أبان عنها أبو حيّان وهي: النّصب على الحال من الهاء في يُضاعفه، أو النّصب على أنّه مفعول به، تضمّن معنى فيضاعفه فيصيّره، أما المعنى الثالث فهو النّصب على المصْدر باعتبار أنْ يطلق الضّعف وهو المضاعف[١].

اختلف تأويل المفسّرين في معنى (أضْعافًا)، فمنهم منْ قال إنّ الضّعف هو ستّمائة، ومنهم من قال سبعمائة، ومنهم منْ قال إنّ هذا التّضعيف لا يعلمه إلا الله سبحانه[٢]. أما ما جاء في معاني (أضْعافًا) النّحْوية، فهي كالتّالي:

- على معنى الحال من الهاء في (يُضاعفُه)، والظّاهر أنّ هذه الحال هي حال مُبيّنة؛ لأنّها اختصّت بوصفها بشيءٍ آخر، حتّى وإنْ كانت منْ لفظ العامل[٣]، فهي الّتي تدلّ على معنى لا يُفهم مما قبلها"[٤]، وهذا شأن البيّنة.
- وعلى معنى المفعول به من خلال تضْمين المُضاعفةِ معنى التّصيير، والتّقدير: يصيّره أضْعافًا.
- أمّا المعنى النّحوي الثّالث والأخير، فهو النّصبُ على المصْدر (المفعول المطلق)، بأنْ جوّز أنْ يكون جمْع ضِعف، أي كونه في معنى تضْعيف الشّيء، والضّعف: اسم واقع موقع المصْدر، كما أطلق العطاء وهو اسم المعْطي بمعنى الإعْطاء، فهذه المُضاعفة غير محدودة لكنها كثيرة[٥]، ولا أحد يُدرك حقيقة هذا التّضعيف إلا الله

---

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٦١-٢٦٢، وانظر: العكبري، التّبيان، ص١٠٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥٤٦-٥٤٧، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١٤٩، والسّمين الحلبي، الدّرّ المصون، ج١/ ٥٩٦، والألوسي، روح المعاني، ج٢/ ١٦٣. ولم يذكر النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٢١، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ١٩٧ إلا وجهًا واحدًا، وهو النّصب على المصْدر.

[٢] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ٧٢٨-٧٢٩، والماوَرْدي، النّكت والعيون، ج١/ ٣١٣، والزّمخشري، الكشّاف، ص١٥١

[٣] انظر: السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٥٩٦

[٤] السّيوطي، همع الهوامع، ج٢/ ٣١٨

[٥] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٦٢، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥٤٧

سبحانه وتعالى. كما جاء في قوله تعالى من نفس السورة: ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتۡ سَبۡعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنۢبُلَةٖ مِّاْئَةُ حَبَّةٖۗ ﴾، ثم قال: ﴿ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾[1]، فالآية عامة في سائر الوجوه، فقيل إنّها خاصة بالصّدقة وانفاق المال، ومنهم من قال إنها خاصة بالنّفقة والجهاد، ولكن مقادير التّضعيف هذه لا يعلمها إلا الله. ومن نظيره في النّثر قول الشّاعر:

أكُفرًا بَعْدَ ردّ الموت عنّي * وبعدَ عطَائكَ المائةَ الرّتَاعَا[2] [الوافر]

ولم يرجّح أبو حيّان وجهًا على آخر، ولم يضعّف أيًّا منها، وإنْ قَدّمَ وجه الحال على الوجوه الأخرى واكتفى بذكرهنّ والتّعليق عليهنّ. على الرّغم من أنّ أبا حيان لم يفصّل القول بوجه الحال؛ ولعلّ السبب في ذلك أنّه لا يحتاج إلى تأويل كما في المعنيين النّحويين الآخَرَين.

والحقّ أنّ وقوع المشترك النّحوي في كلمة(أضعافًا) يرجع إلى التّعدد الدلاليّ الذي تحتمله؛ لأن الضّعف في كلام العرب أتى "على ضربين: أحدهما المِثْل، والآخر يكون في معنى تضعيف الشّيء "[3]، فيكون أضعافًا على الأول :"جمع (ضعف) وهو مثلُ الشّيء في المقدار إذا زيد عليه فليس بمصدر ، والمصدر الإضعاف أو المضاعفة فعلى هذا يجوز أن يكون حالاً من الهاء في (يضاعفهُ)"[4]، وأُجيز أنْ يكون مفعولًا ثانيًا على معنى (يضاعفهُ) أي: يُصيّره، والتّقدير على هذا: يصيّره أضعافًا[5].

أمّا (أضعافًا) على المعنى الثاني فجاز أن يكون مصدرًا، وقد تقدّم الحديثُ في هذا الوجه معلّلًا بأقوال المفسرّين والمعربين.

---

[1] سورة البقرة، آية، ٢٦١

[2] البيت للشاعر القطامي، عمير بن شييم (١٣٠هـ)، ديوانه، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م، ص٣٧، وذكر كشاهد نحوي في عدة مصادر، انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢/ ٢١٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢/٧٣-٧٤، وابن هشام، أوضح المسالك، ج٣/ ١٨٠، الأزهري، خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار المكتبة العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج٢/ ٧

[3] ابن منظور، لسان العرب ، (ضعف)، ج ٩/ ٢٠٤

[4] الألوسي ، روح المعاني، ج٢/ ١٦٣

[5] انظر: العكبري، التبيان، ص١٠٩

المبحث الرابع:

الاشتراك بين المنصوبات المختلفة

- **الاشتراك بين التّمييز، والحال، والقطع**

الشاهد الأول: في قوله –تعالى–: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [البقرة]

الظّاهر في هذه الآية أنّ (مثلًا) حمّالة لعدّة معانٍ أتى عليها أبو حيان وهما: النّصب على التمييز، أي: من مثل، وأجاز بعضهم نصبه على الحال من اسم الإشارة، أو أنْ يكون حالًا من لفظ الجلالة (الله)، وأجاز الكوفيون أنْ يكون منصوبًا على القطع[1].

- فالمعنى الأوّل: النّصب على التّمييز، والتّقدير: ماذا أراد الله منْ مثل، وهو الوجه الظّاهر لدى أبي حيّان في قوله: " والمختار انتصاب (مثلًا) على التّمييز، وجاء على معنى التّوكيد؛ لأنّه من حيث أشير إليه علم أنّه مثل، فجاء التّمييز بعده مؤكّدًا للاسم الذي أشير إليه (يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا)، جملتان مستأنفتان جاريتان مجرى البيان"[2].
- أما المعنى النّحوي الثّاني: فهو النّصب على الحال، فيكون صاحبه إما اسم اشارة (ذا)، والعامل فيها معنى الإشارة والتّنبيه، أو اسم الله تعالى، أي: متمثّلًا به، أو متمثّلًا بذلك، كقوله تعالى: ﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً ﴾[3].
- أما ما جاء في النّصب على القطع عند الكوفيين، فقصدوا بذلك أنّه كان يجوز أنْ يعرب بإعراب الاسم الذي قبله، والأصل: بهذا المثلِ، فلما قُطع عن التّبعية انتصب،

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/٢٦٩، وانظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٤٠، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٣٣، والزمخشري، الكشاف، ص٦٠، وابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١١٢، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٦٧، والعكبري، التبيان، ص٢٩، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٠٧، والقرطبي، الجامع، ج١/ ١٦٩، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٤٠.

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٦٩، واختار هذا الوجه: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٢/ ١٥٠، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٣٦٥

[3] سورة الأعراف، آية، ٧٣، وسورة هود، آية ٦٤

واتخذوا قول امرئ القيس حجّة:

سَوَامِقَ جَبّارٍ أثِيثٍ فُرُوعُهُ وَعالَينَ قِنْوَانًا منَ البُسْرِ أحمَرَا[1] [الطّويل]

رجّح أبو حيان في هذه الآية الكريمة ومن وافقه من المفسّرين نصب (مثلًا) على التمييز، وقد ذكرنا فيما سبق سبب هذا الاختيار، لكن تعتقد الباحثة أنّه يمكن الأخذ بجواز وجهي النّصب على التمييز والحال؛ لأنّ الأخير يجيء لرفع الإبهام، وكذلك التّمييز يجيء لرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة، والمقصود بالمستقرّ: " ما لا ينفكّ عنه الإبهام باعتبار الموضع، والمضمر ليس فيه ذلك"[2]؛ خلاصة الأمر أنّ التّمييز والحال، كلاهما يُذكران للبيان ورفع الإبهام، ويمكن الأخذ بالوجهين بالإضافة لما تقدّم، من باب التّوسع في المعنى.

- **<u>الاشتراك بين البدل، والمفعول به، والحال</u>**

في قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٢٩﴾ ﴾ [البقرة]

قد تغدو كلمة (سبعَ) في معناها النّحوي حمّالة لهذه المعاني الأربعة معًا، قال أبو حيّان: " أعرب بعْضهم (سبعَ سماوات) بدلًا من الضّمير... وأجازوا أنْ يكون منصوبًا على المفعول به، والتّقدير: فسوّى منهنّ سبع سماوات... وأجازوا أيضًا أنْ يكون مفعولًا ثانيًا لسوّى، ويكون معنى سوّى صيّر... وأجازوا أيضًا النّصب على الحال..."[3]، وفيما يلي فضْل بيان:

---

[1] انظر: امرؤ القيس، ديوانه، ص٥٧

[2] ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب أبو عمرو (٦٤٦هـ)، أماليه، تحقيق فخر صالح قدارة، د.ط، دار عمار، دار الجيل، عمان، بيروت، د.ت، ص٦٦٤، والرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج١/ ٧٠٠-٧٠١

[3] أبو حيّان، البحر المحيط، ج١/ ٢٨١، وانظر: ابن عطيّة، المحرر الوجيز، ج١/ ١١٥، والعكبري، التبيان، ص٣٠، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢١٢، والقرطبي، الجامع، ج١/ ١٨٠، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ١٧٢-١٧٣، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٢١٧.

ومنهم من قال بوجهي النّصب على البدل و المفعول به، فقدموا الأول وجوزوا الوجه الثّاني، انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٤١، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٦٨، ومكّي، مُشكل إعراب القرآن، ص٣٤

- المعنى الأول: النّصْب على البدل من الضّمير (هُنّ) العائد على ما قبله، والتّقدير: سوّى سَبعَ سماواتٍ، وهو الوجْه الّذي اختاره أبو حيّان من خلال الإشارة إلى أنّه إعراب صحيح نحو قولك: أخُوكَ مررت به زيدًا[١].

وقد يكون البدل من الضّمير الّذي يفسّره ما بعده، فقد رأى الزّمخشري أنّ سبع سماوات، تفسيرٌ للضّمير المبهم (هُنّ)، كقولهم: (رُبَّهُ رَجلًا)[٢]، وذلك ليس كذلك، فقد رَدّ أبو حيّان قول الزّمخشري، وضعّفه؛ لأنّ ذلك ليس من المواضع التي يفسّر فيها الضّمير بما بعده، فقد حصرها النّحويون في سبعة مواضع: ضمير الشّأن، والمجرور بـ (رُبّ)، والمرفوع بنعْم وبئس، وما جرى مجراهما، والضّمير المرفوع بأوّل المتنازعين على مذْهب البصريين، والضّمير الذي جُعِل خبره مفسّرًا له...إلخ"[٣].

وتابعَ أبو حيّان قوله معترضًا: "إلّا أنّه يُتخيّل فيه أنْ يكون (سبعَ سنوات) بدلًا منه ومفسّرًا له، وهو الّذي يقْتضيه تشْبيه الزّمخشري له بـ رُبَّه رجلًا، وأنّه ضمير مبهم ليسَ عائدًا على شيء قبله، لكنّ هذا ضعيف بكون هذا التّقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطًا كلّيًّا... وبذلك أُخبِر بإخبارين، أحدُهما: استواؤه إلى السماء، والآخر تسْويته سبْع سماوات، وظاهر الكلام أنّ الّذي استوى إليْه هو بعيْنه المسْتوى سبع سماوات"[٤]. وقد رأى الهمذاني أنّ قول الزّمخشري هذا من التّعسّف[٥].

- المعنى الثّاني: وهو النّصْب على المفعول به، والتّقدير: فسوّى منهنّ سبعَ سماوات، كقوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[٦]، وقد ضعّف أبو حيّان هذا الوجه لحجّتين: اللّفظ والمعنى، أمّا من حيث اللّفظ: فإنّ فعل (سوّى) ليس من الأفعال المتعدّية لاثنين؛ لأنّها محصورة في باب (اختار وأخواتها) فجازَ حذْف حرْف

---

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٨١

[٢] انظر: الزّمخشري، الكشّاف، ص٦٣، واتّفق الرّازي، مفاتيح الغيب، ج٢/ ١٧٠ معه في هذا القول إذْ رأى أنّ المبهم إذا تبيّن أفخم وأعظم من أنْ يبين.

[٣] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٨١، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٧٢، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٢/ ٣٤٠

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٨١، وتبعه السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ١٧٢

[٥] انظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢١٢

[٦] سورة الأعراف، آية، ١٥٥

الجرّ منه. وأمّا من حيث المعنى فالمعلوم أنّ السّماوات سبع، لكن هنا يصبحُ المعنى دالًّا على أنّ السّماوات كثيرة فسوّى منهنّ سبْعًا، وذلك غير صحيح[1].

- أما المعْنى الثّالث: فهو النّصْب على أنّه مفعول به ثانٍ لفعل (سوّى)، بمعْنى (صيّر)، وقد ضعّف أبو حيّان أيضًا هذا الوجْه؛ لأنّ الفعل (سوّى) فعلٌ متعدٍّ لواحد، كقوله تعالى: ﴿ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝٧﴾[2]، ﴿ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤ ﴾[3]، ومجيئه على معنى (صيّر) غير معلوم ولا معروف في اللّغة. ولا نرى لتضعيف أبي حيّان مسوّغًا لهذين الوجْهين؛ لأنّه هنا قدْ يتعدّى الفعل إلى المفعول به الأوّل بنفسه من غير واسطة، وإلى المفعول الثّاني بواسطة حرف الجرّ، ثمّ يُحذف حرف الجرّ، وينْتصب ما بعده، كقولنا: استغفرت الله ذنبًا، أيْ: استغفرت الله من الذّنب[4].
- الوجه الرّابع والأخير، النّصب على الحال[5]، واختاره أبو حيّان أيضًا، لكنّه رجّح النّصب (بالبدل)، ولمْ يعْرض آراءً على هذا الوجه، إنّما اسْتبعد السّمين الحلبي هذا الوجه؛ وذلك لسببين، أنّها حالٌ مقدّرة، وأنّها مؤوّلة بالاشتقاق، وكلاهما خلافُ الأصل[6]، والأصْل أنْ تكون الحال ظاهرة.

لكنّ محيي الدّين درويش كان له رأْيٌ آخر، إذْ أنّه أجاز إعْراب (سبْع سماوات) على الحال، "إذا كانت سوّى بمعْنى الخلْق المجرّد[7]؛ لأنّه دلّ على العدد المجرّد"، ومثله قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[8]، والرّاجح هنا ما رجّحه أبو حيّان، وهو النّصب على البدل؛ للأسباب التي تقدّم ذكرها في هذا الوجه.

---

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٨١، والسّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٧٣، وممّن أجاز هذا الوجه، انظر: النّحّاس، إعراب القرآن، ج١/ ٤١

(2) سورة الانفطار، آية، ٧

(3) سورة القيامة، آية، ٤

(4) انظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٣٤، وابن يعيش، شرح المفصّل، ج٤/ ٢٩٧

(5) انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ٦١-٦٢

(6) السّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ١٧٣

(7) محيى الدين الدّرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج١/ ٧٥

(8) سورة الأعراف، آية، ١٤٢

- **<u>الاشتراك بين خبر كان، والصّفة والحال</u>**

في قوله –تقدّست أسماؤه–: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك في هذه الآية كلمة (خاسِئين)، إذْ إنّها مشتركة في سياقها التّركيبي بين ثلاثة معانٍ، أبانَ عنها أبو حيّان وهي: نصْب (قِرَدة خاسئين) على أنّ كليهما خبر كان، أو أنْ يكون (خاسئين) صفة لقردة، والمعنى الثالث جواز النّصبُ على الحال من اسم كونوا[1].

- فالمعْنى الأول: النّصب على أنّه خبر كان[2]، والمعْنى أنّهم يكونون قدْ جمعوا بين القردة والخسوء، فجاء هنا خبرًا بعْد خبر لقوله تعالى (كونوا)، ويُقال: "خَسَأْتُ الكلْب خَسْئًا، إذا طردته، وخسأ الكلب بنفسه خسوءًا، يتعدّى ولا يتعدّى"[3].
- المعنى الثّاني: أنْ تكون صفة (لقردة)، ولم يوضّح أبو حيّان سبب القول بهذا المعْنى النّحوي، لكن السّمين الحلبي يرى في هذا الوجْه بُعدًا، حيث إنّ القردةَ غير عقلاء، وهذا جمع العقلاء شُبّهوا بهم، ورأى جمهور المفسّرين أنّ أجْسامهم أصْبحت أجْسامَ قردة، معَ بقاء إدراكهم الإنساني، ومنهم مَنْ رأى أنّ عقولهم كعقول القردة في هيكل إنساني، والرّأي الأوّل أظهر في العِبرة؛ لأنّ فيه اعتبارهم بأنْفسهم واعتبار النّاس بهم[4].
- أمّا المعنى الثّالث والأخير: فهو الحال، وذلك من اسم (كونوا)، والتّقدير: كونوا خاسِئين مُبْعدين، واكتفى أبو حيّان بهذا القول دون تعليق.

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٠٩، وانظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٤٥، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٦٠، وابن الأنباري، ج١/ ٩٠، والعكبري، التبيان، ص٤٤، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٨٢–٢٨٣، والقرطبي، الجامع، ج١/٣٠٠، ولم يذكر النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٥٩ إلا وجه النّعت.

[2] انظر: ممن اكتفى بهذا الوجه الزمخشري، الكشاف، ص٧٥–٧٦، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ١١٨، والنسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٥٨

[3] الجوهري، أبو نصر اسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م، مادّة (خسأ)، وانظر: الكسائي، معاني القرآن، ص٧٣

[4] انظر: السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢٥٢، وابن عاشور، التّحرير والتنوير، ج١/ ٥٤٤

في هذه الآية الكريمة لم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، بل أجاز الوجوه الثّلاثة، والرّاجح فيها أن يكون (خاسئين) خبرًا ثانيًا لكان؛ لأنّه الأقرب إلى التّركيب النّحوي على هذا السّياق، فعند النّظر إلى فعل (كونوا) هو فعل أمر، وفي هذا الفعل لا يملكون أنْ يكونوا فيه قردة، لكنّ الأمر هنا أمر تسخيري، أنْ أراد الله أنْ يكونوا قردة فصاروها، بالإضافة إلى أنّ الخبر يصف الحال بطبيعته –حال المنكرين بما أمر الله به–، حيث إنّ الله أحلّ لهم صيد الحيتان في أوقات، وحرّمت عليهم السّبت، فمنهم منْ أطاع ونهى، ومنهم منْ أطاع واكتفى، ومنهم منْ عصى وطغى، فجعلهم الله قردة خاسئين.

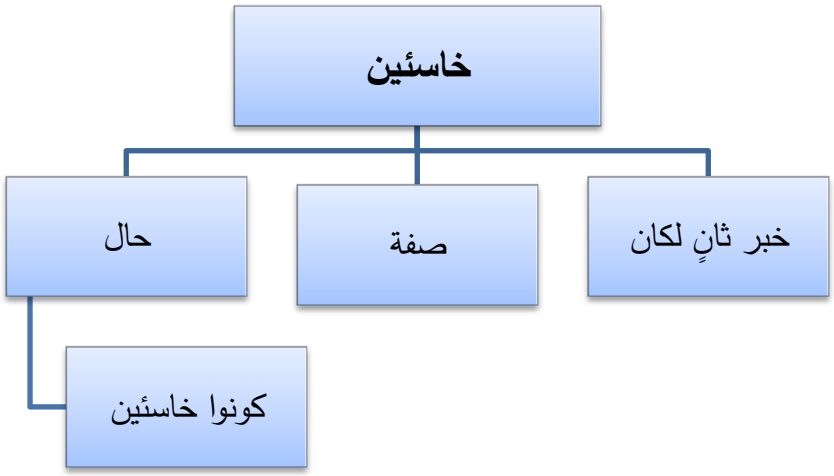

- **<u>الاشتراك بين المفعول به، والمفعول لأجله، والبدل</u>**

ومنْ ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَن يَدْخُلُوهَآ إِلَّا خَآئِفِينَ ۚ ﴾ [البقرة: ١١٤]

موضع التّدبّر في هذا الاشتراك كلمة (أنْ يُذكر)، التي تردّدت بين عدّة معانٍ نحوية، قال أبو حيان: " (أنْ يذكر) يحتمل أنْ يكون مفعولًا ثانيًا لمَنَعَ، أو مفعولًا منْ أجله فيتعيّن حذف

مضاف... أو بدلًا من مساجد بدل اشتمال...، أو مفعولًا على إسقاط حرف الجرّ..."[1]، وفيما يلي فضل بيان:

- فالمعنى الأول: النّصب على أنّه مفعول به ثانٍ، والتّقدير: منعته أنْ يُذكر، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓاْ ﴾[2]، واختاره الزّمخشري[3] وقدّمه أبو حيان.
- المعنى النّحْوي الثّاني، المفعول لأجله وحُذف المضاف: أي دخول مساجد الله، والتّقدير: ومنْ أظلم ممّن منع دخول مساجد الله لئلّا يُذكر فيها اسمه، وممّن أجاز هذا الوجه واختاره مكي، وابن الأنباري، والنسفي[4].
- أما المعنى الثّالث: فهو النّصب على البدل، والمقصود به بدل الاشتمال منْ (مساجد)، تقديره: ومنْ أظلم ممّن منع ذكر اسم الله في مساجده، كقوله تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝ ﴾[5]، فالمساجد ما بُنيت وما وُجدت إلا لذكر الله وعبادته، وطاعته.
- المعنى الرّابع والأخير: نصبه على أنّه مفعول به على إسقاط حرف الجر، والتّقدير: ومَنْ أظلم ممّن منعَ مساجد الله مِنْ أنْ يذكر فيها اسمه، ذكره الزّجاج، وحجّتهم في ذلك أنّ حذف حروف الخفض مع (أن) لطول الكلام، وترى الباحثة أنّ هذا الوجه فيه تكلّف، ولا حاجة لمثل هذا.

لم يرفض أبو حيان أيًّا من تلك الوجوه، لكنّه قدّم وجه النّصب على أنه مفعول به ثانٍ، وهو الوجه النّحوي الرّاجح؛ لأنّ المُراد من المنع: أنْ تحول بين الرّجل وبين الشّيء الذي يريده، يُقال:

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٢٧، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٩٩، والعكبري، التبيان، ص٦٢، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٦٥، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٥٣، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٣٤٨.

[2] سورة الإسراء، آية، ٩٤، وسورة الكهف، آية، ٥٥

[3] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص٩٢

[4] انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٥٣، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١١٩، والنّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٧٧

[5] سورة البروج، آية، ٤-٥

منعه منْ حقه[١]، بالإضافة إلى أنّ حرف الجرّ لمّا أُجيز حذفه مع (أن) كان وجوب النصب على المفعول به أولى[٢].

- **<u>الاشتراك بين البدل، والحال، والمفعول به</u>**

في قوله تعالى: : ﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾ ﴾ [البقرة]

موضع تمثل المشترك النّحوي في هذا الشّاهد (إلهًا)، إذْ تعددت الأوجه الإعرابية لها، وأتى على ذكرها أبو حيان عارضًا ومبينًا قائلًا: " يجوز أن يكون بدلًا، وهو بدل نكرة موصوفة منْ معرفة، ويجوز أنْ يكون حالًا ... وجوّز الزّمخشري[٣] أنْ ينتصب على الاختصاص..."[٤].

- الوجه الأوّل: أنّها بدلٌ من (إله) الأولى، والتقدير: نعبدُ إلهك إلهًا واحدًا، وذلك لجواز أنْ تبدّل النّكرة من المعرفة، والمعرفة من النّكرة، ولذلك فائدة سيؤتى على ذكرها فيما بعد.
- الوجه الثّاني: أنّها حالٌ من (إلهك)، والعامل فيه فعل (نعبد)، أي: نعبده منْفردًا، واستحسنه بعض المفسّرين والمعربين لما فيه منْ بيان حال الإله، وإثبات الوحدانيّة له[٥]. وهذه الحال تسمّى الحال الموطّئة، أو توطئة الحال، وهو أنْ تأتي بالذّات قبل الحال توطئة لها، كقولنا: رأيتُك رجلًا صالحًا، فالحال (صالح)، و (رجلًا) وصفٌ للذات[٦]، "والمقام مقام إطناب ففي الإعادة تنويه بالمعاد وتوكيد لما قبله، وهذا أسلوب من الفصاحة إذْ يُعاد اللفظ ليبنى عليه وصفٌ أو متعلق"[٧]، كما جاء في

---

[١] انظر: الزبيدي، تاج العروس، ج٢٢/ ٢١٦

[٢] انظر: ابن يعيش، المفصّل، ج٤/ ٥١٤-٥١٥

[٣] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٠٠

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٧٤

[٥] اكتفى بذكر الوجهين الأول والثاني: النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٨١، ومكي، مشكل إعراب القرآن، ص٥٥، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢١٤، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٢٤، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٩٤، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٣٨٠.

[٦] انظر: العكبري، التبيان، ص٦٩، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٣٨١، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٩١.

[٧] ابن يعيش، شرح المفصّل، ج١/ ٣٧٠-٣٧١، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٤٧

قوله تعالى: ﴿ إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ ﴾[1]، وقوله: ﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا ٧٢ ﴾[2].

- أما الوجه الثّالث: النّصب على الاختصاص، والتقدير: نُريد بإلهك إلهًا واحدًا، وهذا ما ذَهبَ إليه الزّمخشري وآخرون[3]، وقد اعترضَ أبو حيان على هذا الوجه، لأنّ المنصوب على الاختصاص لا يكون نكرة ولا مبهمًا، وهذا ما نصّ عليه النحويون[4].

لم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، إلا أنه رفض الوجه الذي نحا إليه الزمخشري، والرّاجح في هذا الشّاهد جواز وجهي البدل والحال، والأولى ترجيحُ وجه البدل لحجتين: الأولى: أنّ المَقصَد من البدل ههنا إثبات حال الوحدانية[5]، أما الحجّة الثانية: فهي لـ " نفي التّوهم النّاشئ منْ تكرير المضاف لتعذّر العطف على المجرور، ويقصد بذلك التّعدد النّاشئ من ذكر الإله مرتين"[6].

- **<u>الاشتراك بين المفعول المطلق، والمفعول به، والبدل</u>**

في قوله تعالى: ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ وَنَحۡنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ١٣٨ ﴾ [البقرة]

موضع الاشتراك النّحوي في هذه الآية (صبغة الله)، وهو مشتركٌ بين أربعة معانٍ نحوية، قال أبو حيان: " صبغة الله منصوب انتصاب المصدر المؤكد... وقيل هو نصب على إغراء

---

[1] سورة الإسراء، آية، ٧

[2] سورة الفرقان، آية، ٧٢

[3] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٠٠، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٤/ ٨٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٩٢، والنّسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٨٤.

[4] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٧٤.

[5] انظر: القرطبي، الجامع، ج٢/ ٩٤

[6] البيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١٠٨، وانظر: الألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٩١.

أي: الزموا صبغة الله، وقيل: بدل من قوله تعالى: ملّة إبراهيم... وقُدّر هناك قول وهو الإضمار..."[١].

- فعلى المعنى النّحْوي الأول: النّصب على المصدر المؤكّد عن قوله: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾[٢]، أو عن قوله: ﴿ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٣ ﴾[٣]، وقيل: عن قوله: ﴿ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ ﴾[٤]، وهو الوجه الذي اختاره الزمخشري، وعلّل هذا الاختيار بالمثل القائل: (والقول ما قالت حذام)[٥]، والصّبغة (فِعلة) من صَبَغَ كالجلْسة منْ جلَسَ، والمعنى: تطهير النّفس؛ لأنّ الإيمان يطهّر النّفوس، وجيء بلفظ الصّبغة على طريق المشاكلة[٦] كما تقول لمنْ يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، تريدُ رجلًا يصطنع الكرم.
- أمّا المعنى الثاني: فهو النّصب على الإغراء، والتّقدير: اتّبعوا أو الزموا صِبغة الله، وردّ أبو حيان معْترضًا هذا الوجه فقال: " وهذا ينافره آخر الآية، وهو قوله: نحن له عابدون، إلا أنْ يقدّر هنا قول، وهو تقدير لا حاجَة إليه، ولا دليل من الكلام عليه"[٧].
- المعنى النّحوي الثالث: النّصب على البدل من قوله تعالى: ﴿ مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ ﴾[٨] وهو قول الأخفش[٩]، واستبعده أبو حيان إذْ قال: " وأما البدل فهو بعيد، وقد طال بين

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٨٤، وانظر: مكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٥٥، والزّمخشري، الكشاف، ص١٠١، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢١٦، واختار الشّنقيطي، الدّرر اللوامع، ج٢/ ٣٤٠ النّصب على المصدر بفعل محذوف وأضيف المصدر إلى فاعله.

[٢] سورة البقرة، آية، ١٣٦

[٣] سورة البقرة، آية، ١٣٦

[٤] سورة البقرة، آية، ١٣٧

[٥] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٠١، وتبعه النّسفي بذات الكلام: النسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ٨٥، والقول (ما قالت حذام): مثل يضرب في التّصديق، نقلًا عن الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٩٧

[٦] انظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ص٥٣٣-٥٣٤

[٧] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٨٤.

[٨] سورة البقرة، آية، ١٣٥

[٩] انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ١٥٩، وقد استحسنه الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٧٢٦، واختاره النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٨٢.

المبدل منه والبدل بجمل، ومثل هذا لا يجوز"[1]، ومجيء قوله في نهاية الآية (وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) عطف على (آمنا بالله) وهذا العطف يردّ القول بالبدل أو النّصب على الإغراء.

- أمّا المعنى الأخير: فهو النّصب على إضمار الفعل -مفعول به لفعل محذوف-، والتقدير: اتّبعوا صبغة الله، وهذا ما اختاره العكبري[2]، وقد رأى أبو حيان أنّ هذا الإضمار لا حاجة تدعو إليه ولا دليل من الكلام عليه.

والرّاجح هنا هو الوجه الذي استحسنه أبو حيان ومنْ وافقه، أنْ تكون (صبْغة الله) مصدرًا مؤكّدًا عنْ قوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾، " فإنْ كان الأمر للمؤمنين كان المعنى صبغْنا الله بالإيمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم، وإنْ كان الأمر لليهود والنّصارى فالمعنى صبغْنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا، وطهّرنا به تطهيرًا لا مثل تطهيرنا"[3]، والمصدر هنا هو النّتيجة والحاصل لما سبق من الإيمان والإسلام.

بالإضافة إلى أنّ جملة (صبغة الله) هي مصدر مؤكد لنفسه، كما جاء في قوله -تعالى-: ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[4]، ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾[5]، وهو ما جعل منْ حذف فعلها وجوبًا؛ لأنّه أُجيز أنْ تكون الجملة المتقدّمة -على المصدر المؤكّد لنفسه- عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال النّاصبة، وتأديتها معناها[6].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٨٤، وانظر: الطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ١٢٣

[2] انظر: العكبري، ص٧٠

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٥٨٤، وانظر: الزمخشري، الكشاف، ص١٠١، والألوسي، روح المعاني، ج١/ ٣٩٧-٣٩٨

[4] سورة النّمل، آية، ٨٨

[5] سورة النساء، آية، ٢٤

[6] انظر: الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج١/ ٣٧٧

- **<u>الاشتراك بين المفعول به، والحال، ونائب المفعول المطلق، والظّرف</u>**

قد تغدو الكلمة في معناها النّحويّ حمّالة لهذه المعاني الأربعة معًا، ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمۡ سَتَذۡكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّآ أَن تَقُولُواْ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗاۚ وَلَا تَعۡزِمُواْ عُقۡدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡكِتَٰبُ أَجَلَهُۥۚ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ فَٱحۡذَرُوهُۚ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]

موضع التّدبر في هذا الاشتراك كلمة (سرًّا)، ولا ريب أن ثمّ بونًا بين تلك المعاني النحوية دقيقاً، بناءً على ما جاء من أقوال مفسرّين في معنى كلمة سرًّا، قال أبو حيّان :

" قال ابن جبير[١]: السرّ هنا النّكاح، وقال ابن زيد: معنى ذلك لا تنكحوهن وتكتمون ذلك، فإذا حلّت أظهرتموه ودخلتم بهن، فَسُمّي العقد عليهن مواعدة... وقال بعضهم: جماعًا... وقال ابن عبّاس وابن جبير أيضًا... والجمهور: المعنى لا توافقوهن المواعدة... في استسرار منكم وخفية، فعلى هذا القول والقول الذي قبله ينتصب (سرًّا) على الحال... وعلى القولين الأولين ينتصب على المفعول... وقيل انتصاب على أنّه نعت لمصدر محذوف – نائب المفعول المطلق–...، وقيل... انتصب انتصاب الظّرف..."[٢].

وفيما يلي فضل بيان :

- أولًا: نصْب (سرًّا) على الحال من المضمر في تواعدهن[٣]، وعليه يكون والتّقدير: لا تواعدوهن مستسرين أو مستخفين ذلك، والمفعول محذوف، تقديره: لا تواعوهن النكاح سرًّا .
- ثانيًا: النّصب على أنّه مفعول به ثانٍ، كما تقول : واعدت فلانًا كذا، وهذا إذا قدّرنا معنى السرّ(النّكاح) والتقدير: لا تواعدوهنّ نكاحًا. والحقّ أنّ معظم مفسّري القرآن ومعربيه لم يأتوا على ذكر هذا الوجه.

---

[١] انظر: البغوي، تفسير البغوي، ص١٤١، وابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣١٦، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٦/ ١٤٢-١٤٣، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ١٢٥، ١٢٦، أمّا الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ٦٤١ ، فقال: أنّ معنى السرّ هنا الزّنا.

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٣٧، وانظر: العكبري، التبيان، ص١٠٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/٥٣٤، والسّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٥٧٩.

[٣] انظر: ما قيل فيه، النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١١٧، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٧٠

- ثالثًا : النّصب على أنّه نعت مصدر محذوف (نائب المفعول المطلق)، والتقدير: لا تواعدوهن مواعدة سرًّا أو نكاحًا سرًّا، ولم يأتِ على ذكر هذا الوجه غير أبي حيّان، والعكبري، والهمذاني، والسمين الحلبي .
- أما الوجه الرابع والأخير: فهو النّصب على الظّرف، والتّقدير: في سرٍ، فحذف حرف الجرّ وانتصب على الظّرف، على أنّ هذه المواعدة لا تأتي إلا سرًّا؛ لأنّها في الغالب تأتي بما يُستحيا من المجاهرة به[1].

واستبعد أبو حيّان أن يكون معنى (السرّ) الزنا؛ لأنّه حرام على المسلم مع معتّدة وغيرها، أيضًا استبعد إطلاق المواعدة سرًّا، أما قول الجمهور فكان أيضًا قولاً مستبعدًا؛ "لأنهم نهوا عن المواعدة بالنكاح جهرًا وسرًّا، فلا فائد في تقييد المواعد بالسرّ"[2]، ولم يرجّح أبو حيّان على آخر، والأولى في هذا الشّاهد أن تنتصب كملة (السرّ) على المفعول به؛ لأنّ (السرّ) معناه هنا النكاح، علاوةً على ذلك قيل أنّ فعل المواعدة لا يتعدى على مفعولين .

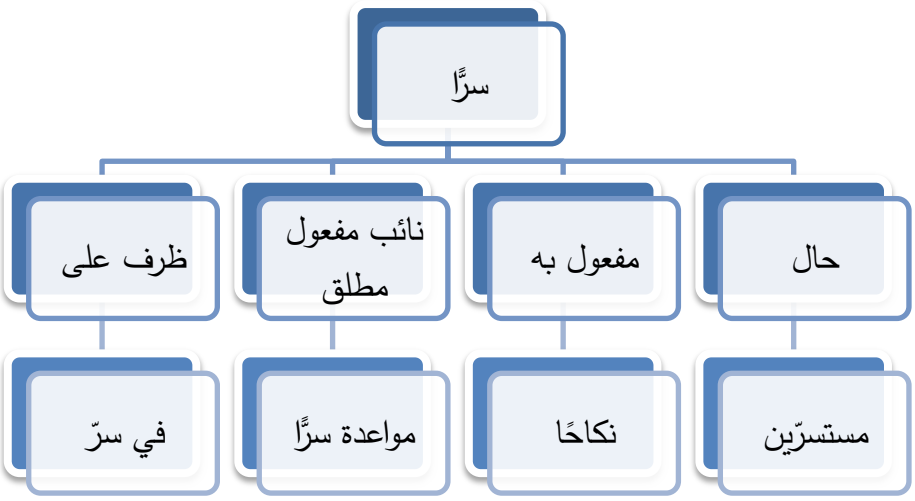

[1] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص ١٤٧

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٣٧

الفصل الخامس

الحـــــذف

- **مهاد**

المبحث الأول: أسباب الحذف وشروطه

- أسباب الحذف.
- شروط الحذف.

المبحث الثاني: شواهد المشترك النّحوي في سياق الحذف.

مهاد

الحذف باب واسع من أبواب المعاني السّاحرة، ولله درّ الجرجاني حين وصفه: " هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى به ترْك الذّكر أفصح منَ الذّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن"[١].

فقد أبان الجرجانيّ بقوله هذا أهم جماليات الحذف وأسراره، وذلك منْ خلال وصفه له بـ (ترْك الذّكر) أفصح من الذّكر. والحقّ أنّ الحذف ظاهرة لغوية متأصّلة في اللّغة العربية، وكلام العرب ؛لأن العربية تميل إلى الإيجاز والاختصار. والحذفُ من البواعث المؤذنة بتخلّق ظاهرة المشترك النحوي فحذف عاملٍ أو معمول يؤدي إلى تأويلات مختلفة ، ومعانيَ نحوية متعددة .

ومن الجدير بالذكر أن ابن جني عقد بابًا وسمه باب " شجاعة العربية"[٢]، تناول فيه ظاهرة (الحذف)، وأنواعه، وبيّن أن المحذوف قد يكون جملة أو مفردًا أو حرفًا، وضرب أمثلة على ذلك وبيّن ما حسن من الحذف وما لم يحسن، فقال :" فحذف الحال لا يحسُن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها... فأما ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ ﴾[٣] أي: فمن شهده صحيحًا بالغًا؛ فطرقه أنّه لمّا دلّت الدلالة عليه من الإجماع والسنّة جاز حذفه تخفيفًا ... "[٤].

جاء في الصحّاح: "حذف الشيء: إسقاطه، يُقال :حَذفتُ من شعري ومن ذنب الدّابة، أي أخذتُ"[٥] .والحذف لغة :"حذف الشيء يحذف حذفاً قطعه من طرفه، والحجّام يحذف يحذف الشعر ، والحذافة ما حُذف من شيءٍ فطُرح ..."[٦]. وقد عرّفه الزركشي بأنّه :" إسقاطُ جزء الكلام

---

[١] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٤٦

[٢] انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢/ ٣٤٤

[٣] سورة البقرة، آية، ١٨٥

[٤] ابن جني، الخصائص، ج٢/ ٣٦١

[٥] الجوهري، الصحاح ، مادّة (حذف)

[٦] ابن منظور، لسان العرب، مادّة (حذف)

أو كله لدليل "[1] ، وقد أتى على هذه الظاهرة معرّفًا وموّضحًا مبينًا لأسبابه–الحذف– وفوائده ، وأدلته، وستعرّج الباحثة على ذلك فيما بعد .

ومن تعريفات الحذف عند المحدثين ما جاء به علي أبو المكارم قائلًا: "إنّ الحذفَ إسقاطٌ لصيغٍ داخل النّص التركيبي في بعض المواقف اللغوية ، وهذه الصيغ يُفترض وجودها نحويًا، لسلامة التركيب وتطبيقًا للقواعدِ "[2]، وإن كانت الباحثة ترى في هذا التعريف شيئًا من عدم تمام الصحة ، ولعلّها تناقش هذا التعريف في مقامٍ آخر غيرَ هذا المقام .

أما فوائد الحذف فأظهرها التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام ، زيادة اللذة والتشويق في ذرء وخلق الذهن للمحذوف، بالإضافة إلى تحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل والتشجيع على الكلام ، والأهم من ذلك موقع هذا المحذوف أو الحذف في النفس في موقعه على الذكر، فما من اسمٍ حُذف في حالة معينة إلا وحذفه أحسن من ذكره "[3].

---

[1] الزركشي، البرهان، ص٦٨٥

[2] علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، د.ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٢٠٠

[3] انظر: الزركشي، البرهان، ص٦٨٦–٦٨٧

المبحث الأول: أسباب الحذف وشروطه

وللحذف أسبابه الدّاعية إليه، منها:

- الاختصار، كثير منْ أنواع الحذف تخلّقت نتيجة رغبة المتكلم في الاختصار، واجتناب الحشو والإطناب؛ نحو: الهلالُ والله، فحذف المبتدأ استغناء عنه بقرينة الحال، ومنْ عبث القول أنْ يذكر معه، وكقولنا: منْ في البيت؟، فيُجاب عنه: أمي، ولو أُجيب عن السؤال بـ: أمي في البيت لاعتبر ذلك ضربًا من الحشو.
- التّنبيه على أنّ الزمّان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، ولاشتغال بذكر ذلك المحذوف يبيح تفويت المهم ، وذلك نحو : إياك والشّرّ، والله الله ، قال تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ١٣﴾[1]، وهذا من باب التحذير، أي: احذروا ناقة الله فلا تقربوها.
- التخفيف لكثرة دورانه في الكلام ، كحذف حرف النداء في نحو قوله تعالى: ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيۡفَ تُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰۖ ﴾[2]، وحذف النّون في قوله : ﴿ لَمۡ يَكُ ﴾[3]، وحذف نون الجمع في قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[4] .
- رعاية الفاصلة، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ٦ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ﴾[5].
- التّشريف وذلك صيانة له تعظيمًا، قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٣ ﴾[6] إلى قوله: ﴿ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢٨﴾[7] حذف المبتدأ في ثلاثة مواقع قبل ذكر الرّب، والتقدير: (هو الرب)، (والله ربّكم)، (والله ربّ المشرق)؛ لأن موسى –عليه

---

[1] سورة الشمس، آية، ١٣

[2] سورة البقرة، آية، ٢٦٠

[3] سورة الأنفال، آية، ٥٣، وسورة النحل، آية، ١٢٥

[4] سورة الحج، آية، ٣٥

[5] سورة الضحى، آية، ٦– ٧

[6] سورة الشعراء، آية، ٢٣

[7] سورة الشعراء، آية، ٢٨

السلام– استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال ، فأضمر اسم الله تعظيمًا وتفخيمًا له ، كما جاء أيضًا في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾[1]، أي: ذاتك .

- صيانة اللسان عنه تحفيزًا له: كقوله تعالى: ﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓۚ ﴾[2].
- كونه لا يصلح إلا له، كقوله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ ﴾[3]، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٠٧ ﴾[4] .
- البيان بعد الإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ ﴾[5]، فمفعول المشيئة مذكور في جوابها ، وقد يكون مع غيرها استدلالًا بغير الجواب نحو: ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ ﴾[6].
- قصد العموم، نحو: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ﴾[7]، أي: على العبادة وعلى أمور حياتنا[8]،وهذا غيض من فيض في أسباب الحذف ودواعيه .

أما شروط الحذف فهي مختلفة :

فقد ذكر ابن هشام[9] في المغني ثمانية شروط للحذف وهي :

- الأوّل: وجود دليل على المحذوف، وهذه الرسالة متردّدة بين كونها حاليّة ومقاليّة، أمّا الحاليّة: فتحصل من النّظر إلى المعنى، ولا يتم ذلك إلا بمحذوف، كقوله سبحانه: ﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ ﴾[10]، أي سلّمنا سلامًا، وهذا يكون أحسن حالًا من (المقالية)

---

[1] سورة الأعراف، آية، ١٤٣

[2] سورة المجادلة، آية، ٢١

[3] سورة الأنعام، آية، ٧٣

[4] سورة هود، آية، ١٠٧

[5] سورة النحل، آية، ٩

[6] سورة البقرة، آية، ٢٥٥

[7] سورة الفاتحة، آية، ٥

[8] بتصرّف من انظر: الزركشي، البرهان، ص٦٨٧–٦٨٩، والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، علق عليه مصطفى شيخ مصطفي، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ٢٠٠٨م، ص٥٣٤–٥٣٦.

[9] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ٢٥٩– ٢٦٧

[10] سورة هود، آية، ٦٩

لزيادة عمومه، كما في قولهم فلان يحل ويربط، أي: يحل الأمور ويربطها، أي: ذو تصرّف. وقد تدل الصناعة النحوية على التقدير نحو: ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ ﴾ [1]، أي: لأن أقسم لأن فعل الحال لا يقسم عليه .

أما المقالية: فقد تحصل من إعراب اللفظ ، فإن كان منصوبًا فلا بدّ له من ناصب، وإن لم يكن ظاهرًا فلا بد أن يكون مقدّرا نحو: أهلًا وسهلًا ومرحبًا، أي: وجدت أهلًا ، وسلكت سهلًا ، وصافت مرحبًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾[2] على قراءة النصب ، والتقدير : احمدوا الله، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَنۡ أَحۡسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبۡغَةٗۖ ﴾[3]، أي: الزموا صبغة الله، وقد فصّل السيوطي في تنوع دلالة الحذف: في الدليل اللفظيّ ، وما داء من الشروع في الفعل ،نحو (بسم الله)، والتقدير: اقرأ باسم الله ... إلخ[4]، ولعلّ مقامًا آخر يسعفنا فيه التفصيل بإذن الله .

- الشّرط الثّاني: ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه. قال ابن هشام[5]: وأمّا قول ابن عطية[6] في ﴿ بِئۡسَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِۚ ﴾[7]، إنَّ التقدير: بئس المثل مثل القوم، فإن أراد تفسير الإعراب ، وأن الفاعل لفظ (مثل) محذوف فمردود، إنْ أراد تفسير المعنى، وأن في (بئس) ضمير المثل مستترًا فسهل.
- الشّرط الثّالث: أنْ لا يكون مؤكدًا، فلا يصح القول الذي رأيت نفسه زيد؛ لأن في ذلك تناقضًا فالتّوكيد إطناب، والحذف اقتضاب، ولا يجتمعان.
- الشّرط الرّابع: أنْ لا يؤدّي حذْفه إلى اخْتصارِ المختصر، فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله لأنّه اختصارٌ للفعل .

---

[1] سورة القيامة، آية، ١

[2] سورة الفاتحة، آية، ٢، وسورة الأنعام، آية، ٤٥، سورة يونس، آية، ١٠ وغيرها من المواضع في القرآن الكريم.

[3] سورة البقرة، آية، ١٣٨

[4] للمزيد انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص٥٣٦- ٤٣٨

[5] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢/ ٢٦٣

[6] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج٥/ ٣٠٧

[7] سورة الجمعة، آية، ٥

- الشّرط الخامس: ألا يكون عاملًا ضعيفًا، فلا يحذف الجارّ والجازم والنصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها الاستعمال، ولا يقاس عليها.
- الشّرط السّادس: أن لا يكون المحذوف عوضًا عن شيء فلا تحذف (لا) من قولهم (افعل هذا إما لا) ولا التاء من عدّة، وإقامة، وأما ﴿ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[1]، فلا يقاس عليه، ولا خبر كان، لأنّه عوض أو كالعوض من مصدرها .
- الشّرط السّابع: أنْ لا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، نحو: ضربني وضربت زيدًا، أي: ضربته بحذف الهاء .
- أما الشّرط الأخير: فألّا يؤدّي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القويّ نحو: عدم الرفع في أكلت السمكة حتى (رأسها) كي لا يتم إعمال المبتدأ ، مع إعمال الأقوى وهو حتّى[2].

---

[1] سورة الأنبياء، آية، ٧٣

[2] انظر: الزركشي، البرهان، ص٦٩١- ٦٩٤، والسيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص ٥٣٧- ٥٤٠

المبحث الثاني

شواهد المشترك النّحوي في سياق الحذف

الشّاهد الأول:

منْ أمثلة تخلّق المشترك النّحوي من الحذف قوله تعالى: ﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلْتُ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّٰىَ فَٱتَّقُونِ ﴿٤١﴾ ﴾ [البقرة]

أما موضع الحذف فهو في جملة (ولا تكونوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ)، وفي ذلك اختلاف، قال أبو حيان: " (ولا تكونوا أول كافر به)... حذف الموصوف وقامت الصّفة مقامه... وزعم بعضهم أنّ ثمّ محذوفًا معطوفًا تقديره: ولا تكونوا أول كافر به ولا آخر كافر... وتأوّله بعضهم على حذف مضاف، أي: ولا تكونوا مثل أول كافر به... وبعضهم على حذف صلة يصحّ بها المعنى، والتقدير: ولا تكونوا أول كافر به مع المعرفة..."[1].

والحقّ أنّ أبا حيان تفرّد ببعض التقديرات النّحْوية التي أوردها في هذه الآية، ولم يأتِ على ذكرها معظم معربي القرآن ومفسريه، وفيما يلي فضل بيان:

- في الجملة معطوف محذوف، والتّقدير: ولا تكونوا أول كافر به ولا آخر، فقد حذف المعطوف؛ " لدلالة قوة الكلام من جهة أنّ أول الكفر وآخره سواء، وخصّت الأولويّة بالذّكر لقبحها بالابتداء"[2]. كنظيره في الشعر قول سويد بن أبي كاهل:

مِنْ أُناسٍ لَيْسَ مِنْ أَخلاقِهِمْ عاجِلُ الفُحْشِ ولا سُوءُ الجَزَعْ[3] [الرّمل]

والمقصود بذلك ليس أنّهم لا يعْجلون بالفحش، بل إنّهم لا فُحْش لديهم البتّة.

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٣٢-٣٣٣

[2] الزّركشي، البرهان، ص٦٩٧

[3] سويد بن أبي كاهل، بن حارث بن حسل اليشكري، ديوانه، تحقيق شاكر العاشور، ط١، وزارة الإعلام، ١٩٧٢م، ص٢٧، وهو من شواهد أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٣٣، وأتى على ذكره ومدحه السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني، صححه محمد محمود، د.ط، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ص٧٤٠

- أنْ يكون (كافر) صفة لمحذوف، والتّقدير: أو أوّل فوج، أو أوّل حزب كافر به، وقد أتى على هذا الوجه بعض المفسّرين والمعربين[١]، وإنْ سأل سائل هنا كيف جيء بالصّفة هنا مفردة ؟! جوابه أنّنا " إذا أضفنا اسم التّفضيل إلى نكرة، فيجوز إضافته إلى الواحد، والمثنّى، والجموع، كقولنا: زيد أفضل رجل، والزّيدان أفضل رجلين... إلخ، ويجوز إفراد المضاف إليه وإنْ كان صاحب أفعل مثنّى، أو مجموعًا كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِۦۖ ﴾"[٢].
- أن يكون في الجملة حذف مضاف، وتقدير ذلك: ولا تكونوا مثل أول كافر به، أي: "ولا تكونوا وأنتم تعرفونه مذكورًا في التوراة موصوفًا مثل من لم يعرفه وهو مشرك لا كتاب له"[٣]، وقد يكون تقدير الحذف هنا على ما جاء منْ تأويلٍ لبعض الفسرين للآية الكريمة، كما جاء عند الطبري، والماوردي وغيرهما[٤].
- أما تقدير الحذف الأخير فهو على حذف صلة، وقال أبو حيان إنّ المعنى يصحّ بها، والتقدير: ولا تكونوا أول كافر به مع المعرفة؛ لأنّ عدم إيمان قريش وإصرارهم على الكفر أساسه الجهل[٥].

والرّاجح هنا ما ذهب إليه معظم مفسّري القرآن ومعربيه أنْ يكون (كافر به) وصفًا لمحذوف، وذلك لما اقتضاه من تأويل الآية، بالإضافة إلى أن الحذف هنا مع إقامة الصفة مقامه، "إيذان بأنّها الغرض والنّهي متوجه إليها على الحقيقة، فلقد كان المرتقب –وهم أهل الكتاب– أن يكونوا أول فريق يؤمن به"[٦]. ومن تأويل القول بأنّ المقصود (بأول كافر به) هو محمد ﷺ غير صحيح؛ لأنّ الرسول رسول مرسل لا تنزيل منزل، فالمنزل هنا هو الكتاب، وعليه فإنه وجب عليهم كأهل كتاب أن يكونوا أول فريق أو حزب يؤمنوا به[٧].

---

[١] انظر: ذكره الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه: ج١/ ١١٣ عن الأخفش، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ٧٨، والعكبري، التبيان، ص٣٦، والشّوكاني، فتح القدير، ص٥١

[٢] الرّضي، شرح كافية ابن الحاجب، ج١/ ٩٢٨، والطبري، جامع البيان، ج١/ ٣٢٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٣٢

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٣٣

[٤] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٣٢٨-٣٢٩، والماوردي، النكت والعيون، ج١/ ١١٢، والرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ٤٣-٤٤

[٥] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٣٣٣

[٦] مصطفى أبو شادي، الحذف البلاغي، ص٨٩

[٧] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٣٢٩

الشّاهد الثّاني:

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ [البقرة]

موضع النّظر في هذا السّياق الشريف استشراف المشترك النحوي الواقع في (هزوًا)، فالظاهر أنّها كلمةٌ منصوبة، والباعث على النّصب علل، أتى أبو حيان[1] على ذكرها في محيطه، وهذه العلل النّاصبة ثلاثة:

- أنْ يكون هزوًا مفعولًا به ثانيًا لفعل (أتتخذنا)، والتقدير: أتتخذنا هزوًا، أي: مهزوءًا، كقوله تعالى: ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾[2]، أي: مخلوق الله، وكقولنا ضرب الأمير، والحقّ أنّ أكثر المفسّرين اختاروا هذا الوجه[3]، ومنهم من اكتفى بشرْح الآية دون تعليق نحْويّ على ذلك.
- أنْ يكون مفعولًا به لصيغة المبالغة، أيْ: أتتخذنا نفْس الهزوء، "وذلك لكثرة الاستهزاء ممّنْ يكون جاهلًا"[4]، قال الزّمخشري: " هزوًا، أتجعلنا مكان هُزوءٍ، أو أهل هزوَ أو مهزوًا بنا، أو الهزو نفسه لفرط الاستهزاء"[5]. فهو قدّم معنى (أتجعلنا مكان هُزْء)، وهذا أولى وأقرب لمعنى الآية، على الرّغم منْ أنّ أبي حيان جعل هذا التّقدير على حذف مضاف، وسنأتي على ذكر ذلك.
- العلّة الثّالثة والأخيرة: انتصاب هزوًا على حذف مضاف، والتّقدير: مكان هُزْء، أو ذوي هُزْء، وجواب بعضهم على أمر الله بذبْح بقرة إنّما هو دليل على سوء عقيدتهم في نبيّهم، وتكْذيبهم له، فلو كانوا متيقّنين، وعلموا أنّ ذلك الإخبار صحيح، لامتثلوا لأمر الله عزّ وجلّ؛ لأنّ جوابهم هذا ما هو إلا كفرٌ بسيدنا موسى –عليه السّلام–.

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤١٥، وانظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ٩١، والعكبري، التبيان، ص٤٤–٤٥، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢٥٣

[2] سورة لقمان، آية، ١١

[3] انظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٢٨٤، والقرطبي، الجامع، ج١/ ٣٠٣، وابن عاشور، التحرير والتّنوير، ج١/ ٥٧٦

[4] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤١٥

[5] الزمخشري، الكشاف، ص٧٦

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، ولم يرفض أيضًا أيًّا منها، إنّما قدّم وجه النّصب على أنه مفعول به ثانٍ لفعل (أتتّخذنا) لما ارتضاه التّركيب هنا، فالوجه الأول والثّاني تركيب كامل لا حذف فيه، بينما الثالث قائم على استشراف محذوف، وقد جرى ذكر ذلك فيما تقدّم.

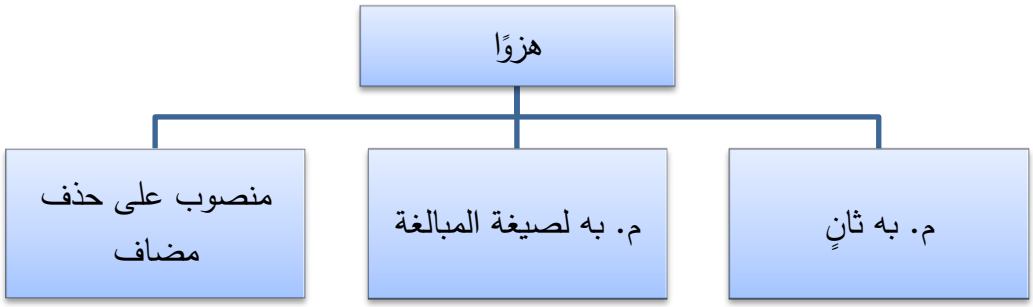

الشّاهد الثالث:

قوله–تقدّست أسماؤه–: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [البقرة]

تشتمل هذه الآية الكريمة على موضعين من مواضع الحذف، الموضع الأول: (لا تعبدون إلا الله)، وقد أتى أبو حيان على بعض آراء منْ تقدّمه عارضًا، ورافضًا، ومسْتحسنًا، وملمحًا إلى هذا المشترك قائلًا: " فأما (لا تعبدون) فذكروا في إعرابها وجوهًا: أحدها: أنه جملة منفيّة في موضع نصب على الحال من بني إسرائيل... الوجه الثاني: أنْ تكون الجملة جوابًا لقسم محذوف... الوجه الثالث: أنْ يكون التقدير أن لا تعبدوا، فحذف (أنْ) وارتفع الفعل... ونصب على البدل... الوجه الخامس: أن يكون محكية بحال محذوفة... الوجه السادس: أن يكون المحذوف القول..."[1]، وفيما يلي فضل بيان لما تقدم:

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط: ج١/ ٤٥٠–٤٥١، وذكرت على خمسة أوجه عند بعض المفسرين والمعربين، انظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٠٠–١٠١، والرّازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ١٧٥–١٧٦، والعكبري، التّبيان، ص٤٩–٥٠، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٠٨–٣٠٩، بينما ذكر السّمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢٧٥–٢٧٦ ما ذكره أبو حيان.

- الوجه الأول: أنّه في موضع نصب على الحال، والتّقدير: أخذنا ميثاقهم موحدين الله، أي غير عابدين إلا الله، وهنا اكتفينا بالذكر دون تفصيل؛ لأنه لا حذف من السياق التّركيبي على هذا الوجه.
- الوجه الثاني: أن تكون الجملة جوابًا لقسم محذوف، دلّ عليه ميثاق بني اسرائيل في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾، والتقدير: استحلفناهم والله لا يعبدون، ونُسب هذا الوجه إلى سيبويه، ووافقه الفراء، والمبرّد[١].
- الوجه الثالث: أنْ تكون (أنْ) محذوفه، بالإضافة إلى حذف حرف الجر[٢]، والتقدير: أخذْنا ميثاقهم بأنْ لا تعبدون إلا الله، أو على أنْ لا تعبدوا، فحذف حرف الجر؛ حذفه جائز مطّرد إذْ لم يلْبَس، ثمّ حذفت أنْ النّاصبة فارتفع الفعل بعْدها، فصار (لا تعبدون)، ونظير ذلك قول طَرَفه:

ألا أيُّهذا الزّاجري أحضُرَ الوغَى وأن أشهدَ اللذّات، هل أنتَ مُخْلِدي؟[٣] [الطويل]

أصله (مرْهُ يَحْفِرَها)، أي: بأنْ يَحْفرها، والتقْدير: عنْ (أنْ أحْضُرَ الوغى)، فلمّا حُذفت (أنْ) رُفِع الفعل، وفي ذلك نظر، إذْ إنّ هذا النوع من الإضْمار مُختَلفٌ فيه بين النّحويين، فمنهم منْ أجاز حذْفها في هذا الموضع، وأوجب رفْع الفعل[٤]، ومنهم منْ نفى ذلك كالمبرّد والكوفيين؛ لأنّ الأفعال لا تُضْمَرُ عواملُها، فإذا حُذفت رُفع الفعل أو نصب[٥]، وقد تبنّى الزّمخشري هذا الوجه[٦].

---

[١] انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣/ ١٠٦-١٠٧، والفراء، معاني القرآن، ج١/ ٥٤، وأتى على ذكر الوجهين الأول والثاني: الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٤٥-١٤٦.

[٢] انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٦٤ وقد اكتفى بهذا الوجه.

[٣] البيت لطرفه بن العبد، انظر: مهدي ناصر الدين، ديوان طرفه بن العبد، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م، ص٢٥، وهو من الشّواهد النّحوية المعروفة عنْد النحويين ومفسري القرآن، انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣/ ٩٩-١٠٠، والأخفش، معاني القرآن، ج١/ ١٤٠، والمبرّد، المقتضب، ج٢/ ٨٣ و ١٣٤، وابن يعيش، المفصّل، ج١/ ٣٤٠، وج٣/ ٦

[٤] انظر: الفراء، معلني القرآن، ج١/ ٥٣، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٤٥

[٥] انظر: المبرّد، المقتضب، ج٢/ ٨٢-٨٣

[٦] انظر: الزمخشري، الكشّاف، ص٨١

وعلّق أبو حيان على ما تقدّم ذكره قائلًا: " الصّحيح قصْر ما ورد من ذلك على السماع، وما كان هكذا فلا ينْبغي أنْ تخرج الآية عليه؛ لأنّ فيه حذف مصْدري، وإبقاء صلته في غير المواضع المُنْقاس ذلك فيها"[١].

- أما الوجْه الرّابع: فهو حذف (أنْ) ورفع الفعل، فتكون (أنْ وما في حيّزها)، في محل نصب بدل من (ميثاق)، وليس ذلك كذلك، إذْ يجب عدم اقتياس حذف (إنْ) ورفع الفعل أو نصبه في هذا الموضع كما جاء في الوجه الثّالث.
- الوجْه الخامس: أنْ يكون في محل نصْب بحال محذوفة، والتّقدير: قائلين لهم لا تعبدون إلا الله، ويكون خبرًا في معنى النَّهي، أي: قائلين لهم لا تعبدوا إلا الله، وكأن العطف عليه قوله سبحانه: ﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[٢].
- الوجه السّادس: أنْ يكون منصوبًا بقولٍ محذوف، والتقدير: وقلنا لهم لا تعبدون إلا الله، فهنا القول ليس حالًا، إنّما إخبار، والخبر هنا بمعنى النّهي، قال الزّمخشري: " كما يقول تذهب إلى فلان تقول له كذا تريد الأمر، وهو أبلغ منْ صريح الأمر والنّهي؛ لأنّه كان سريع الامتثال والانتهاء، فهو يخبر عنه"[٣]، وقد استحسن أبو حيان قول الزمخشري.
- الوجه السابع: أنْ تكون (أنْ) مفسّرة وحُذِفت وأُبقي المفسّر، وبالتّالي يكون التّقدير: أنْ لا تعبدون؛ لأنّ في قوله سبحانه ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾، وليس ذلك كذلك لحجّتين، الأولى: أنّ الإيهام لا يقع غالبًا إلا في الشّعر أو النّثر، الثّانية: أنّ المراد من معنى الآية واضح، فهو حقّ الله تعالى على عباده بطاعته وحده لا شريك له، وهذا هو أصل الدين[٤]، وقد رفض أبو حيان هذا الوجه دون تعليق.
- أما الوجه الثّامن والأخير: فهو أنْ تكون جملة (لا تعبدون) جملة تفسيريّة لأخذ الميثاق، وعلى هذا لا يكون لها محلٌّ من الإعراب، " وذلك أنه لمّا ذكر أنّه أخذ

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥١، وانظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ١٧٥

[٢] انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١/ ٥٣

[٣] الزمخشري، الكشاف، ص٨١، وانظر: العكبري، التبيان، ص٥٠

[٤] انظر: السّعدي، تيسير الكريم المنّان في تفسير القرآن، ج١/ ٧٣

ميثاق بني اسرائيل كان في ذلك إيهام للميثاق ما هو؟، فأتى بهذه الجملة مفسّرة للميثاق"[١].

وبعد الذي مضى ذكره لم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر بصريح العبارة، لكنّ الواضح هنا بعد التّحليل والتّوضيح، وما بين الرّفض والتّأييد لبعض آراء من تقدّمه، أنّ الوجه الرّاجح هو الوجه السّادس وهو أكثر وجه استحسنه أبو حيان –وإنْ صحّت بعض الوجوه– ؛ لأنّ الخبر جاء في معنى الأمر في جملة (لا تعبدون إلا الله)، وهذا أبلغ من صيغة الأمر نفسها[٢]. بالإضافة إلى الأسباب التي ذكرت في هذا الوجه سابقًا.

أمّا **موضع الحذف الثّاني** في هذه الآية، قوله سبحانه: ﴿ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾، والعامل الّذي نصب (إحسانًا) فيه خلاف، أبانَ عنها أبو حيان في محيطه موضّحًا آراء منْ تقدّمه[٣]، وفيما يلي فضل بيان لهذه العوامل:

- أولًا: العامل محذوف تقديره: وببرّ الوالدين أو بإحسانٍ إلى الوالدين، وهي مصدر (مفعول مطلق)، لذلك المضاف المحذوف وهو البرّ لأنّه بمعناه، والعامل فيه الميثاق؛ لأنّه به يتعلّق الجار والمجرور، فالباء وما عملت فيه عطفًا على قوله: (لا تعبدون)، حيث إنّ (أنْ) المصدرية المقدّرة وما بعدها مصدر يُعْطفُ عليه هذا المجرور[٤]، والتّقدير: أخذنا ميثاقهم بإفراد الله بالعبادة والوالدين، والحقّ أنّ كثيرًا من المفسرين والمعربين لم يأتِ على ذكر هذا الوجه أو الحديث من احتمال وقوعه.
- ثانيًا: أنْ تتعلّق الباء بـ (إحسانًا)، فيكون مصدرًا (مفعولًا مطلقًا) واقعًا موقع فعل الأمر، والتّقدير: وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، " و(الباء) ترادف (إلى) في هذا الفعل، تقول: أحسنت به وإليه بمعنى واحد، وقد تكون على هذا التّقدير على حذف

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥١

[٢] انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٥٨٢

[٣] انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج١/ ٤٥٢، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢٧٦-٢٧٧.

[٤] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج١/ ٥٠١

مضاف، أيْ: وأحسنوا ببرّ الوالدين، والمعنى: وأحسنوا إلى الوالدين ببرّهما"[١]. واعترض ابن عطية على هذا القول والسبب في ذلك تقدّم معمول المصدر على المصدر نفسه[٢].

وأردف أبو حيان قائلًا بأنّ " هذا الاعتراض –اعتراض ابن عطية– إنّما يتمّ على مذهب أبي الحسن في منعه تقديم مفعول نحو: ضربًا زيدًا، وليس بشيء؛ لأنّه لا يصح المنع إلا إذا كان المصدر موصولًا (بأنْ) ينحلّ لحرف مصدري والفعل، أما إذا كان غير موصول فلا يمْتنع تقديمه عليه، فجاز أنْ نقول: ضربًا زيدًا، وزيدًا ضربًا، سواء كان العمل للفعل المحذوف العامل في المصدر أو للمصدر النّائب عن الفعل؛ لأنّ ذلك الفعل هو أمر، والمصْدر النّائب عنه أيضًا معناه الأمر، فعلى اختلاف المذهبين في العامل يجوز التقديم"[٣].

- ثالثًا: أنْ يكون العامل محذوفًا، والتّقدير: وأحسنوا، أو تحسنون بالوالدين، مراعاة للفظ (لا تعبدون)، وهي بذلك على التّقديرين مصدرًا مؤكدًا لذلك الفعل المحذوف تقديره: " وأحسنوا مراعاة للمعنى؛ لأنّ معنى لا تعبدون لا تعبدوا"[٤].
- رابعًا: أنْ يكون العامل محذوفًا، والتقدير: استوصوا بالوالدين إحسانًا، وينتصب –إحسانًا– بناءً على ذلك التقدير على المفعول به، اختاره الثّعلبي، ومكّي بالإضافة إلى (الوجه الثاني)[٥].
- خامسًا: أنْ يكون العامل محذوفًا، والتقدير: و وصّيناهم بالوالدين إحسانًا، وعلى هذا التقدير يكون (إحسانًا) مفعولًا لأجله، والمعنى: و وصّيناهم بالوالدين إحسانًا منّا، أي: لأجل إحساننا، فالتّوصيّة بهما سببها إحسانًا، ولذلك لسببين، إما لأنّ من شأْننا

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٢، واختار هذا الوجه: الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ١٣٤، والزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٤٦، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٠٢، والسّعدي، تيسير الكريم المنان في تفسير القرآن ، ج١/ ٧٣

[٢] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٧٢

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٢، وانظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١/ ٥٨٢–٥٨٣، وانظر ما قيل في مسألة العامل عند ابن يعيش، شرح المفصل، ج٤/ ٨٢–٨٣

[٤] الزمخشري، الكشاف، ص٨١، وانظر: العكبري، التبيان، ص٥٠، والطيبي، فتوح الغيب، ج٢/ ٥٥٥

[٥] انظر: الثّعلبي، الكشف والبيان، ج١/ ٢٢٨، ومكي، مَشكل إعراب القرآن، ص٤٨

الإحسان، أو إحسانًا منّا للموصين، لما يترتّب الثّواب منّا لهم إذا أحسنوا إليهم[١]، و صرّح بذلك في قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾[٢].

واختار أبو حيان الوجه الثّاني – وهو النصب على أنه مصدر موضوع موضع فعل الأمر– قائلًا: " والمختار الوجه الثّاني لعدم الإضمار فيه، ولاطّراد مجيء المصْدر في معنى الأمر"[٣]، "وقدّم المعمول اهتمامًا به وتنبيهًا على أنه أولى بالإحسان إليه ممّن ذكر معه"[٤]. والحقّ أنّ تقدير الحذف هنا فيه رفعة لقدر الوالدين وتكريمًا لهما، وذلك لا قترانها باسمه –عزّ وجل–، وكأنّ الإحسان إليهما مصاحب لعبادته سبحانه، ولو ذكر لكان أمرًا آخر[٥].

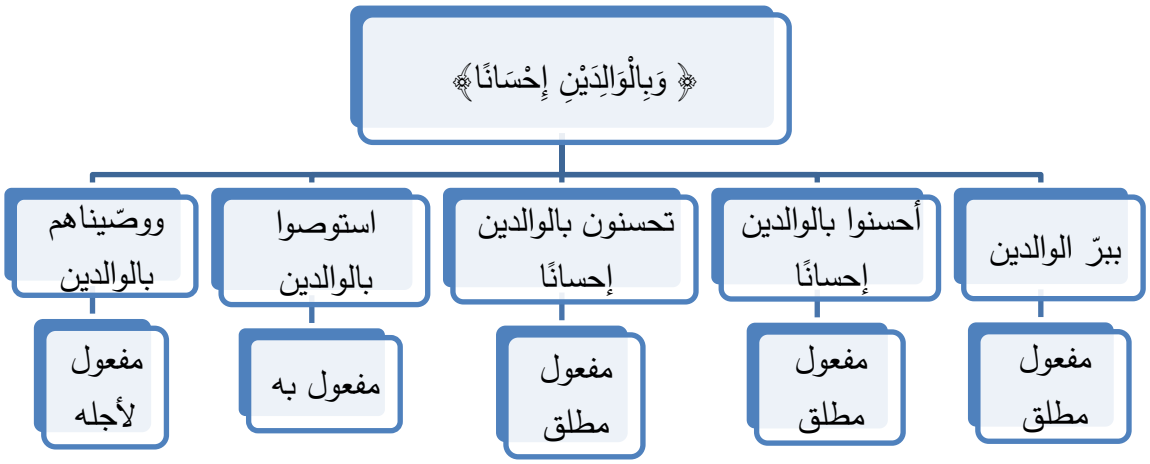

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٢

[٢] سورة العنكبوت، آية، ٨

[٣] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٥٢

[٤] السمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٢٧٧

[٥] انظر: مصطفى أبو شادي، الحذف البلاغي، ص١٣٠

الشّاهد الرابع:

قال سبحانه: ﴿ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا مَّا يُؤۡمِنُونَ ٨٨ ﴾ [البقرة]

يظهر أثر الحذف جليًّا في تخلّق المشترك النحوي في تلك الآية الشّريفة، وموضع ذلك تعدّد المعاني النّحوية التي التقت على تفسير انتصاب كلمة (قليلًا)، أتى أبو حيّان على ذكرها وهي: النّصب على أنّه نعت لمصدر محذوف، أو النّصب على أنّه نعت لزمان محذوف، وجوّزوا أيضًا أنْ يكون حالًا[١]، فانتصاب (قليلًا) إمّا على:

- النّعت لمصدر محذوف، والتّقدير: فإيمانًا قليلًا يؤمنون، والحقّ أنّ معظم مفسّري القرآن ومعربيه اختاروا هذا الوجه[٢]، ومعنى الآية على هذا الوجه " هو إيمانهم ببعض الكتاب، أو بما في أيديهم؛ لأنّه قليل بالنسبة إلى غيره، أو إقرارهم بالخالق"[٣].
- أو يكون حالًا، والتقدير: فيؤمنونه، أي الإيمان في حال قلته أو قليلين وكثيرين، كقوله تعالى: ﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ٤٠ ﴾[٤]، وعلى هذا فلا حذف في السياق.
- أو أنْ يكون نعت لزمان محذوف، والتقدير: فزمانًا قليلًا يؤمنون، وهو كقوله تعالى: ﴿ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجۡهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكۡفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ ﴾[٥]، ويكون معنى الآية على هذا الوجه "هو إيمانهم وإقرارهم قبل ظهور رسول الله ﷺ"[٦].
- وأُجيز انتصابه على إسقاط حرف الجر أو الخافض، وأصل ذلك: فبقليل يؤمنون، فلما حذف حرف الجر انْتصَب، ونسب أبو حيان هذا القول إلى (معمر)[٧].

---

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٠، وانظر: الرازي، مفاتيح الغيب، ج٣/ ١٩٣، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٢٣، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٢٩٦.

[٢] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١٧٧، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٠٦، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١٩، والبيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ٩٣

[٣] الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٣٢٣

[٤] سورة هود، آية، ٤٠

[٥] سورة المائدة، آية، ٦١

[٦] الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/٣٢٣

[٧] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٠

- أما الوجه الأخير، فعلى أن يكون (قليلًا) حالًا من الفاعل في (يؤمنون)، والتقدير: فجمعًا قليلًا يؤمنون، أي: المؤمن منهم قليل، قال هذا ابن عباس وقتادة، وملخّص ما قيل في هذا المعنى أنّ القلّة إمّا للنسبة للفعل الّذي هو المصدر، أو للزّمان، أو للمؤمن به أو للفاعل، وفي ذلك تفصيل: فبالنّسبة للمصدر، تكون القلّة بحسب متعلّقِه؛ لأنّ الإيمان لا يتصف بالقلّة أو الكثرة، وأما الزمان فتكون القلة فيه، وهو زمن الاستفتاح قبل مبعث الرسول ﷺ، ثمّ كفروا بعد ذلك، وبالنّسبة إلى المؤمن به تكْمُن القلّة لكونهم لم يبْق لهم إلا توحيد الله، أما بالنّسبة للفاعل فتكون القلّة لكون من آمن منهم بالرسول ﷺ قليلًا...[1]، وقال المهدوي[2] أنّ النّحويين أنكروا مذهب قتادة، وقالوا لو كان كذلك للزم رفع (قليل).

وأردف أبو حيان معلّقًا على إنكار النّحويين لمذهب قتادة أنّ قوله "صحيح ولا يلزم ما ذكره النّحويون؛ لأنّ قتادة إنّما بيّن المعنى وشرحه، ولم يردْ شرح الإعراب فيلزمه ذلك، وإنما انتصاب قليلًا عنده على الحال من الضّمير في يؤمنون... معناه فقليل منهم منْ يؤمن"[3]، وخلاف ذلك ما رآه الطّبري منْ أنّ ما روي عن قتادة ما هو إلا قول فاسد؛ لأنّه رحمه الله فسّر قول قتادة من ناحية الإعراب فألزمه ما تقدم من القول[4].

وصواب هذه الوجوه أنْ يكون (قليلًا) نعت لمصدر محذوف، وهو ما رجّحه أبو حيّان ومن وافقه من مفسّري القرآن ومعربيه، وذلك حسْب ما جاء من تأويل الآية الكريمة القائل " بأنّ الله جلّ ثناؤه أخبر أنّه لعنَ الذين وصف صفتهم في هذه الآية، ثم أخبر أنّهم قليلو الإيمان بما أنزل الله إلى نبيّه محمد ﷺ، ولذلك نُصِب قوله (قليلًا)... ومعناه: بلْ لعنهم الله بكفرهم فإيمانًا قليلًا ما يؤمنون"[5].

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٠

[2] المهدويّ وهو أبو العباس بن عمار أستاذ مشهور وفقيه له التفصيل في التفسير، انظر: ابن الجزري، غاية النّهاية، ج١/ ٨٦، والسيوطي، بغية الوعاة، ج١/ ٣١٥

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٠

[4] انظر: الطبري، جامع البيان، ج١/ ٥٢٥

[5] المصدر السابق نفسه، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٤٧٠

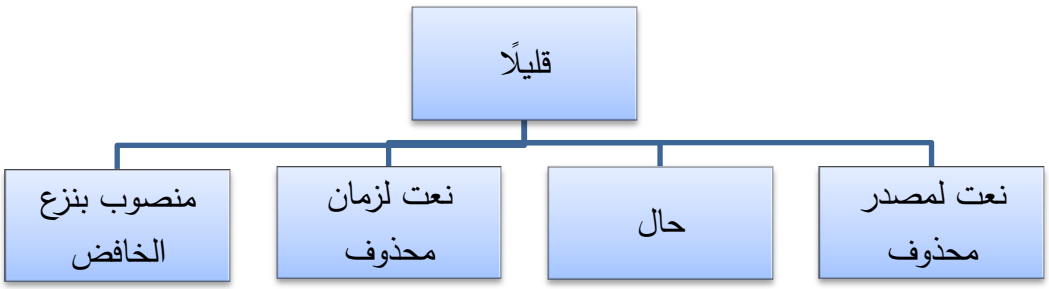

ومن مثل ما تقدم قوله سبحانه: : ﴿ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [1]

الشّاهد الخامس:

قال سبحانه: ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِى وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِى عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٠﴾ ﴾ [البقرة]

من أمثلة تخلّق المشترك الآتي من الحذف ما وقع قوله (لأتمّ)، قال أبو حيان: " (ولأتمّ نعمتي) الظّاهر أنّه معطوف على قوله (لئلّا يكون)، وكان المعنى عرّفناكم وجه الصّواب في قبلتكم... وقيل: هو معطوف على علّة محذوفة... وقيل: تتعلّق اللام بفعل مؤخّر، والتّقدير: ولأتمّ نعمتي عليكم عرّفتكم قبلتي..."[2].

فقد ذكر أبو حيان ثلاثة وجوه كما تقدم، وفيما يلي فضل بيان:

---

[1] سورة البقرة، آية، ١٢٦

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦١٦، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤١٣، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١١٥، والسمين الحلبي، الدرّ المصون، ج١/ ٤٠٩، واكتفى الأخفش، معاني القرآن، ج١/ ١٦٣، والعكبري، التبيان، ص٧٣، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢/٤٧ بوجه العطف على (لئلا يكون) ولم يذكروا وجوهًا أخرى.

- الوجه الأول: وهو الظّاهر لديه، أن يكون (لأتمّ) معطوفًا على ما قبله في قوله: (لئلا يكون)، وهنا لا حذف من السياق التركيبي.
- الوجه الثاني: أنه معطوف على علة محذوف، وكلاهما معلولهما الخشية السابقة، والتقدير: اخشوني لأوفّقكم، أو لأوفّيكم، أو لأحفظكم وأتمّ نعمتي عليكم[1].
- أما الوجه الثالث والأخير: وهو أنْ يتعلق (لأتمّ) بفعل محذوف مقدّر، والتقدير: ولأتم نعمتي عليكم عرّفتكم قبلتي، وبه قال الزجاج[2].

والرّاجح هنا ما اختاره أبو حيان ومن وافقه من المفسرين والمعربين، وهو العطف على جملة (لئلا يكون)، لما تطلّبه التّركيب الصحيح لسياق المعنى في هذه الآية، قال أبو حيان: "الظّاهر أنّه معطوف على قوله (لئلّا يكون)، وكان المعنى عرّفْناكم وجه الصّواب في قبلتكم، والحجّة لكم لانتفاء حجج النّاس عليكم، ولإتمام النّعمة فيكون التّعريف معلّلًا بهاتين العلّتين..."[3]، فالله سبحانه أنزل نِعم الهداية، وإنزال الكتاب وإرسال الرّسل، واتّخاذ القبلة وجهةً لهم، وبذلك أتمّ جلّ ثناؤه على عباده في الدنيا، يتمها عليهم في الآخرة.

الشّاهد السادس:

قال تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ﴾ [البقرة]

وهذه من الأمثلة التي تجلّى بها أثر الحذف في نشوء المشترك النّحوي في قوله (منَ الأموال)، وقبل الخوضِ في غمار هذه الآية، فمعْناها في تفسير الجلالين –نقص من الأموال– : "الهلاك، و(الأنفس) بالقتل والموت والمرض..."[4].

---

[1] انظر: البيضاوي، أنوار التنزيل، ج١/ ١١٤

[2] انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١/ ١٩٨

[3] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦١٧

[4] الجلالان، تفسير الجلالين، ص٢١

أما ما قاله أبو حيان في المعنى النّحوي في الجارّ والمجرور (من الأموال)، ففيه أوجه: أولًا التعلُّق بمصدر (نقْص)، أو أنْ يكون في موضع الصّفة لـ (نقصْ)، والوجه الثالث بأنْ يكون في موضع الصفة لمحذوف، ومنهم من أجاز أنْ تكون (منْ) زائدة أي: ونقص الأموال والأنفس[1]. وفيما يلي فضْل بيان:

- الوجه الأول: أنْ يكون (من الأموال) متعلّقًا بمصدر (نقْص)، وهو يتعدّى إلى واحد وقد حُذف، والتّقدير: ونقص شيءٍ منَ الأموال.
- الوجه الثّاني: أنْ يتعلّق بمحذوف، ويكون في محلّ جرّ صفة لـ (نقص)، والتّقدير: نقص كائن من كذا، أو نقْص شيءٍ منْ كذا، ويكون (منْ) هنا لابتداء الغاية.
- الوجه الثّالث: أنْ يكون في محل جر صفة لذلك المحذوف المقدّر في الوجه الأول، والتقدير: ونقصِ شيءٍ كائن من الأموال، وعلى هذا تكون (منْ) للتّبعيض.
- الوجه الرّابع: أما إذا اعتبرنا (منْ) زائدة على مذهب الأخفش، حينئذٍ لا تتعلّق بشيء.

ولم يرجّح أبو حيان وجهًا على آخر، والرّاجح هنا الوجه الأول وهو أنْ يتعلّق (منْ أموال) بنقص؛ لأنّه مصْدر تعدّى إلى واحد، والتّقدير: ونقص شيء من كذا أو منَ الأموال.

وذلك لأنّ الآية الكريمة جاءت في بدايتها ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ ﴾، فهنا جاء التّرتيب بالعطْف على سبيل التّمهيد، فالله سبحانه وتعالى يمْتحن عباده بالابتلاء والمصائب، فلا يكون السّرّاء دائمًا ولا الضّرّاء دائمًا، لكي لا يحدث ما يؤدّي إلى إفسادهم أو إلى هلاكهم. وعلى هذا فالله سبحانه ابتلاهم بشيء من الخوف، ثم انتقل إلى الجوع الذي هو أشدّ من الخوف ثمّ الأموال...إلخ، فالله جلّ علاه اكتفى بدلالة ذكر الشيء في أوله من إعادته مع كلّ نوع منها. فبذلك يمتحنُهم بضروب المِحن، ثمّ خصّهم – منْ هم أهل الصّبر على المحنِ والشّدائد– بالبشارة وهي الجنّة[2]

---

[1] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦٢٣، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤١٢، واختار العكبري، التبيان، ص٧٤، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤١٤ التعلّق بالمصدر.

[2] انظر: الطّبري، جامع البيان، ج٢/ ٥١–٥٢، وأبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٦٢٤، والسّعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ج١/ ص١١٤

الشّاهد السّابع:

قوله تعالى: ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٤﴾ ﴾ [البقرة]

يظهرُ أثر الحذف جليًّا في تخلّق المشترك النّحوي في تلك الآية الشّريفة، وموضع ذلك تعدّد المعاني النّحوية التي التقت على تفسير انتصاب ورفع كلمة (عدّةٌ)؛ قال أبو حيان: " قرأَ الجمهور برفع: (عدّةٌ) على أنّه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف... وقرئ (فعدّةً) بالنّصب على إضْمار فعل... وهو على حذف مضاف"[1].

فوجوه الرّفع هي:

- أولها: أنْ يكون (عدّةٌ) مبتدأ والخبر محذوف، إما قبله تقديره: فعليه عدّةٌ، أو بعده أي: فعدّةٌ أمثلُ به، وقد اكتفى بعضُ مفسّري القرآن ومعربيه باختيار وجه الرّفع هذا كالنّحاس، ومكّي، والثّعلبي، والعكبري، والهمذاني، وغيرهم[2]، بينما لم يذكر ابن الأنباري إلا هذا الوجه في إعراب (عدّة)[3].

- ثانيها: أنْ يكون (عدّةٌ) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فالواجب أو الحكم عدّةٌ، أي الحكم عليه بالصّوم عدد أيام.

أما وجوه النّصب في (عدّةً): فهو على إضمار فعل، والتّقدير: فليصُم عدّةً منْ أيام، وهذا على سبيل الرّخصة[4]، واختار هذا الوجه الزمخشري[5]، و (عدّة) هنا بمعنى معدود كالرّعي،

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٩، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٦١، بينما اكتفى الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ١١٢ بوجه الرّفع على ما فسّر لك في قوله (فاتباع بمعروف).

[2] انظر: النّحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٩٤، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٢، والثّعلبي، الكشف والبيان، ج٢/ ٦٣، والعكبري، التبيان، ص٨٥، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٢٩، والطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٢٢٩

[3] انظر: ابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٤٣

[4] انظر: الطيبي، فتوح الغيب، ج٣/ ٢٣٠

[5] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١١٦، وقال الفراء، معاني القرآن، ج١/ ١١٢ ولو كانت نصْبًا كان صوابًا.

والطّحن، ونُكّر قوله تعالى (فعدّة) ولم يقل فعدّتها؛ لأنّ المعنى هنا (معدودة)، فأمر بالصّوم أيامًا معدودة مكانها، ولم يؤثر عدد على عددها، فأغنى ذلك عن التّعريف بالإضافة[1].

وكان لابدّ منْ "حذْف مضاف، أي: فصوم عدّة ما أفطر، وبين الشّرط وجوابه محذوف به، يصحّ به الكلام، والتّقدير: فأفطر فعدّةً"[2]، كقوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَۖ فَٱنفَلَقَ ﴾[3]، أي فضَرَبَ فانفَلق.

والرّاجح هنا أنْ يكون (عدّة) مبتدأ والخبر محذوف؛ لأنّ حذف الخبر جاء "باختصار لدلالة ما قبله عليه من وجوب صيام الشّهر كلّه، ولتتوفّر العناية بالمبتدأ –عدّة– الذي هو الحكم" [4].

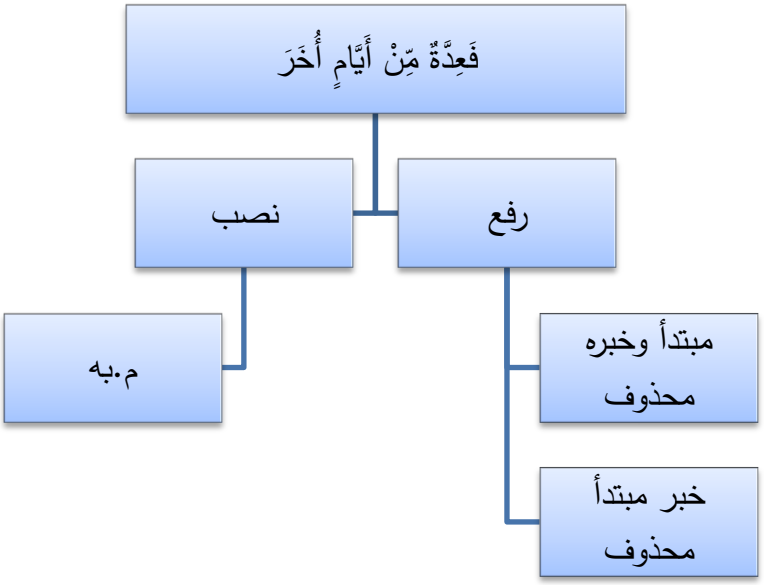

ومن مثل ما تقدم قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ تَهۡتَدُواْۗ قُلۡ بَلۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِـۧمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ١٣٥ ﴾[1]

---

[1] انظر: الزمخشري، الكشاف، ص١١٧، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١٨٨، وأبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٩، والسّمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٦١

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٩، وانظر: الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٤٩، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ١٨٨، والبيضاوي، أنوار التّنزيل، ج١/ ١٢٤.

[3] سورة الشعراء، آية، ٦٣

[4] مصطفى أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، ص٥٤

الشّاهد الثّامن:

قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ فَإِذَآ أَمِنتُمۡ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلۡعُمۡرَةِ إِلَى ٱلۡحَجِّ فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦]

موضع النّظر في هذا السّياق الشّريف استشراف المشترك النّحوي الواقع في (فديةٌ)، فالظّاهر أنّها كلمة مرفوعةٌ والباعث على الرّفع علةٌ، وفيها قال أبو حيان: " فارتفاع (فديةٌ) على الابتداء، والتقدير: فعليه فديةٌ، أو على الخبر، أي: فالواجبُ فديةٌ، وذكر بعض المفسّرين أنّه قُرئ بالنّصْب على إضمار فعل، والتقدير: فليُفْدِ فديةً"[٢].

الظّاهر من أبي حيّان أنّ (فديةٌ) في رفعها وجهان متعلّقان بمحذوف:

- أحدهما: أنْ يكون مبتدأ، ويكون خبره محذوفًا، والتقدير: فعليه فديةٌ إنْ حلَق، واكتفى بعض مفسّري القرآن ومعْربيه بهذا الوجه دون ذكر أسباب الحذف والتّقدير[٣].
- ثانيهما: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: فالواجبُ فديةٌ.

أما وجه النّصب كما ذكره أبو حيان فهو مفعول به على إضمار فعل، والتقدير: فليفدِ فديةً، وهي قراءة شاذّة كما جاء عند السمين الحلبي[٤].

ولم يرجّح أو حيان وجهًا على آخر، مع أنه قدم وجه الرفع على حذف الخبر، وهو الوجه الأولى؛ لأنّ قرينة المحذوف قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ ﴾، فحذف الخبر لدلالته عليه، والمراد هنا الحكم والتقدير[٥].

---

[١] سورة البقرة، آية، ١٣٥

[٢] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٨٤، وانظر: اكتفى ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٦٨ الوجه الثاني من الرّفع، بينما ذكر الرازي، مفاتيح الغيب، ج٥/ ١٦٣ وجهي الرفع دون تعليق.

[٣] انظر: ابن جنّي، الخصائص، ج٢/ ٣٤٥، ومكّي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٢، والعكبري، التبيان، ص٩٠ مع ذكره لوجه النصب، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٦٧، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٢٥٥، والنّسفي، مدارك التّنزيل، ج١/ ١١١، البقاعي، برهان الدين أبي الحسن ابراهيم (٨٨٥هـ)، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور، د.ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٤م، ج٣/ ١٢٨، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢/ ٢٢٥

[٤] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٨٦، والزركشي، البرهان، ص٧٥٣

[٥] انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢/ ٢٢٥، ابن يعيش، شرح المفصل، ج١/ ٢٣٩

الشّاهد التّاسع:

قوله عزّ وجل: ﴿ ٱلۡحَجُّ أَشۡهُرٞ مَّعۡلُومَٰتٞۚ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّۗ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ وَتَزَوَّدُواْ فَإِنَّ خَيۡرَ ٱلزَّادِ ٱلتَّقۡوَىٰۚ وَٱتَّقُونِ يَٰٓأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٩٧ ﴾ [البقرة]

وهذه الآية من الأمثلة على تخلق المشترك النّحوي الآتي من الحذف، وموضع النظر فيها علّة رفع (أشهرٌ)، ففيها ثلاثة تأويلات، قال أبو حيان: " (الحجّ أشهر) مبتدأ وخبر، ولا بدّ من حذف، إذْ الأشهر ليست الحجّ، وذلك الحذف إما في المبتدأ... أو في الخبر... أو يكون الأصل (في أشهر) فاتّسع فيه وأخبر بالظّرف عن الحجّ... وعلى هذا التقدير كان يجوز النصب ولا يمتنع في العربية..."[1].

- الوجه الأول: أنْ يحذف المبتدأ، والتقدير: أشهرُ الحجّ أشهر معلومات، أو وقت الحج أشهر معلومات، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[2].
- الوجه الثّاني: أنْ يحذف الخبر، والتقدير: الحجّ حجُّ أشهرٍ، وعلى هذا فإنّ الحذف إن كان في المبتدأ أو الخبر؛ فهو من أجل إثبات النّظير للآخر، أو كما قال الهمذاني: " قُدِّر هذا ليكون الثاني هو الأول في المعنى"[3].
- أما الوجه الثّالث والأخير: فهو الحذف في الأصل، والتّقدير: الحجّ في أشهر، " فاتسع فيه وأخبر بالظرف عن الحجّ... وجعل إياه على سبيل التوسع والمجاز..."[4]، كقولنا: القتال اليوم والخروج السّاعة، والخروج يوم السبت والدخول يوم الأحد[5].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٩٣، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١٠١، والعكبري، التبيان، ص٩١، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٨٩، والبقاعي، نظم الدرر، ج٣/ ١٣٨

[2] انظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، شرحه أحمد صقر، د.ط، المكتبة العلمية، د.ت، ص٢١٠، وابن الأنباري، البيان، ج١/ ١٤٦، والزّركشي، البرهان، ص٧١٤

[3] الهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٦٩

[4] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٩٣

[5] انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٦٤

وعلى هذا تكون (أشهر) منصوبة، لقول ابن عطية: " ومَنْ قدّر الكلام في أشهر، فيلزمه مع سقوط حرف الجر نصْب الأشهر، ولم يقرأ بنصْبها أحد"[1].

وقد اعترض أبو حيان كلام ابن عطية، وعلّل ذاك الاعتراض بأنّ ظرف الزّمان إذا كان نكرة خبرًا عن المصادر فيجوز فيه عند البصريين الرّفع والنّصب، سواء كان الحدث مستوعبًا للظرف أم لا، أما الكوفيون فعندهم أوجه أخرى، أولها: إذا كان الحدث مسْتغرقًا للزمان فوجب الرّفع ومُنِع النّصب، نحو: الصّومُ يومٌ، وثانيها: إذا كان الحدث غير مُستغرق فوجب رفعه أيضًا نحو: ميعادك يومُ[2]. ونُقِل عن الفرّاء أنّه زعم عدم جواز النّصب (الأشهر)؛ وعلّته في ذلك أنّ أشهرًا نكرة غير محصورة، ولو كانت معرفة لجاز فيها النّصب[3].

وبعد الذي قيل في الاشتراك النّحوي لكلمة (أشهر)، فإنّ أبا حيان لم يرجّح وجهًا على آخر، إنما اكتفى بعرْض تلك الآراء مع التعليق والتوضيح، والرّاجح هنا حذف الخبر، فيكون التّقدير: الحجّ حجّ أشهر، أولى منْ أنْ يقدّر أشهر الحجّ أشهر؛ لأنّ الحذف من آخر الجملة أولى، والتّقدير يأتي عند الحاجة إليه[4].

الشّاهد العاشر:

قوله تعالى: ﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ وَلَا يَحِلُّ لَكُمۡ أَن تَأۡخُذُواْ مِمَّآ ءَاتَيۡتُمُوهُنَّ شَيۡـٔٗا إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

علّة رفع (فإمساكٌ)، والحقّ أنها مُشتركة بين معنيين نحويين، قال أبو حيان: "وارتفاع قوله: فإمساكٌ على الابتداء، والخبر محذوف قدّره ابن عطية متأخّرًا... وقدّره غيره متقدّمًا... وجوّز فيه

---

[1] ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٢٧١

[2] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٩٣-٩٤، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٤٧٠، والقرطبي، الجامع، ج٢/ ٢٦٩، السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٤٨٩-٤٩٠.

[3] انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج١/ ١١٩

[4] انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢/ ٢٧٩

ابن عطيّة أن يكون خبر مبتدأ محذوف..."[١].

- فالمعنى النّحوي الأول: أنْ يكون (إمساكٌ) مبتدأ، ويكون خبره محذوفًا متقدّمًا، والتقدير: فعليكم إمساكٌ بمعروف، وقدّره ابن عطية متأخّرًا تقديره: فإمساكٌ أمثلُ أو أحسنُ، والمعنى أنّ من طلق فالإمساك بعد ذلك أفضل من التّسريح، واكتفى بعض مفسّري القرآن ومعربيه بالقول بتقدير حذف الخبر متقدّمًا، كالنّحاس، ومكّي، والعكبري، والهمذاني[٢].
- أما المعنى النحوي الثّاني: فأنْ يكون (إمساكٌ) خبرًا لمبتدأ محذوف[٣]، والتقدير: فالواجب إمساكٌ، والمعنى الواجب على من طلّق الإمساك بما يعرف أنّه الحق.

قال الطبري: " فما الرّافع للإمساك والتّسريح؟ قيل: محذوف اكتفى بدلالة ما ظهر مِنْ كلام مَن ذكره، ومعناه الطلاق مرّتان، فالأمر الواجب حينئذ به إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان"[٤].

وأضاف السمين الحلبي وجهًا ثالثًا، وهو أنْ يكون (إمساكٌ) فاعلًا مرفوعًا لفعل محذوف، والتّقدير: فليكن إمساكٌ بمعروف[٥]. ولم يرجح أبو حيان وجهًا على آخر، إنّما عرض الآراء مبينًا لها، والرّاجح المعنى النّحوي الثاني مما تقدّم؛ لأنّ حذف المبتدأ جاء " للاختصار، ولتَتَوجّه العناية إلى الخبر، إذْ هو المقصود ببيانه"[٦].

---

[١] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٢٠٥، وانظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ٣٠٦، والقرطبي، الجامع، ج٣/ ٨٤، والسمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥٥٨

[٢] انظر: النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ١١٣، ومكي، مُشكل إعراب القرآن، ص٦٩، والعكبري، التبيان، ص١٠٢، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ٥١٩.

[٣] انظر: النسفي، مدارك التنزيل، ج١/ ١٢٨، وابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢/ ٤٠٥-٤٠٦

[٤] الطبري، جامع البيان:،ج٢/ ٥٦٤

[٥] انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ج١/ ٥٥٨

[٦] مصطفى أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، ص٤٩

الفصل السادس

اختيارات أبي حيان في المشترك التركيبي

المبحث الأول: المشترك االمرجوح

المبحث الثاني: المشترك المقبول

المبحث الأول: المشترك المرجوح

الأصل في تفسير الشواهد القرآنية منْ ناحية الإعراب أو المعنى الأخذ بالقول الرّاجح، وعدم الأخذ بالقول المرجوح لمنْ علم أنّه مرجوح. قال الشّوكاني في كتابه (إرشاد الفحول): " ومنْ نظر في أحوال الصحابة، والتّابعين وتابعيهم، ومنْ بعدهم، وجدهم متّفقين على العمل بالرّاجح وترك المرجوح"[١].

والقول المرجوح يشمل القول الضعيف النّسبي، والقول الشّاذ وهو بذلك:

- كلّ قول عارضه ما هو أقوى منه.
- كلّ قول عارض نصًّا صريحًا أو صحيحًا.
- كلّ قول اختصّ به جماعة من المجتهدين، وخالفوا عامّة أهل العلم مع ضعف مأخذهم.
- كلّ قول خالف فيه إجماع العلماء، أو القياس الجلي[٢].

فالمتّفق عليه عند العلماء والفقهاء هو الأخذ بالقول الرّاجح دون المرجوح، ولا يؤخذ بالقول المرجوح إلا عند الضرورة، وذلك إذا لم يتبيّن القول الرّاجح به، وهذا المقام يحتاج إلى تفصيل وبيان، والأهمّ في هذا المضمار هو اعتماد أبي حيان على منهجٍ معلوم ومحدد في مسألة المشترك التركيبي، وذلك من خلال مراعاة الأسس الإعرابية لآيات الذّكر الحكيم.

فلله درّه عندما قال: " هكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن، لا نسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه، وأبعدها عن التّكلف، وأسوغها في لسان العرب، ولسنا كمن جعلنا كلام الله كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات، فكما أنّ كلام الله أفصح الكلام، فكذلك ينبغي إعرابه أنْ يُحمل على أفصح الوجوه، هذا على أنّا إنما نذكر كثيرًا مما ذكروه ليُنظر فيه فربما يظهر لبعض المتأمّلين ترجيح شيء

---

[١] الشوكاني، محمد بن علي (١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، تحقيق أبي حفص سامي بن العربي، ط١، دار الفضيلة، الرياض، ٢٠٠٠م، ج٢/ ١١٢٥.

[٢] انظر: حفيظة ربيع، العدول عن القول الراجح إلى القول المرجوح: دراسة نظرية تطبيقية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ٢٠١٥م، ص ٢٥-٣٨

منه"[1]. بهذا الحديث رسم لنا أبو حيان منهجه في كيفيّة اختياره وجهًا إعرابيًّا دون آخر في الشواهد النحوية، حيث إنّه يختار أفصحها وأحسنها، ويضعّف ويرفض الرّديء منها أو المتكلّف، فكان الأولى لديه حمل كتاب الله على ظاهره. وقال في موضع آخر: " والأولى حمل القرآن على الأولى والأفصح"[2].

ومنهج أبي حيان في اختياراته لأفصح الوجوه بناءً على أسس صحيحة، لا يعني عدم توضيح حجّته في تضعيف الأوجه الأخرى أو رفضها، بل يُميط اللثام عنها، وعن المعاني المتأتّية من وراء تلك الأوجه، كما جاء في تفسيره النّحوي في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾[3]، في هذا الشاهد القرآني ذكر أبو حيان جميع ما جاء به المفسرون والمعربون من أوجه في إعراب (ذلك الكتاب)، لكنه رجّح وجهًا واحدًا قائلًا: " والذي نختاره منها أنّ قوله (ذلك الكتاب) جملة مستقلة من مبتدأ وخبر؛ لأنه متى أمْكَن حمل الكلام على غير إضمار ولا افتقار كان أولى أنْ يسلك به الإضمار والافتقار"[4].

ومنْ الشواهد التي كان فيها التنافر لا التجاور عند أبي حيان والدّال على المشترك المرجوح عنده، ما جاء في تخريجه لقول الله سبحانه: ﴿ ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فِرَٰشٗا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءٗ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ۝٢٢ ﴾[5]، قال فيها : " (الذي جعل) يجوز رفعه ونصبه، فرفعه على أنه مبتدأ خبره قوله (فلا تجعلوا لله أندادا)... وأما نصبه فعلى أنْ يكون على القطع، إذ هو وصف مدح... ويجوز أنْ يكون وصفًا لما كان له وصفًا... ويجوز نصبه على أنْ يكون نعتًا لقوله (الذي خلقكم)... وأجاز مكي[6] نصبه بإضمار أعني... وأجاز أيضًا نصبه بـ (تتقون)..."[7].

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/١٥٩

[2] المصدر السابق، ج١/ ٣١٧

[3] سورة البقرة، آية، ٢

[4] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ١٥٩.

[5] سورة البقرة، آية، ٢٢

[6] انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن، ص٣٢

[7] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٣٦– ٢٣٧، وانظر: النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٣٦، والعكبري، التبيان، ص٢٦، والهمذاني، الكتاب الفريد، ج١/ ١٨٤–١٨٥.

بدأ أبو حيان كما عهدناه بعرض الآراء والأوجه التي قيلت في إعراب (الذي) في الآية المتقدم ذكرها، ومنْ ثم يفنّدها رأيًا رأيًا حسب ما يراه مخالفًا أو ضعيفًا... إلخ، أما الوجه الأول

أنْ يكون (الذي) مبتدأ، وخبره قوله –سبحانه–: (فلا تجعلوا لله أندادا)، فقد ضعّفه أبو حيان معلّلًا ذلك لسببين: " أحدهما: أنّ صلة الذي وما عطف عليها قد مضيا ، فلا يناسب دخول الفاء في الخبر، والآخر: أنّ ذلك لا يتمشى إلا على مذهب أبي الحسن؛ لأنّ الروابط عنده تكرار المبتدأ بمعناه، (فالذي) مبتدأ، و (فلا تجعلوا لله أندادًا)، جملة خبرية والرابط لفظ الله من الله"[1].

والوجه الثاني في قوله: يجوز نصبه على أنْ يكون نعتًا لقوله (الذي خلقكم)، فقد رفضه أيضًا؛ لأنّه نعت للنّعت، والذي اختاره أبو حيان أنّ النعت لا يُنعت؛ لأنّ النعوت كلها راجعة إلى منعوت واحد، أما ما جاء به مكّي في الوجهين الثالث والرابع فقد خالفه أبو حيان وحجّته في ذلك أنّ ما قبل (الذي) ليس بملتبس فيحتاج إلى مُبين له بإضمار أعني، هذا أولًا أما ما قاله –مكّي– بأنه مفعول منصوب بتتقون، فرفضه أبو حيان لركاكته إعرابه، وجب أنْ يُنزّه القرآن عن مثله.

وكان أبو حيان لا يزكّي مدرسة نحوية على الأخرى أو يتحيّز لرأي دون آخر، إنما يذهب مع الرأي الصحيح الظاهر وغير المتكلّف، ومنْ ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ ﴾[2]، فقد ذكر فيها أبو حيان[3] أنّ في (ما) وجهان من الإعراب:

- الأول: أنْ تكون (ما) موصولة بمعنى الذي، وذكر خمسة أقوال في معناها.
- الثاني: ما أجازه أبو البقاء في أنْ تكون (ما) نكرة موصوفة، وعلى هذا يأتي إعراب المصدر المؤول من (أنْ يوصل) في عدّة وجوه:

قال أبو حيان: " أجاز المهدوي وابن عطية[4] وأبو البقاء[5] أنْ يكون (أنْ يوصل) في موضع نصب بدلًا منْ (ما): أي وصلة، والتقدير: ويقطعون وصْل ما أمر الله به، وأجاز المهدوي وابن

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٣٦

[2] سورة البقرة، آية، ٢٧

[3] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٧٣-٢٧٤

[4] انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز، ج١/ ١١٣

[5] انظر: العكبري، التبيان، ص٣٠

عطية أنْ تكون في موضع نصب مفعولًا من أجله، وقدّره المهدوي كراهية أنْ يوصل، فيكون الحامل على القطع لما أمر الله أنْ يوصل، وحكى أبو البقاء وجه المفعول لأجله وقدره: لئلّا..."[1].

فما كان من أبي حيان إلا أنْ ردّ هذه الأعاريب مختارًا الوجه الأول، وهو أنْ تكون (ما) موصولة، معلّلًا ذلك بقوله: " هذه الأعاريب كلها ضعيفة، ولولا شهرة قائلها لضربت عنْ ذكرها صفحًا..."[2]، وعلى هذا فإنّ المشترك في هذه المسألة عند أبي حيان مشترك مرجوح حيث إنّه اعتبر تلك الأوجه بعيدة عن فصيح الكلام، بل الأفصح وهو كلام الله –جلّ جلاله.

إنّ المتفحّص فيما سبق من اختيارات أبي حيان يجد أنّه التزم بظاهر النّص، وانكفّ عن ما هو مرجوح أو متكلّف، وذلك بسبب ظاهريته التي كان معروفًا بها، ولعلّ الشواهد القرآنية في هذا المضمار كثيرة، يتّضح للمغدق نظره في ما تقدم منها عبر الفصول السابقة من هذه المباحثة.

---

[1] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٧٣-٢٧٤

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٤٧

المبحث الثاني: المشترك المقبول

تقدّم آنفًا الحديث عن المشترك المرجوح وما فيه من تنافر لا تجاور في الأوجه الإعرابية، على خلاف ما يجتمع عليه المشترك المقبول حيث التّجاور لا التنافر، ومنْ هنا وجدت الباحثة بعد التّمحيص والمعاينة أنّ أبا حيان ذهب في منهجه إلى اختيار الرّاجح تارة، وإلى قبول جموع الآراء تارة أخرى مالم يظهر رأيٌ ضعيف أوجب نفيها.

وقد تجلّى ذلك في تفسير أبي حيان لقوله –تعالى–: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخۡرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزۡقٗا لَّكُمۡۖ ﴾ [1]، موضع المشترك المقبول (رزقًا) قال أبو حيان: " (رزقًا) منصوبٌ على الحال إنْ أريد به المرزوق كالطّحن والرّعي، أو مفعولٌ من أجله إنْ أريد به المصدر... ويحتمل أنْ يكون متعلّقًا بـ (أخرج) فيكون مفعولًا به"[2] ، ففي هذا الشاهد عرض أبو حيان لنصب (رزقًا) ثلاثة أوجه إعرابية واكتفى بذلك العرض، فلم يفاضل بينها، ولم يضعّف وجهًا دون آخر، ولم يرجّح أيًّا من الوجوه، بالإضافة إلى أنّه لم ينقلها عن غيره، إنما هي تأويلاته المشتركة التي ارتضاها في هذا الموضع، فكلها جائزة لديه، وبالتالي فالمشترك هنا فيه تجاور لا تنافر، وإن اختلفت الوظيفة النحوية لكل منها.

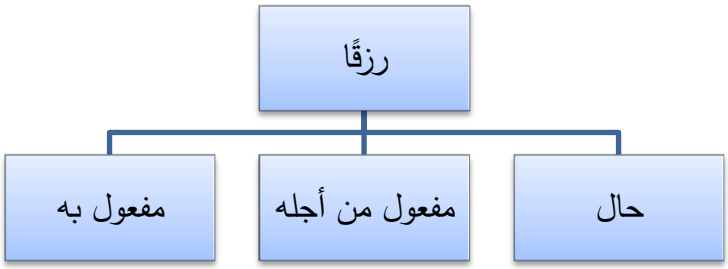

ومما جاء في المشترك المقبول عند أبي حيان تحليله (أنت العليم) في قوله –تقدّس اسمه–: ﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ٣٢ ﴾[3]، فأتى على عدّة آراء، أولها: أنْ يكون (أنت) توكيدًا منصوبًا لضمير –اسم إنّ–، ثانيها: في موضع رفع مبتدأ، وعلى هذا يكون (العليم) خبره.

---

[1] سورة البقرة، آية، ٢٢

[2] أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٣٩

[3] سورة البقرة، آية، ٣٢

أما الرأي الثالث فهو أنْ يكون (أنت) ضميرَ فصلٍ في محل رفع مبتدأ كما هو عند البصريين، أو ضمير عماد لا محل له من الإعراب على رأي الكوفيين[١]. هذا ولم يرجّح أبو حيان رأيًا على آخر، إنما اكتفى بعرضها وتوضيحها[٢]، وما ذاك إلا دليلٌ على قبول تعدد المعاني النحوية المشتركة في هذا التركيب.

ذكر أبو حيان عدّة أوجه في تحليله لقوله تعالى: ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٢٧١﴾ ﴾[٣]، إذْ جاء في حديثه: " ومن قرأ برفع الراء في (ويكفر) فيحتمل أن يكون الفعل خبر مبتدأ محذوف، أي: ونحن نكفر، أي: وهو يكفر، أي: الله... ويحتمل أن يكون مستأنفًا لا موضع له من الإعراب... ويحتمل أن يكون معطوفًا على ما بعد الفاء"[٤]، في هذا الشاهد ذُكرت جميع الأوجه الإعرابية لـ (ويكفر) فلم يفاضل أبو حيان أو يرجح وجهًا على آخر بصريح العبارة، وعلى هذا فإنّ المشترك المقبول فيها مشترك متجاور لا متنافر، أي: جواز جميع الأوجه لديه.

آثرت الباحثة عدم ذكر بعض الشواهد التي تقدمت في الفصول الماضية من هذه المباحثة خشية التكرار.

---

[١] انظر: أبو حيان، البحر المحيط، ج١/ ٢٩٨، وجاء النحاس، إعراب القرآن، ج١/ ٤٤ أوجه إعراب (أنت) مختصرة.

[٢] لمزيد القول والتفصيل انظر: الفصل الثاني، المبحث الخامس من هذه المباحثة، ص ٨٧-٨٨

[٣] سورة البقرة، آية، ٢٧١

[٤] أبو حيان، البحر المحيط، ج٢/ ٣٣٩

الخاتمة

منتهى القول

وبعدُ،

فهذا درس لساني يهتمّ بالمشترك التركيبي الذي تضمّن طرْحًا للعلاقة بين علمي الدّلالة والتّركيب، وما أيّدته هذه الدّراسة بالشواهد من آي الذكر الحكيم.

وقدْ أقامتها الباحثة على ستة فصول رئيسية تسبقها مقدمة وُسمت بباب القول ومفتتحه، وتعقُبها خاتمة (منتهى القول). وحان الآن أنْ أقدّم ما شاء الله أنْ أقطفه من ثمرات هذه الدراسة بمجموعة من المقولات تخصّ بالذكر ما تقدم قبلًا.

- أولها: عوْدة
- ثانيها: إبانة.
- ثالثها: اختلاف
- رابعها: نُهْية

المقولة الأولى

عوْدة

المقصد من هذا العنوان هو العوْد إلى ما تقدم آنفًا من فصول ومباحث، في هذه الدراسة حيث ائتلفت من تمهيد تعريفيّ بالمشترك اللغوي، والحديث عنْ هذه الظاهرة، أما الفصل الأول فكان الحديث منصبًّا في أربعة مباحث مفتتحها تجلّيات المشترك اللغوي، وثانيها أنواع المشترك، وثالثها المشترك التركيبي، وختامها أبو حيان الأندلسي والبحر المحيط، فكانت تلكم المباحث عبارة عن مقدمات مؤسسة لهذه الدراسة.

أما الفصل الثاني فكان عنوانه (الاشتراك الآتي من التعلّق النحوي)، وهو أحد البواعث المهمة في تخلّق المشترك التركيبي وفيه خمسة مباحث، تعلّق الضّمير بمرجعه أولًا، وتعلّق

الحال بصاحبها ثانيًا، وتعلّق المعطوف بالمعطوف عليه ثالثًا، وتعلّق الجمل وأشباهها بما تقدّمها رابعًا، ومرونة الجملة الآتية من التعلّق خامسًا.

أما الفصل الثالث فكان أيضًا أحد بواعث المشترك التركيبي الرئيسية، وسمتْه الباحثة بـ (الاشتراك الآتي من معاني حروف المعاني)، وهي ظاهرة تتبع فيها اللغويون اختلاف معانيها ودلالاتها وتناوبها فيما بينها، وقد جمعتُ فيه مواضع مخصوصة توزّعت على خمسة مباحث يسبق كلّ مبحث مهاد يسير تذكر فيه الباحثة معاني الحروف بشكل عام، وهي: حرف (الباء) أولًا، وحرف (مِنْ) ثانيًا، و(ما) ثالثًا، واسم (مَن) رابعًا، وحرف (لو) خامسًا.

أما الفصل الرابع الموسوم بـ (الاشتراك الآتي من تعدد المعاني النحوية)، فعرّجت فيه الباحثة على أربعة مباحث رئيسية، جاء في كل مبحث ما يليه من اشتراكه مع المنصوبات الأخرى، فالمبحث الأول مضماره الاشتراك بين المفعول به والمنصوبات الأخرى كاشتراكه مع المصدر والظرف والتمييز...إلخ، وثانيها اشتراك المفعول لأجله مع المنصوبات الأخرى، كاشتراكه مع المصدر والحال وغيرها من المنصوبات، وثالثها اشتراك الحال مع المنصوبات الأخرى، كاشتراكه مع المصدر والمفعول به ونائب المفعول المطلق وغيرها، ورابعها الاشتراك بين المنصوبات المختلفة، كالاشتراك بين التمييز والحال والقطع، والاشتراك بين خبر كان والصفة والحال وغيرها من المنصوبات.

أما الفصل الخامس فقد كان عن (الحذف)، وائتلف هذا المطلب من مهاد تعريفي بظاهرة الحذف وفوائده، وانشطر إلى مبحثين: الأول أسباب الحذف وشروطه، والثاني دراسة تطبيقية نصية، بعنوان (شواهد المشترك التركيبي في سياق الحذف).

أما الفصل السادس والأخير فهو (اختيارات أبي حيان في المشترك التركيبي) وقد قسمته الباحثة إلى مبحثين، الأول المشترك المرجوح، والثاني المشترك المقبول.

المقولة الثانية

إبانة

يظهر من عنوان هذه المقولة أنّها ستتحدث عن المشترك التركيبي وبواعثه المخصوصة التي تقدم الكلام عليها، ويبقى بعد هذا حقًّا على الباحث الإفاضة والتوسع في هذه البواعث؛ لأن المشترك التركيبي عبارة عن الكلمات والجمل التي تحمل أكثر من معنى، وتؤدي أكثر من وظيفة ، ومنها ما هو لفظ واحد، مثل: (من) التي ذكرت الباحثة بعضًا من معانيها، والتي تستعمل في اللغة العربية استفهامية، وشرطية، واسمًا موصولًا وغير ذلك من المعاني. ومثلها (ما) التي تحمل المعاني السّابقة، بالإضافة إلى معانٍ أخرى كالنّفي، وقد تجيء زائدة، ولها أقسامٌ في ذلك، ومنها ما يكون في الكلمة نفسها بالعلاقة نفسها محتملًا لأوجهٍ إعرابية بحسب ما جاء عند النحاةِ والمفسرين كالجزم، والنّصب من مثل ما جاء في الفصل الرابع من هذه الدراسة، والاختلاف بين النحويين المفسّرين في الأوجه الإعرابية في تفسير آيات الذكر الحكيم ما هو إلا اكتناهٌ لمعاني النّحو في الإفصاح عن تلك التفاسير.

وعند الحديث عن باعث التعلّق وجب مراعاة اللفظ أو الموضع في تركيب هذه اللغة، وكيف يتعلق بعضها باللفظ وبعضها بالموضع، وهو ما يفضي إلى مرونة الجملة العربية الآتية من التعلق، وهذا ما يحتاج إلى الحذر في اختيار المواضع المنتسبة إليها. فالنّواميس اللغوية تفعل في تشكيل النّظام اللغوي في المشترك التركيبي ومن ذلك مرونة الجملة العربية وتعدد المعاني النحوية كما أسلفت الباحثة ذكرًا، والحذف وغير ذلك مما أتت عليه في الفصول والمباحثات في هذه الدراسة.

المقولة الثالثة

اختلاف

فالمقصد المتعيّن من هذه المقولة أن تباين آراء الفقهاء والمفسرين باعثه المشترك التركيبي، الذي كان له الأثر في اختلافهم اختلافًا لغويًا محضًا، وذلك من خلال رؤيتهم للنّص القرآني بأنه

ذو بلاغةٍ في القول، محكم في النّظْم، منتظم الدلالة في المعنى، حمّال أوجه لغير معنًى من وجهة تركيبية في مواضع مخصوصة، من ذلك تعدد معاني حرف الباء في قول الحقّ–تقدّس اسمه–: ﴿ وَلَا تَحۡلِقُواْ رُءُوسَكُمۡ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ ٱلۡهَدۡيُ مَحِلَّهُۥۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ مِّن صِيَامٍ أَوۡ صَدَقَةٍ أَوۡ نُسُكٖۚ ﴾[1]، فليس يخفى أنّ هذا الاشتراك أفضى إلى تباين في الحكم الفقهي تقدّم بيانه قبلًا، ومن مثل ذلك أيضًا قوله–تعالى–: ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ مِنَ ٱلۡفَجۡرِۖ ﴾[2]، فمعنى من في قوله (من الفجر) إما للتبعيض، وإما لبيان الجنس وعليه فإن لكل معنى حكمًا وتقديرًا، فمنهم من اختار هذا ومنهم من اختار ذاك.

المقولة الرابعة

خِتْمة

أما المقولة الرابعة وهي النّهية، فالمقصد المتعين منها محصلة النتائج واستخلاصها من هذه الدّراسة، وهذه أهمها:

- يتّسع السقف المعرفيّ في القرآن الكريم بقدر ما ندرك بأن هذا هو صدور متعالٍ من الذَات الإلهية المتعالية المطلقة، وصفة الإطلاق هي ما تمنح هذا السقف لا محدودية المعنى، واتّساق الأفق الموضوعي وذلك بدعوته للتأويل والتأمل والتدبر في آيات الذكر الحكيم.
- المشترك اللغوي ظاهرة تحتاج إلى الكثير من التدقيق والتمحيص، والحذر من التعميم والتوسيع في مصطلحاتها ومسمياتها المختلفة، والتفريق بينها وبين الظواهر اللغوية الأخرى التي تقابلها وتناقضها كالترادف.
- تسلّح أبو حيان –رحمه الله– ببلاغة فذّة، وامتلك عقلًا نيّرًا هطلًا، وقد باهى في تفسيره كل سابقٍ ولاحق.

---

[1] سورة البقرة، آية، ١٩٦

[2] سورة البقرة، آية، ١٨٧

- لم يأل أبو حيان للتأويل والتضليل مكانًا في فحوى بحره، فاستند على ظاهر النّص، والتزم به في كثير من الواضع حتى لا يكون ما دون ذلك غشاوة.
- كشفت الدراسة عن تعدّد وجوه الإعراب الآتية من باعث التعلّق، وملاحظة مدى تداخل العلاقات السياقية التركيبية لتفضي إلى اشتباهٍ في ربط بعض الكلمات، بما تعود إليه وهذا ما يؤذن بتخلّق ظاهرة المشترك التركيبي في مواضع مخصوصة.
- لا ريب في أن تعدّد معاني حروف المعاني ما كان هدرًا ولا ضربًا من ضروب العبثية، وما كان ذلك كذلك، إنّما هي تأويلات خاضعة لثلّة من القواعد والقوانين التي تحكمها، وها الباعث العظيم الذي هو أحد بواعث المشترك التركيبي عوّل على السياق، وجعل المعنى محتكمًا رئيسًا له، وهي في الغالب لها معانٍ وظيفية حتى مع توافر سياق جملي.
- أبانت الدراسة من خلال تناولها لمواضع الاشتراك الآتي من تعدّد المعاني النحوية، هو امتلاك كل وجه إعرابي دلالة متنافرة لا متجاورة مع نظائرها من الأوجه الإعرابية الأخرى، لما تحتمله الكلمة نفسها في التركيب النحوي نفسه، وإن جازت جميع الأوجه.
- من أطنب متوغلًا في باعث البحث وجده غزير تعدّد الأوجه الإعرابية، ولكلّ حكم ومعنًى.
- الدقّة اللامتناهية التّي برع بها أبو حيان في اختياراته في المشترك التركيبي، حيث ما كان التجاور لا التنافر في مكنوناتها، صُبّت في المشترك المقبول، وما بدا التنافر لا التجاور منها صُبّ في المشترك المرجوح.
- إن دراسة المشترك التركيبي ببواعثه، وتعدّد وجوه المعاني الإعرابية في الشّواهد القرآنية تكسب الباحث ملَكة واسعة في مقارنة أقوال المفسّرين ومناقشتها، والوقوف على الأقوال الرّاجحة منها .
- المشترك التركيبي للفظ الواحد يتزايد كلّما كثر معربوه، فكل مفسر ومعرب يطّلع على ما جاء به سابقوه، وينميه باجتهاده وحسن علمه، وبذلك يبرز المشترك ويظهر في تلك الألفاظ والتّراكيب.

- حاولت الباحثة جاهدةً أن تحقّق من خلال هذه الرسالة البحثية إربٍ مطلبٍ من مطالب كتاب (المشترك اللغوي في القرآن الكريم: الصرفي، المعجمي، النحوي، الأسلوبي) للدكتور العلّامة المعطاء مهدي عرار، لعلّه بعون الله يكون مستهلًّا لبحث باحث لاحق.

وبعد... فلا أدّعي أنني استحدثت ولا ابتدعت جديدًا، وما كان بحثي وليدًا من رحم البراءة، بل انتقيت رغبتي فيما ظل في جعبتي منْ إثارة حول المشترك وبواعثه ومواضعه، ولله الحمد في مطْلع ومغْرَبِ.

فهرس الآيات القرآنية

سورة الفاتحة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢	١٩٥
﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥	١٩٤

سورة البقرة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾	٢	٥٨، ٢١٩
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾	٥	٨٤
﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ۖ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ ۖ ﴾	٧	٢٧
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾	٨	١٢٠
﴿ فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴾	١٠	١٢٦
﴿ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾	١٥	٥٩
﴿ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾	١٧	٩٧
﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ۚ ﴾	١٩	٣٥، ١٦١
﴿ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	٢١	٣٣، ٧٠
﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا ﴾	٢٢	٤٧، ١٥٨، ٢١٩، ٢٢٢
﴿ وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ ﴾	٢٣	٤٦، ٧٠
﴿ فَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ ﴾	٢٤	٦٩
﴿ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا ۖ وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ ۖ وَهُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴾	٢٥	٦٩، ٧٠، ١٠٩

﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ ﴾	٢٦	٣٠، ٨٦، ١٧٧
﴿ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقۡطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ﴾	٢٧	٢٩، ٣٠، ٨٥، ٢٢٠
﴿ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَاتٖۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾	٢٩	١٧٨
﴿ وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ ﴾	٣٠	٣٢
﴿ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمۡتَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَلِيمُ ٱلۡحَكِيمُ ﴾	٣٢	٨٧، ٢٢٢
﴿ وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا ﴾	٣٥	١٦٩
﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾	٣٨	١١٧
﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ ﴾	٣٩	١١٨
﴿ وَءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلۡتُ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَكُمۡ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ وَلَا تَشۡتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنٗا قَلِيلٗا وَإِيَّٰيَ فَٱتَّقُونِ ﴾	٤١	١٢٩، ١٩٧
﴿ وَلَا تَلۡبِسُواْ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُواْ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾	٤٢	٣١
﴿ وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ ﴾	٤٥	٩٧
﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ ﴾	٤٨	٤٨، ١٤٧، ١٥١
﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾	٥٥	٦١، ١٧٤
﴿ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ ﴾	٥٧	١٢٦
﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ رَغَدٗا ﴾	٥٨	١٤٧
﴿ فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ ﴾	٥٩	١٢٩
﴿ وَضُرِبَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلۡمَسۡكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٖ مِّنَ ٱللَّهِۗ ﴾	٦١	١٠٠
﴿ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾	٦٢	١١٧
﴿ وَلَقَدۡ عَلِمۡتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعۡتَدَوۡاْ مِنكُمۡ فِي ٱلسَّبۡتِ فَقُلۡنَا لَهُمۡ كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ ﴾	٦٥	١٨١
﴿ قَالُوٓاْ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنۡ أَكُونَ مِنَ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾	٦٧	١٩٩

﴿ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ ۖ فَٱفْعَلُوا۟ مَا تُؤْمَرُونَ ﴾	٦٨	١٢٦
﴿ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾	٧٢	١٢٩
﴿ لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾	٧٤	١٠٧، ١٢٩
﴿ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾	٧٥	٧٧
﴿ لِيُحَآجُّوكُم بِهِۦ عِندَ رَبِّكُمْ ۚ ﴾	٧٦	٣٣
﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ﴾	٨١	١٢٠
﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾	٨٣	٢٠٤
﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم ﴾	٨٥	٤٩، ٩١
﴿ وَقَالُوا۟ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾	٨٨	١٠٣، ١٢٩، ٢٠٦
﴿ وَكَانُوا۟ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟ ﴾	٨٩	٧١
﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بَغْيًا ﴾	٩٠	١٢٩، ١٦٠
﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ۚ ﴾	٩٣	١٠٢
﴿ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ ﴾	٩٥	٢٥
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ ﴾	٩٦	٦٣
﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	١٠٠	٧٢
﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ﴾	١٠٢	٦٤، ١٣١
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ ۖ لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾	١٠٣	١٤١
﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾	١٠٥	١١١
﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾	١٠٦	١٠٧، ١٢٥

﴿ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُـُٔلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾	١٠٨	١٢٩
﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم مِّنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ ٱلْحَقُّ ﴾	١٠٩	١٤٣، ١٥٨، ١٦٤
﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ ﴾	١١٤	١٢١، ١٨٢
﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴾	١٢٤	٧٧، ٧٩
﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ﴾	١٢٥	٧٧، ٨٠، ١١٤
﴿ وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ﴾	١٢٦	١١٨، ٢٠٨
﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ ﴾	١٢٧	٨٠
﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ ﴾	١٣٠	٥٢
﴿ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	١٣١	٥٣
﴿ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ﴾	١٣٢	٥٢، ٥٣
﴿ قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ﴾	١٣٣	١٨٤
﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ ﴾	١٣٤	١٣٣
﴿ وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ﴾	١٣٥	١٨٦، ٢١٢
﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ ﴾	١٣٦	١٨٦
﴿ فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ﴾	١٣٧	١٠٥، ١٨٦
﴿ صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴾	١٣٨	١٨٥، ١٩٥
﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا ﴾	١٤٢	٥٤
﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾	١٤٣	٥٤
﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا ﴾	١٤٤	٥٥
﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾	١٥٠	٢٠٨
﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَىْءٍ مِّنَ ٱلْخَوْفِ وَٱلْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَنفُسِ ﴾	١٥٥	٩٧، ٢٠٩
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ ﴾	١٥٧	٧٧

﴿ وَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ ٱللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴾	١٥٨	١٢٠
﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ ﴾	١٦٤	١١١
﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوا۟ لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَمَا تَبَرَّءُوا۟ مِنَّا ۗ ﴾	١٦٧	١٤١
﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾	١٧٠	١٥١
﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾	١٧١	١٥٢
﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾	١٧٥	١٢٥، ١٣٣
﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ ﴾	١٧٧	٥٦
﴿ فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾	١٧٨	٩٨، ١٢٠
﴿ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾	١٨٠	٨٨
﴿ فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعْدَ مَا سَمِعَهُۥ ﴾	١٨١	٨٩
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾	١٨٣	١٥٥
﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ ۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ۖ ﴾	١٨٤	١٥٤، ٢٠٩، ٢١١
﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ ﴾	١٨٥	١٤٧، ١٩١
﴿ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ﴾	١٨٧	١١١، ٢٢٧
﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ ﴾	١٨٨	١٠٢
﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾	١٩٤	١٢٠
﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ ﴾	١٩٦	١٠٣، ٢١٣، ٢٢٧
﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ۚ ﴾	١٩٧	٢١٤
﴿ فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَاسِكَكُمْ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ۗ ﴾	٢٠٠	٧٣، ١٧٠
﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾	٢٠٢	١١٣
﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾	٢٠٤	٧٧، ١٢١

﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ ﴾	٢٠٨	٦٥، ١٢١
﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةم بَيِّنَةٖۗ ﴾	٢١١	١٥٣
﴿ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ ﴾	٢١٣	٧٧، ١٦٣
﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرم فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ ﴾	٢١٥	١٣٥
﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلۡمَحِيضِۖ قُلۡ هُوَ أَذٗى فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ ﴾	٢٢٢	٢٠
﴿ وَلَا تَجۡعَلُواْ ٱللَّهَ عُرۡضَةٗ لِّأَيۡمَٰنِكُمۡ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ ﴾	٢٢٤	٣١
﴿ لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ ﴾	٢٢٦	١١٥
﴿ وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖۚ ﴾	٢٢٨	٩٧، ١٥١
﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾	٢٢٩	٢١٥
﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ فِيمَا عَرَّضۡتُم بِهِۦ مِنۡ خِطۡبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوۡ أَكۡنَنتُمۡ فِيٓ أَنفُسِكُمۡۚ ﴾	٢٣٥	١٣٦، ١٥٣، ١٨٨
﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلۡمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلۡمُقۡتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعَۢا بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ ﴾	٢٣٦	١٣٥، ١٧٠
﴿ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحۡيَٰهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾	٢٤٣	٧٥
﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِي يُقۡرِضُ ٱللَّهَ قَرۡضًا حَسَنٗا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضۡعَافٗا ﴾	٢٤٥	١٧٥
﴿ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ ﴾	٢٥٣	١٠٧
﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ ﴾	٢٥٥	٣٢، ١١٧، ١٩٤
﴿ ثُمَّ ٱجۡعَلۡ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٖ مِّنۡهُنَّ جُزۡءٗا ثُمَّ ٱدۡعُهُنَّ يَأۡتِينَكَ سَعۡيٗاۚ ﴾	٢٦٠	١٧٠، ١٩٣
﴿ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾	٢٦١	١٧٦
﴿ كَٱلَّذِي يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۖ ﴾	٢٦٤	٣٥، ١٦٣
﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا ﴾	٢٦٥	١٦١
﴿ أَيَوَدُّ أَحَدُكُمۡ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٞ ﴾	٢٦٦	١٤٠
﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾	٢٧١	٢٢٣
﴿ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ ٱللَّهِۚ ﴾	٢٧٢	١٦١
﴿ لَا يَسۡـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلۡحَافٗاۗ﴾	٢٧٣	١٦٤

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾	٢٧٩	١٠٣

سورة آل عمران

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾	٧٥	٩٨، ١٠٥
﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾	١٢٣	٩٨
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾	١٥٩	١٢٤، ١٣٠
﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾	١٨٢	٢٥

سورة النساء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيْهِمْ ﴾	٩	١٣٨
﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٤	١٨٧
﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾	٧٣	١٤٣
﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾	١٢٣	١١٧
﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾	١٣٥	١٣٩
﴿ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾	١٥٣	٦٢
﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	١٥٥	١٣١
﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾	١٧١	١٢٤

سورة المائدة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ ﴾	١٣	٩٧
﴿ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ ﴾	٦١	٢٠٦
﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ﴾	٨٨	١٠٧

سورة الأنعام

الآية	رقمها	الصفحة

﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ﴾	١	١٥٨
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾	٤٥	١٩٥
﴿ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِۚ وَهُوَ ٱلۡحَكِيمُ ٱلۡخَبِيرُ ﴾	٧٣	١٩٤
﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِي غَمَرَٰتِ ٱلۡمَوۡتِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُۖ﴾	٩٣	٢٥

سورة الأعراف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ ﴾	٧٣	١٧٧
﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ ﴾	١٤٢	١٨٠
﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾	١٤٣	١٩٤
﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ ﴾	١٥٥	١٧٩

سورة الأنفال

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾	٥١	٢٥
﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمۡ يَكُ مُغَيِّرٗا نِّعۡمَةً أَنۡعَمَهَا عَلَىٰ قَوۡمٍ ﴾	٥٣	١٩٣

سورة التّوبة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡأَرۡضُ بِمَا رَحُبَتۡ ﴾	٢٥	١٢٤
بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ ﴾	٣٨	١٠٧
﴿ وَمِنۡهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلنَّبِيَّ ﴾	٦١	١٢١
﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتۡ سُورَةٞ ﴾	١٢٤	١٢٤

سورة يونس

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	١٠	١٩٥

﴿ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ ﴾	١٥	١٢٤
﴿ جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا ﴾	٢٧	١٠٥

سورة هود

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ قُلۡ فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرِ مِّثۡلِهِۦ مُفۡتَرَيَٰتٖ وَٱدۡعُواْ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴾	١٣	٤٦
﴿ وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٞ ﴾	٤٠	٢٠٧
﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ ﴾	٦٩	١٩٤
﴿ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥ ﴾	٨٤	١٠٨
﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾	١٠٧	١٩٤
﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾	١٠٨	١٢٤

سورة يوسف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴾	١٧	١٣٨
﴿ مَا هَٰذَا بَشَرٗا ﴾	٣١	١٢٤
﴿ وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ إِذۡ أَخۡرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجۡنِ ﴾	١٠٠	٩٨

سورة الحِجْر

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ٱدۡخُلُوهَا بِسَلَٰمٍ ءَامِنِينَ ﴾	٦٤	٩٨
﴿ فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ ﴾	٩٤	١٢٨

سورة النّحل

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ﴾	٩	١٩٤
﴿ وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾	٤٩	١٢٥

﴿ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾	٥٩	١٠٧
﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم ﴾	٦١	١٤٢
﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ ﴾	٦٦	٤٨
﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾	٩٣	١٣٩
﴿ لَمْ يَكُ ﴾	١٢٥	١٩٣

سورة الإسراء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾	١	١٠٧
﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾	٧	١٨٤
﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾	٨٨	٤٧
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ ﴾	٩٤	١٨٣

سورة الكهف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ ﴾	٥٥	١٨٣

سورة مريم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾	٢٠	١٣٧
﴿ وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ ﴾	٢٥	١٠٥
﴿ فَأَتَتْ بِهِۦ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُۥ ﴾	٢٧	٦٧
﴿ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ﴾	٣٠	١٥٨

سورة طه

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾	١٢	٩٨

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾	١٧	٩٤، ١٢٥
﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾	٤٩	١١٧
﴿ فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴾	٥٨	١٨
﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى ﴾	٥٩	١٨

سورة الأنبياء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾	٣٠	١٥٨
﴿ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾	٤٢	١٠٧
﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾	٧٣	١٩٦

سورة الحج

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ ﴾	١٨	١١٧
﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾	٣٠	١٠٧
﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾	٣٥	١٩٣

سورة الفرقان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾	٥٩	٩٨
﴿ وَإِذَا مَرُّوا۟ بِٱللَّغْوِ مَرُّوا۟ كِرَامًا ﴾	٧٢	١٨٤

سورة الشعراء

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	٢٣	١٩٣
﴿ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ ﴾	٢٨	١٩٣
﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ ﴾	٦٣	٢١٠، ٢١٢

﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾	١٠٢	١٣٨

سورة العنكبوت

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ﴾	٨	٢٠٥

سورة لقمان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾	٤	٢٣
﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾	١١	١٩٩

سورة الشورى

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا ﴾	١١	١٥٨
﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾	٣٠	٢٥

سورة الزّخرف

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا ﴾	٣	١٥٨
﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾	١٩	١٥٨
﴿ إِنَّنِى بَرَآءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ ﴾	٢٦	٥٣
﴿ إِلَّا ٱلَّذِى فَطَرَنِى فَإِنَّهُۥ سَيَهْدِينِ ﴾	٢٧	٥٣
﴿ وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً ﴾	٢٨	٥٣
﴿ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ﴾	٥١	١٠٩

سورة الدّخان

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ ﴾	٤٩	٢٤

سورة الفتح

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَلَوْ قَٰتَلَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَّوُاْ ٱلْأَدْبَٰرَ ﴾	٢٢	١٣٨
﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ ﴾	٢٧	٦٠

سورة النجم

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾	٤٣	٨٥
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴾	٤٤	٨٥
﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴾	٤٨	٨٥

سورة المجادلة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِىٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ قَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾	٢١	١٩٤

سورة الجمعة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ﴾	٥	١٩٥
﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾	٩	١٠٨

سورة الحاقّة

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾	١، ٢	١٢٥
﴿ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾	٢١	٢٤

سورة التّكوير

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾	١	١٤٢
﴿ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴾	٤	٢٦

سورة الشّمس

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾	١٣	١٩٣

سورة البروج

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ قُتِلَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلۡوَقُودِ ﴾	٤، ٥	١٨٣

سورة الضحى

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ﴾	٦	١٩٣
﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ﴾	٧	١٩٣

فهرس الأشعار

البيت		البحر	الصفحة
راحَتْ وَراحَ كَعَصَا السَيْسابْ	بِنَا تَمِيماً يَكْشِفُ الضّبابْ	الرّجز	٩٤
فَمَرّتْ غَيرَ نافِرَةٍ عَلَيْهِمْ	تَدوسُ بنا الجَماجِمَ والتّريبَا	الوافر	٩٩
ألا أيُّهذا الزّاجري أحضُرَ الوغَى	وأن أشهدَ اللذّات هل أنتَ مُخْلِدي؟	الطويل	٢٠١
لا تفزَعُ الأرنبُ أهوالَها	ولا ترى الذّئبَ ينْحجرْ	الرّجز	١٦٦
فَلَو نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ	فَيَعلَمَ بِالذَنائـِبِ أَيُّ زيـرِ	الوافر	١٤٣
علَى لَاحبٍ لا يُهتدَى بمنارِهِ	إذا سافَه العَودُ الدِّيَّافيَّ جرجرا	الطويل	١٦٦
سَوَامِقَ جَبّارٍ أثِيثٍ فُرُوعُهُ	وَعالَينَ قِنْوَاناً منَ البُسْرِ أحمَرَا	الطويل	١٧٨
ومَا المالُ والأهْلُونَ إلاَّ وَديعَةٌ	وَلابُدَّ يَوْماً أنْ تُرَدَّ الوَدائِعُ	الطويل	١٢٨
السّلْمُ تأخذُ منْها ما رضيتَ بِهِ	والحرْبُ يكْفيكَ منْ أنفَاسِها جُرَعُ	البسيط	٦٦
أكُفرًا بَعْدَ ردّ الموت عنّي	وبعدَ عطَائكَ المائةَ الرّتَاعَا	الوافر	١٧٦
إنّ الأولَى وصَفُوا قومِي لهُمْ فيهِم	هذا اعْتَصِمْ تَلْقَ من عاداكَ مخْذولًا	الخفيف	٩٣
تعلّقْتُ ليلى وَهْيَ غِرٌّ صغيرة صَغيريْنِ نرْعى البَهْمِ يا ليْت أنّنا	ولمْ يَبْدُ للأترَابِ من ثدْيها حُجْمُ إلى اليْومِ لم نَكْبر ولمْ تَكْبُر البَهْمُ	الطويل	٦٧
لو بأَبانيَنْ جاء يَخْطُبها	رُمِّل ما أَنفُ خاطبِ بِدَم	المنسرح	١٣١
منْ يفعل الحسَناتِ اللهُ يشْكُرُها	والشّرُّ بالشّرِّ عنْد اللهِ مِثْلانِ	البسيط	٩٠
وَكَفى بِنا فَضلاً عَلى مَن غَيرِنا	حُبُّ النَبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا	الكامل	١٢٣
إنّي بِحَبلِكَ واصِلٌ حَبلي ما لَم أَجِدكَ عَلى هُدى أَثَرٍ	وَبِريشِ نَبلِكَ رائِشٌ نَبلي يَقرو مَقَصَّكَ قائِفٌ قَبلي	الكامل	١٣٦

ثبتُ المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- امرؤ القيس، جندح بن حجر بن الحارث الكندي (٥٤٠م)، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م.
- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط٣، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦م.
- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ط٣، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- الأتاكي، جمال الدين أبو المحاسن (٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٦٣م.
- أحمد خالد شكري، أبو حيان الأندلسي ومنهجه في تفسير البحر المحيط وفي إيرادات القراءات فيه، ط١، دار العماد، عمان، ٢٠٠٧م.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الأخفش، أبو الحسن (٢١٥هـ)، معاني القرآن للأخفش، تحقيق هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط١، دار المكتبة العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الألوسي، شهاب الدّين محمود (١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، صحّحه محمود شكري، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السّقا، د.ط، الهيئة العامّة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.
- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه ومصطفى السّقا، د.ط، الهيئة العامّة المصرية للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

- ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ)، الأضداد، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- الأنباري، محمد بن القاسم(٣٢٨هـ)، الأضداد، تحقيق أبو الفضل ابراهيم، د.ط، المكتبة المصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- الأنْدلسي، جمال الدّين بن مالك (٦٧٢هـ)، شواهد التّوضيح والتّصحيح، تحقيق طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيميه، ١٩٩٣م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري: وهو الجامع المسند الصحيح، تحقيق مركز البحوث وتقنية المعلومات، ط١، دار التّأصيل، القاهرة، ٢٠١٢م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (٥١٦هـ)، معالم التنزيل، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٢م.
- البقاعي، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم (٨٨٥هـ)، نظم الدّرر في تناسب الآيات والسور، د.ط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٨٤م.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشافعي (٦٩١هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد عبد الرحمن المرعشلي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، د.ط، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.
- توفيق شاهين، المشترك اللغوي: نظرية وتطبيقًا، ط١، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٠م.
- الثّعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف (٨٧٥هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق علي محمد معوّض وآخرين، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٧م.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد (٤٢٧هـ)، الكشف والبيان المعروف بتفسير الثعلبي، تحقيق أبو محمد بن عاشور، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢م

- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (٤٧٤هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، ط٥، مطبعة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القرّاء، عُني بنشره المستشرق (جوتلف برجستراسر)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ)، النّشر في القراءات العشر، تحقيق علي محمد الضّباع، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- الجلالان، جلال الدين المحلي (٨٦٤هـ)، وجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تفسير الجلالين، تحقيق مصطفى الحديدي، د.ط، مكتبة مصر، القاهرة، د.ت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق الشربيني شريدة، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، ط٢، دار سزكين للطباعة والنشر، ١٩٨٦م.
- الجواليقي، أبو منصور بن محمد بن الخضر (٥٤٠هـ)، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق ف.عبد الرحيم، ط١، دار العلم، دمشق، ١٩٩٠م.
- جوزيف فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، د.ط، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
- ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب أبو عمرو (٦٤٦هـ)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح قدارة، د.ط، دار عمار، دار الجيل، عمان، بيروت، د.ت

- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي (٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، ط٢، دار المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، ١٩٧٢م.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- الدّاودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد (٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين، ضبطه لجنة من العلماء، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- الذهبي، محمد حسين، التفسير والمفسرون، ط٧، مكتبة وهبة، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- الرّازي، محمد بن عمر (٦٠٤هـ)، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٩٨١م.
- رضا هادي حسون، الاشتراك الصرفي، ط١، الجامعة المستنصرية، العراق، د.ت.
- الرّضي، محمد بن الحسن الاستراباذي السمنائي (٦٨٤هـ)، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد الحفظي مصطفى، ط١، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٣م.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (٣٨٤هـ)، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨١م.
- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط٦، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق محمد الطناحي، ط٢، مطبعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٤م.
- الزّجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري (٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل الدمياطي، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠١٢م.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر (١٢٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق سعد بن فواز الصميل، د.ط، دار ابن الجوزي، السعودية، د.ت.
- السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد (٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ)، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق علي محمد معوّض وآخرين، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣م.
- سويد بن أبي كاهل، بن حارث بن حسل اليشكري (٦٨٣م)، ديوانه، تحقيق شاكر العاشور، ط١، وزارة الإعلام، ١٩٧٢م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- سيد قطب، في ظلال القرآن، ط١٥، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٨م.
- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل (٤٥٨هـ)، المخصص، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، علق عليه مصطفى شيخ مصطفي، ط١، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ٢٠٠٨م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه، مصر،١٩٦٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، شرح شواهد المغني، صححه محمد محمود، د.ط، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

- السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد جاد المولى وآخرين، د.ط، المكتبة العصريّة، بيروت، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، د.ط، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أبي حفص سامي بن العربي، ط١، دار الفضيلة، الرياض، ٢٠٠٠م.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٠هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدّراية من علم التفسير، اعتنى به يوسف الغوش، د.ط، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- صادق يوسف الدّبّاس، دراسات في علم اللغة الحديث، ط١، دار أسامة، عمّان، ٢٠١٢م.
- الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٨٨م.
- الصّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وآخرين، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.
- الطّبري، محمد بن جرير (٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل آي القرآن، ضبطه صدقي جميل العطار، ط١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١م.
- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي الحلبي (٣٥١هـ)، الأضداد في كلام العرب، تحقيق عزة حسن، ط٢، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ١٩٩٦م.
- الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله (٧٤٣هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف، تحقيق مجموعة محققين، ط١، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، دبي، ٢٠١٣م.

- ابن عاشور، محمد الطاهر(١٣٩٤هـ)، التحرير والتنوير، د.ط، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤م.
- العامري، لبيد بن ربيعة بن مالك (٤١هـ)، ديوانه، شرح الطوسي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣م.
- عبد الجبار فتحي زيدان، الأضداد في القرآن الكريم، ط٢، شبكة الألولة، الموصل، ٢٠١٨م.
- عبد المنعم فائز مسعد، الحجّة في النحو، ط٢، مطبعة روان التجارية، القدس، ١٩٨٧م.
- عبد الهادي الفضلي، مختصر النّحو، ط٧، دار الشروق، جدّة، ١٩٨٠م.
- ابن عطية، عبد الحقّ بن غالب (٥٤٦هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام محمد، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، ط١، شركة القدس، القاهرة، د.ت
- علي أبو المكارم، الحذف والتقدير في النحو العربي، د.ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط٩، نهضة مصر، مصر، ٢٠٠٤م.
- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط٣، نهضة مصر، مصر، ٢٠٠٤م.
- عيد الطيب، لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر، د.ط، د.ن القاهرة، ١٩٩٤م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥هـ)، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطّباع، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٩٣م.
- فاضل صالح السامرّائي، معاني النحو، ط١، دار الفكر، عمّان، ٢٠٠٠م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور (٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النّجاتي وآخرين، ط١، دار المصرية للتّأليف والترجمة، مصر، د.ت.

- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، شرحه أحمد صقر، د.ط، المكتبة العلمية، د.ت.
- القرطبي، محمد بن أحمد (٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٨م.
- القطامي، عمير بن شييم (١٣٠هـ)، ديوانه، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م،
- القنوجي، أبو الطيب صديق بن حسن بن علي (١٣٠٧هـ)، فتح البيان في مقاصد القرآن، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر (٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن محمد السلامة، د.ط، دار طيبة، القاهرة، ١٩٩٩م.
- كرّاع النمل، علي بن الحسين (٣١٠هـ)، المنجد في اللغة، تحقيق أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.
- الكسائي، علي بن حمزة (١٨٩هـ)، معاني القرآن، قدّم له عيسى شحاته، د.ط، دار قباء للطباعة، مصر، ١٩٩٨م.
- المالقي، أحمد عبد النور (٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق محمد الخرّاط، ط٣، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الجياني (٦٧٢هـ)، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، د.ط، دار هجر، مصر، د.ت.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري (٤٥٠هـ)، النكت والعيون، علّق عليه عبد المقصود بن عبد الرحيم، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، علق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط١، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٤م.
- المتنبي، أبو الطيب أحمد بن حسين الجعفي (٣٥٤هـ)، ديوانه، د.ط، دار بيروت، بيروت، ١٩٨٣م.

- مجنون ليلى، قيس بن الملوح (٦٨هـ)، ديوانه، تعليق يُسري عبد الغني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ط٢، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- محمد عبد الخالق عُضيمة، دراسات في أسلوب القرآن، د.ط، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، د.ط، دار الفلاح للنشر، عمّان، ١٩٩٣م.
- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، د.ط، دار غريب للطباعة، القاهرة، ٢٠٠١م.
- محمد نور الدين المنجد، الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٩٩٩م.
- محيي الدّين الدرويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه، د.ط، اليمامة، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٨٠م.
- المُرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ)، الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
- مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، د.ط، مكتبة القرآن، القاهرة، د.ت.
- المقري، أحمد بن محمد التلمساني (١٠٤١هـ)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، د.ط، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.
- مكي بن أبي طالب القيسي (٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق أسامة عبد العظيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين بن مكرم (٧١١هـ)، لسان العرب، د.ط، دار صادر، بيروت، د.ت.
- مهدي أسعد عرار، التطور الدلالي: الإشكال والأشكال والأمثال، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- مهدي أسعد عرار، المشترك اللغوي في القرآن الكريم: الصّرفي والمعجمي، النحوي، الأسلوبي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ٢٠١٢م.

- مهدي أسعد عرار، جدل اللفظ والمعنى: دراسة في دلالة الكلمة العربية، ط١، دار وائل، عمّان، ٢٠٠٢م.
- مهدي أسعد عرار، ظاهرة الّلبس في العربية: جدل التواصل والتفاصل، ط١، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٢م.
- مهدي ناصر الدين، ديوان طرفه بن العبد، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٢م.
- النّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، علّق عليه عبد المنعم خليل ابراهيم، ط٤، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٥م.
- النّسفي، عبد الله بن أحمد أبو البركات (٧١٠هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، ضبطه زكريا عميرات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
- الهروي، علي بن محمد النّحوي (٤١٥هـ)، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملّوحي، ط٢، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٩٣م.
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، د.ط، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠١٥م.
- الهمذاني، أبو العز بن رشيد منتجب الدين (٦٤٣هـ)، الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد نظام الدين الفتيّح، ط١، دار زمان، المدينة المنورة، ٢٠٠٦م.
- ابن يعيش، توفيق الدين أبي البقاء (٦٤٣هـ)، شرح المفصّل للزمخشري، قدّم له إميل بديع يعقوب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م.

البحوث والدوريات

- حنان إسماعيل عمايرة، المشترك اللغوي بين النظرية والتطبيق، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، ج٣٤، ع٣، ٢٠٠٧م.
- شكران حمد المالكي، الصيغ المشتركة في الأبواب الصرفية، مجلة القادسيّة في الآداب والعلوم التربويّة، مج٨، ع١، ٢٠٠٩م.
- مهدي أسعد عرار، المشترك الصرفي في القرآن الكريم: دراسة دلالية استشرافية، مجلة الدراسات القرآنية، مج١١، ع١، قسم الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن، ٢٠٠٩م.
- ياسر رجب عبد الله، المشترك اللغوي باتفاق المباني وافتراق المعاني في كتاب الترجمان عن غريب القرآن لليماني، مجلة جامعة الأزهر، مصر، ج١، ع٣١، ٢٠١٦م.

الرسائل الجامعية

- حفيظة ربيع، العدول عن القول الراجح إلى القول المرجوح: دراسة تطبيقية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، ٢٠١٥م.